

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية  
يعد إجراء التعديلات المطلوبة

الاسم الرباعي: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي الرقم الجامعي: (٤٢٠٨٤٠٦٢)

كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا العربية فرع: اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الماجستير في تخصص: النحو والصرف

عنوان الأطروحة: التوافق بين المفرد وجمع التكبير في العربية جمعاً ودراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله  
وصحبه أجمعين وبعد،،،

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة، التي أوصت بها اللجنة التي نأثت هذه  
الأطروحة بتاريخ: ١٤٢٧/٥/٢٣هـ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها  
النهائية المرفقة. والله الموفق. . .

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الأول	المناقش الثاني
الاسم: أ.د. أحمد عبدالدايم	أ.د. رياض الخوام	أ.د. أحمد عطية المحمودي
التوقيع:		

يتمتع/ رئيس قسم الدراسات العليا العربية  
أ.د. صالح بن سعيد الزهراني  
التوقيع:

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أمّ القُرى  
كلية اللغة العربية وآدابها  
قسم الدراسات العليا العربية  
فرع اللغة

# المُؤَافَقَاتُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ

جَمْعًا وَدِرَاسَةً

بحث تكميليّ لنيل درجة (الماجستير) في (النحو والصرف)

أعدّه وقَدَّمه

عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي  
(٤٢٠-٨٤٠هـ/١٠٢٠-١٤٢٠م)

إشراف الأستاذ الدكتور  
أحمد محمّد عبد اللّام (حفظه الله)

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

## ملخص البحث

عنوان الأطروحة : «المؤافقات بين المفرد وجمع التفسير في القرية.. جمعا ودراسة».

اسم الباحث : عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي .

الدرجة العلمية : الماجستير .

التخصص : النحو والصرف .

إن هذا البحث يدور جزئية من مكونات علم الصرف ، ليظهر مكونات لغة القرآن الكريم وإعجازها ، إذ توارد المفرد وجمع التفسير على أمر ما ، يمد ضربا من الإبداع ، وكثرا مغبوا يجب البحث عن لآله وجواهره ، تلك هي وجوه الاتفاق بين المفرد والجمع .

وبناء على ذلك فإن البحث يهدف إلى لم شتات ما تشكل فيه المفرد والجمع ، وتنسيقها ، واستخلاص أحكامها بدراستها دراسة معمقة ، وفروق هذا فإنه يحدوه الأمل في جمع تلك الوجوه وشواهدا من مظانها الأصلية لغوية كانت أو غير ذلك ، ولهذا امتدت حدود البحث المكائنة والزمانية من المصير الأولى إلى العصر الحديث .

ويشير البحث إلى أن تلك المؤافقات جاءت على ثلاثة فصول :

الأول : المؤافقات الصرفية بين المفرد وجمع التفسير ، وفيه ثلاثة مباحث :

١- وضع المفرد موضع الجمع بين السماع والقياس .

٢- المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية ، وفيه سبعة مطالب ، لا حاجة لسردها ؛ لأنها مفصلة في مقدمة البحث .

٣- التوافق في الأبتية بين المفرد والجمع .

الثاني : المؤافقات النحوية بين المفرد وجمع التفسير ، وفيه أربعة مباحث :

١- إعراب الجمع المنصرف إعراب المفرد .

٢- عود الضمير مفردا على الجمع والعكس .

٣- أعمال المشتقات المجموعة عمل مفرداتها .

٤- وصف المفرد بالجمع والعكس .

الثالث : المؤافقات الدلالية بين المفرد وجمع التفسير ، وفيه مبحث واحد :

١- التماور الدلالي بين المفرد والجمع ، وفيه مطلبان :

أ- التماور الشاوي ب- التماور الشعابي .

ويخلص البحث إلى أن القراءات القرآنية معين لا يتغيب ، في ضوء استشهاد بها في مواطن كثيرة ، وبخاصة في الفصل الثالث ، ويقول مبيئا : إن كثرة المؤافقات بين المفرد والجمع ، لا تدل بأي حال على أنه ليس بينهما خلاف أبنة ، بل إن الخلاف هو الأصل ، ولذا درست وجوه الاتفاق بينهما لغاية ذلك .

وختاما يدعو البحث إلى الدراسات التي تدور حول محور واحد ، لإمكان السيطرة عليها ، والخروج بتوصيات مفيدة ، ذلك ما يرجوه ، والله من وراء القصد .

الباحث

عبيد بن أحمد المالكي

المشرف

أ. د. أحمد محمد عبد الدائم

عميد الكلية

د. عبد الله بن ناصر القرني

## Abstract

Title of the thesis: The Agreements between the singular and the Irregular Plural in Arabic; collection and study.

The Researcher's name: Obaid Bin Ahmed Bin Obaid Al Malekey.

Degree: Master Degree.

Specialization: Syntax and Morphology.

This study tackles a part of the components of the Arabic Morphology, in order to show the secrets and the inimitability of the language of Holy Quran, when the singular and the plural agree in a common case. This in itself is considered a kind of creativity; hidden treasures that should be discovered. These are faces of agreement between singular and plural.

Accordingly, this research aims to gather the affinities of the singular and plural, then sorting them out, deducing the rules and then putting all these under deep and profound study.

Above all, the researcher hopes that gathering all these aspects and evidences from their original linguistic sources. So, the scope of the study extends to include time and place from the first cradle to the modern ones.

This study falls into three chapters:

First: The morphological agreements between the singular and the irregular plural. This includes three sub-divisions:

- a) Replacing the singular by the plural, between hearing and the rule.
- b) Singular and Plural between the origin and branch.
- c) Structural Agreements between Singular and plural.

Second: Syntactic Agreements between the singular and irregular plural, including four sub-divisions:

- a) Parsing of the inflectional plural matches the singular.
- b) The singular pronoun may get back to the plural and vice versa.
- c) The pluralized linguistic derivations perform the same syntactic function of the singular.
- d) Modifying the singular by the plural and vice versa.

Third: The Semantic Agreements between the singular and irregular plural, including one area of study: The semantic reciprocation between the singular and plural. This includes two requirements:

- a) Alternative reciprocation.
- b) Consecutive reciprocation.

The researcher is to conclude that the Quranic recitations are a never-ending fountain in the light of quoting them throughout the study, especially in the third chapter.

He mentions that the abundance of agreements between the singular and plural never indicates in no means that there is not the least difference between both of them. Even the difference is the standard, and hence aspects of agreement have been studied for their stranges.

Eventually, the research is meant to study the aspects that revolve around the same pivot for the sake of controlling them, and hence coming up with beneficiary recommendations. That is all what he aspires to achieve; It is ALLAH that grants success.

The Researcher  
Obaid Bin Ahmed Al Malekey

The Supervisor  
Prof. Ahmed Mohammed Abdel Dayem

Dean of the Faculty  
Dr. Abdullah Bin Naser Al Qurni



## الإهداء

إنَّ أحقَّ من أهدى إليه بأكورة أعماله العلميَّة على وجه هذه البسيطة، هما والداه الكريمان - متعهما الله وأمتع بهما - ثمَّ إلى زوجي النَّبيلة (أمَّ سميَّة)، كما أهديه إلى أساتذتي في المرحلتين الثَّانويَّة والجامعيَّة، الَّذِينَ أشعلوا فيَّ جَذوة حبِّ العلم وطلبه، وإلى طَلاب العربيَّة عامَّة، ومحبيَّ الصَّرف العربيِّ خاصَّة.

الباحث

## شُكْرٌ وَثَنًا

ليس هناك باحث إلا وعليه أيا ببيض، مدّت إليه بالإحسان، ولها جميل الفضل والعرفان .  
وأولى وأجل وأسمى من يستحق الثناء والمجد، والشكر والحمد (الله - جلّ وعلا -) فله الحمد  
حتى يرضى، وإذا رضي، وبعد الرضا، وله الحمد في الآخرة والأولى، ثم إنّ تلك الأيادي التي قد  
نفضلت عليه إمّا بمشورة، أو بتوجيه، أو بإعارة كتاب، أو بثناء جميل، أو غير ذلك - قد تكون  
جهات رسمية أو أهلية، أو قد تكون أفراداً، لهؤلاء أقول كما قال النبي ﷺ: «... ومن أتى إليكم  
معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تعلموا أنّ قد كافأتموه». من حديث ابن  
عمر - رضي الله عنهما - كما في مسند الإمام أحمد - رحمه الله<sup>(١)</sup> - فجزى الله خيراً كلّ من قدّم لهذا  
البحث عوناً ولو كلمة.

ولهم أقول أيضاً كما قال أبو ترأس<sup>(٢)</sup>:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى      وَأَنْتَ بِمَا أَتَلْتُ فِيكَ جَدِيرٌ  
فَإِنْ تَوَلَّيْتُ مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ      وَإِلَّا فَلِي عَازِرٌ وَشُكْرٌ

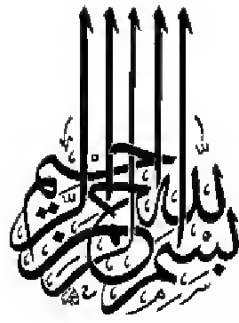
وخالص ردّي وتقديري أسديه إلى والديّ الكريمين - أطال الله بقاءهما - ثم إلى زوجتي  
الناضلة (أم سمية) أوفر الشكر وأوفاه، وإلى إخواني وأخصّ منهم: أبافاز، وأبا أحمد، وأبا  
محمّد، وإلى أقاربي وجيرانني كذلك، أزفّ تحيَّاتي وتقديري، وإلى الآتية أسماؤهم - أساتذة  
وزملاء وأصدقاء وجهات أخرى - أسوق شكري وثنائي مع دعائي الخالص لهم، وهم:

- وزارة التربية والتعليم، ممثلة في وكالتها لكتليات المعلمين، وشتون أعضاء هيئة التدريس فيها.  
- جامعة أمّ القرى، ممثلة في وكالتها للبحث العلمي، وعمادة الدراسات العليا، ووكالتها ماضياً وحاضراً.  
- كلية المعلمين في الباحة، ممثلة في عمادتها السابقة سعادة د. خميس العامدي، والألحقه سعادة  
د. عبدالله الزهراني، وفي وكالتها ومجلسها ماضياً وحاضراً.  
- كلية اللغة العربية وآدابها في جامعة أمّ القرى، ممثلة في عمادتها الماضية سعادة د. صالح بدوي،  
والحاضرة سعادة د. عبدالله القرني، وفي وكالتها ومجلسها المحترم سابقاً ولاحقاً.  
- قسم اللغة العربية في كلية الباحة، ممثلاً في رئاسته ماضياً سعادة د. علاء رقت، وسعادة د.  
محمود الجاسم، «حاضراً» سعادة د. عبدالهادي العامدي، وفي أعضائه قديماً وحديثاً.  
- قسم الدراسات العليا العربية في جامعة أمّ القرى، ممثلاً في رئاسته السابقة سعادة أ. د. سليمان العابد،

(١) انظره في: (١٩٥/٧).

(٢) راجع نبوانه: (١/٢٢٦).

- والحالتي سعادة أ. د. صالح الزهراني ، وفي مجلسه الموقر ، وفي سكر تاريتيه ماضيًا وحاضرًا .
- سعادة أ. د. عياد بن عيد الشيبتي - حفظه الله - المرشد الأكاديمي للبحث .
- سعادة أ. د. أحمد محمّد عبد الدّائم - سلّمه الله - المشرف العلمي على البحث .
- سعادة أ. د. عبد الرحمن محمّد إسماعيل ، أستاذ النّحو والصّرف والعروض في جامعة أمّ القرى سابقًا .
- سعادة د. محمد بن علي دغري ، رئيس قسم اللّغة والنّحو والصّرف في جامعة أمّ القرى .
- سعادة د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، الأستاذ في كليّة اللّغة العربيّة في جامعة أمّ القرى .
- سعادة د. عبد الله بن سرحان القرني ، الأستاذ في تعليم مكة .
- سعادة د. فيصل صلاح الدين أصلان ، الأستاذ في قسم اللغة العربية في كلية الباحة .
- سعادة د. محمد أبو الفتوح ، الأستاذ في قسم اللّغة العربيّة في كليّة الباحة .
- سعادة د. حسين صالح ، رئيس قسم اللّغة الإنجليزيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. ناصر بن علي الغامدي ، وكيل الشّئون التعليميّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. جمعان بن عبد الكريم الغامدي ، المحاضر في قسم اللّغة العربيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. عبد الله بن عيد العزيز الزهراني ، الأستاذ في تعليم الباحة .
- سعادة أ. جعفر أحمد السّيد ، الأستاذ في قسم الدّراسات القرآنيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. محمّد بن علي العُمري ، الأستاذ في كليّة اللّغة العربيّة في جامعة أمّ القرى .
- سعادة أ. محمد بن ردة العُثري ، المحاضر في قسم اللّغة العربيّة في كليّة القنفذة .
- سعادة أ. محمّد فوزي ، المحاضر في قسم اللّغة الإنجليزيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. محبوب الرّحمن فضل الرّحمن ، المحضّر لدرجة (الدّكتوراه) في جامعة أمّ القرى .
- سعادة أ. محمّد بن عيضة القرشي ، الأستاذ في تعليم مكة .
- سعادة أ. سامي بن محمد الزهراني ، الأستاذ في المعهد العلمي في مكة المكرمة .
- سعادة أ. أشرف علي وهبة ، مخرج البحث وطابعه في وكالة الفرقان للدّعاية والإعلان ، مكة المكرمة ، العزيزية .
- سعادة أ. هيثام بن سعيد الزهراني ، مساعد مخرج البحث وطابعه في وكالة الفرقان للدّعاية والإعلان ، مكة المكرمة ، العزيزية .
- وختامًا** أبعث شكري وتقديري للمناقشين الكريمين ، سعادة أ. د. رياض الخوّام ، وسعادة د. أحمد المحمودي ، اللّذين قبلًا مناقشة هذا العمل وثقويته .
- والله يتولّى جزاء من أحسن عملاً .





# المُقدِّمة

الحمد لله ما قطرت الأمطار، وما سبّحت الحيتان في خضمّ البحار، وما  
غرّدت على الأيّك ساجدة الأطيّار، وصلى الله وسلّم على النبيّ المختار،  
وعلى آله وصحبه من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القرار.  
أما بعد:

فإنّ الإسلام أتى ليكشف غياهب الجهل بأنواره الساطعة، وحججه  
القاطعة، المتمثلة في القرآن الكريم، والسنة النبوية الطاهرة، وما نتج عنهما  
من علوم أخرى كالقراءات، والتفسير، والفقه، والعقيدة، وإنّ هذه العلوم  
الشريفة، لتتضمن علومًا آخر ترتبط بها كارتباط حياة الإنسان على هذه البسيطة  
بتوافر الماء له، تلك العلوم هي علوم اللغة العربية التي شرفت بشرف متعلقاتها.  
وقد يسر الله تعالى - بمثله وكرمه - انتسابي لفرع اللغة في قسم الدراسات  
العليا العربية في جامعة أمّ القرى - حرسها الله تعالى - ووفّقت - بحمد الله -  
لاختيار موضوع؛ ليكون بحثًا مقدّمًا لنيل درجة (الماجستير) في تخصص  
(اللّحو والصّرف) بعنوان:

#### «المؤافقات بين المفرد وجمع التفسير في العربية.. جمعًا ودراسة»

ومهما تحدّثت عن معاناتي، وكثرة مساءلتي للمتخصّصين، فلئنّي لن  
أستطيع وصف تلك المشقة، التي صادفتني للبحث عن موضوع، يتناسب  
وقدراتي العلميّة، علما أنّي مرّرت على ظروف اقتصاديّة، واجتماعيّة، ربّما  
أثّرت في مجريات هذا البحث، ولكن مع ذلك، «إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِي وَحَرَزُوا إِلَى  
أَلْو» [يوسف: ٨٦].

وفوق ذلك، فإنّ الفترة السّياسيّة التي عاصرها الباحث والبحث مُنذ  
(١٤٢٢هـ - ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م - ٢٠٠٦م) تعدّ أخرج وقت مرّرت به الأُمّة  
الإسلاميّة، ولا ريب أنّها أحدثت في البحث أشياء ظهرت أو لم تظهر.  
ويجمل هنا أن أشير إلى أنّ هذا الموضوع لقي التّوجيه والثناء من

أساتذة أجلاء وهم: أ.د. عياد بن عيد الشبيبي، المرشد الأكاديمي للبحث،  
وأ.د. سليمان العايد، رئيس قسم الدراسات العليا العربية سابقاً،  
وأ.د. عبدالرحمن إسماعيل أستاذ النحو والصرف والعروض بالجامعة سابقاً،  
ود. محمد بن علي دغريري رئيس قسم اللغة والنحو والصرف،  
وأ.د. أحمد محمد عبدالدايم، الذي قبل الإشراف على هذا البحث، فكان  
نعم المشرف والموجه الناصح للبحث والباحث، وإنَّ له عليّ - حفظه الله -  
أيادي لا أستطيع الوفاء بها، وليس ذلك بغريب عليه، فكلُّ امرئ نصيبٌ من  
اسمه، فهو أحمد؛ لأنَّ محمود الشمائل، وهو عبدالدايم؛ لأنَّه دائم البشر،  
طلّق المعنيّ، ولولا خشية الإطالة لأفصحت عن كريم أفعاله وأقواله.  
وعوداً على بدء، أقول: إنَّ لتسمية البحث بذلك العنوان أسباباً أجملها

فيما يلي:

أولاً: سُمِّيَ بهذا الاسم، تيمُّناً بكتاب الشَّاطِئِيّ - رحمه الله - الموسوم  
بـ«المُؤَافَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ»، فأرجو أن يكون يحثي بذرة صالحة؛  
لأغرسها في ميدان الصرف العربيّ الفسيح.

ثانياً: أنَّ لفظة «المُؤَافَقَاتِ» توحى من طَرَفٍ خفيّ، بأنَّ هناك اختلافات بين  
المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ.

ثالثاً: حصرت الموضوع في طرفين، الطَّرَفِ الأوَّل: المُفْرَد، والطَّرَفِ الثَّانِي:  
جَمْعِ التَّكْسِيرِ؛ بُعْثَ الإيجاز.

رابعاً: قلت «فِي الْعَرَبِيَّةِ»؛ لأنَّني في بداية اختيار الموضوع، كنت أنوي حصر  
المُؤَافَقَاتِ بين المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي الْقَرَاءَاتِ الْقَرَأَنِيَّةِ خَاصَّةً،  
وبعد سَبْرُ أَعْوَارِ الْبَحْثِ، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْمَادَّةَ الْعِلْمِيَّةَ قَلِيلَةٌ جَدًّا،  
فوسَّعت نطاقه ليشمل شواهد العربية منظومها ومنثورها.

خامساً: عنيت بقولي: «جَمْعًا وَدِرَاسَةً» جمع ما استطعت من تلك المُؤَافَقَاتِ

المنثورة في بطون كتب تراثنا العربي والإسلامي، ثم دراستها دراسة وافية، تحدّد أواصر القربى بين المفرد وجمع التكسير.

تلك أسباب تسمية ذلك البحث، أمّا مسوّغات اختياره فهي التالية:

أولاً: أنّ البحث في الصّرف العربيّ، لازال مجالاً رَحَباً للدراسة والتّحقيق.

ثانياً: أنّ الصّرف العربيّ لمّا يستوف حقه من الدّراسة بعد، كما استوفى قريته النّحو ذلك.

ثالثاً: أنّ المفرد وجمع التكسير في العربيّة بينهما ايتلاف واختلاف، فدراسة وجوه الايتلاف مطلب عزيز؛ لأنّ كلّاً من المفرد وجمع التكسير في العربيّة له أحكامه، وأبنيته، ودلالاته، فما داما كذلك فلا يُسأل حينئذٍ عن كميّة اختلافهما، بل يُسأل عن كميّة اتّفاقهما.

رابعاً: أنّ هذا البحث تنوّعت مشاريعه، واختلّت موارده، ومن ثمّ فإنّه سيزداد عمقاً؛ لأنّه سيجمع بين دفتيه - بمشيئة الله تعالى - علوم اللّغة العربيّة جنباً إلى جنب مع علوم الشّريعة الإسلاميّة، وبخاصّة علم القراءات القرآنيّة.

خامساً: عند النّظر في الدّراسات السّابقة للبحث، لم أجد من الباحثين من تعرّض لتلك الموائقات كلّها، أو أغلبها بدراسة معقّقة، بل إنّ الدّراسات الواردة سردت بعض تلك الوجوه المشتركة بين المفرد والجمع، دون تفصيل في أحكامها، ومنها: «المضارعة في الدّرس اللّغوي والنّحوي»، فقد تحدث من [٢٠٥ - ٢٠٨]، وأكثر توسّعاً منه «ظاهرة التّأخّي في العربيّة» فقد تطرّق لبعض الوجوه من [١/ ١٣٩ - ١٤٩] فذاك دعائي أن أدرس تلك الجوانب التي تجمع بين المفرد وجمع التكسير بالتّفصيل.

أما أهداف البحث، فإنه يهدف إلى تحقيق المرامي الآتية:  
أولاً: أن وجوه الاتفاق بين المفرد وجمع التفسير مبثوثة في ثنايا كتب النحو،  
والصرف، واللغة، والأدب، والسير، والتفسير، والحديث،  
والقراءات، فحررني بهذا البحث أن يجمع شتاتها، وأن يرتب مسائلها،  
وأن يستخلص أحكامها.

ثانياً: أن البحث لن يُعنى فقط بالشواهد الشعرية والنثرية التي ترددها كتب  
النحو والصرف، بل سيضم إليها الشواهد القرآنية من خلال القراءات  
المتعددة التي تكتنفها كتب التفسير، والقراءات، أضف إلى ذلك شواهد  
الحديث التي سيقننصها البحث من بطون كتب الحديث، وغريبه.  
ثالثاً: سيكون جلُّ اهتمام البحث بدراسة الشواهد، وتلك المباحث التي  
تتضمنها دراسة مستفيضة.

ومما يحسن ذكره أن هذا البحث لم يتقيد بزمان ومكان معيَّنين، لذا  
تعددت مصادره ومراجعته، قرئت عن مائتي مصدر ومرجع، ما بين كتب  
نحو، وأصول، وخلاف، وصرف، ولغة، وأدب، ومعجمات، ودواوين  
ومختارات وضرورات شعرية، وسيرة وحديث، وغريب القرآن والحديث،  
وإعراب القرآن الكريم وقراءاته متواترة وشاذة، وكذا الشعر العربي، ومعانٍ  
للقرآن، وتفسير، وقراءات، وأمثال، ومجالس وأمالي، وحواشي، وحدود،  
ومجلات، وفهارس وغيرها.

وبعد ذكر عنوان البحث، وأسباب تسميته، ومسوغات اختياره، وأهدافه،  
ومصادره ومراجعته، يُخلص إلى الهيكل التنظيمي لخطته، فإليك بيانه:  
- المقدمة.

- التمهيد، وفيه ثلاثة عناصر:

١- حدّ المواقفات.

٢- حَدُّ الْمُفْرَدِ.

٣- حَدُّ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مَعَ بَيَانِ تَوَعُّيهِ.

- مَتْنُ الرِّسَالَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

الفصل الأول: المُوَافَقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: وَضْعُ الْمُفْرَدِ مُوَضِّعُ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْفُرْعَانَةِ، وَفِيهِ سَبْعَةُ مَطَالِبَ:

(١) تَثْنِيَةُ الْجَمْعِ كَمَا يُتَنَّى الْمُفْرَدُ.

(٢) صَرَفُ الْجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ.

(٣) جَمْعُ الْجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ الْمُفْرَدُ.

(٤) رَدُّ الْجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ.

(٥) رَدُّ الْجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِ.

(٦) حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الْحَرَكَاتِ.

(٧) حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي التَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَّوَافُقُ فِي الْأَنْبِيَةِ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ.

الفصل الثاني: المُوَافَقَاتُ النُّحْوِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِعْرَابُ الْجَمْعِ الْمُتَصَرِّفِ إِعْرَابَ الْمُفْرَدِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: عَوْدُ التَّضْمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الْجَمْعِ وَالْعَكْسِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: إِعْمَالُ الْمُشْتَقَّاتِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلُ مُفْرَدَاتِهَا.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ وَالْعَكْسِ.

الفصل الثالث: المُوَافَقَاتُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ مَبْحَثٌ وَاحِدٌ:

\* التَّعَاوُرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

(١) التَّعَاوُرُ النَّبَاطِيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ.

(٢) التَّعَاوُرُ التَّعَاهُيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ.

- الخاتمة .

- الفهارس الغنيّة .

ويلحظ على الخطّة أنّها بدأت بالحديث عن (الموافقات الصّرفيّة)؛ ذلك أنّ الموضوع في أصله صّرفي مَحْض، وزيادة على ما ذُكر أنّ أكثر الفصول مساحة هو الفصل الأوّل، لذا قُدّم، ومن ناحية أخرى فإنّ علم التّصريف يدرس بنية الكلمة، وعلم النّحو يعالج التّركيب، وعلم الدّلالة يهتمّ بالمعنى، فقُدّمت الصّغرى وهي الكلمة، ثمّ أُتبعَت بالكبرى وهي الجملة، ثمّ خُتمت بالمعنى، وهو ناتج عنهما .

**وأخيراً،** أسأل الله - تعالى - أن أكون قد وفّقت في تقديم هذا البحث في أجمل صورة وأبهاها، ، وعُذري أنّي حاولت فإن أصيت فذلك ما أرجوه، وإن أخطأت فذلك بمقتضى البشريّة، والله سبحانه أعلم وأحكم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات .

**الباحث**

# التمهيد

وفيه ثلاثة عناصر:

- ١- حدّ الموافقات.
- ٢- حدّ المفرد.
- ٣- حدّ جمع التكسير، مع بيان نوعيه.



يحتوي هذا التمهيد على ثلاثة عناصر: تُعنى بتفسير مفردات عنوان البحث، وهي: حدُّ المُوَافَقَاتِ، وحدُّ المُفْرَدِ، وحدُّ جمع التَّكْسِيرِ، مع بيان نوعيه.

أقول - وبالله أستعين - إنَّ مصطلح (المُوَافَقَاتِ) يرجع إلى مادة (وَفَقَ)، وهي تدور حول معنى الملاءمة والالتحام والتَّقَارُبِ بين شيئين<sup>(١)</sup>، وهذا فيه دلالة على اشتراك المفرد والجمع في أمر ما، وهو جمع تصحيح مؤنث مفردة (مُوَافَقَةٌ).

وأما اصطلاحاً: فلم ينصَّ علماء الحدود على حدِّ هذا المصطلح، ولكن يمكن استشفاف حدِّ تقريبيٍّ له في ضوء المعنى اللُّغويِّ فهو إذن: ملاءمة المفرد للجمع والعكس في وجوه تصريفية، ونحوية، ودلالية، سأكشف عنها في أثناء البحث.

أما (المُفْرَد) في اللُّغة فهو: ما دلَّ على الوحدانيَّة والانفراد على تعدُّد معانيه، فالله - تعالى - هو الفَرْد؛ لأنَّه هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني، والفَرْد: الوتر، وسِدْرَةٌ فارِدة: لانفرادها عن سائر السِّدَرِ<sup>(٢)</sup>.

وهكذا دلالات المُفْرَد كلها تدور في فلك واحد.

وواضح أنَّ هناك تقارباً بين المعنى اللُّغوي وإطلاقات المفرد الآتية الذِّكْر فسمي المُفْرَد بذلك، لانفراده عن المركَّب، والمثنَّى، والجمع، والأسماء السَّتَّة، والجملة، وشبهها، والمضاف، والشَّبيه به.

وأما في الاصطلاح فقد قيل فيه: «ما لا يقصد بجزء منه الدَّلالة على جزء معناه»<sup>(٣)</sup>، أو «الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء»<sup>(٣)</sup>.

ويطلق المفرد ويُراد به: في بابي الكلمة والعَلَم ما يقابل المركَّب، وفي

(١) اللِّسان (وَفَقَ).

(٢) اللِّسان (فَرَدَ).

(٣) شرح الحدود النحوية (٦٨)، والكليات (٢٢٩/٤).

باب الإعراب يقصد به ما ليس مثنًى، ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الستة، وفي باب المبتدأ والخبر، والحال، والثنت ما يقابل الجملة وشبه الجملة، وفي بابي لا النافية للجنس، والمنادى ما ليس بمضاف ولا شبيه به<sup>(١)</sup>، وهو في بحثي: ما ليس بمثنًى ولا مجموع، تصحيفاً كان أو تكسيراً.

على حين فرّق بعض العلماء بين المفرد والواحد، فالمفرد ما كان حقيقياً أو اعتبارياً، ويقع على الأجناس كلها، بينما الواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقي<sup>(٢)</sup>. ويأتي الحديث عن العنصر الثالث، وهو مصطلح (جمع التّكسير) فالجمع في اللغة هو: لمّ ما تفرّق من أيّ شيء كان، والتّكسير من معانيه: القُطْع المتناثرة، ولذا يُقال: قُدِرَ أكْثَرُ، وإناء، وجَعَلَهُ كذلك، كأنّهم جعلوا كلّ جزء منها كسراً ثمّ جمعوه على هذا<sup>(٣)</sup>.

وأثنا في الاصطلاح: فلعلّ أقدم من عرّف جمع التّكسير تعريفاً يميّزه عن نظيره جمعي التّصحیح، هو أبو الفتح بن جني، حيث يقول: «كُلُّ جَمْعٍ تَغْيِيرٌ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ، وَإِعْرَابُهُ جَارٍ عَلَى آخِرِهِ، كَمَا يَجْرِي عَلَى الْوَاحِدِ الصَّحِيحِ». نقول: هذه دورّ، وقصورّ، ورأيت دوراً وقصوراً. ومررت بدورٍ وقُصورٍ<sup>(٤)</sup>. وأثنا أوّل من علّل لهذه التّسمية، فلعلّه أبو بكر بن السّراج، حينما قال: «هذا الجمع يسمى مكسراً، لأنّ بناء الواحد فيه قد غُيّر عما كان عليه، فكانه قد كسر، لأنّ كسر كل شيء تغييره عما كان عليه...»<sup>(٥)</sup>.

وتبعه أبو علي الفارسي، فقال: «هذا الضّرْبُ من الجَمْعِ سُمِّيَ جَمْعاً مَكْسِراً، عَلَى التَّشْبِيهِ بِتَكْسِيرِ الْآنِيَةِ وَنَحْوِهَا. لِأَنَّهُ تَكْسِيرُهَا إِنَّمَا هُوَ إِزَالَةُ الْإِتِمَامِ

(١) راجع: شرح الحدود النحوية (٦٩ - ٧٠)، والكليات (٢٢٩/٤)، والنحو الوافي (٤٥٨/٣).

(٢) التصريفات (٢٨٧).

(٣) اللسان (جمع، كسر).

(٤) اللّمع (٧٦)، وفي اللغة والأدب (٥٤٧/٢) تعليق المؤلف.

(٥) الأصول (١٢٩/٢)، وفي اللغة والأدب (٥٤٨/٢) تعليق المؤلف.

الأجزاء التي كان لها قَبْلُ، فَلَمَّا أُزِيلَ التَّنْظِيمُ، وَفُكَّ التَّضَدُّ فِي هَذَا الْجَمْعِ أَيْضاً  
عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ وَاحِدَةً، سَمَّوْهُ تَكْسِيراً.<sup>(١)</sup>

وعند التأمل في حدَّ جمع التَّكْسِيرِ عند بعض المحدثين وجدت صورته  
متكاملة، وبخاصَّة الَّذِينَ جعلوه في تأليف مستقلٍّ، فهو عندهم: «ما يدل على  
ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه، وفي أصوله، مع تغير حتميّ يطرأ  
على صيغته عند الجمع.»<sup>(٢)</sup>

وهذه التغيُّرات أنماط معروفة في كتب العربية، ولجمع التَّكْسِيرِ - كما  
هو مُسَلَّم - نوعان: جمع فُلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ، ولكلٌّ منها حدٌّ معروف، وللقلَّةِ  
أوزان أربعة مشهورة، وأما الكثرة، فله أكثر من ثلاثين وزناً، وربما حصرها  
بعضهم في ثلاثة وعشرين، أو أربعة وعشرين، أو خمسة وعشرين بناءً، ولكنَّ  
المشهور القياسيُّ منها ما يقارب ثلاثاً وعشرين صيغة، وما اطَّرد منها فقد اهتمَّ  
به علم النُّحو، وما لم يطرُد منها فمرجه إلى كتب اللُّغة لمعرفة مفرداته أو  
جموعه. ولن أسرد تلك الصُّيغ؛ لأنَّها متجيء في تضاعيف البحث، وبخاصَّة  
الفصل الثالث المتعلِّق بالدلالة. ومن الجدير بالذِّكر، أن جمع التَّكْسِيرِ لا  
تكاد تجد ذكره في تأليف ما، إلَّا يتلوه حديث عن اسمي الجمع والجنس  
والتثريق بينهما وبينه من ناحية، وبينهما من جهة أخرى، ومن ثمَّ فالإطناب  
في التفاصيل هنا، ربَّما يكون معيباً؛ لأنَّها طُرقت في مواطن كثيرة<sup>(٣)</sup>.

(١) التكملة، تحقيق: مرجان (٤٠٨)، وفي اللغة والأدب (٥٤٨/٢) تعليق المؤلف.

(٢) جموع التصحيح والتكسير (٢٧).

(٣) لمزيد من البيان ينظر ما يلي: اللمع (٢٧٥) وما بعدها، وشرح الشافية (٨٩/٢)، ١٩٣ تعليق  
المحققين، والمساعد (٣٩٩/٣)، والتصريح (٦٧/٥) وما بعدها، والبيان في تصريف الأسماء  
(١٤٣، ١٧٥) وما بعدهما، وجموع التصحيح والتكسير (٢٧) وما بعدها، والنحو الوافي  
(٦٢٥/٤) وما بعدها، والكفاك (١٨٧/١، ٧٨٦/٢) وما بعدهما، وفي اللغة والأدب (٥٤٧/٢)  
وما بعدها مع تعالين المؤلف، والمستقصى في علم التصريف (٧٧١/٢، ٨٣٩) وما بعدهما.

## الفَصْلُ الأولُ المِوَافَقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ بَيْنَ المِفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:  
المَبْحَثُ الأولُ: وَضْعُ المِفْرَدِ وَمَوْضِعُ الجَمْعِ بَيْنَ  
السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ.  
المَبْحَثُ الثَّانِي: المِفْرَدُ وَالجَمْعُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ  
وَالْفُرْعَانِيَّةِ.  
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التَّوَافُقُ فِي الْأَبْنِيَةِ بَيْنَ المِفْرَدِ  
وَالجَمْعِ.

### تَوَظُّة :

هذا الفصل يُعَدُّ واسطة العِقد في هذا البحث، وإن وقع في أوّله؛ إذ وجه الشَّبه بينهما، أنَّها وُضعت في الوسط؛ لندرتها ونفاستها فكان الحفاظ عليها واجباً، لهذا كان هذا الفصل المعنون بـ«المُوَافَقَاتِ الصَّرْفِيَّةِ بَيْنَ المَفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ»، في طليعة هذا البحث؛ لينبئ القارئ الكريم عن أهمية هذا البحث، ومن ثمَّ احتوى على ثلاثة مباحث:

فأظهر الأوّل منها حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس في لغة العرب، سماعاً أو قياساً، وكان الثاني يناقش قضايا متناثرة، فجمعها تحت عنوان:

«المَفْرَدِ وَالجَمْعِ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْفُرْعَانَةِ»

فصارت معظم هذا البحث، وأبعده غوراً.

وتناول الثالث مجيء المفرد والجمع على لفظ واحد ضبطاً وزنةً وعدّة، وبه انتهى الفصل.

## المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### وَضْعُ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ

قبل أن أعلو ثيغ هذا المبحث، وأخوض غماره أقول: - وبالله التوفيق -  
لقد سبق أن فصلت القول: في حدّي المفرد، وجمع التكسير، في اللغة  
والاصطلاح، فليراجع في موضعه<sup>(١)</sup>.

ثم إن قضيي السماع، والقياس من القضايا التي أنهكت بحثاً ودراسة؛  
ذلك لتعلقها ببيانات النحو والصرف، واللغة<sup>(٢)</sup>، وعليه فسأتحدث مباشرة عن  
وضع المفرد موضع الجمع بين السماع والقياس.

من المعلوم في كلام العرب دلالة كل لفظ لما وضع له، فيدلّ المفرد  
على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع<sup>(٣)</sup>، وانطلاقاً من  
الوشائج الصرفية، والنحوية، والدلالية، التي تربط بين المفرد والجمع، إذ  
جعلتهما أشدّ تشاكلاً وتناسباً وتجانساً، فوقع كل واحد منهما موقع الآخر  
فأخذ حكم صاحبه.

من هنا انقسم العلماء في تبين حكم هذا الوضع إلى ثلاث فرق:  
الفرقة الأولى: وهم البصريون - وفي مقدمتهم سيبويه ومن سار على  
سنتهم - فقد خصّوا هذا الوضع بالضرورة الشعرية<sup>(٤)</sup>، فهو إذن سماعيٌّ لديهم.

(١) انظر: ص (١٠) وما بعدها.

(٢) لتحديث عنهما بالتفصيل انظر الكتب الآتية: الإصباح في شرح الاقتراح (٦٧) وما بعدها و(١٧٥)  
وما بعدها، والقياس في اللغة العربية (٢٢) وما بعدها، والقياس في النحو (٩) وما بعدها،  
والفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (١٧٦) وما بعدها و(٢٠٦) وما بعدها، إلى غير ذلك  
من المصادر والمراجع المشهورة في هذا المضمار.

(٣) راجع: شرح الجمل (٤٤٤/٢)، والتذيل والتكميل (٨٢/٢، ٨٥)، والارتشاف (٥٨٢/٢ -  
٥٨٣)، والهمع (١٧١/١) وما بعدها.

(٤) الكتاب (٢٠٩/١ - ٢١٠)، ولم يعدّ سيبويه هذا الوضع ضرورة كما رأى «أحمد الخراط»، ولو  
نظر قبل ذلك بأسطر معدودة لتبين له رأي سيبويه. انظر: تعليقه على النثر المصون (١١٧/١).

الفرقة الثانية: وهم الكوفيون - وعلى رأسهم الكسائي ومن جرى مجراهم من البصريين، أو ممن غلبت عليه النزعة البصرية - حيث عدوا ذلك الوضع قياساً مطرداً<sup>(١)</sup>.

الفرقة الثالثة: وهم البغداديون - ومن أوائلهم ابن قتيبة - فقد جعلوا ذلك الوضع خاصاً بوقوع المفرد موقع الجمع جنساً<sup>(٢)</sup>.

أما الفرقة الأولى: - كما قلت آنفاً - فقد حصّوه بالضرورة الشعرية، وانظر إلى ما قاله سيبيويه: «وليس يستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر [من ذلك] ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن عبد<sup>(٣)</sup>»:

بها جيت الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب  
وقال<sup>(٤)</sup>:

لا تنكروا القتل وقد سبنا

في خلقكم عظم وقد شجينا

... ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع<sup>(٥)</sup>:

كلوا قى بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص

(١) شريب الحديث للخطابي (١/٦٤٢).

(٢) انظر: الخزانة (٥٥٩/٧) وما بعدها و(١٠٨/٨-١٠٩)، وذاكرة التاجي (١/١٤٥).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (٤٠)، والكتاب (١/٢٠٩)، وتحصيل عين الذهب (١٦٩)، ووضع «جلدها» وهو مفرد مكان الجمع «جلودها».

(٤) البيتان من «الرجز» وهما: للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وقيل: لغفيل بن عوف الغنوي. حيث وضع «الخلق» في موضع «الخلق». انظر: الكتاب (١/٢٠٩) مع تعليق المحقق، والتحصيل (١٦٩)، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (٣٧٣).

(٥) البيت من «الوافر» وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقد وضع «البطن» موضع «البطن»، انظر: الكتاب (١/٢١٠)، والتحصيل (١٧٠).



ومثل ذلك [في الكلام] قوله تبارك وتعالى<sup>(١)</sup>: ﴿قَدْ يَتَّبِعُ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ وَهَيْئَةٍ فَكُنَّا﴾، وقَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَغْنَيْنَا وَأَنْتُمْ، كما قلت: ثلثمائة وثلاث مِئِينَ وَمِثَاتٍ، ...».

ثم يقول في موطن آخر: «ومثل ذلك - إشارة إلى قوله: عَشِيَّاتٍ وَعَشِيَّةٍ - قولك المَفَارِقُ في مَفْرِقٍ، جعلوا المَفْرِقَ مواضع، ثم قالوا: المَفَارِقُ كَأَنَّهُمْ سَمَوْا كُلَّ مَوْضِعٍ مَفْرِقًا. قال الشاعر، وهو جرير<sup>(٢)</sup>:  
قال العواذِلُ ما لِيَجْهَلِكُ بعدما شاب المَفَارِقُ وَأَكْتَسَيْنَ قَيْبَرًا  
ومن ذلك قولهم للبعير: ذُو عَكَائِينَ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهُ عُنُونًا، ونَحُوْ ذَا كَثِيرٍ»<sup>(٣)</sup>.

هذان نصان لسببويه يخلص المتأمل فيهما إلى ما يلي:

(أ) أنَّ وضع المفرد موضع الجمع ضرورة شعرية.

(ب) أنَّ هذا الوضع قد يأتي في الكلام، ولكنَّ سببويه خصَّه بابي التَّمْيِيزِ والعدد، وذلك ملاحظ في شواهد التي أوردها، فهو إذن نزر لا يُعْتَدُّ به.

(ت) أقرأ من نصِّ سببويه أنَّه فرَّق بين وضع المفرد موضع الجمع، وبين وضع الجمع موضع المفرد، فالأوَّلُ ضرورة، والثاني كثير، استدلالاً بقوله: «ونَحُوْ ذَا كَثِيرٍ».

وحذا حذو سببويه المبرِّد - بل كان ذا جرأة - فخطأ القراءة السبعية، في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿قُلْتُ وَأَنْتَ سَيِّئٌ﴾ بإضافة «مئة» إلى «ستين» وهي قراءة

(١) سورة النساء، الآية: ٤. و﴿فَكُنَّا﴾ تمييز مفرد، ويجوز أن يقوم جمعه «أَنْتُمْ» مقامه.

(٢) البيت من «الكمال» وهو في: شرح ديوانه (٣٥٣)، والكتاب (٤٨٤/٣)، والتحصيل (٥٠٩)، والشاهد فيه: «المَفَارِقُ» إذ جُمِعَ على «مَفْرِقٍ» فجعل كلُّ جزءٍ منه «مَفْرِقًا» فلذا جمعه.

(٣) الكتاب (٢٠٩/١ - ٢١٠، ٤٨٤/٣ - ٤٨٥)، وفهارس كتاب سببويه لعضيمة (١١٩).

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٥.

سبعة قرأ بها حمزة والكسائي وغيرهما؛<sup>(١)</sup> محللاً ذلك بجوازه في الشعر دون الكلام؛ لأنه في الشعر يُحمل على معنى الجماعة إذا دلَّ عليه دليل، مستشهداً ببعض شواهد سيبويه، مُضيفاً إليها قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ ظُلُمًا﴾، وهي على غرار الآية التي ذكرها سيبويه، وقول العباس بن مرداس - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup>:  
فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوُكُمْ فَقَدْ بَرَّتَ مِنَ الْإِخْنِ الصُّدُورُ  
وخرَّج ما في البيت على قولين: إما أنه من وضع المفرد موضع الجمع، أي «إخوتكم»، أو أنه قد جاء على لفظ الجمع، ثم حذفت التثنية وأضيف كما في نحو: «أسلموكم»<sup>(٤)</sup>.

وسار على منوال هذين العالمين، جلة من العلماء، فأحدهم ينقل ما قاله سيبويه، دون تعقيب كابن السراج<sup>(٥)</sup> مثلاً، وثانيهم يخصه بباب العدد، مع متابعتة لسيبويه على أنه ضرورة شعرية كالسيرافي<sup>(٦)</sup>، ثم يتبع هؤلاء ابن السيرافي<sup>(٧)</sup>، والقرأز القيرواني<sup>(٨)</sup> والأعلم الشنمري<sup>(٩)</sup>، وابن بري<sup>(١٠)</sup>، والسُّلويين<sup>(١١)</sup>،

(١) انظر: معجم القراءات (١٨٧/٥) وما بعدها، وتعليق محقق المقتضب (١٦٩/٢).

(٢) سورة غافر، الآية ٦٧. وفوله: ﴿ظُلُمًا﴾ مفرد خارج مخرج التمييز، فأنى بمعنى الجمع (أطلقاً).

(٣) البيت من «الوافر» وهو في ديوانه (٥٢) وتخريجه فيه، مع اختلاف بسير، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٥)، والمقتضب (١٧١/٢)، وقد بُيِّن الشاهد ووجهه في المتن.

(٤) انظر: المقتضب (١٦٩/٢ - ١٧٢)، مع تعليقات المحقق.

(٥) الأصول (٣١٣/١).

(٦) شرح الكتاب (١٧٦/٤).

(٧) شرح أبيات الكتاب (٣٤١/١).

(٨) ما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥٠ - ١٥١، ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٩) انظر: التخصيل (١٦٩)، وشرح الحماسة (٩٠٧/٢ - ٩٠٨).

(١٠) شرح شواهد الإيضاح (٢٣٠ - ٢٣١).

(١١) شرح الجزولية الكبير (٣٢٧/١ - ٣٢٨).

وابن عصفور<sup>(١)</sup> - وكان أبيهم موقفاً - حيث يرى بأنه ضرورة لا يلتفت إليها، ذاكراً في موضع آخر آراء العلماء، وما ترجّح لديه منها، وشمس الدين الكيشي<sup>(٢)</sup>، وأبوحيان<sup>(٣)</sup> مؤيداً البصريين، والأندلسيين مع علمه أنّ ذلك الوضع لا يُلَبَس، مفضلاً القول في هذا الوضع.

ويأخذ ابن هشام<sup>(٤)</sup> منحى أبي حيان، فيرى كذلك أنّه ضرورة، وأجد أنّ أكثر من أسهب في إيضاح آراء العلماء في وضع المفرد موضع الجمع والعكس، الشيوطي، فقد جلّى مواقف العلماء وحججهم أيّما تجلية، ثمّ اختار السماع، فتأمّل في قوله: «... فكل هذا - إشارة إلى وضع المفرد موضع الجمع والعكس - مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذّ والنادر. قال أبوحيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبس الدلالات واختلطت الموضوعات.»<sup>(٥)</sup>

وأقول: - رحم الله - الشيوطي فلم يفس الكوفيون على الشاذّ والنادر في هذه المسألة، بل شواهدهم تترى، سواء أكانت قرآنية، أم شعرية، أم نثرية، وسأعرض لنزر منها في طور الترجيح - بإذن الله تعالى.

تلك الفرقة الأولى، وهي البصرية ومن شابعها، تقصر وضع المفرد موضع الجمع على السماع، وتعدّه ضرورة شعرية لا تسوغ في الكلام.

(١) انظر: شرح الجمل (١/٨٨ - ٨٩، ٤٨٦، ٥٦٤، ٢/٤٤٤ - ٤٤٥)، والمقرب (٢/١٢٩)، وضرائر الشعر (٢٥١ - ٢٥٣، ٢٥٥ - ٢٥٦).

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٤٩).

(٣) راجع: البحر (٧/٥٥١)، والتذيل والتكميل (٢/٨٢ - ٨٥)، والارشاف (٢/٥٨٢ - ٥٨٣، ٥/٢٤٤٣ - ٢٤٤٤).

(٤) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد (١٥٧).

(٥) الهمع (١/١٧١ - ١٧٢)، والتذيل (٢/٨٥).

ونقيض تلك الفرقة الأولى، الكوفيون، فقد قاسوا وضع المفرد موضع الجمع والعكس، وأجازوه في الكلام والشعر، وتبعهم بعض البصريين، وبعض من غلبت عليهم النزعة البصرية.

قال الكسائي فيما نقله عنه الخطابي: «العرب تأتي بلفظ الجماعة والمعنى واحد، وأنشد<sup>(١)</sup>: وطاب ألبان اللقاح وبرد أراد باللبان اللبن، ولذلك قال: وبرد.»<sup>(٢)</sup>.

وأظهر من الكسائي، الفراء حيث بسط القول في هذه المسألة، فقال: «وأما قوله<sup>(٣)</sup>: ﴿وَإِنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنَبِّحَ بِهَا فِي بُطُونِهِ﴾ ولم يقل «بطونها» والأنعام هي مؤنثة؛ لأنه ذهب به إلى النعم والنعم ذكر. وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدها لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع؛ كما قال الشاعر... وذكر الشاهد الذي ورد عند الكسائي.

ويقول في موطن آخر: «وقوله<sup>(٤)</sup>: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ وهو يعني المسجد الحرام وحده. وقرأها مجاهد وعطاء بن أبي رباح: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>. وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد... أنشدني أبو الجراح العفيلي<sup>(٦)</sup>:

(١) البيت من «الرجز» وهو مجهول القائل، والشاهد ووجهه واضحان، وقد أنشده الفراء في معانيه (١٢٩/١).

(٢) غريب الحديث (٦٤٢/١).

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٦، والشاهد ووجهه ببيان.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٧، وهما كذلك واضحان.

(٥) قرأها كذلك أبو عمرو وغيره. انظر: تفصيل ذلك في: معجم القراءات (٣٥٦/٣).

(٦) البيتان من «الرجز» وهما لبعض الأعراب كما في: الخزائن (٢٣٤/١)، والشاهد «أَخْلَقَ وَشَرَّافَم» حيث وقعا هنا نعتاً للمفرد «فيمصّي» وهما جمعان.

جاء الشتاء وقميصي أخلاق

شراهم يضحك منه التواق

وكان الفراء أكثر وضوحاً وبياناً حينما قال: «وقوله<sup>(١)</sup>: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَى ظِلِّهِ﴾ الظل يرجع على كل شيء من جوانبه، فذلك تفيؤه. ثم فسر فقال<sup>(٢)</sup>: ﴿هِيَ الْيَمِينُ وَالشَّمَائِلُ﴾ فوجد اليمين وجمع الشمائيل. وكل ذلك جائز في العربية. قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ينفي الشامتين الصخر إن كان هذني رزية شيلئى سُخدر فى الضراغم  
ولم يقل: بأفواه الشامتين. وقال الآخر<sup>(٤)</sup>:

السواردون وتيسم فى ذرا سبياً قد عض أعناقهم جلك الجواميس  
وقال الآخر<sup>(٥)</sup>:

نباست بني عيس وأستاه طيى وباست بني دودان حاشا بني نصر  
فجمع وَوَحَد. وقال الآخر: - وذكر أحد أبيات سيبويه، وهو قول الشاعر: ... بطنكم<sup>(٥)</sup> ... ثم يقول: فجاء التوحيد لأن أكثر الكلام يواجه

(١) سورة النحل، الآية: ٤٨، والشاهد بين ووجهه كذلك، إلا أن هناك تفصيلاً للحكمة من إفراد «اليمين» وجمع «الشمائيل» يحسن النظر إليه في: البحر (٥٣٨/٦)، والثر المصون (٢٣٠/٧) وما بعدها.

(٢) البيت للفرزدق وهو من «الطويل» في ديوانه (٣٣١/٢) حيث وضع المفرد «في» في موضع الجمع «أفواه».

(٣) البيت لجبرير وهو من «البيسيط» في شرح ديوانه (٣٩٤) مع اختلاف لا يمثل الشاهد، ومعجم شواهد العربية (٢٠٠/١)، وقد تاب المفرد «جلك» من الجمع «الجُلود».

(٤) البيت للحطينة وهو من «الطويل» في ديوانه (٣٢٩) - مع اختلاف في بعض أماكن الشاهد حيث روي «أفناء» بدلاً من «أستاه» - وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٤٩٩/٣)، والشاهد فيه: «استب» في موضعين و«أستاه» في موضع، حيث أتى بها مرتين مفردة، ومرة مجموعة.

(٥) خرج في ص (١٧).

به الواحد، فيقال: خذ عن يمينك وعن شمالك لأن المكلّم واحد والمتكلّم كذلك، فكأنه إذا وُحِد ذهب إلى واحد من القوم، وإذا جَمَعَ فهو الذي لا مسألة فيه. (١)

تلك نصوص الفراء تُنبئ عما يلي:

- (أ) أنَّ الواحد يأتي بمعنى الجمع، وذلك جائز في العربية.
- (ب) أنَّ الفراء ساق في نصوصه مجموعة من الشواهد القرآنية، والشعرية، والثثرية ممّا يدلُّ على استقصاء عميق لهذه المسألة، على نقيض الفرقة الأولى فقد أوردوا نورا من الشواهد القرآنية، والشعرية، والثثرية، حتّى تجاوز بعضهم فخطأ بعض القراءات السبعة كما مرّ.
- (ت) يُفهم ممّا سبق أنَّ وضع المفرد موضع الجمع، أكثر من وضع الجمع موضع المفرد؛ معللاً الفراء ذلك؛ بأنّ المكلّم واحد والمتكلّم كذلك، ممثلاً على ما ذكر، ورأيه هنا منافع لرأي سيبويه، الَّذي جعل النوع الأوّل ضرورة شعرية، والثاني كثيراً، ومع هذا فكل ذلك جائز في العربية كما قال.
- وقاس هذا الوضع أبو عبيدة، وذكر بعض الآيات والأبيات قائلاً: «وفي آية أخرى» (٢) ﴿وَالْمَلَكُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ أي ظهراء وقال (٣):

- (١) المعاني (١٢٩/١)، ٤٢٦-٤٢٧، ١٠٢/٢-١٠٣، وقد سبق أن تحدّث الفراء نفسه في: (١٢٨/١-١٢٩) عن وضع الجمع موضع المفرد والعكس، واستشهد على ذلك ببين من الشعر قبل أن يطرّق آية النحل الآتفة الذكر، منها قول الشاعر:
- وَقَالُوا الْمِيثِينَ إِذَا آتَيْتُ  
بِنَا الْخَنَازِ وَالْأَيْفُ الْخُصُورُ
- وهذا البيت من «الوافر» ولا يعرف قائله، و«الحدثان» بمعنى «الأحداث»؛ ولذا آتت النحل.
- انظر: المعاني السابق، ومجالس ثعلب (٤٢١/٢-٤٢٢).
- (٢) سورة التحريم، الآية: ٤، وقد سبقه الفراء في معانيه (١٦٧/٣) إلى هذا المعنى.
- (٣) هذا عجز بيت من «الكامل»، وصلوه:
- يَا عَادِلَاتِي لَا تُرَدُّنَّ مَلَاتِي
- وهو لا يعرف قائله. انظر: الخصائص (١٧٤/٣)، والمعجم المفصل (٥٧٦/٣).

إن العواذل ليس لي بأسير

أراد أمراء<sup>(١)</sup>.

ووافق الأخصس<sup>(٢)</sup> الكوفيين فيما ذهبوا إليه من قياسه هذا الوضع، حيث أورد أكثر أبيات الكتاب التي ذكرها سيبويه، مع شواهد أخرى شعرية، وأخرى قرآنية مصرّحاً بجواز ذلك.

وأما ثعلب فقد دعم ذلك الوضع بشواهد قرآنية، وشعرية فذكر ما قاله: والفراء في معانيه، وزاد عليه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِنِّي كَأَنِّي لَدَى الثُّعْمَانِ خَبِيرُهُ بَعْضُ الْأَوْدَةِ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْذُوبٍ  
ونظير هذا البيت، قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿حَقَّقْ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ جمع شد في قول الفراء<sup>(٥)</sup>.

وسار على ستن هؤلاء العلماء ثلة من الأمثال، منهم:

أبويكر الأنباري<sup>(٦)</sup>، وأبوجعفر النحاس<sup>(٧)</sup>، وابن خالويه<sup>(٨)</sup>،

(١) المجلز (٢/ ٤٤-٤٥).

(٢) المعاني (١/ ٢٢٦، ٢٣٠-٢٣١، ٢/ ٤٢٣).

(٣) البيت للناطقة الذبياني، وهو من «البسيط» في ديوانه (١٥) «والأودة» جمع واحد «ودة» وفيه أنقاز أكثر. انظرها في: مجالس ثعلب (٢/ ٥٤٠)، والمسائل العسكرية (٢٢٣).

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٥، «وأشدّه» جمع «شدّه»، أو جمع «أشدّه» على حذف الزيادة، أو جمع لا واحد له. راجع: مجاز القرآن (١/ ٣٠٥، ٣٧٨، ٢/ ٩٩)، والخصائص (١/ ٨٥-٨٦، ٣/ ١١٨-١١٩)، وتوجيه التلمع (٤٧١).

(٥) النظر: مجالس ثعلب (٢/ ٤٢١-٤٢٢، ٥٤٠)، وفي القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود (٧٥)، ومجالس الزجاجي (٩٢-٩٣، ٢١٤).

(٦) شرح القصائد السبع (١٦١).

(٧) راجع: إعراب القرآن (٤/ ١٠٨، ٣٠١-٣٠٢)، ومعاني القرآن (٤/ ٤٤٨).

(٨) انظر: ليس في كلام العرب (١٤٩-١٥٠)، وإعراب القراءات السبع (٢/ ٨٥، ٨٦، ٣٥٧).

وأبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> حيث جعل ذلك الوضع كثيرًا سائغًا في العربية مستدلًا على رأيه بأبيات منها<sup>(٢)</sup>:

يَبِيْهُهُمْ دُوَّ اللَّيْلِ حِيْنَ يَمْرَاهُمُ بِسَيْمَاهُمُ بِيضًا لِحَاهُمُ وَأَضْلَعًا  
وأبو الحسن الوراق<sup>(٣)</sup>، والرّماني<sup>(٤)</sup> مجيزًا ذلك الوضع لمسوغين:

لدلالة الإضافة على معنى الجمع، مع ما فيه من الإيجاز، إلا أنّ ذلك الوضع في باب العدد أشدّ جوازًا وأوجب، والخطّابي<sup>(٥)</sup>، ثمّ يجيء ابن جني<sup>(٦)</sup> فيجعل ذلك الوضع شائعًا كثيرًا موجودًا في القرآن الكريم، وفصيح الكلام؛ ذلك أنّ بينهما من التّناسب والمضارعة، ما ليس بين المفرد وبين التثنية.

ثم يتوالى العلماء بعد ابن جنيّ ينهجون تلك السبيل التي تقول بالقياس، فجاء أبو زرعة بن زنجلة<sup>(٧)</sup>، والثعالبي<sup>(٨)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(٩)</sup>، وابن سيده<sup>(١٠)</sup>، وعبدالقاهر الجرجاني<sup>(١١)</sup>، والفارقي<sup>(١٢)</sup>.

(١) راجع: الحجة (١٠٥/٣، ١٠٨)، وكتاب الشعر (٢١٢/١، ٥٣٠/٢)، والمسائل البصريات (٨٢٨/٢).

(٢) البيت للأسود بن يَحْزَر، وهو من «الطويل» وقوله: «أَضْلَعًا» مفرد وضع موضع الجمع «ضْلَعًا». انظر: ديوانه (٤٧)، ونوادير أبي زيد (٤٥٢) مع تعليق المحقق، وكتاب الشعر (٢١٢/١).

(٣) علل النحو (٥١١-٥١٢، ٥١٦).

(٤) شرح الكتاب، تحقيق: شبّية (٤٨٢/٢-٤٨٣).

(٥) شريب الحديث (٦٣٩/١، ٦٤١-٦٤٢).

(٦) راجع: المختص (٨٧/٢)، والخصائص (٨٦/١)، والمنصف (١٣٠/٢)، وسر الصناعة (٩٥/١).

(٧) حجة القراءات (٤٨٤، ٥٦١).

(٨) فقه اللغة (٥٧١/٢-٥٧٢).

(٩) الكشف (٢٨٢-٢٨٣، ٥٠٠-٥٠١، ٣١٦/٢).

(١٠) المختص (٣١/١-٣٢، ٣٠/١٠).

(١١) انظر: المقصد في شرح الإيضاح (٦٩٦-٦٩٧)، والمقتصد في شرح التكملة (٢٨٣/١).

(١٢) الإفصاح (٣٧٢-٣٧٣).



وابن السجري<sup>(١)</sup>، إلا أنه يرى أن وضع الجمع موضع التثنية أسهل من الجمع في موضع الواحد، فهو بهذا يميز الوجهين، أعني وضع المفرد موضع الجمع والعكس، غير أن الأول مطرد لديه، والثاني أقل أطراداً منه، فمن هنا يناقض سيبويه فليأخذ، ثم ساق عدداً من الشواهد على ذلك الوضع.

وأوضح من هؤلاء أبو البركات الأنباري<sup>(٢)</sup> فقد ردّ على سيبويه تضعيفه لهذا الوضع؛ لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى، وفي أشعار العرب، وقد أصاب المفضل.

وذهب مذهب هؤلاء أيضاً، أبو موسى الأصفهاني<sup>(٣)</sup>، والقيسي<sup>(٤)</sup>، والعكبري<sup>(٥)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٦)</sup> مشيراً إلى أن وقوع المفرد موقع التثنية أجوز من وقوعه موقع الجمع، والفرطبي<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup> الذي اشتهر بموافقة للكوفيين في هذه المسألة، وتاج الدين الإسفراييني<sup>(٩)</sup>، والرضي ميثاً تلك العلاقة الوطيدة بين المفرد والجمع بقوله: «... وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله ﷺ: «المؤمنون كنفس واحدة...»<sup>(١٠)</sup>،

(١) الأمالي (١/٢٩٠، ٢/٢٧٢، ٣/١٢٣، ٢٠٣).

(٢) راجع: البيان (١/٥٢، ٢/٤٤٧)، وأسرار العربية (٢٢٣)، والإنصاف (٢/٧٦٧-٧٦٨).

(٣) المجموع المنيب (١/٨٠، ٣/٥٣٢).

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح (١/٤٧٨-٤٧٩، ٤٨٢، ٢/٧٧٠-٧٧١).

(٥) النبيان (١/٢٢، ٢/٥٠٩).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٥٢).

(٧) الجامع لأحكام القرآن (١/١٨٦-١٨٧).

(٨) النظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان خليل (١/١٣٧-١٣٨، ١٤٣)، وتحقيق: السيد وآخر (١/١٠٧-١١١، ١١٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٧٨٧-١٧٩٠)، والفوائد المصوبة (٩).

(٩) لباب الإعراب (٢٣٧).

(١٠) شرح الكافية (٣/٣٦٢-٣٦٣، ٣٦٩)، وأما الحديث فلم أجده بلفظه هذا، بل وجدت قريباً منه، وهو قوله ﷺ: «المؤمنون كرجل واحد إن اشتكى رأسه، تداعى له سائر الجسد بالحمل والشهر» =

وابن أبي الربيع<sup>(١)</sup> حيث ذكر أنَّ هذا الوضع يأتي في الأسماء والصفات، محتجاً لما قاله: بشواهد متنوعة، والجوهري، وابن منظور في معجميهما<sup>(٢)</sup>، والسَّمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، وابن عقيل<sup>(٤)</sup> حيث وافق ابن مالك فيما وافق فيه القراء، من حيث قياسية هذا الوضع إنَّ أَمِن اللبس؛ لوروده في أفصح كلام، مخالفاً إياه في وضع الجمع موضع المفرد أو الثنية، حيث يراه سماعياً، والسَّليبي<sup>(٥)</sup> الذي لم يخرج عن نطاق ابن مالك قيد أنملة، ثم أتى البغدادى<sup>(٦)</sup> فكشف وأبان عن القائلين بالسماع، وبالقياس، مختاراً القياس على السماع.

وأختتم هذه الفرقة بأحد العلماء المحدثين وهو محمد عبد الخالق عزيمة<sup>(٧)</sup> فقد ردَّ على القائلين بالضرورة، بالقراءات القرآنية السبعية دون الشواذ التي يجوز الاحتجاج بها في العربية، وذلك في كتابه المشهور بين الدارسين، إضافة إلى تعليقاته على الكتب التي حقَّقها. ويجدر بالذكر أنَّ هناك جماعة من العلماء، ترى أنَّ وضع المفرد موضع

= من حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه - . راجع: صحيح مسلم (٢٠٠٠/٤)، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (١١٧/١ أمين) وقد بحث في هذا المعجم في مادتي «نفس» و«وحد» فلم أعثِر على نصِّ هذا الحديث الذي ذكره الرُّضي.

(١) البسيط (٥٢٢/١ - ٥٢٤).

(٢) انظر: الضاح، واللسان ظهر، شجا. نجاء.

(٣) الدر المصون (١١٤/١ - ١١٥، ٢٨٩/١٠).

(٤) المساعد (٧٢/١).

(٥) شفاء العليل (١٦٢/١ - ١٦٧).

(٦) راجع: الخزانة (٧٣/٤، ٥٣٨/٧، ٥٥٩ - ٥٦٣، ١٠٨/٨ - ١٠٩)، وحاشية على شرح بانت سعاد (٨٣/١ - ٨٦).

(٧) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣٣٢/٤ - ٥٤٤)، وتعليقاته على المنقضب (١٦٩/٢ - ١٧٠).

الجمع ينقاس إذا وقع جنسًا، علمًا أنَّ بعضهم ذكرت رأيه عند الحديث عن  
الفرقة الثانية التي تقول بالقياس.

إنَّ هؤلاء العلماء هم: الجيل الذي خلطوا بين المذهبين البصريين  
والكوفيين، ونتج عن هذا الدمج مذهب يسمَّى المذهب البغدادي.  
اعتنق ابن فتيبة ذلك المذهب، وتبعه الأخفش الصغير<sup>(١)</sup>، حيث يقول  
معلقًا على قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَلَا قَمَرٌ إِلَّا صَغِيرٌ كَأَنَّهُ سَوَارٌ جَلَاةٌ صَانِعُ السُّورِ مُذْهَبٌ  
«ومذهب» وإن كان موحَّدًا، وكانت السُّور جَمْعًا، فإنه ذهبَ إلى أنها  
واحد. والجمعُ يَجْزِي مَجْزَى الواحد. فَحَمَلَهُ على المعنى، كما قال  
الأعشى<sup>(٣)</sup>:

فَإِنْ تَغْهِي لَامِرِي لَمَّةً فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَزْرِي يَهَا  
ويروى «أَوْدَى» لأن الحوادث جمع<sup>(٤)</sup>، والقاسم المؤدَّب<sup>(٥)</sup>، وأبو علي  
الفارسي القائل: «وجه الأفراد أنهم قد قالوا: الكلمة يعنى الكثرة كقولهم:  
قال زهير في كلمته يعنى: قصيدته، وقال قُصِّلَ فى كلمته يعنى: خطبته، فقد  
وقع المفرد على الكثرة، فلما كان كذلك أغنى عن الجمع». ثم يقول معلقًا

(١) نداء البحر (١٤٦-١٤٧، ١٥١-١٥٢).

(٢) البيت لزينة الكلبى، وهو من «الطويل»، والشاهد وجهه جليان. راجع: نوادر أبي زيد  
(١٧٣-١٧٥).

(٣) البيت من «المقارب» وهو في ديوانه (٢٣) مع اختلاف لا يطرق للشاهد، و«الخَوَائِثُ» هنا  
بمعنى «الحدثان»، ولذا ذَكَرَ النحل. انظر: النوادر (١٧٥)، والكتاب (٤٦/٢) مع اختلاف الشطر  
الأول، والمسائل البصريات (٣٦٧/١) مع تعليق المحقق.

(٤) النوادر لأبي زيد (١٧٣-١٧٥).

(٥) دقائق التصريف (٨١-٨٢)، علمًا أنَّ أحد محققيه وهو (حاتم الضامن) يميل إلى أنَّ اسمه  
(أبو القاسم) وليس (القاسم) محتجًا ببعض البراهين، ليس هنا مجال تفصيلها. انظر: بحوث  
ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص (٣٠٠).

على أحد الشواهد: «فمن الناس من يذهب إلى أنه ذهب بالحدثان، إلى الحوادث، فأثت على ذلك، وكأنه جعله اسماً للجنس، وحمل الكلام على المعنى، لأنه جمع، فأثت على ذلك.»<sup>(١)</sup>. أمّا ابن جنّي<sup>(٢)</sup> فهو آيين من شيخه حيث يرى بأنه كثر وقوعه جنساً، ثمّ مثل لما يقول: موضّحاً بأنّ الجنسية قد تأتي من قبل المصدرية، وأنّ الأفراد حسن لما فيه من معنى الإضافة.

وسلك المسلك نفسه، ابن فارس<sup>(٣)</sup>، وعبد القاهر الجرجاني قائلاً: «... ويوضع الواحد موضع الجمع لأنّ الغرض الدلالة على الجنس...» ثمّ يقول: «... وهذا النحو متقبل في القياس لأجل أن الغرض معرفة الجنس...»<sup>(٤)</sup> ويلحق بهؤلاء الرّمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، ويشترط الأول لجوازه أمن اللبس، أمّا إذا لم يؤمن فلا، وتبعه الثاني.

وبعد عرض المسألة، وذكر آراء العلماء فيها وحججهم، يجيء طور الترجيح، فأقول: - وبالله أستعين - إنّي أرجح الرأي القائل بالقياس، وهو رأي الكوفيّين، - وفي مقدمتهم الكسائي - ومن على شاكلتهم - للمسوّغات الآتية: (١) أنّ حصر البصريّين - وعلى رأسهم سيبويه - ذلك التوضع بالشعر دون النثر، يُعدّ تحجيراً لواسع، على نقيض النظرة الشمولية التي ألاحظها لدى الكوفيّين، وما تؤدّي إليه من نماء وتيسير للغة لمواكبة تغيّرات العصور المختلفة.

(٢) يتعيّد رأي الكوفيّين كثير من القراءات القرآنية المتواترة دون

(١) انظر: الحجة (٢١٧/٣)، وكتاب الشعر (٥٣٠/٢).

(٢) راجع: المحتسب (١٨٧/١، ٢٤٦)، والخزاة (١٠٨/٨ - ١٠٩).

(٣) الطّاحي (٣٤٨ - ٣٤٩).

(٤) انظر: المقصد في شرح الإيضاح (٦٩٦/٢ - ٦٩٧)، والمقصد في شرح النكلمة (٧٨٣/١).

(٥) الكشاف (٩٢/١، ١٨١/٣، ٨٠٧/٤).

(٦) شرح المفصل (٨/٥ - ٩، ٢١/٦ - ٢٣).

الشاذة؛ ذلك أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة مصدر أصيل من مصادر التثعيد في العربية، وإليك نماذج لبعض القراءات التي وقع فيها المفرد موقع الجمع والعكس.

\* قُريء بإفراد الريح وجمعها في السبعة في هذه الآيات.

﴿وَصَرِيفَ الرِّيحِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿تَذْرِفُهُ الرِّيحُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَلَمْ يَأْتِ رُسُلُ الرِّيحِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿أَشَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ فُتْرًا﴾<sup>(٩)</sup>.

- (١) سورة البقرة، الآية: ١٦٤، وسورة الجاثية، الآية: ٥، قراها بالإنفراد حمزة وغيره، وبالجمع نافع وغيره معجم القراءات (١/٢٢٤، ٨/٤٤٧).
- (٢) سورة الكهف، الآية: ٤٥، قراها بالإنفراد حمزة وغيره، وبالجمع الجمهور، معجم القراءات (٥/٢٢٨-٢٢٩).
- (٣) سورة النمل، الآية: ٦٣، قراها بالإنفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع نافع وغيره، معجم القراءات (٦/٥٤٢).
- (٤) سورة الروم، الآية: ٤٨، قراها بالإنفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع بقية القراء عدا ابن كثير ومن معه، معجم القراءات (٧/١٦٧).
- (٥) سورة الفرقان، الآية: ٤٨، قراها بالإنفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع عند الجماعة عدا ابن كثير ومن معه، معجم القراءات (٦/٣٦٠).
- (٦) سورة الحجر، الآية: ٢٢، قراها بالإنفراد حمزة وغيره، وبالجمع أبوعمر وغيره، معجم القراءات (٤/٥٤٥-٥٤٦).
- (٧) سورة الشورى، الآية: ٣٣، قراها بالإنفراد الجمهور، وبالجمع نافع وغيره، معجم القراءات (٨/٣٣٢).
- (٨) سورة إبراهيم، الآية: ١٨، قراها بالإنفراد الجماعة، وبالجمع نافع وغيره، معجم القراءات (٤/٤٦٧).
- (٩) سورة الأعراف، الآية: ٥٧، قراها بالإنفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع نافع وغيره، معجم القراءات (٣/٧٥-٧٦).

- \* أفراد عَبْد وجمعه في ﴿وَأَذْكُرْ عِبَدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.
- \* أفراد كِتَاب وجمعه في هذه الآيات ﴿كُلُّ مِمَّنْ يَأْتِ اللَّهَ وَنَعْلَمُ مَكِيدَتَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿كُلُّهُنَّ السَّجِلَاتُ لِلْعَكُوفِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنَّ﴾<sup>(٥)</sup>.
- \* جمع الكافر وإفراده في ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عَقَّبَ الدَّارَ﴾<sup>(٦)</sup>.
- \* جمع جذار وإفراده في ﴿أَوْ مِنْ زُلَّ جَدْرٌ﴾<sup>(٧)</sup>.
- \* جمع نَصَب وإفراده في ﴿كَانَتْهُمْ إِنْ شِئْتَ بِرُؤُوسٍ﴾<sup>(٨)</sup>.
- \* جمع عَظْم وإفراده في ﴿فَكَسَوْنَا الْيَطْرَ لَنَا﴾<sup>(٩)</sup>.

- (١) سورة ص، الآية: ٤٥. قراها بالافراد ابن عباس وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (١٠٧/٨).
- (٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦، قراها بالافراد الجمهور، وبالجمع أبو جعفر وغيره. معجم القراءات (١٦٠/٨).
- (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥، قراها بالافراد حمزة وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٤٣٢/١-٤٣٣).
- (٤) سورة الانبياء، الآية: ١٠٤، قراها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع حفص عن عاصم وغيرهما. معجم القراءات (٦٥/٦).
- (٥) سورة التحريم، الآية: ١٢، قراها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع أبو عمرو وغيره. معجم القراءات (٥٣٣/٩).
- (٦) سورة الرعد، الآية: ٤٢، قراها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (٤٤٠/٤).
- (٧) سورة الحشر، الآية: ١٤، قراها بالافراد ابن عباس وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (٣٩٩/٩-٤٠٠).
- (٨) سورة المعارج، الآية: ٤٣، قراها بالافراد بقية الشبهة ومنهم أبو عمرو وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (٩١/١٠-٩٢).
- (٩) سورة المؤمنون، الآية: ١٤، قراها بالافراد ابن عامر وغيره، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (١٥٥/٦).

- \* جمع سراج وإفراده في ﴿وَجَمَلَ فِيهَا سِرَاجًا﴾<sup>(١)</sup>.
- \* جمع آثار وإفراده في ﴿فَانْظُرْ إِلَى مَا أُتْرِفَ مِنْهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.
- \* جمع نعمته وإفراده في ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.
- \* جمع مساكين وإفراده في ﴿فَدَيَّةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَوْ كَثْرَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾<sup>(٥)</sup>.
- \* جمع مساجد وإفراده في ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>.
- \* جمع كبير وإفراده في ﴿يَعْتَلِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾<sup>(٨)</sup> في آيتين.
- \* جمع المجالس وإفراده في ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَسَّعُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾<sup>(٩)</sup>.

- (١) سورة الفرقان، الآية: ٦١، قرأها بالإنفراد الجمهور، وبالجمع عبدالله وغيره. معجم القراءات (٣٧٢/٦).
- (٢) سورة الروم، الآية: ٥٠، قرأها بالإنفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (١٧١-١٧٠/٧).
- (٣) سورة لقمان، الآية: ٢٠، قرأها بالإنفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع الحسن وغيره. معجم القراءات (١٩٩/٧).
- (٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٤، قرأها بالإنفراد بقية القراء عدا نافع ومن معه، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٢٥٢/١).
- (٥) سورة المائدة، الآية: ٩٥، قرأها بالإنفراد الأعرج وغيره، وبالجمع نافع وعاصم وغيرهما. معجم القراءات (٣٤٢/٢).
- (٦) سبق تخريجها في: ص (٢١).
- (٧) سورة التوبة، الآية: ١٨، قرأها بالإنفراد الجحدري وغيره، وبالجمع الباقون عدا الجحدري ومن معه. معجم القراءات (٣٥٧/٣).
- (٨) سورة الشورى، الآية: ٣٧، وسورة النجم، الآية: ٣٢، قرأها بالإنفراد الكسائي وحزمة وغيرهما، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٣٣٦/٨، ١٩٥/٩).
- (٩) سورة المجادلة، الآية: ١١، قرأها بالإنفراد بقية القراء عدا عاصم ومن معه، وبالجمع عاصم وغيره. معجم القراءات (٣٧٤/٩).

\* جمع مَوْقع وإفراده في ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ الْجُودِ﴾ (٢٨).  
والقراءات في هذا الباب كثيرة معلومة، وسأتي عليها في مباحث أخرى - بإذن الله تعالى.  
(٣) أنَّ الشواهد الشعرية التي عدّها البصريون، ومن انساق وراءهم، من قبل الضرورات، تُعدُّ حجةً للكوفيين، ومن الثناقص أنَّ البصريين - أحياناً - يعتمدون على شاهد شعري واحد لإثبات مسألة ما، فكيف يجعلون هذا الموطن ضرورة؟  
ويحسن أن أذكر هنا أنه ورد فيما سبق سبعة عشر شاهداً شعرياً، وسأزيد عليها بعضاً من الشواهد التي لم ترد في أثناء العرض السابق.  
\* قال عمرو بن البراء الكلابي (٣):  
فَإِنْ تَصَلُّوا مَا قَرَّبَ اللَّهُ بَيْنَنَا      فَإِنَّكُمْ أَعْمَامُ أُمِّي وَخَالِهَا  
\* وقال الأسود بن يَغْفَر (٤):  
فَلَقَدْ أَرَوْحُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلاً      مَذِلّاً بِمَا لِي لَيْتَا أَجْيَادِي  
\* وقال طَرْفَة (٥):

- (١) سورة الواقعة، الآية: ٧٥، قرأها بالإنفراد عمر - رضي الله عنه - وغيره، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٣١٦/٩).  
(٢) انظر: تعليقات عزيمة على المقتضب (١٦٩/٢ - ١٧٠).  
(٣) البيت من «الطويل» وقد جاء «خالها» مفرداً بمعنى الجمع «أَخَوَالُهَا» فكأنه جعل «الأخوال» كالأخال الواحد لاجتماعهم على شبههم به وقوة مراعاتهم له. راجع: نادر أبي زيد (٤٤٣)، والخطوط (٥٣).  
(٤) البيت من «الكامل» وقوله: «أَجْيَادِي» جمع «جَيْد»، وليس ثلاثان إلا «جَيْد» واحد، ولكنّه جمعه بما حوله. انظر: ديوانه (٢٩) مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، والمفضليات (٢١٨) مع تعليق المحققين، وشرح القصائد السبع (٨٧، ١٦١).  
(٥) البيت من «الطويل» و«أَجْرَنَهُ» جمع «جَزَان» وهو باطن الخلقوم، وإلّا لها «جَزَان» واحد، فجمعه بما حوله، وهو في ديوانه (٢٤)، وشرح القصائد السبع (١٦١)، ومعجم شواهد العربية (١١١/١).



- وَطَيَّ مَحَالِي كَالْحَيِّي خُلُوفُهُ وَأَجْرَتُهُ نُزْتُ بِدَائِي مُنْضِدٍ \* وقال الفرزدق<sup>(١)</sup>:
- فَيَا لَيْتَ دَارِي بِالمَدِينَةِ أَصْبَحْتُ بِأَجْفَارِ قُلُجٍ أَوْ بِسَيْفِ الكَوَاطِمِ \* وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>:
- وَإِذَا ذَكَرْتُ أَبَاكَ أَوْ أَيْامَهُ أَخْرَاكَ حَيْثُ تُقْبَلُ الْأَحْجَارُ \* وقال القطامي<sup>(٣)</sup>:
- كَأَنَّ نُسُوحَ رَحْلِي جِئْتُ ضُمْتُ حَوَالِبَ غُرْزَا وَمَعَى جِيَاعَا \* وقال الرّاعي الثّميري<sup>(٤)</sup>:
- وَعَمَلِي نَصِيٍّ بِالمَتَانِ كَأَنَّهَا ثَعَالِبُ مَوْتَى جُلُهَا قَدْ تَسَلَعَا \* وقال جابر بن حريش الطّائي<sup>(٥)</sup>:
- فَالْجَزْعَ بَيْنَ ضِبَاعَةٍ قَرْصَافَةٍ فَعَوَارِضِ حُوِّ البَسَائِسِ مُثْقِرَا \* وأنشد أبو عبيدة<sup>(٦)</sup>:

(١) البيت من «الطويل»، - «أَجْفَار» و«كَوَاطِم» جمعان بمعنى المفرد «جَفَر» و«كَاطِطَة» ولكنه جمعهما بما حوّلها - وهو في ديوانه (٤٦٨/٢) مع اختلاف لا يذكر، والخصائص (٤٢٠/٢).

(٢) البيت من «الكامل» - و«الأحجار» يراد به «الحجر»، إلّا أنّه جعل كلّ جهة «حَجَرًا»؛ فلذا جمعه - وهو في ديوانه (٤٨٦/١)، والخصائص (٤٢٢/٢).

(٣) البيت من «الوافر»، - و«جِيَاعَا» جمع وقد نُتبت به المفرد «يَعَى» وهذا جائز، والعكس صحيح - وهو في ديوانه (٤٧٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥١).

(٤) البيت من «الطويل»، - و«جُلُهَا» مفرد بمعنى الجمع «جُلُودها» بدلالة الجمع قبله «ثعالِب»، «موتَى» - وهو في شعره المجموع (٩٧) وتخرجه فيه مع اختلاف لا يمثل الشاهد، والإفصاح للغارقي (٣٧٢-٣٧٣).

(٥) البيت من «الكامل» - و«الجزع» واحد بمعنى الجمع «أَجْرَاع» ويعني به «أَجْرَاع» تلك المواضع - وهو في شرح الحماسة للأعلم السّننري (٢٣٩/١-٢٤٠).

(٦) البيت من «البيسط» - و«الجوّف» مفرد، والمراد به الجمع أي «الأجواف» بدلالة إبدال جمع منه - وهو في ضرائر الشعر (٢٥٢).

وَأَدْخُلُ الْجَوْفَ أَجْوَافَ الْبُيُوتِ عَلَى مِثْلِ النِّسَاءِ رِجَالٌ مَا لَهُمْ غَيْرُ  
\* وقال الأعشى<sup>(١)</sup>:

وَمِثْلِكَ مُعْجَبَةً بِالشُّبَّانِ بِرِصَالِكَ الْبُعِيرِ بِأَجْسَادِهَا  
(٤) أَنَّ أَكْثَرَ الْأَبْيَاتِ الَّتِي جُمِعَتْهَا، مَنْسُوبَةٌ إِلَى شِعْرَاءَ يَحْتَجُّ بِشِعْرِهِمْ،  
حَيْثُ عَاشُوا فِي عَصُورِ الْاِحْتِجَاجِ الَّتِي حَدَّدَهَا الْعُلَمَاءُ، فَلَيْسَ هُنَاكَ مَدْخَلُ  
حَيْثُ لِلْبَصْرِيِّينَ فِرْدَوْسُهَا.

(٥) أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ فِي وَضْعِ الْمَفْرُودِ مَوْضِعَ  
الْجَمْعِ، وَبَيْنَ رَأْيِ مَنْ خَصَّصَهُ بِالْجِنْسِ؛ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ ذَكَرْتَهُ فِي الْفَرْقَةِ  
الثَّانِيَةِ، وَأَيَّدَتْ آرَاءَهُ مِنْ خِلَالِ التَّصْوِصِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، إِضَافَةً إِلَى مَا بَيْنَ  
الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ مِنْ إِخَاءٍ وَتَشَاكُلٍ، فَهَذَانِ الرَّأْيَانِ يُعَدُّانِ رَأْيًا وَاحِدًا يَقِفَانِ فِي  
وَجْهِ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ.

(٦) رُبَّمَا تُعَدُّ قَلَّةُ الْقَائِلِينَ بِالسَّمَاعِ، وَكَثْرَةُ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ، دَلِيلًا عَلَى  
كَثْرَةِ ذَلِكَ الْوَضْعِ وَأَطْرَادِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

(١) البيت من «المنقارب» - و«أَجْسَادَهَا» جمع بمعنى المفرد «جَسَدَهَا» - وهو في ديوانه (٥٨)،  
وضرائر الشعر (٢٥٥).

## المبحث الثاني المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: تثنية الجمع كما يثنى المفرد.

المطلب الثاني: صرف الجمع إذا وافق مفرده.

المطلب الثالث: جمع الجمع كما يجمع المفرد.

المطلب الرابع: رد الجمع إلى مفرده عند تصغيره.

المطلب الخامس: رد الجمع إلى مفرده عند النسب إليه.

المطلب السادس: حمل الجمع على مفرده في الحركات.

المطلب السابع: حمل الجمع على مفرده في التصحيح والإغلال.

## المبحث الثاني

### المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية

#### الأصالة والفرعية لغة واصطلاحاً:

إنَّ الأصالة، والفرعية مسألتان، تنضويان تحت قضية القياس<sup>(١)</sup>، بل إنَّ القياس لا يُجرى إلَّا بعد إيضاح الأصل، والفرع، ومعرفة المطرّد من الشاذّ<sup>(٢)</sup>. ومن ثمَّ يجدر بي أن أكشف النقاب عن حديهما في اللغة والاصطلاح. تدور مادة «أصل» في المعجمات حول ثلاثة معانٍ: أساس الشيء، والحيّة، وما كان من الثَّيَّار بعد العشي<sup>(٣)</sup>، والذي أُعنى به ويهْمُنِي هو ما يدور حول أساس الشيء، وأسفله، وجذره. أمَّا في الاصطلاح: فقد تعدّدت الحدود، ما بين موجز وآخر مطنّب، وقد اخترت منها أنَّ الأصل هو: «ما يُبنى عليه غيره» وهذا تعريف الجرجاني<sup>(٤)</sup>، وهو شبيه بتعريف الرُّمَّاني الذي يقول فيه عن الأصل: «أَوَّلُ يُبنى عليه ثانٍ»<sup>(٥)</sup>. وأمَّا أبو البقاء الكفويّ، فقد كثرت حدود الأصل لديه، وذكر منها أيضًا بأنّه: «ما يبنِي عليه غيره»<sup>(٦)</sup>. إذن هناك تقارب بين، بين حدّي الأصل في اللغة والاصطلاح، وكلاهما يدلّان على أساس الشيء وأسفله وجذره. وضدَّ الأصل الفرع، وهو في اللغة: يعني العلوّ والارتفاع والسُّمُوّ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: القياس في النحو (٣٢)، والإصباح في شرح الاقتراح (١٩٢).

(٢) الأصول لتتّام (١٢٢).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة «أصل» (١٠٩/١)، والصُّحاح «أصل».

(٤) التعريفات (٤٥).

(٥) رسالتان في اللغة (٧٣).

(٦) الكليات (١٨٨/١) وما بعدها.

(٧) معجم المقاييس: «فرع» (٤/٤٩١-٤٩٢)، والصُّحاح «فرع».

وفي الاصطلاح: «خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره»<sup>(١)</sup>، وهو قريب من قول الرُّماني: «ثاني يُبنى على أول»<sup>(٢)</sup> وبين المعنيين تشاكل وتقارب، كما هو جلي في سابقه.

وعلى كثرة تردد الأصل والفرع في أبواب النحو، والصرف، واللغة، فقد رأى «تمام حسّان»<sup>(٣)</sup> أنه لما يُحدّد مفهومهما تحديداً دقيقاً؛ ليصبحا واضحين للناظر في علوم العربية؛ ولعلّ مرجع ذلك الغموض إلى أن فكرة ذلك المصطلح نابعة من تصوّر النحاة لها في أذهانهم، وكثرة شيوخها في زمنهم، واعتمادهم على القارئ لها.

وبعد أن بيّنت مدلولي الأصل والفرع، فهل المفرد هو الأصل والجمع هو الفرع أو العكس؟

حين تلقى نظرة في أيّ كتاب من كتب العربية، يتّضح لك أنّ المفرد هو الأصل، وأنّ الجمع هو الفرع، وتجد هذه القاعدة الأصلية في التذكير والتأنيث، حيث يذكر العلماء أنّ الأصل هو التذكير، وأنّ التأنيث فرع عنه.

ومثله: التكرار والمعرفة فالأول الأصل، والثاني الفرع، وعلى نسقها أيضاً التصحيح والإعلال، فالأول هو الأصل، والثاني هو الفرع، وهكذا تتكرّر مثل هذه الأصول في كتب علمائنا الأوائل<sup>(٤)</sup>.

ثمّ يعلّل العلماء كون المفرد أصلاً، والجمع فرعاً عنه؛ بأنّ المفرد جاء

(١) الترميمات (٤٥).

(٢) رسالتان في اللغة (٧٣).

(٣) النظر: المراجع الآتية: الأصول (١٢٢)، والقياس في النحو (٣٢)، وظاهرة قياس الحمل (٣٦٣) وما بعدها.

(٤) انظر على سبيل التمثيل لا الحصر الكتب الآتية: الكتاب (٢٢/١، ٢٢٧/٣)، والخصائص (١١٢/١ - ١١٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٥٦٨/٢ - ٥٦٩، ٩٩٠/٣)، والأصالة والفرعية في النحو العربي (٤٩) وما بعدها.

أولاً، مع شدة تمكنه؛ لذلك كان أصلاً<sup>(١)</sup>، مع ما في المفرد أيضاً من الخفة، وما في الجمع من الثقل، فقدم الخفيف وأخر الثقل<sup>(٢)</sup>، علماً أن الرضي<sup>(٣)</sup> يرى التقيض، فلا مانع لديه أن يكون الجمع أخف من الواحد، وقد سبقه إلى ذلك ابن مالك<sup>(٤)</sup>. وفوق ذلك أن المفرد أعرب بالحركات التي هي أصل في الإعراب لأصالة<sup>(٥)</sup>.

وبهذا الطرح اتضح أن المفرد أصل، والجمع فرع عنه، للعلل التي ذكرها العلماء، ومن هنا سيتبع الجمع المفرد، ويأخذ أحكامه فيما سيأتي.

(١) انظر: الكتاب (٢٢/١)، ٢٢٧/٣.

(٢) راجع: التكملة، تحقيق: مرجان (٣٤٣)، والمنصف (٧٤/٢).

(٣) شرح الشافية (٩٦/٢).

(٤) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قليل (١٣٠/١)، وتحقيق السيد وآخر (١٠٣/١).

(٥) المغني في النحو (٢٣٩/١).

## المطلب الأول تثنية الجمع كما يثنى المفرد

إن الناظر والمتأمل في تثنية الجمع، ليرى اختلاف العلماء في إجازة، أو منع تلك التثنية، والذي يظهر من حديث أولئك العلماء المختارين منه؛ أن السبب في ذلك يرجع إلى أمور ثلاثة هي: أن التثنية تدل على القلة، والجمع يدل على الكثرة، فهما معنيان متضادان، فكيف يُجمع بينهما؟<sup>(١)</sup> علاوة على ذلك أن الشواهد الواردة قليلة جدًا، فلا يمكن أن يقام عليها قاعدة مطردة، ومفرد الجمع أيضًا أكثر من التثنية، فلا حاجة إلى تثنيته حينئذ<sup>(٢)</sup>.

ولهذا فقد منع تثنية الجمع جُتمع من المتقدمين منهم: سيبويه<sup>(٣)</sup>، والزمخاري<sup>(٤)</sup>، والقاسم المؤدب<sup>(٥)</sup>، وعبدالقاهر<sup>(٦)</sup>، والقيسي<sup>(٧)</sup>، وابن الخيَّاز<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup>، وابن فلاح<sup>(١١)</sup>،

(١) المقصد في شرح التكملة (٥٨١/٢ - ٥٨٢).

(٢) المغني في النحو (١٨/٢) وقد أشار إلى هذا المعنى ابن العاجي في شرح المفصل (٥٣٣/١).

(٣) الكتاب (٦٢٣/٣).

(٤) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٥) انظر: دقائق التصريف (٢٤٩، ٤١٤)، وقد صرح بالمنع واحتج له أكثر من احتجاجة للجواز؛ لذا صُنّف في المانعين.

(٦) انظر: المقصد في شرح التكملة (٥٨١/٢ - ٥٨٢).

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح (٨٢٨/٢ - ٨٢٩).

(٨) النهاية في شرح الكفاية (٣٧٦/٢).

(٩) شرح المفصل (١٥٣/٤ - ١٥٥).

(١٠) راجع: شرح الجمل (١٣٨/١)، والمقرب (٤٣/٢).

(١١) انظر: المغني في النحو (١٨/٢).



وأبوحيان<sup>(١١)</sup> والشيوطي<sup>(١٢)</sup>، ونزر من المحدثين منهم: أحمد حسن كحيل<sup>(١٣)</sup>. وكثر المجيزون للثنائية، فمن المتقدمين من صرح بإجازته تصريحاً لا ليس فيه، كابن مالك<sup>(١٤)</sup>، والرّضي<sup>(١٥)</sup>، والجارّدي<sup>(١٦)</sup>، وشعبان الآثاري<sup>(١٧)</sup>، والأشموني<sup>(١٨)</sup>، بل إن ابن مالك قاسه كما قال: أبوحيان<sup>(١٩)</sup>، واختار مجراهم من المحدثين، عباس حسن<sup>(٢٠)</sup>، وعبدالمعتمد عبدالعال<sup>(٢١)</sup>، وإبراهيم الحندود<sup>(٢٢)</sup>، ومنهم من لم يصرح بإجازته إلا أنه احتج له، وأيده ونقل عنه أجازته ممن سبقه، كالزمخشري<sup>(٢٣)</sup>، وابن عقيل<sup>(٢٤)</sup>، والسّلسلي<sup>(٢٥)</sup>، والبغداددي<sup>(٢٦)</sup>، ومنهم من ألمح إلى إجازته دون تصريح بذلك،

- (١) انظر: التذيل (١/٢٢١ - ٢٢٢، ٢/٦٤-٦٥)، والارتشاف (٢/٥٤٩ - ٥٥٠).
- (٢) الهمع (١/١٣٩).
- (٣) التبيان (١٢٤).
- (٤) شرح السهيل، تحقيق: عدنان قليل (١/١٣٤ - ١٣٥)، وتحقيق: السيد وآخر (١/١٠٥).
- (٥) شرح الكافية (٣/٣٦٣).
- (٦) شرح الشافية (٦٦٣) تحقيق اللّبي.
- (٧) الهداية في شرح الكفاية، تحقيق: البيهقي (٩٢).
- (٨) شرح الأشموني (٤/٢٧٥).
- (٩) انظر: التذيل (١/٢٢١، ٢/٦٤)، والارتشاف (٢/٥٤٩ - ٥٥٠).
- (١٠) النحو الوافي (٤/٦٧٤).
- (١١) جموع التصحيح والتكسير (٧٥-٧٦).
- (١٢) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (٢/٧٠٢).
- (١٣) انظر: شرح المفصل (٤/١٥٣-١٥٥)، والكشاف (٢/١٩٢، ٣/٣١٣، ٤/٤٣٤-٤٣٥).
- (١٤) المساعد (١/٣٨).
- (١٥) شفاء العليل (١/١٣٣-١٣٤، ١٦١-١٦٢).
- (١٦) راجع: شرح شواهد الشافية (٤/٣١٢)، والخزانة: (٢/٣٩٤، ٧/٥٦٤ - ٥٦٦، ٥٧٩-٥٨١).

كأبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(١)</sup>، والسيرافي<sup>(٢)</sup>، وأبي الحسن الوراق<sup>(٣)</sup>، وابن سيده<sup>(٤)</sup>، وابن بري<sup>(٥)</sup>، وابن منظور<sup>(٦)</sup>، ومنهم من يرى بأنه قليل مع إجازته له، كأبي علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٨)</sup>.

ومما احتج به المجيزون لثنية الجمع، على المانعين لها، قول ابن مالك: «... أنَّ الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتَّفَقَ لَفْظًا جَمْعَيْنِ مقصودُ عطف أحدهما على الآخر، استغني فيهما بالثنية عن العطف، كما استغني بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو: مساجد ومصاييح... والمسوِّغ لثنية الجمع مسوِّغ لتكسيره، والمانع من ثنيته مانع من تكسيره. ولما كان شبه الواحد (شرطاً في صحة ذلك، كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت ثنية اسم الجمع، أكثر من ثنية الجمع...»<sup>(٩)</sup>.

وأوضح من ذلك النص وأوجز منه، قوله أيضاً: «تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ، كَمَا تَدْعُو إِلَى ثَنِيَّتِهِ. فَكَمَا يُقَالُ فِي جَمَاعَتَيْنِ مِنَ الْجِمَالِ: «جَمَالَانِ» كَذَلِكَ يُقَالُ فِي جَمَاعَاتٍ «جَمَالَاتٍ»»<sup>(١٠)</sup>.

(١) غريب الحديث (١٠٦/٤).

(٢) شرح الكتاب (١٦٤/٤ - ١٦٥).

(٣) علل النحو (٥١٧).

(٤) المخصص (١٠٥/١٧). وهو ناقل عن شرح الكتاب للسيرافي (١٦٥-١٦٤/٤).

(٥) شرح شواهد الإيضاح (٥٦٠ - ٥٦١).

(٦) اللسان «وبد».

(٧) النظر: الحجة (١٣٢/٣)، والمسائل المشككة (٤٧١ - ٤٧٢)، وكتاب الشعر (١٢١/١ - ١٢٢).

(٨) ١٤٩ - ١٥١، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦٣ - ٤٦٤).

(٩) الإيضاح في شرح المفصل (٥٣٣/١).

(١٠) شرح التسهيل، تحقيق عدنان قلبي (١٣٤/١ - ١٣٥)، وتحقيق السيد وآخر (١٠٥/١).

(١١) شرح الكافية الشافية (١٨٨٧/٤ - ١٨٨٨).

ورد البندادي على ابن يعيش، لمنه تثنية الجمع بأن المقصود بالتثنية: التضمين بجعله مثلين من نوعين، فلا تدافع حينئذ بين التثنية والجمع، إلا إذا توجهنا إلى مفرد<sup>(١)</sup>.

وقد وردت جموع مثناة فإليكها: فُلُكْ وَفُلُكَا، وَهَجَانِ وَهَجَانَانِ، وَدَلَاخِ وَدَلَاخَانِ<sup>(٢)</sup>، وَعِفْتَانِ وَعِفْتَانَانِ<sup>(٣)</sup>، وَجَمَالِ وَجَمَالَانِ، كما في قول عمرو بن العلاء الكلبي<sup>(٤)</sup>:

لَأَصْبَحَ الْحَيَّ أَوْيَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَانِ جَمَالَيْنِ  
وَرِمَاحَ وَرِمَاحَانِ، كما في قول أبي التَّجَمِّ الْعَجَلِي<sup>(٥)</sup>:

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ  
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَتَهَشَلِ

ولِقَاحَ وَلِقَاحَانِ، كقول العرب: لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ<sup>(٦)</sup>.  
وكل ذلك جائز؛ لأنه على تأويل جماعة، أو نوع، أو طائفة<sup>(٧)</sup>، ومع

(١) الخزاعة (٥٦٥/٧).

(٢) انظر: الكتاب (٥٧١/٣)، ٥٧٧، ٦٣٩-٦٤٠، وشرح الصهيل، تحقيق: عدنان قُتَيْل (٧٧/١)، وتحقيق السيد وآخر (٧٠/١).

(٣) راجع: المحكم (عنت ٣٩/٢-٤٠)، وشرح الكافية الشافية (١٨١٠/٤) وسألتهم للحدث عن هذه الألفاظ وغيرها في بحث مستقل بحول الله وقوته.

(٤) البيت من «البيضا» وثى «الجمال» بقوله: «جَمَانَيْنِ»؛ لأنه أراد جَمَالًا هُنَا، وَجَمَالًا هُنَا، أو لأنه جعلها صفتين: صنفًا لترخلهم، وصنفًا لحربهم، ويؤكد هذا المعنى رواية أبي الفرج: «يوم الترخل والهيجا». انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٠٦/٤)، والخزاعة (٥٧٩/٧)، ٥٨٥، وقد فصل القول فيه أنطناحي في: كتاب الشعر (١٢١/١-١٢٢).

(٥) البيضا بن «الرجز» وهما في ديوانه (٢٠٩) وتخرجهما فيه، وشرح الكتاب للسيرافي (١٦٤/٤)، والشاهد تثنية الجمع «رِمَاحِي»؛ لأن لكل قبيلة رِمَاحًا، وهو مثل سابقه.

(٦) هذا القول في الكتاب (٦٢٣/٣) وقد نُقِيَ «لِقَاحَانِ» على إرادة قطيعين.

(٧) التبيان في تصريف الأسماء (١٢٥).

قلّة الشواهد فلنّشي أرجح رأي المجيزين للثنائية؛ لأنّ الحاجة قد تدعو إليه.  
وإذا ما أُجيز ثنائية الجمع، فمن باب الأوّلَى إجازة ثنائية اسم الجمع؛  
لأنّه شبيه بالمفرد، فلذا كانت ثنّيته أكثر من ثنّية الجمع<sup>(١)</sup>، ومن أسماء  
الجموع المثناة ما يلي:

غَنَمٌ وَغَنَمَانِ، كما في قوله ﷺ<sup>(٢)</sup>: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْغَائِرَةِ  
بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ».

وإِبِلٌ وَإِبِلَانِ، كما في قول شعبة بن قُمَيْر<sup>(٣)</sup>:  
هُمَا إِبِلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ أَبَوَيْ مَا شِئْتُمْ فَتَكْبُوا  
وَقَوْمٌ وَقَوْمَانِ، كما في قول الفرزدق<sup>(٤)</sup>:  
وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَحْوَانِ  
وَحَيْلٍ وَحَيْلَانِ، كما في نحو: قَدِ التَّقَى الْحَيْلَانِ<sup>(٥)</sup>، وأما اسم الجنس  
إذا خرج عن الجنسية ودلّ على بعضها، فإنّه يجوز ثنّيته، فيقال في ماء:  
مَاءَانِ، وفي لبن: لَبَنَانِ، على تأويل ضَرَبَيْنِ من الماء، وضَرَبَيْنِ من اللبن<sup>(٦)</sup>.  
إذن، فالحاجة داعية إلى ثنّية الجمع - وبخاصّة في موطن الضرورة ألا  
وهو الشعر - اعتماداً على ما ذكره ابن مالك. والله أعلم وأحكم.

- (١) شرح السهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٣٤/١ - ١٣٥)، وتحقيق: السيّد وآخر (١٠٥/١).
- (٢) رواه مسلم في صحيحه (٢١٤٦/٤)، وثقّه الحديث: «تَبَيَّرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةٍ وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةٍ»، وهو  
في شرح السهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٣٥/١)، وتحقيق: السيّد وآخر (١٠٥/١).
- (٣) البيت من «الطويل» وهو في نوادر أبي زيد (٤١٦-٤١٧)، علماً أنّ صدر البيت جاء في شعر عوف بن  
عطية بن الخُرم التيمي مع اختلاف المعز وهو قوله: «فَأَذْهَبْنَا إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تُسَالِمَنَا». انظر:  
الأصمعيّات (١٦٧)، وكتاب الشعر (١٢٢/١) مع تعليق المحقق، والشاهد ووجهه واضحا.
- (٤) البيت من «الطويل»، وهو في شرح ديوانه (٥٩١) مع اختلاف لا بمثل الشاهد، وشرح الجمل  
(١٣٨/١) والشاهد مثل سابقه.
- (٥) انظر: شرح الكتاب للسيراف (١٦٤/٤).
- (٦) راجع: التذييل والتكميل (٢٢٢/١).

## المطلب الثاني صرف الجمع إذا وافق مفرده

الأصل في الأسماء الصرف، والمنع من الصرف فرع عنه، ومن الموانع المحتبرة في المنع من الصرف مجيء الاسم على صيغة تنتهي بالجمع، وهي علّة تقوم مقام علّتين - كما هو معروف - فإذا وافق الجمع المفرد انصرف، وقد حاولت أن أجمع تلك الوجوه التي ينصرف فيها الجمع إذا شاكل المفرد فإليكها:  
أولاً: موافقة الجمع للمفرد في هيئته وعدّة حُرُوفِهِ:

الجمع كلّها قد يوجد لها نظير في الآحاد، إلّا ما وازن «مَفَاعِلَ» أو مَفَاعِيلَ<sup>(١)</sup> - وما دام كذلك فحكم كلّ جمع له نظير من الواحد كحكم نظيره في التفسير والصرف<sup>(٢)</sup> - سواء أكانت تلك الجمع جمع قلّة نحو: أَخْمِرَة، وأخْوِنة نظيرهما في الآحاد: أَجْرَدَة<sup>(٣)</sup>، وأكْلِب نظيره: أُنْمَلَة، وأَجْمَال، وأَحْمَال نظيرهما: أَغْشَار، وأَكْبَاش<sup>(٤)</sup>، أم جمع كثرة نحو: أَصْل نظيره في

(١) ما ينصرف (٦٣).

(٢) شرح المفصل (٦٣/١).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٨٨).

(٤) راجع: ما ينصرف (٦٣)، في حين أنّ بعض العلماء، أضافوا أسماء أخرى جاءت على زنة «أَفْعَل» مفردة، وهي: أَشْد، أَتَل، أَشْرِب، أَبْهَل، أَنُعم، أَذْرح، أَثْمَد، أَشْقَف، أَذْرع، أَفْزَن، أَشْمَنَة، أَصْبُع، أَشْلَم، أَصْغر، أَحْسَن، أَجْمَع، أَضْرع، أَخْرِب. انظر: نزمة القلوب (٧٨)، وليس في كلام العرب (٩٨)، والألفاظ (٧٦-٧٧)، والمسائل البصرية (١/٢٦٧)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٤١) علمًا أنّ الرضوي لا يرى صحّة مجيء «أَفْعَل» للواحد. بل هو جمع عنده. شرح الكافية (١/١١١).

الآحاد: عُتِق<sup>(١)</sup>، وَكَلَّابٌ، وَكَمَّابٌ، وَرَجَالٌ نَظَائِرُهَا فِي الْآحَادِ: كِتَابٌ، وَحِمَارٌ<sup>(٢)</sup>، وَإِتَانٌ<sup>(٣)</sup>، وَفُلُوسٌ، وَقُلُوبٌ نَظِيرُهُمَا: جُلُوسٌ<sup>(٤)</sup>، وَأُنْتِي، وَسُدُوسٌ، وَفُعُودٌ، وَرُكُوبٌ<sup>(٥)</sup>، وَفِرْدَةٌ، وَفَيْلَةٌ، وَثَوْرَةٌ، نَظَائِرُهَا: عَيْبَةٌ، وَتَوَلَّةٌ، وَجَبْرَةٌ، وَطَبِيرَةٌ، وَطَبِيَّةٌ، وَخَيْرَةٌ<sup>(٦)</sup>، وَغَزْلَانٌ، وَصَبِيَّانٌ نَظِيرُهُمَا: عَرَفَانٌ، وَحِرْمَانٌ<sup>(٧)</sup>، وَسِرْحَانٌ<sup>(٨)</sup>، وَقَفْزَانٌ نَظِيرُهُ: قُرْطَانٌ<sup>(٩)</sup>.

وخلافاً لما سبق من استثناء العلماء لما ماثل «مَفَاعِلٌ أَوْ مَفَاعِيلٌ» في المنع من الصرف، وعدم التظير له في الآحاد، فإنَّ الكسائي والغراء، أجازا صرف ما لا يتصرف إلَّا «أَفْعَلٌ مِثْلُكَ»، واحتجَّ الغراء بكثرة ذلك في الشعر، حين قال: «... لأن العرب تجرى ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة<sup>(١٠)</sup>».

فما وجد أظآر ثلاثٍ روائِمٍ رأينَ مَجْرًا من حُوَارٍ ومُضَرَعًا فأجرى روائِمَ، وهي مما لا يجرى فيما لا أحصيه في أشعارهم.<sup>(١١)</sup> والأخفش كذلك سمع من العرب من يصرف ما جاء على زنة صيغة منتهى

(١) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٢) المعقنص (٣/٣٣٠).

(٣) اللمع (٢٦١)، وزيادة على ذلك راجع: تعليق محقق ليس في كلام العرب (٣٢).

(٤) انظر: ما ينصرف (٦٣).

(٥) الكتاب (٣/٢٣٠، ٤٠٨).

(٦) الضحاح «عنب».

(٧) ما ينصرف (٦٣).

(٨) اللمع (٢٦١).

(٩) المصادر السابق.

(١٠) البيت من «الطويل» وهو في كتاب: مالك ومتمم ابن نويرة (١١٦) وتخريجه فيه، ومعاني الفراء (٢١٨/٣)، والشاهد صرف «رَوَائِمٍ» وهي ممنوعة من الصرف، ولكن صرفها في الشعر جائز.

(١١) انظر: معانيه (٢١٨/٣)، وإعراب النحاس (١٠١/٥).

الجمع، ويصرف جميع ما لا ينصرف<sup>(١)</sup>. ويُخلص إلى أنَّ صيغ أفضى الجمع تُصرف كثيراً في الشعر، وقليلًا في النثر، ومرجعية صرفها في النثر مشابهتها للواحد، إذ قد يُجمع الجمع كما يُجمع مفردة، فيأخذ حكمه في الصرف حيث<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: موافقة الجمع للمفرد في الحركة:

ليس المقصود به هنا، ما مرَّ في الفقرة الماضية، وإنما الموافقة هنا في حركة واحدة، قد تكون في الأول، أو في الوسط، أو قد تكون عارضة غير لازمة، سواء أكانت تلك الحركة ضمة، أم كسرة، أم فتحة.

وأكثر إيضاحاً ممَّا سبق أقول: إنَّ صيغة «مَقَاعِلَ» أو «مَقَاعِيلَ» أو ما مائلهما يُمنعان الصرف في النكرة والمعرفة، فإذا طرأ على هذه الصيغة تغيير في حركة حرف ما، أشبهت حيثُ تلك الصيغة المفرد فانصرفت، ويشهد لذلك ما يلي: مُقَائِلٌ، وعُدَافِرٌ، هذان المثالان ثالثهما ألف بعدما حرفان ولكنَّ أولهما مضموم، وهذا لا يكون إلَّا في المفرد فلذا انصرفا<sup>(٣)</sup>.

ويوافق ما مضى في الصرف: صَيَاقِلَةٌ، وصَيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ، ومَلَايِكَةٌ<sup>(٤)</sup>، وفَرَازَنَةٌ، وزَنَادِقَةٌ، وجَحَاجِحَةٌ<sup>(٥)</sup>، ومَرَازِبَةٌ، وعَبَادِلَةٌ<sup>(٦)</sup>، وَرَهَابِنَةٌ<sup>(٧)</sup>،

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/٣٥٢).

(٢) النظر: معاني الفراء (٣/٢١٨)، والكشف (٢/٣٥٢).

(٣) النظر: الكتاب (٣/٢٢٧)، والتصريح (٤/٢١٠).

(٤) الكتاب (٣/٦٢٠).

(٥) الأصول (٢/٤٠٩).

(٦) الصحاح «هلا».

(٧) مفردات ألفاظ القرآن (رهب ٢٦٧).

وَعَطَارِقَةٌ، وَتَنَابِلَةٌ<sup>(١)</sup>، وَقَسَائِسَةٌ، وَقَمَائِسَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَمَعَايِقَةٌ<sup>(٣)</sup>، مع اختلاف علّتها؛ إذ جاءت متحركة الحرف الأوسط - أي الحرف الذي يسبق الناء - حيث وردت على صيغة منتهى الجموع التي وقع بعد ألفها ثلاثة أحرف، وكان يجب أن يكون أوسطها ساكنًا نحو: «قَنَادِيلٌ»، وما شاكلها، ولكنه ورد متحركًا فلذا صُرِفَتْ؛ لأنها خالفت هيئة صيغة منتهى الجموع، فصار لها نُظَرٌ في الأحاد نحو: طَوَاعِيَّةٌ، وَرَقَاهِيَّةٌ، وَعَبَّاقِيَّةٌ، مع أسباب أخر سيأتي بيانها بإذنه تعالى<sup>(٤)</sup>.

ومما ينصرف أيضًا، ما كانت حركة الحرف الذي يلي ألف صيغة منتهى الجموع فتحة كـ «بَرَائِكَةٌ»، أو ضمة كـ «تَدَارِكٌ» مصدر «تَدَارَكَ»<sup>(٥)</sup>؛ لاختلاف الحركة بينهما وبين صيغة منتهى الجموع، إذ الأصل أن يكون هذا الحرف مكسورًا لفظًا أو تقديرًا<sup>(٦)</sup>، فلما فُتِحَ أو ضُمَّ خرجت اللفظتان من دائرة الجمع إلى نطاق المفرد، فصرفت حينئذٍ.

أو كانت حركته عارضة غير لازمة كما في نحو: تَقَاضِيٌّ، وَتَدَاعٍ، وَتَرَامٍ، وَتَعَامٍ، وَتَعَاظٍ، وَتَوَانٍ، وَتَدَانٍ، وَتَعَازٍ، فأصلها: تَقَاضِيٌّ، وَتَدَاعِيٌّ<sup>(٧)</sup>، وَتَرَامِيٌّ، وَتَعَامِيٌّ<sup>(٨)</sup>، وَتَعَاظِيٌّ<sup>(٩)</sup>، وَتَوَانِيٌّ، وَتَدَانِيٌّ<sup>(١٠)</sup>، وَتَعَازِيٌّ<sup>(١١)</sup>، بضم

(١) أمالي ابن الشجري (١/٢١٤، ٣/٣٤).

(٢) اللسان «قسم، قسم».

(٣) الأثر المصون (٧/٢٨).

(٤) النظر: ص (٥٢، ٥٥ - ٥٦).

(٥) التصريح (٤/٢١١).

(٦) الهمع (١/٧٩).

(٧) حجة الفارسي (١/٧٥).

(٨) النظر: الباب (١/٥١٦-٥١٥).

(٩) شرح الجمل (٢/٢١٧).

(١٠) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٤٤-١٤٤٥).

(١١) المساعد (٣/١).



الضاد، والعين، والميم، والطاء، والثوين، والزاي، فهن، إذ أصلهن جميعاً «تَمَاعُلٌ» بضم الميم مصدر «تَمَاعَلٌ»، فالكسرة فيهن عارضة؛ لأنها محوالة عن ضمة لأجل اعتلال الآخر<sup>(١)</sup>، فلما قلبت الضمة كسرة أعلت إعلال «قاضي»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: موافقة الجمع للمفرد حينما تنوب الألف عن ياء النسب، وذلك في نحو: ثَمَانٍ، وَبَمَانٍ، وَشَامٍ، وَرَبَاعٍ، وَتَهَامٍ<sup>(٣)</sup>، وَحَزَابٍ<sup>(٤)</sup>، وَشَنَاحٍ<sup>(٥)</sup>، حيث نابت الألف عن إحدى ياءي النسب تحقيقاً، كما في نحو: «بَمَانٍ»، فالوجه فيها «بَمَيَّي»<sup>(٦)</sup>، فحذفت إحدى ياءي النسب، وعوّض منها بالألف<sup>(٧)</sup>، فصار «بَمَانِي»، ثم أعلّ إعلال «قاضي» أي استغلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان الياء، والثوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار «بَمَانٍ»<sup>(٨)</sup>.

وشَامٍ: فالوجه «شَامِي»، فحذفت إحدى ياءي النسب، وعوّض منها بالألف، إذ أصله «شَامِي» - بسكون الهمزة - ثم فتحت الهمزة لمناسبة الألف فصار «شَامِي»، ثم أعلّ إعلال «قاضي»، فصار «شَامٍ»<sup>(٩)</sup>.

(١) الهمع (٧٩/١).

(٢) التصريح (٢١١/٤) مع تعليق المحقق.

(٣) الكتاب (٢٢٧/٣ - ٢٢٨، ٣٢٧).

(٤) شرح الكافية (١٤٦/١).

(٥) المساعد (٦/٣).

(٦) المقنضب (١٤٥/٣)، والارتشاف (٨٥٤/٢).

(٧) الكتاب (٣٢٧/٣).

(٨) التصريح (٢١٠/٤) مع تعليق المحقق.

(٩) انظر: الكتاب (٣٢٧/٣)، والتصريح (٢١٠/٤) مع تعليق المحقق.

فهما إذن مفردان؛ لأن الألف فيهما ليست ألف الجمع، وإنما هي بدل من ياء النسب<sup>(١)</sup>.

ونابت الألف عن إحدى ياءي النسب تقديرًا، كما في نحو: ثَمَانٍ، وَرَبَاعٍ، وَتِهَامٍ، وَخَزَابٍ، وَشَنَاحٍ، فالياء فيهنّ هي ياء النسب، وأصلهنّ تَمَنِيٌّ، وَرَبِيعِيٌّ<sup>(٢)</sup>، وَتَهْمِيٌّ، أو تَهْمِيٌّ<sup>(٣)</sup>، وَخَزَبِيٌّ، وَشَنَاحِيٌّ<sup>(٤)</sup>، فألفاتها موجودة قبل النسب، فكأنهم نسبوا إلى «فعل» أو «فعل» ثم حذفوا إحدى الياءين، وعوضوا منها بالألف<sup>(٥)</sup>، فتلك الألفاظ وإن جاءت على صورة «مفاعِل» فإنها مصروفة؛ لأن ألفاتها وقعت عوضًا من إحدى ياءي النسب تحفيظًا أو تقديرًا، وليست هي ألف الجمع فتمنع من الصرف عندها.

رابعًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ لَمَّا قُبِدَتْ أَلْفُهُ:

مما وُسمت به صيغ منتهى الجموع، أن يكون ثالثها ألفًا، فإذا قُد ذلك الألف، فقد أشبهت المفرد، ومن ثمّ يجب صرفها كما صُرف نحو: «جَنَدِلٌ» وكذلك، حين قُبِدَت الألف التي في «جَنَادِلٌ» و«ذَلَالٌ»، حيث شاكلت المفرد في نحو: «عَلِيطٌ وَخَزِيزٌ»، فصُرف الجمع كما صُرف المفرد، وإن كان المراد به الجمع، إلا أنه غلب شبه الأحاد<sup>(٦)</sup>.

خامسًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ الثَّانِيَةِ:

كلُّ ما اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ مَعْرِفَةً، وَيَنْصَرَفُ نَكْرَةً،

(١) التبصرة (٢/٥٧١).

(٢) ما ينصرف (٦٤).

(٣) الكتاب (٣/٣٢٨).

(٤) المساعد (٦/٣).

(٥) الكتاب (٣/٣٢٧).

(٦) انظر: الكتاب (٣/٢٢٨)، وسر الصناعة (١/٢٢٧-٢٢٨) وللمزيد من الأمثلة، راجع: المنصف (١/٢٧)، وأبينة الأسماء والأفعال والمصادر (٢٩٥).

واحدًا كان، أو جمعًا، قليل العدد كان، أو كثيرًا، عربيًا كان، أو أعجميًا<sup>(١)</sup>.  
والسبب في منعه من الصرف اجتماع التعريف والتأنيث، وأما علة  
انصرافه متكررًا؛ فإنَّ الهاء ألحقته ببنية الواحد، فلمَّا صار له نُظْرُ في الآحاد  
صُرف<sup>(٢)</sup>، ومن الألفاظ الآحاد التي صُرف الجمع لموافقته إياها ما يلي:  
عَبَاقِيَّة<sup>(٣)</sup>، وَحَرَائِيَّة<sup>(٤)</sup>، وَعَلَائِيَّة<sup>(٥)</sup>، وَكَرَائِيَّة<sup>(٦)</sup>، وَطَوَائِيَّة<sup>(٧)</sup>،  
وَسَبَاقِيَّة<sup>(٨)</sup>، وَرَقَائِيَّة<sup>(٩)</sup>، ومع ذلك فإنَّ الإعراب يقع على الهاء، وهي بمنزلة  
اسم ضُمِّ إلى اسم، ولا يقع على سابقتها<sup>(١٠)</sup>، ويعني ذلك أنَّ التاء هنا غير  
ساقطة؛ بل هي لازمة فلذلك صُرفت تلك الألفاظ، ولو كانت التاء في حكم  
الساقط لامتنعت من الصرف<sup>(١١)</sup>.

ومن ثمَّ يمكن تقسيم الألفاظ المنصرفة للحاق تاء التأنيث بها إلى  
أصناف عدَّة:

(١) الألفاظ العربيَّة المُجمَّعة، وذلك نحو: صَيَّاقِلَةٌ، وصَيَّارِفَةٌ،

- (١) المقتضب (٣/٣٤٤).
- (٢) المسائل المثورة (٢٧٧).
- (٣) الكتاب (٣/٢٢٨).
- (٤) المقتضب (٣/٣٢٧).
- (٥) ما ينصرف (٦٤).
- (٦) الإيضاح للفارسي (٢٣٧).
- (٧) المسائل العسكرية (٢٤٣).
- (٨) الخصائص (٢/٣٠٥).
- (٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٤١).
- (١٠) انظر: المسائل المثورة (٢٧٧).
- (١١) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/١٠٢٧).

وَقَشَاعِمَةٌ، وَمَلَائِكَةٌ<sup>(١)</sup>، وَبَيَاطِرَةٌ، وَأَسَاوِرَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَعَسَائِلُ<sup>(٣)</sup>، وَمَسَاوِرَةٌ<sup>(٤)</sup>، وَخَوَاوِرَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَقَمَامِسَةٌ<sup>(٦)</sup>، وَمَعَايِبَةٌ<sup>(٧)</sup>، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِنَّ التَّاءُ أَشْبِهْنَ الْمَفْرُودَ، فَكَسَرَتْ مِنْ قُوَّةِ جَمْعِيَّتِهِنَّ فَلَمْ يَقْمَنْ مَقَامَ السَّبْيَيْنِ، لِاسْتِمَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ قَالِ يَقِيَامُهُنَّ مَقَامَهُمَا؛ لَكُونَهُنَّ لَا نَظِيرَ لَهُنَّ فِي الْآحَادِ<sup>(٨)</sup>.

(٢) الْأَلْفَاظُ الْمُنْسُوبَةُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: مَسَامِعَةٍ، وَمَسَاوِرَةٍ، وَمَهَالِبَةٍ، وَأَحَامِرَةٍ، وَأَزَارِقَةٍ<sup>(٩)</sup>، وَأَشَاعِيَةٍ<sup>(١٠)</sup>، وَأَشَاعِرَةٍ<sup>(١١)</sup>، وَمَشَاهِدَةٍ<sup>(١٢)</sup>، وَقَرَامِطَةٍ، وَقَسَاوِمَةٍ<sup>(١٣)</sup>، وَدَمَاشِقَةٍ، وَمَعَارِيَةٍ، وَجَوَاهِرَةٍ، وَصَحَائِفَةٍ<sup>(١٤)</sup>، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمُنْسُوبَةُ لِحَقَّتْهَا التَّاءُ وَجُوبَتْ؛ لِأَنَّهَا عَوِضُ مِنْ يَاءِ التَّسْبَةِ الْمَحذُوفَةِ فِي الْجَمْعِ حَذْفًا لَازِمًا، كَمَا عِنْدَ سِيَبَوِيهِ<sup>(١٥)</sup>.

(١) الكتاب (٦٢٠/٣).

(٢) راجع: ما ينصرف (٦٤).

(٣) الأصول (٤٠٩/٢).

(٤) المنصف (٩٣/٢).

(٥) المجموع المنبث (٤٤٤/١).

(٦) اللسان «فمس».

(٧) الدر المصون (٢٨/٧).

(٨) شرح الكافية (١٤٦/١).

(٩) الكتاب (٦٢١/٣).

(١٠) المذكر والمؤنث للمبرد (٨٠).

(١١) المخصص (١٠٤/١٤).

(١٢) شرح الشافية (١٨٦/٢).

(١٣) اللسان «فرط، قسس».

(١٤) جامع الدروس (٦٤/٢).

(١٥) انظر: شرح الشافية (١٨٧/٢)، وقد راجعت الكتاب (٣٧٨/٣) وفهارسه لبعضية (٥٧٧) فما بعدها، ووجدت بعضاً من هذه الألفاظ، ولكنني لم أجد إشارة إلى حكم لحاق تاء التانيث بها، والله أعلم.

(٣) الألفاظ الأعجمية المعرّبة، وذلك نحو: مَوَازِجَة، وَصَوَالِجَة، وَكَرَابِجَة، وَطَيَالِسَة، وَجَوَارِبَة، وَكَيْتَالِجَة<sup>(١)</sup>، وَبَطَارِقَة<sup>(٢)</sup>، وهذه الألفاظ الأعجمية المعرّبة تلحقها الناء على الأغلب؛ لأنها ليست عوضاً من شيء، فلذا لم تلزمها لزوماً واجباً<sup>(٣)</sup>.

(٤) مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْعُجْمَةُ وَالنَّشِئَةُ، وذلك نحو: بَرَابِرَة، وَسَيَابِجَة<sup>(٤)</sup>، وقد علّل المبرّد لاجتماعهما؛ بأنّ الاسم تمنعه الهاء من الانصراف، كما تمتعه العجمة فيما جاوز الثلاثة<sup>(٥)</sup>، وقد تبعه ابن السّراج<sup>(٦)</sup>، وردّ عليهما الفارسيّ ومن تبعه، بأنّ العجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصّرف، وهذه الأعجمية الدّاخلية في هذا الباب أسماء أجناس، معللاً لاجتماعهما، بأنّهما قد انتقلا من حالٍ إلى حالٍ، فالمنسوب صار صفة يعد أن كان اسماً، ونكرة بعد أن كان معرفة، والأعجمي انتقل من العجمة إلى العربية، وأصبح مُعرّباً كما تُعرّب الأسماء العربية الصّريحة<sup>(٧)</sup>.

(٥) مَا كَانَتْ النَّاءُ فِيهِ عَوْضًا مِنَ الْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ لِلنَّشِئِ، وذلك نحو: جَحَاجِجَة، وَزَنَادِقَة، وَفَرَزَنْجَة<sup>(٨)</sup>، وَمَرَارِجَة، وَعَبَادِلَة<sup>(٩)</sup>،

(١) الكتاب (٦١٠/٣).

(٢) المقتضب (٣٢٧/٣).

(٣) شرح الشافية (١٨٨/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٦٢١/٣) مع مراجعة تعليقات محققي: كتاب الشعر (١٥٦/١)، وأما ابن الشجري (١٤٧/١)، وشرح الشافية (١٨٦/٢-١٨٧) حول لفظة «سَيَابِجَة».

(٥) المذكر والمؤنث (٨٢).

(٦) الأصول (٤٠٩/٢).

(٧) انظر: النكلمة، تحقيق: مرجان (٣٧٨-٣٧٩)، والمقتصد في شرح النكلمة (٤٣٩/٢-٤٤٠)، وأما ابن الشجري (٣٢/٣).

(٨) راجع: الكتاب (٤٢٢/٣)، والمذكر والمؤنث للمبرّد (٨١).

(٩) الصّحاح «هلا».

وَرَهَابِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، وَغَطَارِقَةٌ، وَتَنَابِلَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَخَزَاوِيرٌ<sup>(٣)</sup>، وَمَعَاقِبَةٌ، وَأَسَاوِيرٌ<sup>(٤)</sup>، إِذْ أَصْلُهَا جَحَاجِيحٌ، وَزَنَادِيقٌ، وَقَزَائِينٌ، وَمَرَازِيْبٌ، وَعَبَادِيلٌ، وَرَهَابِيْنٌ، وَغَطَارِيْقٌ، وَتَنَابِيْلٌ، وَخَزَاوِيْرٌ، وَمَعَاقِيْبٌ، وَأَسَاوِيْرٌ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْهُنَّ، وَعُوْضُ مِنْهَا بِالتَّاءِ.

وبخلاصة القول: إنّ تلك الألفاظ الماضية مصروفة إجماعاً، حيث وافقت المفرد، لأنّ اتصال تاء التانيث يهنّ، على اختلاف دلالات تلك التاء<sup>(٥)</sup>.

سادساً: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِتَاءِ التَّنْسِبِ:

لَمَّا كَانَ بَيْنَ تَاءِ التَّانِيثِ، وَبَاءِ التَّنْسِبِ مِنَ التَّشَاكُلِ وَالتَّنَاسُبِ، أَخَذَتْ بَاءُ التَّنْسِبِ حَكْمَ تَاءِ التَّانِيثِ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْجَمْعِ، حَيْثُ صُرِفَ الْجَمْعُ الْمَوَازِنُ لـ «مَفَاعِلٌ» وَنَحْوَهَا<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ دُخُولَ بَاءِ التَّنْسِبِ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَخْرَجَتْهُ مِنْ مِثَابَةِ أَقْصَى الْجَمْعِ، إِلَى مِثَابَةِ الْمَفْرَدِ كَمَا فَعَلَتِ التَّاءُ<sup>(٧)</sup>، وَمِنْ ثَمَّ صُرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ<sup>(٨)</sup>، إِلَّا أَنَّ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّانِيثِ يَنْصَرِفُ نَكْرَةً، وَلَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ<sup>(٩)</sup>.

وإليك أوجه التشبه بين باء التَّنْسِبِ، وتاء التَّانِيثِ فيما يأتي:

( أ ) أَنَّ الْيَاءَ لَمَّا لَحِقَتْ بِالْجَمْعِ الْمِمَّاثِلِ لـ «مِفَاعِلٌ» صُرِفَ، كَمَا فِي

(١) مفردات ألفاظ القرآن (رهب) ٣٦٧.

(٢) أمالي ابن السجري (١/٢١٤، ٣/٣٤).

(٣) المجموع المنبث (١/٤٤٤).

(٤) الدر المصون (٧/٢٨، ٩/٥٩٩).

(٥) شرح المقدمة الكافية (١/٢٩٢).

(٦) الكتاب (٣/٢٢٧) وما بعدها، وحجة الفارسي (٢/٣٥٧).

(٧) المقنن في شرح الإيضاح (٢/١٠٢٧).

(٨) المقنن (٣/٣٢٨).

(٩) انظر: ص (٥٩).

- نحو: مَدَائِنِي، كما أنَّ الثَّاءَ لَمَّا لحقته صُرْفٌ، كما في نحو: صَيَافِلِي.
- (ب) أنَّ الياء تقع للتفريق بين المفرد، والجمع من حيث الجنس نحو: رُومِي ورُوم، كما تقع الثَّاء لذلك في نحو: شَعِيرَة وشَعِير.
- (ت) أنَّ الياء جاءت لغير معنى النسب، كما في نحو: كُرْسِي، كما جاءت الثَّاء لغير التأنيث في نحو: عُزْفَة<sup>(١)</sup>.
- (ث) أنَّ الياء تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع، فالأصل: الاسم، والفرع: الصَّغَة، كما أنَّ الثَّاء تنقل التذكير إلى التأنيث، فالأصل: التذكير، والفرع: التأنيث.
- (ج) أنَّ الياء تصير حرف إعراب، كما أنَّ الثَّاء كذلك<sup>(٢)</sup>.
- (ح) أنَّ الياء وردت للمبالغة، كما في نحو: أَحْمَرِي، وكذلك الثَّاء بل هي أشد مبالغة، كما في نحو: نَسَائِي<sup>(٣)</sup>.
- ومن الألفاظ المنسوبة المصروفة: مَدَائِنِي، وَمَسَاجِدِي<sup>(٤)</sup>، وَخَوَارِي<sup>(٥)</sup>، وَمَعَاوِرِي<sup>(٦)</sup>، وَرَبَاحِي، وَظَفَارِي، وَكَلَاعِي<sup>(٧)</sup>، وَوَبَارِي<sup>(٨)</sup>، نسبة إلى: مَدَائِن، وَمَسَاجِد، وَخَوَارِ، وَمَعَاوِرَ، وَرَبَاحٍ، وَظَفَارٍ، وَكَلَاعٍ، وَوَبَارٍ.
- سابعاً: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ النِّسْبَةُ:
- للتسمية تأثير في الأسماء من حيث صرفها وعدمه، وينقسم ذلك

(١) حجة الفارسي (٢/٣٥٧).

(٢) الباب (٢/١٤٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٦٠).

(٤) الكتاب (٣/٢٢٨).

(٥) ما ينصرف (٦٤).

(٦) النظر: حجة الفارسي (٢/٣٥٧).

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٤٣).

(٨) التصريح (٤/٢١٢).

التأثير إلى أربعة أقسام:

- (١) تمتعه التسمية، وذلك إذا كان معها علّة أخرى.
  - (٢) يُصرف معها لفقدان العلّة الأخرى.
  - (٣) يجوز فيه الوجهان باعتبارين مختلفين.
  - (٤) يُصرف في بعض حالات الإعراب، ويمتنع في بعض<sup>(١)</sup>.
- والذي أُعنى به هنا هو القسم الثاني، وهو انصراف الاسم المجموع مع التسمية لفقدان العلّة الأخرى، وذلك في المواطن الآتية:
- (أ) إذا سُمّيَ بما ينصرف ممّا يدلّ على الجمع مذكّرًا صرفته، وذلك كأن تسمي رجلاً: خُرُوقًا، أو كِلَابًا، أو جَمَالًا فينصرف حينئذٍ في التذكّر والمعرفة مثلما انصرف: أَنْمَارًا؛ ذلك أنّ تلك الأسماء تقع على المذكر، ولا يختصّ به واحد المؤنث<sup>(٢)</sup>.
- (ب) إذا سُمّيَ رجلاً بـ«هُنود»، أو أَكْرَعَ صرفته؛ لأنّ تأنيث الجمع لا يكون حقيقيًا، وتأنيث المفرد يكون حقيقيًا، وغير حقيقيٍّ، فجرى غير الحقيقيّ على حكم الحقيقيّ<sup>(٣)</sup>.
- (ت) إذا سُمّيَ بنحو: صَيَاقِلَة، وَجَحَاجِجَة انصرف في التذكّر، ولم ينصرف في المعرفة، فأما منعه من الصّرف في المعرفة فلاجتماع التعريف، والتأنيث، وأما صرفه في التذكّر؛ فلأنّ التاء ألحقته ببنيّة المفرد، وذلك نحو: جَمَارٍ حَرَابِيَّةٍ، فلمّا صار له في الأحاد نُظَرُ صُرِفَ<sup>(٤)</sup>.
- (ث) ما سُمّيَ بما وازن «مَفَاعِلٌ أو مَفَاعِيلٌ» ثمّ نُكِرَ انصرف عند

(١) أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها (١١٠-١١١).

(٢) انظر: الكتاب (٢٣٩/٣)، وأثر التسمية (١١٣).

(٣) أثر التسمية (١١٥).

(٤) المسائل المثورة (٢٧٧).



الأخفش، وقاسه المبرّد<sup>(١)</sup>، ومنعه سيبويه<sup>(٢)</sup> من الصرف في التثنية والمعرفة، عربياً كان كـ «مَسَاجِدَ»<sup>(٣)</sup>، أو أعجمياً كـ «سَرَائِلَ»، أو ما ارتُجِلَ للعلمية، كـ «كُشَاجِمَ»، والعلّة في منعه من الانصاف، ما فيه من الصيغة، وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فإذا تكرر انصرف على مقتضى التعليل الثاني، ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول؛ لوجود الصيغة<sup>(٤)</sup>.

(ج) ما سُمّي به من الجمع ثم صُغِر انصرف: تصغير الجمع بنوعيه قبل التسمية، سأحدث عنه - بإذن الله تعالى - في مطلب مستقل<sup>(٥)</sup>، أمّا إذا سُمّي به، وخرج عن الجمعية فشاكل المفرد، فيجوز تصغير جمع الكثرة وقتها؛ إذ لا يجتمع مع التصغير معنى ينافيه من دلالة الكلمة على الكثرة، وأمّا تصغير جمع القلة فليس هناك مانع من تصغيره سُمّي به أو لم يسم به<sup>(٦)</sup>.

وعليه فينصرف ما دلّ من جمع الكثرة على صيغة منتهى الجموع، إذا سُمّي به ثم صُغِر؛ لأنّ المصغّر ليس فيه علّة مانعة<sup>(٧)</sup>، مع زوال صيغة منتهى الجموع أيضاً عند التصغير<sup>(٨)</sup>، وإليك بعض الأمثلة على ما سبق إيضاحه:

قالوا في تصغير «مَسَاجِدَ»: مُسَاجِدٌ<sup>(٩)</sup>، وفي «حَضَاجِرَ»: حُضَيْجِرٌ، وفي «سَرَاجِلَ»: سُرَيْجِلٌ<sup>(١٠)</sup>، وفي «بَحَايِي»: بُحَيْتٌ، وفي «صَحَارَ»: صَحَارٌ.

(١) انظر: معاني القرآن (٣٢٩-٣٢٨/٢)، والمقتضب (٣٤٥/٣).

(٢) الكتاب (٢٢٧/٣)، (٢٢٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (١٥٠٠/٣).

(٤) التصريح (٢١٨-٢١٩).

(٥) انظر: ص (٧٩) وما بعدها.

(٦) راجع: المنصف (٨٥/٢)، وأثر التسمية (٨٢).

(٧) التبصرة (٥٦٩/٢).

(٨) المنصف (٨٦/٢).

(٩) انظر: الكتاب (٢٢٨/٣)، والتبصرة (٥٦٩/٢).

(١٠) راجع: الكتاب (٢٢٩/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٥٠٢/٣).

صَحِيرٌ، وفي «قَبَائِل»: قُبَيْلٌ بالهمز عند الخليل، وقُبَيْلٌ دون همز عند يونس، وفي «مَطَائِيَا»: مَطِيٌّ عند يونس والخليل، وفي «خَطَائِيَا»: خَطِيٌّ عند يونس والخليل أيضاً<sup>(١)</sup>، وفي «شَهَارِي»: شَهِيٌّ، وفي «صَحَارِي»: صَحِيرٌ<sup>(٢)</sup>، وفي «دَرَاهِم»: دَرِيهِمٌ<sup>(٣)</sup>، وفي «مَحَارِيِب»: مُحِيرِيْبٌ<sup>(٤)</sup>، وفي «دَنَائِير»: دَنِينِيرٌ<sup>(٥)</sup>. تلك الألفاظ السابقة وردت على صيغة أقصى المجموع، ثم سُمِّيَ بها، فصُغِرَتْ، فانصرفت، كما علَّلت لذلك فيما مضى.

(ح) ما سُمِّيَ به من الجمع ثم نُسِبَ إليه صُرفٌ، وذلك نحو: قَمَارِيٌّ بياء مشددة، وهذه البياء المشددة الحادثة قبل حدوث النسب، تُحذف عند حدوثه؛ لئلاَّ يجتمع ياءان مشددتان، فصار الاسم كأنه منسوب إلى «قَمَارٍ» فصُرف حينئذٍ فقبل: «قَمَارِيٌّ»<sup>(٦)</sup>.

وبعد: فموافقة الجمع للمفرد في انصرافه، فيه دلالة على قوَّة المشكلة بينهما، علماً أنَّ بعض الوجوه رُبَّما تعود إلى تمخُّكات بعض الصُرفيين، وقد دَوَّنتها؛ لأنها تحتاج إلى إعمال فكرٍ ونظرٍ، ومن ثمَّ حاولت أن أُبين تلك الموافقات، فصنَّفتها إلى أقسام؛ لكي تتضح للقارئ الكريم، هذا، والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: الكتاب (٢٣١/٣)، ٤٣٩، ٤٧٣، وأثر التسمية (٨٥-٨٦).

(٢) الكتاب (٤٧٤/٣).

(٣) راجع: المنصف (٨٦/٢)، وأثر التسمية (٨٦).

(٤) توجیه اللمع (٤٢٥).

(٥) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجازري، تحقيق: ناصر الغامدي (٢٩٥/١).

(٦) شرح الكافية الشافية (١٤٤٤/٣).

### المطلب الثالث

#### جمع الجمع كما يجمع المفرد

في بداية هذا المطلب، يدور في خلدي أسئلة عدّة منها: ما مدلول جمع الجمع؟ وما فائدته؟ وهل جمع الجمع بنوعيه القلة والكثرة سماعي أو قياسي؟ وهل من الممكن أن نجتمع صيغ منتهى الجموع؛ لأنها تحت مظلة جمع الكثرة؟ وهل هناك صيغ آخر تشبه منتهى الجموع فتأخذ حكمها؟ وهل هناك أيضًا ما يُسمّى بجمع جمع الجمع؟ ومن الذي أثبت من العلماء؟ وهل هناك من أنكره؟ وأخيرًا ما حكم جمع الجمع الأعجمي؟

تلك التساؤلات وغيرها مما يعرّف في أثناء البحث، تحتاج إلى إجابة شافية.

لقد توصّل العلماء إلى تحديد مفهوم جمع الجمع، مع اختلاف بينهم في توضيح مفهومه أو توسعته، فقد ذكر ابن عصفور أنّ مدلول جمع الجمع هو: «أن يوضع الجمع على قطعة ثم يتزل منزلة الواحد فيجمع»<sup>(١)</sup>.

ومن هذا الحدّ يظهر أنّ ابن عصفور لا يقرّ بجمع الجمع، فالجمع عنده هنا بمنزلة الواحد، ومن ثمّ جاز جمعه، وقد تبعه أبوحيان فيما قاله<sup>(٢)</sup>.

على أنّ أوّل محاولة - فيما أحسب - لتحديد مفهوم جمع الجمع، هي محاولة الجارّيزيّ حين قال معلًا بأنّه: «... لا ينطلق على أقلّ من تسعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقلّ من ثلاثة إلا مجازاً»<sup>(٣)</sup>.

وقريب منه مع اختلاف يسير قول زكريّا الأنصاري بأنّه: «لا ينطلق على أقلّ من تسعة أو أربعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقلّ من ثلاثة أو

(١) شرح الجمل (٢/٥٤٥).

(٢) لم أقع على تعريف أبي حيان لجمع الجمع فيما بين يدي من كتبه، وهو في: التبيان في تصريف الأسماء (١٨١).

(٣) شرح الشافية، تحقيق: الأبي (٤٠٠).

اثنين على اختلاف فيه فيقدر الجمع مفرداً ويُجمع على ما تقتضيه الأصول<sup>(١)</sup>. وحّد الأنصاري يجمع بين حذّي ابن عصفور والجاريزدي مع بعض الزوائد، وهو عند عباس حسن: «... لا يطلق - اصطلاحاً - على أقل من عشرة، كما أن جمع المفرد لا يطلق اصطلاحاً على أقل من ثلاثة، إلا مجازاً»<sup>(٢)</sup> وهو بهذا يردّ على الصّبّان عندما نقل قول الجاريزدي السابق، المفهوم منه بأنّ جمع الجمع لا يطلق على عشرة، قائلاً: بأنّ هذا غير مقبول من الصّبّان - بعد التحقيق الذي قام به نفسه - يعني الصّبّان - بأنّ جمع القلّة يتطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما<sup>(٣)</sup>.

ويفيد جمع الجمع التّكثير والمبالغة، والإيذان بالضروب المختلفة منه<sup>(٤)</sup>، فالجمع ينمطيه القلّة والكثرة، يصبح كثيراً إذا جُمع جمع القلّة، ويصبح ذا دلالة واضحة على المبالغة والتّكثير، إذا جُمع جمع الكثرة. وأمّا جمع جمع القلّة على كثرة ما سُمع منه، فيرى سيّويه أنّه لا ينقاس، بل يُجمع منه ما جمعته العرب فقط، ولذا يقول: «واعلم أنّه ليس كلّ جمع يُجمع...»<sup>(٥)</sup> ووافقه الفراء<sup>(٦)</sup>، والأخفش<sup>(٧)</sup>، وأبو عمر الجزمي<sup>(٨)</sup>،

(١) المناهج الكافية في شرح الشافية (٣٠٨).

(٢) النحو الوافي (٤/٦٢٧، ٦٧٥).

(٣) انظر: النحو الوافي (٤/٦٢٧، ٦٧٥)، وحاشية الصبان (٤/١٢٠)، وجموع التصحيح والتكثير (٧٦-٧٧).

(٤) انظر: الصّاح (نعم)، وشرح المنفصل (٥/٧٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٢٨).

(٥) الكتاب (٣/٦١٩).

(٦) انظر: التذيل (٢/٦٥)، والارتشاف (١/٤٧٩) علماً أنّه ذكر في المعاني (١/١٨٨، ٣١٤، ٣٢/٣) جمع الجمع واستشهد عليه بالقراءات، وبالشّر ولم يشر إلى معناه.

(٧) المعاني (١/١٩١).

(٨) المخصص (١٤/١١٧، ١١٩).

والزجاجي<sup>(١)</sup>، وأبوسعيد السيرافي<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٣)</sup>، والصيمري<sup>(٤)</sup>، وابن سيده حيث صنفته ضمن من يقول: يا سماع؛ لإيراده نصوصاً عن الجرّمي، والسيرافي، والفارسي، دون ردّ عليها، وإيحاءات ألفاظه أيضاً توحى بالمنع كقوله: «... لَمَّا اسْتَجَاؤُوا...» مع استحسانه لجمع الجمع في موطن آخر<sup>(٥)</sup>. وعلى شاكلة من سبق، عبدالقاهر<sup>(٦)</sup>، وابن الخشاب<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، واختاره ابن عصفور<sup>(١٠)</sup>، والرّضي<sup>(١١)</sup>، والجارّودي<sup>(١٢)</sup>، ورّجّحه أبوحيّان<sup>(١٣)</sup>، والسّمين الحلبي<sup>(١٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٥)</sup>.

- (١) كتاب الجمل (٣٨٢).
- (٢) انظر: المخصص (١١٧/١٤، ١١٩).
- (٣) راجع: الحجة (٣٢٨/٢، ٢٠٠/٣ - ٢٠١)، والمسائل المشكلة (٤٧١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦٢).
- (٤) التبصرة (٦٨١/٢).
- (٥) راجع: المخصص (١١٧/١٤، ١١٩).
- (٦) المقنن في شرح التكملة (٥٧٨/٢).
- (٧) انظر: الارتشاف (٤٧٩/١)، ونذكرة النحاة (٣٧٢) وما بعدها، وقد جردت المرتجل في شرح الجمل كلاً ولم أجد ما نصّ عليه أبوحيّان في كتابيه من ابن الخشاب ولعلّه فيما فُتد من كنه، بل إنّ ابن الخشاب قد مثّل في المرتجل (٨٥) لجمع جمع القلّة.
- (٨) شرح المفصل (٧٤/٥).
- (٩) الإيضاح في شرح المفصل (٥٥٠/١).
- (١٠) راجع: شرح الجمل (٥٤٣/٢ - ٥٤٦)، والمقرب (١٢٧/٢ - ١٢٨).
- (١١) شرح الشافية (٢٠٨/٢، ٢١٠).
- (١٢) شرح الشافية، تحقيق: اللّيثي (٤١٠).
- (١٣) راجع: التذيل (٦٥/٢)، والارتشاف (٤٧٤/١، ٤٧٩)، والتذكرة (٥١٩)، والبحر (٦٩/٤).
- (١٤) الدرّ المصون (٩٢/٤).
- (١٥) المساعد (٤٨٦/٣).

ونقره كار<sup>(١)</sup>، والشيوطي<sup>(٢)</sup>، وزكريّا الأنصاري<sup>(٣)</sup>، والصّبّان<sup>(٤)</sup>، هذا رأي بعض العلماء المتقدمين، ومن المحدثين مصطفى الغلاييني<sup>(٥)</sup>، ومحمود الطّناحي<sup>(٦)</sup>، ويوسف الصيدواوي<sup>(٧)</sup>، وعبد اللطيف الخطيب<sup>(٨)</sup>، وعلى هذا القول لا ينبغي لأحد أن يقيس جمع الجمع، إلّا أن يُضطر إليه شاعر، فعند الضرورات تباح المحظورات، وما سُمع منه يُحفظ ولا يُقاس عليه<sup>(٩)</sup>.

ويبرز رأي آخر يقول بغياسيّة جمع جمع القلّة: وهم الأكثرون - كما عبّر عن ذلك أبرحّيّان<sup>(١٠)</sup> وإن كان يمنعه، وتبعه الشّيوطي<sup>(١١)</sup> - وقد صنعت جدولاً لما جمعته من جمع الجمع بنوعيه في آخر هذا المطلب.

وذكر القائلون بالقياس لرأيهم هذا عللاً كثيرة منها: كثرة ما حُكي من جمع جمع القلّة<sup>(١٢)</sup>، زيادة على ذلك أنّ جمع القلّة إذا جُمع مرّة ثانية، فإنّه سينتقل معناه من القلّة إلى الكثرة، ومن ثَمَّ استفاد الجمع دلالة أخرى غير دلالته الأصلية، فلم يُنكر اجتماع لفظيهما؛ لاختلاف معنييهما، مع أنّ جمع

(١) شرح الشافية في التصريف (٩٩-٩٨).

(٢) الهمع (١٢٣/٦).

(٣) انظر: المناهج الكافية في شرح الشافية (٣٠٨).

(٤) حاشية الصبان (١٥٢/٤).

(٥) جامع الدروس العربية (٦٧/٢).

(٦) في اللغة والأدب دراسات وبعوث (٥٨٨/٢).

(٧) الكشاف (١٧٨/١).

(٨) المستقصى في علم التصريف (٨٣١/٢، ٨٣٣)، وقد استفدت صُنع الجدول الآتي ذكره من هذا الكتاب، وقد زدت عليه بعض الإضافات؛ لغرض البيان.

(٩) شرح الجمل (٥٤٣/٢ - ٥٤٦).

(١٠) الارتشاف (٤٧٤/١)، ولا أدري ما مقياس الكثرة عنده؟ مع أنّ أغلب العلماء يرون عدم قياسيّة كما مرّ.

(١١) الهمع (١٢٣/٦).

(١٢) الارتشاف (٤٧٤/١).

القلّة أيضًا جاء على أمثلة الآحاد وفي طريقها، فلمّا جاء هذا المجيء جرى مجرى الآحاد، فكسّر تكسيروها؛ ولأنّه - أي جمع القلّة - لمّا أشبه في المعنى الواحد؛ لأنّ محلّ مثال القلّة من مثال الكثرة في المعنى محلّ الواحد من الجمع، فكما كسّروا الواحد، كذلك كسّروا ما قاربه من الجمع<sup>(١)</sup>.

وأوّل من صرّح بقياسيّة هذا الجمع - على حسب علمي - المبرّد حيث يقول: «والجمع يُجمَعُ إذا اختلفت أنواعه...» و«أَوَطِبَ»، و«أَوَاطِبَ»، كما قال الواجز<sup>(٢)</sup>:

تُحَلَبُ مِنْهَا سِنَّةُ الْأَوَاطِبِ

وما لم أذكره لك من الجمع، فجمعه جائز، إلا ما كان على مثال: «مَفَاعِلٌ» و«مَفَاعِيلٌ»، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية<sup>(٣)</sup>. ونظير المبرّد ابن السّراج حيث يقول: «... وكُلُّ بِنَاءٍ مِنْ أَيْنِيَةِ الْجُمُوعِ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ «مَفَاعِلٍ»، وَمَفَاعِيلٍ إِذَا اِخْتَلَفَتْ ضَرْبُهُ فَجَمْعُهُ عِنْدِي جَائِزٌ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى مَا كَانَ عَلَى بِنَائِهِ مِنَ الْوَاحِدِ أَوْ عَلَى عِدَّتِهِ فَتَكْسَرُ عَلَى مِثَالِ تَكْسِيرِهِ»<sup>(٤)</sup>.

فهذان نصّان جليّان في قياسيّة جمع الجمع بقسميه إلّا ما مائل «مَفَاعِلٌ» و«مَفَاعِيلٌ»، فلا تُجمع لا في ضرورة، ولا في غيرها، إلّا أن يُجمع جمع سلامة<sup>(٥)</sup>.

(١) الخصائص (٢٣٥/٣ - ٢٣٨).

(٢) البيت من «الرجز»، وهو لا يعرف قائله، وقد جُمع «وَطِبَ» على «أَوَطِبَ» وهي مجموعة على «أَوَاطِبَ» فالأخيرة جمع الجمع. انظر: الكتاب (٦١٨/٣) مع تعليق المحقق.

(٣) المذكر والمؤنث (١٠٣).

(٤) الأصول (٣٢/٣ - ٣٣).

(٥) شرح الجمل (٥٤٦/٢).

وحذا حذوهما من المتكذمين الرئاسي<sup>(١)</sup>، وابن جنّي<sup>(٢)</sup>،  
والرّمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن مالك مجيزاً جمع جمع التكسير، إلا ما وازن «مفاعِل»  
أو «مفاعِل» أو «فَعَلَة» أو «فَعَلَة»، فدلّ ذلك على أنّه يجيز جمع جمع سائر  
أبنية الكثرة غير ما ذكر، فحرّى به إذن أن يقيس جمع جمع القلة، وهو كذلك  
مقيس عنده؛ معللاً لذلك بأنّه قد: «تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ، كَمَا  
تَدْعُو إِلَى تَثْنِيَتِهِ، فَكَمَا يُقَالُ فِي جَمَاعَتَيْنِ مِنَ الْجَمَالِ: «جَمَالَانِ»، كَذَلِكَ يُقَالُ  
فِي جَمَاعَاتٍ «جَمَالَاتٍ»»<sup>(٤)</sup>.

وأيد الأشموني<sup>(٥)</sup> ابن مالك، ناقلاً عنه العلة السابقة نفسها.  
واختار القول بقياسية جمع جمع القلة: جَمْع من المحدثين، بالإضافة  
إلى المجمع اللغوي في القاهرة؛ لما فيه من التوسعة والتيسير؛ ودعوة الحاجة  
إليه أحياناً، علماً أنّ المراجع اللغوية قد ضمت من جمع الجمع بنوعيه  
عشرات مبعثرة، تكفي للقياس عليها<sup>(٦)</sup>.  
ومن هؤلاء: أحمد حسن كحيل<sup>(٧)</sup>، وعباس حسن<sup>(٨)</sup>، الذي فضّل  
الأخذ بالرأي القائل: إنّ الحاجة قد تدعو إلى جمع الجمع، وهي عبارة ابن  
مالك السابقة كما بيّنت.

(١) شرح كتاب سيويه قسم الصرف (١/٣٦١).

(٢) الخصائص (٣/٢٣٥-٢٣٨).

(٣) شرح المفصل (٥/٧٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٨٧-١٨٨٩)، والارتشاف (١/٤٧٤).

(٥) شرح الأشموني (٤/٢٧٥).

(٦) النحو الوافي (٤/٦٧٤) مع تعليق المؤلف.

(٧) التبيان (١٨١).

(٨) النحو الوافي (٤/٦٧٤).



وعلى نسق هذين سار عبدالمنعم عبدالعال<sup>(١)</sup>، وعبد الرّاجحي<sup>(٢)</sup>، وإبراهيم الحندود<sup>(٣)</sup>. ومن المجامع اللّغوية التي عدّت جمع الجمع مقيسًا عند الحاجة، المجمع اللّغوي في القاهرة، حيث أصدر قرارًا يقضي بقياميّة جمع الجمع عند الحاجة، وذلك بعد دراسة وافية<sup>(٤)</sup>.

وأما جمع جمع الكثرة فهو كسابقه، فمن أيّد حظر جمع جمع القلة، وهو أولى بالجمع، فقد أيّد بإجماع حظر جمع جمع الكثرة، وذكروا لذلك أسبابًا منها: أنّ جمع الكثرة يدك مباشرة على التّكثير، فلا حاجة حينئذٍ إلى جمعه، وما جُمع منه فالمراد به اختلاف الضُّروب لا التّكثير، فيُحفظ ولا يُقاس عليه<sup>(٥)</sup>؛ ولأنّه لَمَّا جُمع جمع الكثرة بالآلف والتّاء علّم أنّه للقلة، ولو كان للكثرة لكان جمعه بعلم القلة نقصًا للغرض، وقصدًا إلى نقص الجمع، والجمع من شأنه الزّيادة لا التّقصان<sup>(٦)</sup>، وهذه العلّة باطلة عند ابن عصفور؛ لأنّها واردة عن العرب<sup>(٧)</sup>، وإنّما جُمع بالآلف والتّاء؛ لأنّ المكسّر مؤنّث<sup>(٨)</sup>. وفوق ذلك كلّ قلة ما ورد من جمع جمع الكثرة، إذا ما قرُن بما ورد

(١) جموع التصحيح والتكسير (٧٥-٧٦).

(٢) التطبيق الصّرفي (١٢٧).

(٣) مسائل الخلاف النحوية والصرفية في كتاب الأصول (٧٠٢/٢).

(٤) في أصول اللغة (٢٧٨/٤)، وقد بحث في جمع الجمع ثلاثة من أعضاء المجمع وهم: محمد شوقي، وشوقي شيف، وعبدالعليم فودة، ودعوا جميعهم إلى اقتباس جمع الجمع بنوعيه، وقد جمعا في ذلك ألفاظًا كثيرة، وقد زنت على ما جمعا. انظر: بحوثهم في كتاب افي أصول اللغة (٢٨٢-٢٩٤).

(٥) راجع: المقتصد في شرح النكلمة (٥٧٧/٢)، وشرح المفصل (٧٦/٥)، وشرح الجمل (٥٤٣/٢، ٥٤٥).

(٦) المقتصد في شرح النكلمة (٥٧٧/٢).

(٧) شرح الجمل (٥٤٣/٢، ٥٤٥).

(٨) انظر: شرح المفصل (٧٦/٥)، والتبصرة (٦٨٢/٢).

من جمع جمع القلة<sup>(١)</sup>.

وأما من قاس جمع جمع القلة، فقد قاس جمع جمع الكثرة أيضاً، ويمكن الاحتجاج لهم بما يلي:

أنه ليس هناك مانع أن يفيد جمع الكثرة المبالغة في التكثير، فهو كثير حقاً، ولكنه عندما يُجمع جمعاً آخر يزداد كثرة، كما أن جمع القلة عندما يُجمع جمعاً آخر يصير كثيراً، وهذا ما نصّ عليه ابن جني حين قال: «... لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة؛ ألا ترى أن مائة للكثرة، وألفاً أيضاً كذلك، وعشرة آلاف أيضاً كذلك،... وكان عقباناً خمسون، وعقابين أضعاف ذلك»<sup>(٢)</sup> وليس هناك محذور كذلك، في أن يُجمع جمع الكثرة على صيغة جمع القلة؛ لأنه ورد عن العرب ذلك فمثلاً: «أصيل» مفرد يُجمع على «أصل»، و«أصل» «فعل» جمع كثرة، يُجمع على «أصال»، و«أصال» «أفعال» جمع قلة، فأصبحت «أصال» جمعاً للجمع، وهذا ما نصّ عليه ابن عصفور<sup>(٣)</sup>.

وأكثر من ذلك الحاجة التي دعت العلماء القدامى إلى قياسه هذا الجمع، في غصورهم الغابرة<sup>(٤)</sup>، وليست حاجتهم إلى هذا القياس كحاجتنا اليوم، فحقيق بنا أن نقيسه، وأخيراً فما ورد من جمع جمع الكثرة بضاهي ما يُجمع من جمع القلة، والدليل على ذلك ما جمعته منه في الجدول السالف ذكره.

(١) الارتشاف (١/٧٣).

(٢) الخصائص (٣/٢٣٧).

(٣) النظر: شرح الجمل (٢/٥٤٣، ٥٤٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٨٧).

وقد استثنى هؤلاء العلماء من جمع جمع الكثرة، ما شاكل «مفاعِل» أو «مفاعِل»، فلا تُجمع بعد هذا الجمع؛ لأنها أقصى مراحل<sup>(١)</sup>، إلا أن تُجمع جمع سلامة فإنه كثير<sup>(٢)</sup>، وفي هذا الاستثناء يتفق الفريقان، فريق سيبويه<sup>(٣)</sup>، وفريق المبرد<sup>(٤)</sup>، بينما زاد ابن مالك<sup>(٥)</sup> على ما سبق، «فَعَلَة» و«فَعَلَة»، وهو بهذا يرى قياساً جمع جمع الكثرة إلا ما استثناءه، في حين أخذ باستثناءه لتلك الصيغ مجموعة من المحدثين منهم: عباس حسن<sup>(٦)</sup>، وعبد المنعم عبدالعال<sup>(٧)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٨)</sup>.

إذن قول بعض العلماء: إن جمع جمع الكثرة لا ينقاس أنشأها، يُدحض ببراهين هذه اللغة<sup>(٩)</sup>.

ولما يقف جمع الجمع بنوعيه على مستويين من الجمع، يل تعداه إلى ثلاثة مستويات فصار جمع جمع الجمع، أو أكثر من ذلك<sup>(١٠)</sup>، ومع وروده فهو قليل، يل إن بعض العلماء أنكره كالشهيبي حيث يقول: «... ولا أعرف

(١) راجع: المذكر والمؤنث للمبرد (١٠٣)، والأصول (٣٢/٣).

(٢) شرح المفصل (٧٦/٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) راجع: المذكر والمؤنث للمبرد (١٠٣)، والأصول (٣٢/٣).

(٥) الاوتشاف (١/٤٧٤).

(٦) النحو الوافي (٤/٦٧٥).

(٧) جموع التصحيح والتكسير (٧٦).

(٨) التطبيق الصرفي (١٢٧).

(٩) الاوتشاف (١/٤٧٣).

(١٠) قال ابن خالويه في «ليس» (١٨٤): «ليس في كلام العرب: جَمْعٌ جُمِعَ بِهِ مَزَلَةٌ إِلَّا الْجَمَلُ، قَالَتْهُمْ جَمَعُوا الْجَمَلَ أَجْمَلًا ثُمَّ أَجْمَلًا ثُمَّ جَابِلًا ثُمَّ جَمَلًا ثُمَّ جَمَلًا ثُمَّ جَمَلَاتٍ جَمَعُ الْجَمْعِ...».

أحدًا قال هذا القول أعني جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز<sup>(١)</sup>، ووافقه ابن الخشاب<sup>(٢)</sup>، وأثبتته جمع من العلماء، فبعضهم نصوا عليه كابن عزيز<sup>(٣)</sup>، والزجاجي<sup>(٤)</sup>، وتبعهما ابن الشجري<sup>(٥)</sup>، وآخرون ذكروه دون نص على هذه التسمية، كالأخفش<sup>(٦)</sup>، وأبي بكر الأنباري<sup>(٧)</sup>.

تلك هي أحكام جمع الجمع العربي، حاولت أن أبين روى العلماء فيها، وأجلى براهينهم، ثم أحدد المختار من تلك الروى، مستندًا إلى بعض الشواهد والأدلة.

#### - جمع الجمع الأعجمي:

ويقابل ما سبق أحكام جمع الجمع الأعجمي «... فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا، إلا أنه يلزم جمع الرباعي منه تاء التانيث نحو سنج وسباينة، قوم يذرقون السفن أي يخرقونها يأخذون ما فيها، إلا أن يشد من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: جَوْرَبَ وجَوَارِبَ وكُرْفَحَ وكُرَافِحَ، وهو يقال.

وكذلك «المنسوب» يلزمه تاء التانيث نحو مهالبة ومناذرة ومسامعة، وكأن التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوضت من الياء في صياقلة، إلا ما شد فاستعمل بغير تاء، وذلك: الدياسم والمعاول، وهما قبيلان من العرب،

(١) الروض الألف (٢/٢٥).

(٢) انظر: الارشاف (١/٤٧٩)، وتذكر النحاة (٣٧٢) وما بعدها، ولم أجد ما نسب إليه في «المرتل».

(٣) نزهة القلوب (٨٨).

(٤) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٥) الأمالي (١/٣٨١) مع تعليق المحقق.

(٦) راجع: الأمالي (١/٣٨١) تعليق المحقق.

(٧) شرح القصائد السبع (٣٨٢-٣٨٣).

والمعاول من الجهاضة من الأزد.<sup>(١)</sup>

وبعد، فما تقدّم هو بيان لمسألة جمع الجمع، حاولت بغض الغبار عمّا اندثر من آثارها، جامعاً لأقوال العلماء فيها، موضّحاً عللهم، مختاراً الرأى الفائل بالقياس في الجمع بتوعيه، ذاكراً أسباب ذلك الاختيار. لقد ذكرت كثيراً من المسؤولات لرأى المؤيدين للقياس في أثناء الحديث عنه فيما تقدّم، ولن أعيد ما قلته هناك، ولكنني سأزيد عليها ما ارتأيت مدعماً لذلك الرأى.

— إنَّ أوَّل حجة لهذا الفريق الفائل بالقياس هي: ما نصَّ عليه الرُّماني حين قال: «وقولهم في أقوال: أقاويل، وفي أبيات: أبيات، وفي أنعام: أناعيم» - دليل على صحة هذا الجمع، لأنه إذا جُمع على هذه الرُّنَّة جُمع فجمع الواحد أحقُّ به، لأن الحاجة إلى جمع الواحد أشدُّ منها إلى جمع الجمع.<sup>(٢)</sup>

وأما الحجة الثانية فهي: كثرة الشواهد القرآنية، والنبوية، والشعرية التي لا يمكن استقصاؤها؛ لكثرتها<sup>(٣)</sup>، ولكنني سأذكر طرفاً منها: ﴿قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿قَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾، حيث قرأها ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما: ﴿قَرِهْنِ﴾ بضم الراء والهاء<sup>(٥)</sup>.  
﴿وقال سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿كَلُوا مِن ثَمَرِهِ﴾، إذ قرأها حمزة والكسائي

(١) شرح الجمل (٢/٥٤٦-٥٤٧)، مع ملاحظة أنَّ لفظة «المنسوب» كتبت بالصاد، وهو خطأ بَيِّن.

(٢) شرح الكتاب «قسم الضرف» (١/٣٦١).

(٣) من أراد الاستزادة من الشواهد، فليُنظر في «مِثْلُ» الألفاظ المجموعة في آخر هذا المطلب.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٥) معجم القراءات (١/٤٢٤) و«رُهْن» جمع «رِهْن»، و«رِهْن» جمع «رُهْن» فهي جمع الجمع.

انظر: معاني القرآن (١/١٨٨)، والأخفش (١/١٩٠-١٩١).

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

وتخلف وغيرهم ﴿مِنْ ثَمَرٍ﴾ بضم الثاء والميم<sup>(١)</sup>.  
 \* وقال عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿يُحَلِّقُونَ فِيهَا مِنْ أَسَارِيرٍ مِنْ دَهَبٍ﴾، قرأها جماعة القراء هكذا<sup>(٣)</sup>.

\* وقال ﷺ كما جاء في الحديث<sup>(٤)</sup>: «سَمِعَ اللَّهُ بِهِ أَسَامِعَ خَلْقِهِ».  
 \* وكما في الحديث عنه ﷺ: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَبَرُّقُ أَسَارِيرٍ وَجُوهٍ».  
 \* وفي الحديث أيضًا قوله ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الرُّكْبَ أَسِنَّةً».

\* وقال تقيع بن جُرْمُوز<sup>(٥)</sup>:  
 أَمَا وَاحِدًا فَكَفَّاكَ مِثْلِي فَمَنْ لَيْدٍ تَطَاوَحَهَا الْأَيَادِي  
 \* وقال ذو الرمة<sup>(٦)</sup>:

(١) معجم القراءات (٥٦٩/٢) و«ثَمَرٌ» مثل «وُفْنٌ». راجع: معاني القراء (١٨٨/١).

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣١.

(٣) معجم القراءات (١٩٩/٥) و«أَسَارِيرٌ» جمع «أَسْرَةٍ»، و«أَسْرَةٍ» جمع «سَرَارٍ» فهي جمع الجمع. انظر: المعجم نفسه. والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١).

(٤) غريب الحديث لابن سلام (٢٤٠٢٢/٢) مع تعليق المحقق وتخريج الحديث فيه، حيث وقع «أَسَامِعٌ» جمعًا لـ«أَسَمِعٌ» و«أَسَمِعٌ» جمعًا لـ«سَمِعٌ» فهو جمع الجمع.

(٥) المصدر نفسه (١٠٢/٣ - ١٠٤) مع تعليق المحقق، وتخريج الحديث فيه. إذ قوله: «أَسَارِيرٌ» جمع «أَسْرَارٍ» أو «أَسْرَةٍ»، و«أَسْرَارٍ» جمع «سَرَارٍ»، و«أَسْرَةٍ» جمع «سَرٍّ»، فهو جمع الجمع.

(٦) غريب الحديث لابن سلام (١٠٩/٤ - ١٠) مع تعليق المحقق وتخريج الحديث فيه. إذ قوله: «أَسِنَّةٌ» جمع «أَسِنَّانٍ» و«أَسِنَّانٍ» جمع «سِنَّةٍ» فهو جمع الجمع.

(٧) البيت من «الوافر»، وقوله: «الْأَيَادِي» جمع «أَيْدٍ» و«أَيْدٍ» جمع «يَدٍ» فهو جمع الجمع. انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٤٣٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٩٧/٢) مع تعليق المحقق.

(٨) البيت من «العلويل»، وهو في ديوانه (٥٦٦/١)، حيث إن قوله: «جَمَائِلٌ» جمع «جَمَالٍ» و«جَمَالٌ» جمع «جَمَلٌ» فهو جمع الجمع. راجع التكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١).

وَقَرْنَنَ بِالرُّزْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَنَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْزَاجَهَا الْحَطَرُ  
\* وقال أيضًا<sup>(١)</sup>:

أَعَارِبُ طُورِيُونٍ فِي كُلِّ يَلْدَةٍ يَحْيِدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ الْمَقَادِرِ  
\* وقال أبو ذؤيب<sup>(٢)</sup>:

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْيَتُّ أَكْرَمُ أَهْلَةٍ وَأَقْبَدُ فِي أَفْيَافِهِ بِالْأَصَائِلِ  
والإليك ما جمعته من جمع الجمع بنوعيه، مضافاً إليه اسمي الجمع والجنس، قد نظمت في جدول؛ لكي يسهل الاطلاع عليه.

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جمع	جمع
يَدٌ	أَيْدٍ	أَيْدٍ	جَجَج	جَجَج
وُطْبٌ، وَطَابٌ	أَوْطُبٌ	أَوْطُبٌ		
سِفَاءٌ	أُسْقِيَةٌ	أَسَاقٍ		
نَعَمٌ	أُنْعَامٌ	أَنْعَامٍ		
قَوْلٌ	أَقْوَالٌ	أَقَاوِيلُ		
جَمَلٌ	جَمَالٌ	جَمَائِلُ		
مُعِيرٌ	مُعِيرَانٌ	مُعَايِرٍ		
يَبْتٌ	أَبْيَاتٌ	أَبْيَاتٍ		
سَوَارٌ، إِسْوَارٌ	أَسْوَرَةٌ	أَسَاوِرَةٌ		
جُنٌّ	جُشْنٌ	حَشَنَاتٍ		
يَضُو	أَنْضَاءٌ	أَنْضَايُ		
عَبْدٌ	أَعْبِدٌ، عُبْدٌ، عِبَادٌ، عَبِيدٌ	أَعْبَادٌ، عُبْدٌ		

(١) البيت من «الطويل» أيضاً، وهو في ديوانه (١٦٩٨/٣)، وقوله: «أَعَارِبُ» جمع «أَعْرَابٍ» جمع «أَعْرَابٍ» و«أَعْرَابٍ» جمع «أَعْرَبَ» أو «أَعْرَابِي». انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١)، واللسان «عرب».

(٢) البيت من «الطويل» وهو في ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب»، مع اختلاف يسير (١٤١)، وشرح أشعار الهذليين (١٤٢/١)، وقوله: «الأصائل» جمع «أَصَالٌ» و«أَصَالٌ» جمع «أَصْلٌ» و«أَصْلٌ» جمع «أَصِيلٌ» فهو جمع جمع الجمع. انظر: شرح القصائد السبع (٣٨٣).

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججج
ثمره	ثمر، ثمر	ثمر، ثمر	ثمر	ثمر
سقيفة، سقف	سُفوف	سُفوف		
خلق	خلوق	خلق		
لقاء	لُق	اللقاء		
فلكة	فلك	فلك		
رهن	رهان	رهن		
سمع	أسمع، أسمع	أسمع		
سور، سِر	أسرار، أسيرة	أسرار		
سيرة	سيرة، سيرة	سيرة		
سن	أسنان	أسنة		
سواد	أسودة	أسود		
ذهب	أذهب، ذهب، أذهب	أذهب		
ظفر	أظفار	أظافر		
عرب، أعزابي	أعرب	أعرب		
سليط	سلطان	سلطين		
أصيل	أصل	أصل	أصيل	
ناقة	أينى	أنايق		
قن	أقنان	أقنة		
طائر	طير	أطيار، طيور		
سطر	أسطار، أسطر	أسطار، أساطير	أساطير	
إناء	آنية	أوان		
عدل	أعدال	أعدال		
نور	أنوار	أنامير		
جزاب، جردب	أجربة	أجارب		
كلب	أكلب	أكلاب		
ندى	نداء، أنداء	أندية، نداء	أندية	



[illegible]

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججج
حَقٌّ	حَقَائِقُ، حُقُوقٌ	حُقُوقٌ، حَقَائِقُ		
عُقُوقٌ	عُقُوقٌ	عُقُوقٌ		
نَتَنٌ	أُنْتَانٌ	أُنْتَانٌ، أُنْتَانِيَّتٌ		
جُلٌّ	جِلَالٌ	أَجَلَةٌ		
رَجُلٌ	رِجَالٌ	أَرْجُلٌ		
نَاجِلٌ	نَهْلٌ	بَهَالٌ		
أَجَمَةٌ	أُجَمٌ	إِجَامٌ	أُجَمٌ	آجَامٌ
أَكَمَةٌ	أَكَمٌ	وَأَكَامٌ	أُكَمٌ	آكَامٌ
صِرْمٌ	أَصْرَامٌ	أَصَارِمٌ		
كِمٌ، كِمَّةٌ، كِمَامَةٌ	كِمَامٌ، كِمَّةٌ، أَكْمَامٌ	أَكْمَامٌ		
فُرُوشٌ	فُرَاشٌ	فُرُوشٌ		
فَتَنٌ	أَفْتَانٌ	أَفْتَانِيَّتٌ		
يَقَنٌ	أَيُّمُنٌ	أَيَّامِيَّتٌ		
جِرْوٌ	جِرَاهٌ	أَجْرِيَّةٌ		
دَوَاةٌ	دَوَى	دَوِيَّةٌ		
صَفَاةٌ	صَفَا	صَفِيَّةٌ، أَصْفَاءٌ، صِفِيَّةٌ		
صَايٌ	صَرَاهٌ	صَرَارِيَّةٌ		
نُصِيَّةٌ	أُنْصَاءٌ	أَنْصَابٌ		
بَيْرٌ	أَبْيَرَةٌ	أَبَايِرٌ		
كُرَاعٌ	أَكْرُعٌ	أَكْرَاعٌ		
نَاجِرٌ	نَجَرٌ	نَجَارٌ		نُجَرٌ
ظُلٌّ	ظِلَالٌ	ظُلُلٌ		
عَلْوٌ	أَعْدَاءٌ	أَعَادٍ		
يُضَالٌ	أُنْضُلٌ	أَنْضَالٌ		
صَمِيعٌ	صِمَاعٌ	صَمِيعٌ		
شَرَزَةٌ	شَرَرٌ	شَرَارٌ		

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججج
اسم	أَسْمَاء	أَسْمَاء		
سِلَاح	أَسْلِحَة	أَسْلِح		
رُفْن	رِفْنَان	رُفْن		
أَسِير	أَسْرَى	أَسَارَى		
نَبِيعة	نَبِيْع	أَشْتَاع		
نَاب	أُنْبَيْب، أُنْبَاب، نُبَيْب	أُنَابِيْب		
لَوْح	الْوَلَح	الْأَوِيح		
صَيْد	أَصْيَاد	أَصَايِد		
بُحْر	أَبْجَار	أَبَا حِير		
بُشْرَة	بُشْر	أَبْشَار		
حَفَر	أَحْقَار	أَحَابِير		
خَبَر	أَخْبَار	أَخَابِير		
خِذْر	خُذُور، أَخْذَار	أَخَادِير		
خَطَر	خَطَار	خُطَر		
زَهْرَة	زَهْر، أَوْهَار	أَزَاهِير		
كِرْس	كُرَاس	أَكَارِس، أَكَارِس		
نَوْص	أَنْوَاص	أَنْوَابِص		
زَمْعَة	زَمْع	زَمَاع		
فِئْمَة	أَفْتَاع	فَيْئَان		
حِفْظ	أَحْقَاف، حَقَاف، حُقُوف	حَقَائِب، حِقْفَة		
سِفْة	سِفْ	سِفْة		
قَلْب	قَلِيْب	قُلُوب		
كِسْفَة	كِسْف، كِسْف	أَكْسَاف، كُشُوف		
صَدِيْق	أَصْدِقَاء، صُدُقَاء، صُدُقَان	أَصَادِق		
صَلَق	أَصْلَاق	أَصَالِيْق		
فِرْقَة	فِرْق	أَفْرَاق		أَفَارِيق

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج	جججج
فَيْتِي	فُتًى	أَفْتَانٍ		
رَمَكَة	رَمَكَ	أَرْسَاكَ		
سَبَلَكَة	سَبَلَكَ	أَسْلَاكَ ، سُلُوكَ		
جَلَّة	جَلَلٌ ، جَلَالٌ	أَجَلَّة		
سَائِلَة	سَوَّلَ	أَسْوَالٌ		
عَيْلٌ	عَيْالٌ	عَيَائِلٌ		
مُخَالَة	مُخَالَ	مُخَالٌ		
أَعْرَمَ	عُرِمَتْ	عُرَائِيْن		
عِصْمَة	عِصَمٌ	أَعْصَمَ ، عِصْمَة	أَعْصَامٌ	
قِسَمٌ	أَقْسَامٌ	أَقْسَامِيْمٌ		
قَصِيْمَة	قَصِيْمٌ	قُصَمٌ ، قَصَائِمٌ		
جِنٌ	أَخْيَانٌ	أَخْيَانٌ		
فُوّه	أَفْوَاهُ	أَفَاوِيْهَ ، فَاهَاهُ		
آيَة	آيَ ، آيَاتِي	آيَاءٌ		
حِسْوَة	أَحْسِيَة ، أَحْسُوَة	أَحْأَسٌ		
فَلَاة	فَلَا ، فُلَيْ ، فُلَيْيَ	أَفْلَاهُ		
نُؤَاة	نُؤَى	أَنْزَاهُ ، نُؤَى ، نُؤَى		
مَعْنٌ	مَعْنٌ	مَعْنَانٌ		
يَوْمٌ	أَيَّامٌ	أَيَّامِيْمٌ		
عَتَادٌ	عَتَدٌ	أَعْتَادٌ		
عَيْنٌ	أَعْيُنٌ	أَعْيَانٌ		
مَكَانٌ	أَمَكِنَة	أَمَاكِيْنٌ		
جِرَانٌ	أَنْجُوْنَة	أَنْجَاوِيْنٌ		
جُرُودٌ	جُرُودٌ	جُرُودٌ		

المفرد حفظ	الجمع حفظ	جمع الجمع أخطأ <sup>(١)</sup>	جمع ججج	جمع ججج
---------------	--------------	----------------------------------	------------	------------

(١) لمعرفة مطلق الألفاظ المجموعة، انظر ما يلي: الكتاب (٦١٨/٣ - ٦٢٠)، الصُّحاح «يدي، جمل، بيت، سور، ثمر، سمع، جرب، شهد، شرب، صحب، فصب، أنش، خرج، فوج، قدح، جلد، جود، شدد، نجد، وفد، صبر، مرس، قلص، فوق، سجع، مرع، حقق، عقق، معق، جلل، رجل، نهل، أجم، أكم، صرم، كم، فرش، فتن، يعن، جرو، درى، صفا»، واللُّسان «وطب، سور، حشش، عيد، ثمر، سقف، حلق، ذهب، ظفر، عرب، عدل، نمر، ندي، غرب، تجر، سما، سلح»، والهمع (١٢٣/٦ - ١٢٤)، المسائل العسدييات (٥٥، ١٩٢)، وكتاب الجمل (٣٨٢)، ومعاني الفراء (٣١٤/١، ١٥٣/٢، ٣٢/٣)، ورسر الطنائة (٥١٢/٢)، وفي أصول اللغة (٢٨٨/٤)، ومجاز القرآن (٢٨٢/٢)، ونوادير أبي زيد (٦٠٧)، ومعاني الأخفش (١٩٠/١ - ١٩١)، وغريب الحديث لابن سألوم (٢٤/٢، ١٠٣/٣، ١٠٩، ١٠/٤، ١٥٣/٥، ٤٧٢)، والمغني (٢٧٨/٢، ٣٢٩/٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٥، ٥٥٦) مع تعليق المحقق، والمذكر والمؤنث للمبرّد (١٠٢ - ١٠٣)، ونزهة القلوب (٨٨)، وإعراب ثلاثين سورة (١٠٥) مع التعليق، وليس في كلام العرب (١٨٣)، وحجة القارسي (١٣٢/٣)، والذّر المصون (٤٨٠/١ - ٤٨١، ٥٨٠/٤، ٦٧٢)، وشرح الكتاب قسم الصُّرف (٣٦١/١)، والخصائص (٢٣٧/٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١٧٨/١، ١٨٣، ٦٠٥/٢، ٧٠٣، ٧٣٦)، والنَّهْضة (٦٨١/٢)، والقاموس «روح، فوق، صفو، نيب، لوح، صيد، بجر، بشر، حفر، خبر، خدر، ختلو، زهر، كرس، نوض، زمع، فنع، حقف، سنف، قلف، كسف، صدف، صلق، فرف، فتن، رمل، سلك، خلل، نول، عيل، محل، عرم، عصم، قسم، قصم، حين، فوه، آية، حسا، فلا، نوى» هذا وقد جمع عبد اللطيف الخطيب جمع الجمع من القاموس كاملاً، إلّا أنّي راجعت ما قاله، وزدت عليه. انظر كتابه: المستقصى في علم التصريف (٨٣٣/٢) وما بعدها، ودقائق التصريف (٤٠٤)، والمجموع المنيب (٢٦١/٣)، والمحكم (ي م ن ١٦٩/١٢)، والمخصص (١١٨/١٤، ١١٩)، وأما ابن السجري (٢٨١/١) مع تعليق المحقق، وإعراب القراءات الشَّواذ (٦٦٤/٢)، وشرح الجمل (٥٤٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٨٨٨/٤)، والبحر المحيظ (٦٩/٤)، والمجدول في إعراب القرآن (٢٥/١ - ٢٦)، وجامع الدروس العربية (٣٢/٢)، والنَّحو الوافي (٦٧٤/٤)، والكشاف (١٧٨/١)، هذا ما كتبت لي جمعه، والله أعلم وأحكم.

## المطلب الرابع ردّ الجمع إلى مفردّه عند تصغيره

يقول ابن الخباز: «... وإلّما قاسوا التصغير على التكسير، لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة ولذلك قيل إنهما من وادٍ واحد<sup>(١)</sup>، وسألني ذات مرة» بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير فجمعت بينهما من عشرين وجهاً، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبينت أكثر ذلك.<sup>(٢)</sup>

ففي هذه المقولة دلالة جليّة، على كثرة الوشائج التي تربط بين التكسير والتّصغير، وسأسعى في بداية هذا المطلب إلى لَمّ شتات ما تفرّق من تلك الوجوه التي يشتركان فيها، فإليكها:

أولاً: أنّ أولّ التّصغير مضموم، وأوّل الجمع مفتوح<sup>(٣)</sup>، وضُمّ الأوّل؛ لأنّه يدلّ على التّخفيف، فتناسبه التّثقل، وفُتِحَ الثاني؛ لأنّه دالٌّ على التّكثير، فشاكله التّخفيف<sup>(٤)</sup>، فتحمل التّصغير إذن على التّكسير من باب حمل الشّيء على نقيضه<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: انفتاح الحرف الذي يسبق ياء التّصغير، وكذلك في الجمع<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: أنّ ياء التّصغير حرف لين وقعت ثالثة، وكذلك ألف الجمع<sup>(٧)</sup>.

(١) هذا القانون في: الكتاب (٤١٧/٣).

(٢) توجيه اللمع (٥٥٣).

(٣) الكتاب (٤١٦/٣).

(٤) انظر: المسائل البصريّة (٨٥٦/٢)، وحاشية الصّبّان (١٥٥/٤).

(٥) الخصائص (٣٨٩/٢).

(٦) الكتاب (٤١٧/٣).

(٧) الكتاب (٤١٦/٣).

رابعاً: أنَّ ياء التَّصْغِير ساكنة؛ لأنها منازرة لألف الجمع، كما في نحو: أَفْؤُس يُقال في تصغيرها: أَفْئِيس، فلا يجوز أن تُنقل حركة الهمزة إلى الياء؛ لأنها بمنزلة ألف الجمع في نحو: أَجَادِل، فلا تتحرك أبداً<sup>(١)</sup>.  
خامساً: انكسار الحرف الذي يلي ياء التَّصْغِير، وكذلك ما يلي ألف الجمع<sup>(٢)</sup>.

ويمكن التمثيل لما مرَّ من الوجوه بـ: أَشَوْد، وَجَدُول، إذ يقال في تصغيرهما: أَشَوْد، وَجَدُول، كما قيل في تكسيرهما: أَساود، وَجَدَاوِل، وفيهما غُنيَّة عن التَّفْصِيل<sup>(٣)</sup>.

سادساً: أنَّ التَّكْسِير يردُّ الأشياء إلى أصولها، كما أنَّ التَّصْغِير كذلك.  
فمن ذلك: مِيزَان، ومِيقَات، ومِيعَاد، تقول في تكسيرها: مَوَازِين، ومَوَاقِيت، ومَوَاعِيد، وفي تصغيرها: مَوِيزِين، ومَوِيقِيت، ومَوِيعِيد، وإنَّما أبدلوا الياء التي في المفرد؛ لاستيفائهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب الثَّقُل رُدَّ الحرف إلى أصله - أي رُدَّت الياء إلى أصلها الواو - لمَّا جُمِعت تلك الألفاظ وصُغِّرت<sup>(٤)</sup>.

ومثل ما سبق: فُؤُك: إذ أصلها: قُوَّة على زنة: فَعَل، بدلالة قولهم في تصغيرها وتكسيرها: فُؤَيْه، وأفَوَاه، وشَاة أصلها: شُوْهَة، والدَّلِيل على أنَّ

(١) راجع: الكتاب (٤٤١/٤)، وأما ابن السَّجَرِي (٢١٥/٢).

(٢) الكتاب (٤١٧/٣).

(٣) انظر: شرح الملوكي في التصريف (٢٥٨-٢٥٩)، ولمزيد من التَّحْلِيلَات والتَّسْطِيفَات للوجوه الخمسة السابقة. راجع: الكتاب (٤١٥/٣) تعليق المحقق، وعمل النحو (٤٧٥-٤٧٦)، ونتائج الفكر (٨٩-٩٠)، والهمج (١٣١/٦).

(٤) الكتاب (٤٥٧/٣-٤٥٨).

لامها هاء قولهم في تصغيرها وتكسيها: شَوَيْهَة، وشَيَاه، وماء أصلها كذلك: مَوَه؛ نقولهم في تصغيرها وتكسيها: مَوِيَه، وأمَوَاه، فصارت واوه ألفاء لتحريكها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت هاؤه همزة، وشَعَّة أصلها أيضا: شَفْهَة، والدليل على كون لامها هاء ظهورها في التّصغير والتّكسير حين قالوا: شَفْهَة، وشَفَاه<sup>(١)</sup>.

ويضارعها: يَاب، ونَاب حيث أصلهما: بَوَب، ونَيْب، بدلالة تصغيرهما وتكسيهما حينما قيل فيهما: بُوَيْب وأبُوَاب، ونُيَيْب وأُنْيَاب، فأصل الألف في الأولى: واو، وأصلها في الثانية: ياء<sup>(٢)</sup>.

سابقا: أنه يتوصل في التّصغير إلى مثالي: «فَعْيَل وفُعْيَل»، بما يتوصل به في التّكسير إلى مثالي: «مَفَاعِل ومَفَاعِل» من الحذف وجوبا أو تخييرا، كما في نحو: سَفَرَجَل، وفَرَزْدَق، ومُسْتَخْرَج، وأَلْدَد، وَيَلْدَد، وحَزَبُون، يُقال في تصغيرها: سَفَرَج بحذف خامسه وجوبا، وفَرَزْد بحذف خامسه أو فَرَزْد بحذف رابعه تخييرا، ومُسْتَخْر بحذف السين والثاء، وبقاء الميم لفضلها، وأَلْدَد، وَيَلْدَد بحذف الثون، وبقاء الهمزة والياء لتصدّرهما، وحَزَبَيْن بحذف الياء، وقلب الواو ياء، كما قيل في تكسيها: سَفَارِج، وفَرَزْد أو فَرَزِق، ومَخَارِج، وأَلَاد، وَيَلَاد، وحَزَابَيْن<sup>(٣)</sup>.

فامتا: جواز زيادة ياء في التّصغير عوضا ممّا حُذِف منه، حملا على التّكسير وذلك في مثل: سَفَرَجَل، وفَرَزْدَق، وقَبْعَتْرَى، وشَمَرْدَل،

(١) انظر: الكتاب (٢٤٠/٤)، وأبينة الأسماء والأفعال والمصادر (١٠٦)، وأما ابن الشجري (٢٤٠/٢، ٢٥٨، ٢٦٠ - ٢٦١).

(٢) النكلمة، تحقيق: مرجان (٤٩٩)، ولأمثلة أكثر انظر: الكتاب (٣٢٢/٣)، والجمع (١٤١/٦).

(٣) راجع: شرح الكافية الشافية (١٨٧٨/٤)، ١٨٩٥ - ١٨٩٦، والتصريح (١٣٤/٥ - ١٣٥، ١٣٩ - ١٤٠، ١٤٨)، وللإستزادة بنظر في: الكتاب (٤٣٦/٣، ٤٤٤ - ٤٤٥)، والجمع (١٣٩/٦).



وجَحْمَرَش، وصَهْصَلِق<sup>(١)</sup>، حيث تقول في تصغيرها: سَفِيرِيج، وفَرِيرِيد، وقِيِيَعِيث، وشَمِيرِيد، وجَحِيرِير، وصَهْصِيل، كما قلت في تكسيرها: سَفَارِيج، وفَرَارِيد، وقَبَاعِيث، وشَمَارِيد، وجَحَامِير، وصَهَامِيل.

فاسعاً: أنَّ التَّصْغِيرَ أُلْزِمَ طريقة واحدة، ولم تختلف أبنيته اختلاف أبنية التَّكْسِيرِ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ أضعف من التَّكْسِيرِ لأسباب منها: أنَّ الاسم إذا صُغِرَ فكأنما وُسِمَ بالصَّغَرِ، من غير أن يُضْمَ إليه غيره، كقولك في: رَجُلٌ رُجِيلٌ، أنا إذا جُمِعَ فقد ضُمَّ إليه غيره، وصُيِّرَ الواحد جمعاً، كقولك في: رَجُلٌ رِجَالٌ.

فلما كان التَّصْغِيرُ أضعف من التَّكْسِيرِ في التَّغْيِيرِ، وكان المراد به معنى واحداً أُلْزِمَ طريقة واحدة، وفي المقابل لما كان الجمع أقوى من التَّصْغِيرِ في التَّغْيِيرِ ودالاً على القِلَّةِ والكثرة اختلفت أبنيته<sup>(٢)</sup>، فحيثُ حَمَلَ التَّصْغِيرُ على التَّكْسِيرِ من باب حمل الشيء على نقيضه.

عاشراً: قَلَبَ الألف ياء في التَّصْغِيرِ، حملاً على التَّكْسِيرِ في كلِّ اسم آخره ألف ونون زائدتان، إذا عَلِمَ أنَّ العرب قلبت ألفه في التَّكْسِيرِ ياءً وأثبتت نونه، أما إذا لم يُعْلَمَ فلا، وتصحيح التَّصْغِيرِ أيضاً كما صُحِّحَ الجمع.

فمثلاً قلبته العرب نحو: سِرْجَان، وضُبْعَان، وحُومَان، وسلْطَان، وفُرْزَان، وورْشَان، تُصَغَّرُ على: سُرْجِين، وضُبَيْعِين، وحَوَيْمِين، وسَلْطِين، وفُرْزِين، وورْشِين، كما كُسِّرَت على: سَرَجِين، وضَبَاعِين، وحَوَامِين، وسَلَاطِين، وفَرَارِين، وورَاشِين.

وما لم تقلبه العرب نحو: سَكْرَان، وعُثْمَان، وسلْمَان، إذ تصغَّر على:

(١) الكتاب (١٧/٣).

(٢) أسرار العربية (٣٦٣) وقد سبقه إلى هذا المعنى أبو الحسن الرُّزَاق في كتابه: علل النحوي (٤٧٥-٤٧٦).

سَكْرَان، وَعُثْمَان، وَسَلَيْمَان؛ لأنهم لم يقولوا في تكسيرها: سَكَارِين، ولا عُثَامِين، ولا سَلَامِين.

ومما صُحِّح في التَّصْغِير نحو: أُسَيُود، وَجُدَيُول، تَصْغِير: أَسُود، وَجَدُول، حملاً على صَحَّة الجمع، أَسَاوِد، وَجَدَاوِل، حيث صَحَّت واو التَّصْغِير، مع وقوعها بعد الياء الساكنة، كما صَحَّت واو الجمع حينما وقعت بعد الألف<sup>(١)</sup>.

حادي عشر: أنَّ التَّصْغِير يغيِّر اللَّفْظ والمعنى، فإذا قلت في تصغير رَجُل: رَجَيْل، فقد غُيِّرَ لفظه بضم أوَّلِهِ وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وَغُيِّرَ معناه؛ لأنه نُقِلَ مِنَ الْكَبَرِ إِلَى الصَّغَر، كما أنَّ التَّكْسِير يغيِّر اللَّفْظ والمعنى، فإذا قلت في تكسير رَجُل: رِجَال، فقد غُيِّرَ لفظه بكسر أوَّلِهِ وفتح ثانيه، وزيادة أَلِف ثالثة، وَغُيِّرَ معناه، حيث نُقِلَ مِنَ الْإِفْرَاد إِلَى الْجَمْع<sup>(٢)</sup>.  
ثاني عشر: محيى التَّصْغِير على غير بناء مُكَبَّرَه، كما جاء التَّكْسِير على غير بناء مفردة.

فمن التَّصْغِير قولهم في: مَغْرِب: مُغْبِرَان، وفي إنسان: أُنْيَسِيَان، كأنَّ مُكَبَّرَهُمَا: مَغْرِبَان وإِنْسِيَان<sup>(٣)</sup>، وينظرهما في التَّكْسِير: أَقَاطِيع، وَمَحَاسِن، وَمَلَامِح، وَمَشَابِه، وَمَذَاكِير، وَلَيَالٍ، وَأَزَاهِط، وَأَعَارِض<sup>(٤)</sup>، في تكسير: قَطِيع، وَحُسْن، وَلَمَحَّة، وَشَبَه، وَذَكَر، وَلَيْلَة، وَرَهْط، وَعَرُوض.  
فكأنَّ مفرداتها في الأصل: أَقْطُوعَة، وَمَحْسَن، وَلَمَحَّة، وَمَشَبَهَة،

(١) انظر: الكتاب (٤٢١/٣ - ٤٢٢)، وأما ابن السجري (٨٤/١)، وسر الصناعة (٥٨٢/٢).

(٢) أسرار العربية (٣٦٢ - ٣٦٣).

(٣) راجع: الأصول (٦٢/٣ - ٦٣)، وشرح الكافية الشافية (١٩٢١/٤).

(٤) انظر: دقات التصريف (٤٠١ - ٤٠٢)، والمحكم (قطع ٨٨/١)، و(حسن ١٤٣/٣) والمج ٢٨٥/٣ (شبه ١٣٩/٤)، وشرح الكافية الشافية (١٩٢١/٤ - ١٩٢٢)، والمسائل المثورة (٢٩٠).

ومذكّر، وليّالة، وأزّهط، وأعرّاضة أو إعرّضة، أو أعرّوضة<sup>(١)</sup>.  
ومن الألفاظ التي جاءت مصغرة على غير بناء مكبرها: عشاء وعشيّان،  
ونيلة وليلية، وزجل وزوجل، وصيبة وأصيبة، وعلمة وأعلمة، وبئون  
وأبيئون، وعشيّة وعشيّية، كأن مكبراتها: عشيّان، وليّالة، وزاجل،  
وأصيبة، وأعلمة، وأبيئون، وعشاء<sup>(٢)</sup>.  
ويشاكلها من جمع التّكسير: أباطيل، وأحاديث، وأهال، وأراضي،  
وحمير، وأمكن، وأزمن، وأكارع، وقوايق، وخوايتيم، وزوايق، وطوايق،  
في جمع: باطل، وحديث، وأهل، وأرض، وحمار، ومكان، وزمان،  
وكراع، ودائق، وخاتم، وزوق، وطابق، فكانت مفرد تلك الألفاظ المكسرة  
في الأصل: أبطولة، أو إبطال، أو إبطيل أو إبطالة، وأحدوة، وأهلاة،  
وأرضاة، وحمّر، ومكن، وزمن، وأكرعة، ودائق، وخاتم، وزراق،  
وطابق<sup>(٣)</sup>.

ثالث عشر: إتيان المُصغّر على هيئة مكبره، كما أتى التّكسير على هيئة

(١) راجع: دقائق التصريف (٤٠٩ - ٤٠٢)، والمحكم (قطع ٨٨/١)، و(حسن ١٤٣/٣)، و(لمح ٢٨٥/٣)، و(شبه ١٣٩/٤)، وشرح الكافية الشافية (١٩٢١/٤ - ١٩٢٢)، والمسائل المثورة (٢٩٠)، والكتاب (٢٨٢/٢)، وشرح الشافية (٢٠٥ - ٢٠٦) مع تعليقات المحققين.

(٢) انظر: الأصول (٦٢ - ٦٣)، والتصريح (١٥٢/٥ - ١٥٣)، والكتاب (٤٨٤/٣).

(٣) انظر: شرح الشافية (١٥١/٢ - ١٥٢، ٢٠٤ - ٢٠٧) مع تعليقات المحققين، وتعليق سيبويه على بعض الألفاظ السابقة بقوله في الكتاب (٤٢٥/٣): «... والذين قالوا: ذوايق وخوايتيم وطوايق إنما جعلوه فاعال وإن لم يكن من كلامهم». ثم قال ابن منظور معلقاً على قول سيبويه هذا في اللسان «ختم»: «... وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاتاً»، قلت: بل إن سيبويه يعرفه، حيث قال في المصدر نفسه: «غير أنهم قد قالوا: خاتات، حدثنا بذلك أبو الخطاب». والمخصص (١١٢/١٤ - ١١٦) فقه جمع جيد، وراجع: أيضاً الكتاب (٢٨٢/٢، ٢٥٦/٣، ٢٧٥، ٣٧٩، ٤٢٥ - ٤٢٦، ٤٨٤، ٤٨٦، ٦١٦ - ٦١٧، ٦٢٦، ٦٣٦) فقد ذكر أغلب الألفاظ التي ذكرها هؤلاء العلماء المتأخرون.

مفرده، مع اختلافهما في التقدير.

فأما التصغير فنحو: مُهَيِّن، مُجَيِّن، مُسَيِّر، مُبَيِّر، ومُتَبَيِّر، ومُتَجَنِّم<sup>(١)</sup>، أسماء فاعلين جاءت على صورة المصغر من: هَيَّيْن، وَجَيَّيْن، وَسَيَّرَ، وَبَيَّرَ، وَتَجَنَّنَ، وإذا أريد تصغيرها حذفت الياء الزائدة، كما تحذف ألف «مفاعِل»، ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ كما هو، مع اختلاف التقدير، كما قال: السَّهيلي<sup>(٢)</sup>.

ويقالها في الجمع نحو: بُهَمَى، وَفُلْكَ، وَهَجَان، ودَلَّاص<sup>(٣)</sup>، إذ مفرداتها وجموعها بلفظ واحد، وإنما يُماز بينهما في التقدير، ففي الأولين ضمة المفرد مغايرة لضممة الجمع، وفي الآخرين كسرة المفرد مخالفة لكسرة الجمع.

رابع عشر: اتفاق كل من التصغير والتكسير في الشذوذ في نحو: «عَيْد» إذ يُقال في تصغيره: عَيْد، كما قيل في تكسيره: أَعْيَاد، ولم يُرَدَّ إلى أصله فيقال: عَوَيْد وأَعْوَاد، بالواو فيهما؛ لأنه يلتبس بتصغير «عُود» وتكسيره<sup>(٤)</sup>.

خامس عشر: تصغير المقلوب على لفظه لا على أصله، كما قيل في التكسير، وذلك كما في تصغير: أَيْتَق، أُتَيْتَق، وفي لَوَيْت: لَوَيْت، وفي شَاكَ: شَوَيْكَ، وفي قَسِي: قُسِي، وفي أَشْيَاء: أَشْيَاء، وفي جَاه: جَوَيْه<sup>(٥)</sup>، وفي تكسيرها يُقال: أَيْتَق، وَلَوَيْت، وشَوَاكَ، وقِسِي، وأشْيَاء، وجَوُوه.

سادس عشر: اشتراك كل من التصغير والتكسير في الترخيم، بحذف

(١) انظر: جمهرة اللغة (١٢٧٢/٣)، والمخصص (١٠٨/١٤)، والروض الأثب (١٠٠/٢)، والمزهر (٢٥٣/٢-٢٥٧) فقد جمع فيه مصطله ألفاظاً كثيرة وردت على هيئة المصغر.

(٢) الروض (١٠٠/٢).

(٣) الكتاب (٢١١/٣)، ٥٧٧، ٦٣٩.

(٤) انظر: الكتاب (٤٥٨/٣)، ودقائق التصريف (٤٠٢-٤٠٣)، والتصريح (١٦٣/٥).

(٥) راجع: الكتاب (٤٦٦/٣-٤٦٧، ٤٦٩)، وشرح الكافية الشافية (١٩١٢/٤).

الزوائد في كلٍّ منهما.

كقولهم في تصغير: حَارِث، حُرَيْث بحذف الألف، وفي محمّد وأحمد: حُمَيْد بحذف الميم الأولى وإحدى الميمين من وسط الأول، وبحذف الهمزة من الثاني، وفي سُرحوب: سُريحب بحذف الواو<sup>(١)</sup>.  
وكقولهم في تكسير: ظَرِيف وخبِيث: طُرُوف، وخبُوث<sup>(٢)</sup> بحذف الياءين منهما<sup>(٣)</sup>.

بعد أن بيّنت صورة التلاحم والتشاكل التي تربط بين التصغير والتكسير، أجلي القول في كيفية تصغير الجمع بقسميه القلّة والكثرة وتوابعهما.  
- **تصغير جمع القلّة:**

لجمع القلّة أربعة أوزان: أفْعَلَة، وأفْعَل، وفِعْلَة، وأفْعَال، وهذه الأوزان تُصغّر على لفظها، كما قال سيبويه: «اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنى العدد فإنك تحفّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنك إنّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه.»<sup>(٤)</sup>  
فمما جاء على «أفعلة» مصغراً نحو: أجريّة: أجريّة، وأنصبة: أنصبة، وأغريّة: أغريّة<sup>(٥)</sup>، وأخميرة: أخميرة<sup>(٦)</sup>، وأففزة: أففزة<sup>(٧)</sup>، وأرغفة:

(١) المقتضب (٢/٢٩٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/٢١٢)، والصّاح «ظرف». واللسان «خث».

(٣) ظاهرة التأخي (١/٩٩) وما بعدها، وقد استفدت منه كثيراً ممّا قيل: في هذا الشأن، إلّا أنّني وثّقت ما قيل: من مصادره الأصلية، وزدت عليه، مع كثافة في الأمثلة لبيان شدة التمازج بين التكسير والتصغير.

(٤) الكتاب (٣/٤٨٩).

(٥) المصدر السابق (٣/٤٩٠).

(٦) المقتضب (٢/٢٧٨).

(٧) التكملة، تحقيق: مرجان (٥١٢).

أُرْيَعِفَةُ<sup>(١)</sup>، وَأُنْجِدَةُ: أُنْجِدَةُ<sup>(٢)</sup>، وَأَعْمِدَةُ: أَعْمِدَةُ<sup>(٣)</sup>.  
ومما ورد على «أَفْعُل» نحو: أَكَلَب: أَكَلِب، وَأَكْمَب: أَكْمِب،  
وَأَكْف: أَكْف، وَأَرْجُل: أُرْجِل<sup>(٤)</sup>، وَأَفْلَس: أَفْلِس<sup>(٥)</sup>، وَأَفْؤُس: أَفْؤِس<sup>(٦)</sup>،  
وَأَنْفَس: أَنْفِس<sup>(٧)</sup>، وَأَنْهَر: أَنْهَر<sup>(٨)</sup>.  
وقد جاء على «فِعْلَة» نحو: غِلْمَة: غُلَيْمَة، وَصِبْيَة: صَبِيَّة، وَفَتِيَّة: فُتْيَة،  
وَإِخْوَة: أُخَيَّة، وَلِدَة: وَلَيْدَة.  
وأتى على «أَفْعَال» نحو: أَجْمَال: أَجْيَمَال، وَأَعْدَال: أَعْيَدَال،  
وَأَحْمَال: أَحْيَمَال، وَأَقْدَام: أَقْيَدَام، وَأَفْعَاد: أَفْيَعَاد<sup>(٩)</sup>، وَأَيَّات: أُيِّيَات،  
وَأَقْتَاب: أَقْيَتَاب<sup>(١٠)</sup>، وَأَشْيَاء: أُشْيَاء عند الكسائي<sup>(١١)</sup>، وَأَثْوَاب: أُثِّيَاب<sup>(١٢)</sup>،  
وَأَجْبَال: أَجْيِبَال<sup>(١٣)</sup>.

ويلاحظ ممَّا قلت سابقًا: أنَّ جمع القلَّة يُصَمَّرُ على لفظه - أي على  
قياس نظائره من المفردات - عدا «أَفْعَال» فإنَّ تصغيره مخالف لقياس تصغير

(١) المقرب (٨٣/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٩١٦/٤).

(٣) جامع اللُّرُوس (٩٣/٢).

(٤) الكتاب (٤٩٠/٣) - (٤٩١).

(٥) التبصرة (٧٠٢/٢).

(٦) كشف المشكل (٤٣٦).

(٧) جامع اللُّرُوس (٩٣/٢).

(٨) النحو الوافي (٦٨٨/٤).

(٩) الكتاب (٤٩٠/٣) - (٤٩١).

(١٠) المقتضب (٢٧٨/٢).

(١١) المنصف (١٠١/٢).

(١٢) المقتصد في شرح التكملة (٦٦٦/٢).

(١٣) كشف المشكل (٤٣٦).

نظائره من المفردات في بقاء الألف فيه، وذلك مطرد إذ يُقال في تصغيره: «أَفَيْعَال»، بل إنَّ السِّيرافي ارتأى أن تكون أمثلة التَّصْغِيرِ على أربعة أوجه رابعها: «أَفَيْعَال»<sup>(١)</sup>، ويعلِّل الرُّضَيْيُّ لذلك حيث يقول: «وإنما لم تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير، أعنى الجمع، وذلك لأنهم... لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلة... فكان تصغير الجمع مستكراً في الظاهر، فلو لم يُثَبِّتُوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بيتهما في الظاهر، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع...»<sup>(٢)</sup>. وجزاز في المصدر أن تُقلَّب ألفه ياء عند تصغيره؛ لأنَّه مفرد فيقال فيهما: أَخْرِجْ وَأَدْخِلْ.

- تَصْغِيرُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ:

تصغير جمع الكثرة فيه خلاف بين البصريين، والكوفيين، وقد منعه البصريون، معللين لذلك؛ بأنَّ الجمع يدلُّ على التَّكْثِيرِ، والتَّصْغِيرُ يدلُّ على التَّخْفِيلِ فتناقضاً، فمحال أن يكون الأمر الواحد قليلاً كثيراً في حال واحدة<sup>(٣)</sup>. وفي تصغيره مذهبان<sup>(٤)</sup>:

المذهب الأول: أن يُرَدَّ هذا الجمع إلى المفرد، ثمَّ يُصَغَّرَ، ويُجمع بالواو والثون إن دلَّ على مذكر عاقل، وبالألف والثاء إن كان مؤنثاً أو غير

(١) انظر: المقرب (٨٣/٢)، والكتاب (٤١٥/٣، ٤٩٦) مع تعليق المحقق المنقول عن السِّيرافي.

(٢) شرح الشافية (٢٠١/١-٢٠٢).

(٣) راجع: المسائل البصريات (٨٥٦/٢)، والمنصف (٨٥/٢).

(٤) انظر: تفصيل هذين المذهبين في شرح المفصل (١٣٢/٥-١٣٣). وفي المستقصى في علم التصريف (١٠٠١/٢-١٠٠٣).

عاقِل<sup>(١)</sup>.

فَمِمَّا دَلَّ عَلَى مَذَكَّرِ عَاقِلٍ نَحْوُ: فَيْتَانٍ: فَتَى: فُتَيٍّ: فُتَيُّونَ، وَفُقَرَاءَ: فُقَيْرٍ: فُقَيْرُونَ، وَأَدِلَاءَ: دَلِيلٍ: دُلَيْلُونَ، وَأَقِلَاءَ: قَلِيلٍ: قُلَيْلٍ: قُلَيْلُونَ، وَحَمَقَى: أَحْمَقَ: أَحْقَمَقَ: أَحْقَمَقُونَ، وَهَلَكَى: هَالِكٌ: هَوَيْلِكَ: هَوَيْلُكَونَ، وَسَكَّرَى: سَكَّرَانَ: سَكَّرَانَ: سَكَّرُونَ، وَسَكَرَى: سَكَرَانَ: سَكَّرَانَ: سَكَّرُونَ<sup>(٢)</sup>، وَفَقَّهَاءَ: فَقِيهٍ: فَقِيهُونَ، وَرَجَالَ: رَجُلٍ: رَجُلَيْلٍ: رَجُلَيْلُونَ، وَشُعَرَاءَ: شَاعِرٍ: شَوَيْعِرٍ: شَوَيْعِرُونَ، وَثُمُودَ: قَاعِدٍ: قَوَيْعِدٍ: قَوَيْعِدُونَ، وَفُضَّاءَ: قَاضٍ: قُؤَيْضٍ: قُؤَيْضُونَ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَمْثَلَةُ لَا تُحْصَى عِدَدًا.

وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ فَنَحْوُ: دُورٍ: دَارٍ: دَوِيرَةٍ: دَوِيرَاتٍ، وَجِفَانٍ: جَفْنَةٍ: جُفْنَيْنَةٍ: جُفْنَيْنَاتٍ، وَمَرَاهِدٍ: مَرِيدٍ: مَرِيدٍ: مَرِيدَاتٍ، وَمَفَاتِيحٍ: مِفْتَاحٍ: مَفَاتِيحٍ: مَفَاتِيحَاتٍ، وَفَنَادِيلٍ: فَنَادِيلٍ: فَنَادِيلَاتٍ، وَخَنَادِقٍ: خَنْدَقٍ: خَنْدَقٍ: خَنْدَقَاتٍ، وَدَرَاهِمٍ: دَرَاهِمٍ: دَرَاهِمَاتٍ، وَثُسُوعٍ: ثُسُوعٍ: ثُسُوعَاتٍ<sup>(٤)</sup>، وَثُنَابٍ: ثُوبٍ: ثُوبٍ: ثُوبَاتٍ، وَحِيَاضٍ: حَوْضٍ: حَوْضٍ: حَوْضَاتٍ، وَقَبَائِلٍ: قَبِيلَةٍ: قَبِيلَاتٍ، وَرَسَائِلٍ: رِسَالَةٍ: رُسَيْلَةٍ: رُسَيْلَاتٍ<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثاني: وفيه رأيان:

(١) أن يُرَدَّ جمع الكثرة إلى جمع القلة إن كان له بناء قلة، ثم يُصَغَّرُ

(١) راجع: الكتاب (٣/٤٩٠-٤٩٢)، والمقتضب (٢/٢٧٨).

(٢) الكتاب (٣/٤٩١-٤٩٢).

(٣) البصرة (٢/٧٠٣).

(٤) الكتاب (٣/٤٩٠-٤٩١).

(٥) المقتضب (٢/٢٨١، ٢٨٥).



على لفظه<sup>(١)</sup>، كما ذكرت ذلك في تصغير جمع القلة فيما مضى<sup>(٢)</sup>. وذلك مثل: دُرُّ أدُّر أدُّير، وفَتَيان فُتَيَّة فُتَيَّة، وأَدْلَاء أدْلَة أدْلَة، وأَقْلَاء أَقْلَة أَقْلَة<sup>(٣)</sup>، وثِيَاب أثْوَاب أثْيَاب، وسيَاط أسَواط أسَاط، وحيَاض أخَواض أخْيَاض<sup>(٤)</sup>، وفُلُوس أَفْلُس أَفْلُس<sup>(٥)</sup>، ورُعْفان أرْعَفَة أرْعَفَة<sup>(٦)</sup>، وعِلْمان عِلْمَة عِلْمَة<sup>(٧)</sup>، وحَمِير أَحْمِرَة أَحْمِرَة<sup>(٨)</sup>، وفُؤُوس أَفُوس أَفُوس، ومِيَاه أَمْوَاه أَمْوَاه<sup>(٩)</sup>.

(٢) أن يُردَّ الجمع إلى المفرد، ثم يُصَغَّر، ويُجمع بالواو والثون إن كان لعاقِل، وبالألف والثاء إن كان غير عاقل، أو يُجمع جمع تكسير. فأما ما يعقل فنحو: أدْلَاء: دَلِيل: دَلِيل: دَلِيلُون، وأَقْلَاء: قَلِيل: قَلِيل: قَلِيلُون، ويمكن أن يجمع جمع قلة، ثم يُصَغَّر على لفظه فيقال: أدْلَاء: أدْلَة: أدْلَة، وأَقْلَاء: أَقْلَة: أَقْلَة<sup>(١٠)</sup>. وأما ما لا يعقل فمثل: دُرُّ: دَار: دَوِيْرَة: دَوِيْرَات: أدُّير<sup>(١١)</sup>، وثِيَاب: ثَوْب: ثَوْب: ثَوْبَات: أثْيَاب<sup>(١٢)</sup>؛ لأنَّ له بناء قلة، وبناء كثرة،

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٩٠، ٤٩٢)، والمقتضب (٢/ ٢٧٨).

(٢) راجع: ص (٨٦-٨٧).

(٣) الكتاب (٣/ ٤٩٠-٤٩٢).

(٤) المقتضب (٢/ ٢٨١).

(٥) المسائل البصريات (٢/ ٨٥٦).

(٦) التبصرة (٢/ ٧٠٣).

(٧) المقتصد في شرح النكاملة (٢/ ٦٦٧).

(٨) شرح الفصيح (١/ ٢٨٥).

(٩) أسالي ابن السجري (٢/ ٢١٥، ٢٥٨).

(١٠) انظر: الكتاب (٣/ ٤٩٢)، والمستقصى في علم التصريف (٢/ ١٠٠٢).

(١١) الكتاب (٣/ ٤٩٠).

(١٢) المقتضب (٢/ ٢٨١).

فيجوز فيه التَّخْيِيرُ إِمَّا أَنْ يُوْتَى بِنَاءُ الْقَلَّةِ، ثُمَّ يُصَغَّرَ عَلَى لَفْظِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُجَاءَ بِبِنَاءِ الْكَثْرَةِ، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى الْمَفْرُودِ، ثُمَّ يُصَغَّرَ وَيَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالثَّاءِ<sup>(١)</sup>.

وإذا قام جمع الكثرة مقام جمع القلة أو العكس، فكيف نصنّهما؟

إذا قام جمع الكثرة مقام جمع القلة، لا يجوز تصغيره وإن كان يدك على الكثرة والقلة في آنٍ واحد، بل يُرَدُّ إلى مفرده؛ لأنّه ليس له بناء قلة، فالاعتبار حينئذٍ بالأصل، لا بالحال الطارئة، وأمّا جمع القلة إذا قام مقام جمع الكثرة، فإنّه يُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهِ مباشرة. فمن الأوّل نحو: شُسُوع، جمع كثرة ليس له بناء قلة، فيُرَدُّ إلى مفرده فيقال: شِسْع، ثُمَّ يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالثَّاءِ؛ لأنّه لما لا يعقل فيقال: شُسَيْعَات. ومن الثاني نحو: أَقْتَاب، جمع قلة وليس له بناء كثرة، فيُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهِ فيقال: أَقْتِيَاب<sup>(٢)</sup>.

وعندما يُرَدُّ جمع الكثرة إلى المفرد، أو إلى جمع القلة، فهل الرّدُّ إليهما متساويان أو مختلفان؟

أقول: «يُقَالُ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ الرّدَّ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ أَوْلَى مِنَ الرّدِّ إِلَى الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الْمَشَابَهَةَ بَيْنَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ وَبَيْنَ جَمْعِ الْقَلَّةِ أَظْهَرَ وَأَتَمُّ مِنَ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سَبِيوِيهِ إِذَا مَا هُوَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا.

وقال أبو سعيد في شرحه مرّة بعد أخرى: إن شئت رددته إلى الجمع وإن شئت رددته إلى الواحد، وحجته أنّ الواحد لازم لجمع الكثرة، وجمع الكثرة غير لازم، ورُدُّ الشَّيْءِ إِلَى مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ أَوْلَى مِنْ رَدِّهِ إِلَى مَا يَفَارِقُهُ. «<sup>(٣)</sup> ولما منع البصريّون تصغير جمع الكثرة، أجازوه الكوفيّون إذا كان له نظير في

(١) شرح المنفصل (١٢٣/٥).

(٢) راجع: الكتاب (٤٩١/٣)، (٥٧١-٥٧٠)، والمقتصد في شرح النكلمة (٦٦٧/٢).

(٣) مجموعة الشافعية (٩٣/١).

الآحاد وذلك نحو: رُعْقَان جمع كثرة يُقال في تصغيره: رُعَيْقَان؛ لأنَّ نظيره من الآحاد نحو: عُثْمَان وَعُثَيْيَمَان، وقد احتجُّوا بـ«أَصِيلَان» حيث جعلوه مُصَغَّر «أَصْلَان» و«أَصْلَان» جمع «أَصِيل»<sup>(١)</sup>، وردَّ عليهم العلماء حجتهم هذه بما يلي:

(أ) أنَّهم أبدلوا من الثَّوْن لَامًا فقالوا: أَصِيلَان<sup>(٢)</sup>.

(ب) أنَّهم عدلوا عن تصغير المفرد إلى تصغير الجمع.

(ت) أنَّهم صَغَّرُوا «أَصْلَانًا»، و«فُعْلَان» بناء لا يُصَغَّر<sup>(٣)</sup>.

ومن ثَمَّ بطل أنَّ «أَصِيلَانًا» تصغير «أَصْلَان» جمع «أَصِيل» بل يكون من المصغرات التي جاءت على غير بناء مكثراتها، كما جاءت جموع على غير بناء مفرداتها<sup>(٤)</sup>، وقد سبق إيضاحها<sup>(٥)</sup>.

- تَصْغِيرُ اسْمِ الْجِنْسِ :

لقد توسَّع الكوفيون - وفي مقدِّمتهم الفراء - حيث جعلوا اسم الجنس جمعًا مكثَّرًا مفردة بالثاء، وقولهم: هذا باطل كما عبَّر عن ذلك الرُّضِيُّ: من جهة اللَّفْظ، ومن جهة المعنى.

أمَّا من جهة اللَّفْظ: فقد صَغَّرَ هذا الاسم على لفظه في نحو: تَمْر: تُمَيْر، فلو كان جمعًا وليس له بناء قلَّة، لوجب ردُّه إلى مفردة، ولعلَّية التذكير على المجرَّد من الثَّاء فيها أيضًا نحو: تَمْر طَيِّب، بينما لا يجوز أن يُقال في الجمع: رِجَال قَاضِل.

وأمَّا من جهة المعنى: فإنَّ المجرَّد من الثَّاء يقع على الواحد والمثنى

(١) شرح الكافية الشافية (١٩١٦/٤-١٩١٧).

(٢) الكتاب (٣/٤٨٤).

(٣) المخصص (١١٣/١٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٩١٦/٤-١٩١٧).

(٥) انظر: ص (٨٣-٨٤).

كقولك: أَكَلْتُ عِنَبًا، مع أَنَّك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين، كما أَنَّ بعضه قد لا يُطلق إلا على الجمع من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع وذلك نحو: الكَلِم، وهو قليل<sup>(١)</sup>.

- تَصْغِيرُ اسْمِ الْجَمْعِ :

لقد عدَّ الأخفش أيضًا اسم الجمع الذي له واحد من لفظه جمعًا مكسرًا حيث قال: «كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحد اسم فاعِل كصَحْب... في صاحب... فهو جمع تكسير واحدة ذلك الفاعل؛...»<sup>(٢)</sup>.

ومن ثمَّ يُصَغَّرُ على لفظ الواحد، ثمَّ يُجمع جمع السلامة كما قيل في: رَجَال، ودُور: رُجُلُون، ودُورَات، إذ يُقال في نحو: رَكِب، وسَفَر: رُوكِبُون، وسُوفِرُون، وقد ردَّ عليه العلماء بأدلة منها:

(١) أَنَّ اسم الجمع ليس بجمع؛ بدلالة تذكيره في الأغلب نحو: رَكِب

مُسَرَّع.

(٢) أَنَّهُ يُصَغَّرُ على لفظه، كما قال أحيحة بن الجلاح<sup>(٣)</sup>:

أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجُلًا عَادِيًا

(٣) عود الضمير إليه مفردًا مذكَّرًا كما في قول الشَّنْفَرِي<sup>(٤)</sup>:

فَعَبْتُ غِشَّاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا مَعَ الصَّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاطَةِ شُجْفِلٍ

(١) راجع: شرح الكافية (٣/٣٦٦-٣٦٧)، وشرح الشافية (٢/١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر: شرح الشافية (٢/٢٠٣)، والمعاني (٢/٥٠٤).

(٣) البيت من «الرجز المشطور» وهو في ديوانه (٨٣) وفي: المسائل المشككة (٤٧١-٤٧٢)، وشرح المفصل (٥/٧٧)، وشرح الشافية (٢/٢٠٢)، والشَّاهد «رُكْبًا» إذ صمِّر على لفظه؛ لأنَّه اسم جمع لا رَكْب، وفيه ردُّ على الأخفش.

(٤) البيت من «الطويل» وهو في: بلوغ الأرب في شرح لامية العرب (١٧٦)، وشرح الكافية (٣/٣٦٦)، وشرح الشافية (٢/٢٠٢)، ومعجم شواهد العربية (١/٢٧٩)، والشَّاهد فيه عود الضمير من قوله: «شُجْفِلٍ» مفردًا مذكَّرًا على اسم الجمع (رَكْب).

- (٤) أَنَّ «فَعَلًا» فِي «فَاعِلٍ» لَيْسَ بِقِيَاسٍ، فَلَا يُقَالُ: جَلَسَ فِي جَنَائِسٍ<sup>(١)</sup>.
- (٥) الإشارة إليه بـ«هذا».
- (٦) أَنَّ يَكُونُ خَيْرًا عَنْ «هُوَ»<sup>(٢)</sup>.
- هذا ما أردت بيانه، والله أعلم وأحكم...

---

(١) انظر: شرح المفصل (٧٧/٥ - ٧٨) ففيه تفصيل جيد، وشرح الشافية (٢/٢٠٢ - ٢٠٤)، والكتاب (٣/٦٢٤ - ٦٢٥).

(٢) الأنبياء والنظائر (٢/٥٢٥).

## المطلب الخامس ردّ الجمع إلى مفردِهِ عند النسب إليه

عندما يُراد النسب إلى الجمع، فإنّه يُعاد إلى مفردِهِ ثمّ يُنسب إليه؛ ذلك للتفرقة بينه إذا كان اسمًا لشيء واحد، وبينه إذا أُريد به الجمع فقط<sup>(١)</sup>؛ ولوقوع الآحاد بمعنى الجموع في مواطن كثيرة من كلام العرب<sup>(٢)</sup>؛ ولملابسة المنسوب لكل واحد من الجماعة؛ ولخفة الآحاد<sup>(٣)</sup>؛ ولأصالتها<sup>(٤)</sup> ساعدت النسبة إليها.

وزيادة على ما ذكر أنّ النسب يُعدّ صفة فتحوّلت تلك الصفة إلى الوحدة؛ لأنّ الموصوف واحد، فلا بدّ من المطابقة بين اللفظ والمعنى في الأفراد، والجمع والنسب كذلك معنيان زائدان فلا يُجمع بينهما؛ اتّقاء الثقل، فلا كبس حينئذٍ؛ لأنّ الواحد إذا نُسب إليه أغنى عن الجمع، ولا يُقصد في النسبة الدلالة على الجمع، بل النسبة إلى الجنس فيصير كالتمييز، إذ المفرد فيه مُغْنٍ عن الجماعة<sup>(٥)</sup>، وللحمل على الأغلب ردّ الجمع في النسب إلى مفردِهِ أيضًا<sup>(٦)</sup>. ذلك هو مذهب البصريين، وتلك تفسيراتهم وتعليلاتهم لما ذهبوا إليه، من ردّ الجمع الباقي على جمعيّته إلى مفردِهِ القياسي<sup>(٧)</sup>، أمّا إذا

(١) الكتاب (٣/٣٧٨).

(٢) المسائل البصريّة (٢/٨٢٨).

(٣) المخصص (١٣/٢٤٦).

(٤) أسرار العربية (٣٧٨).

(٥) اللباب (٢/١٥٥).

(٦) شرح الشافية (٢/٨٠).

(٧) النحو الوافي (٤/٧٤١-٧٤٢).

لم يبق على جمعيته، فله أحكام أخر سيأتي إيضاها فيما بعد<sup>(١)</sup>، وإليك مجموعة من الأمثلة تبين ما ذهبوا إليه:

قَبَائِلُ: قَبِيلَةٌ: قَبِيلِي، وَأَبْنَاءُ: ابْنٌ: بَنَوِي، وَرَبَابٌ: رَبَّةٌ: رَبِّي، وَمَسَاجِدُ: مَسْجِدٌ: مَسْجِدِي، وَجُمَعٌ: جُمُعَةٌ: جُمُعِي، وَعُرَفَاءُ: عَرِيفٌ: عَرِيفِي، وَمَسَامِعَةٌ: مِسْمَعٌ: مِسْمَعِي، وَمَهَالِةٌ: مُهَلَّبٌ: مُهَلَّبِي<sup>(٢)</sup>، وَقَلَائِسُ: قَلَنْسُوءَةٌ: قَلَنْسِي<sup>(٣)</sup>، وَقَرَائِصُ: قَرِيضَةٌ: قَرِيضِي، وَأَكْلُبٌ: كَلْبٌ: كَلْبِي<sup>(٤)</sup>. وإذا كان الجمع جمعاً لجمع تُسب إلى واحد واحد نحو: «أَكَالِبُ» جمع «أَكْلُبُ» جمع «كَلْبٌ»، فيقال: «كَلْبِي»<sup>(٥)</sup>، وهذا ينطبق على أمثلة جمع الجمع التي مرَّ الحديث عنها<sup>(٦)</sup>.

وأما الكوفيون فقد أجازوا التَّسب إلى الجمع مطلقاً<sup>(٧)</sup> - حيث بقي على جمعيته؛ محتجين بكثرة ما سُمع منه؛ معللين لذلك بأن النسبة إلى المفرد توقع في اللبس كثيراً - سواء أكان اللبس مأموناً، كما في نحو: أَنَهَارِي، في النسبة إلى: نَهَرٍ، أم لم يكن كذلك، كما في نحو: جَزَائِرِي، في النسبة إلى: الْجَزَائِرِ المعروفة<sup>(٨)</sup>.

في حين أيدَ مجمعُ اللغة العربية في القاهرة الكوفيَّين حيث قال: «رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق

(١) انظر: ص(٩٧) وما بعدها.

(٢) الكتاب (٣/٣٧٨).

(٣) أدب الكاتب (٢٧٩).

(٤) المقتضب (٣/١٥٠).

(٥) شرح الشافية (٢/٨٠).

(٦) انظرها في: (٧٢ - ٧٨).

(٧) الارتشاد (٢/٦٢٨).

(٨) النحو الوافي (٤/٧٤٢) مع تعليق المؤلف.

في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين  
الغائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة  
النسبة إلى الجمع توضيحاً، وثبينا، اهـ. «<sup>(١)</sup>»، ومن الأمثلة على مذهبيهم ما يلي:  
قَرَأْتُ: قَرَأْتُ، وَكُتِبَ: كُتِبَ، وَقَلَانِسَ: قَلَانِسِي، وَقُمُرَ: قُمُرِي،  
وَوُدُسَ: دُوبْسِي<sup>(٢)</sup>، وَأَنْهَارَ: أَنْهَارِي، وَمُلُوكَ: مَلُوكِي، وَدُولَ: دُولِي،  
وَكُتَابَ: كُتَابِي<sup>(٣)</sup>، وَرِجَالَ: رِجَالِي، وَقَبَائِلَ: قَبَائِلِي<sup>(٤)</sup>، وبهذا يحوز رأي  
الكوفيين على قَصَبِ السَّبْقِ؛ لأنه يتماشى مع طبيعة اللغة في تطورها  
وإتساعها.

تلك ضوابط النُسب إلى الجمع الباقي على جمعيته، أما إذا خرج من جمعيته فيُنسب إلى لفظه لا إلى مفردة، ويأتي على أقسام خمسة:

الأول: ما لا واحد له، وذلك نحو: عِبَادِيْدٌ (٥)، وَسَمَاطِيْطٌ: سَمَاطِيْطِيٌّ (٦)، وَبَادِيْرٌ، وَبَابِيْلٌ، وَأَبَابِيْلِيٌّ (٧)، وَجَالِيْدٌ، وَجَالِيْدِيٌّ (٨)، وقد نُسب إلى لفظه، وهو أقوى من إحداث مفرد له لم تتكلم به العرب (٩).

الثاني: ما له واحد شاذٌّ، وذلك نحو: مَذَاكِيْرٌ، وَمَلَاحِجٌ، وَمَشَابِهٌ،

(١) في أصول اللُّغة (٤/٦٩٨).

(٢) الارتشاق (٦٢٨/٢) وقد خُرج المثلان الأخيران على تخريجين: إما أن يكونا منسويين إلى القمرة والدُنية، وإما أن يكونا مثل: كُرْسِيٍّ مِثْلًا عَلَى الْيَاءِ الَّتِي تُشَبِّهُ يَاءَ التَّسْبِ.

(٣) النحر الوافي (٤/٧٤٢-٧٤٣) مع تعليقات المؤلف.

(٤) التبيان في تصريف الأسماء (٢٧٥).

(٥) الكتاب (٣/ ٣٧٩).

(٦) شرح الجبل (٢/٣١٠)، ولمزيد من الأمثلة راجع: أبينية الأسماء والأفعال والمصادر (١٦١) مع تعليل المحقق.

(٧) انظر: الارتشاف (٢/٦٢٨).

(A) جامع الدروس (٧٨/٢).

(٩) راجع: الكتاب (٣٧٩/٢).



ومَحَاسِن<sup>(١)</sup>، وَلَوَاقِح، إِذْ مَفْرَدَاتُهَا الشَّادَّةُ: ذَكَرَ، وَلَمَحَّة، وَشَبَّهَ، وَحُسْنٌ، وَمُلَفِّحَةٌ<sup>(٢)</sup>، واختلَفَ العلماءُ فِي التَّسْبِيَةِ إِلَيْهِ: فَنَسَبَهُ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، إِلَى لَفْظِهِ فَيُقَالُ فِي مَحَاسِنٍ: مَحَاسِينِي<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى شَاكِلَتِهَا: مَذَاكِيرُ: مَذَاكِيرِي، وَمَلَامِح: مَلَامِحِي، وَمَشَابِه: مَشَابِهِي<sup>(٤)</sup>، وَلَوَاقِح: لَوَاقِحِي<sup>(٥)</sup>.  
وَنَسَبَهُ غَيْرُهُ إِلَى مَفْرَدَةِ الشَّادَّةِ، فَقَالَ فِي مَذَاكِيرٍ: ذَكَرِي، وَفِي مَشَابِه: شَبَّيْ، وَفِي مَحَاسِنٍ: حُسْنِي<sup>(٦)</sup>، وَفِي مَلَامِح: لَمَحِي، وَفِي لَوَاقِح: مُلَفِّحِي، وَهُوَ قَوْلُ سَبْيُوهِ<sup>(٧)</sup>، كَمَا قَالَ: ابْنُ عَقِيل<sup>(٨)</sup>، مَعَ أَنَّهُ - أَيُّ ابْنِ عَقِيلٍ - مُخْتَارٌ لِرَأْيِ أَبِي زَيْدٍ؛ إِذْ إِنَّ الْوَاحِدَ لَشَدُوذَهُ صَارَ كَالْعَدَمِ؛ وَلِحِكَايَةِ أَبِي زَيْدٍ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ فَلَا يَتَّبِعِي رَدُّهُ أَبَدًا، وَاخْتَارَ قَوْلَ سَبْيُوهِ: ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٩)</sup>، وَتَبِعَهُ أَبُو حَيَّانٍ<sup>(١٠)</sup>.

الثَّالِثُ: مَا كَانَ عَلَمًا خَالِصًا، وَذَلِكَ مِثْلُ: أَثْمَارٍ، وَبِكَالِبٍ، وَمَذَائِنٍ، وَضَبَابٍ، وَمَعَايِرٍ<sup>(١١)</sup>، وَأَكْلُوبٍ<sup>(١٢)</sup>، وَهَوَازِنٍ<sup>(١٣)</sup>،

(١) انظر: الكتاب (٢٨١-٢٨٢/٢، ٢٧٥/٣، ٣٧٩).

(٢) المصاح «ذكر، لمح، شب، حسن، لقيح».

(٣) الكتاب (٣٧٩/٣).

(٤) المخصص (٢٤٧/١٣).

(٥) عقود الزواهر في الصرف (٤٠٧).

(٦) شرح الشافية (٧٨/٢).

(٧) انظره في: الكتاب (٢٨١-٢٨٢/٢، ٢٧٥/٣).

(٨) المساعد (٣٨١/٣).

(٩) شرح الكافية الشافية (١٩٥٩/٤).

(١٠) الأرتشاف (٦٢٨/٢).

(١١) الكتاب (٣٧٩-٣٨٠/٣).

(١٢) المقتضب (١٥١/٣).

(١٣) اللع (٣٢٨) تعليق المحقق.

وأوزاع<sup>(١)</sup>، وعبار<sup>(٢)</sup>، وعباد<sup>(٣)</sup> وأنبأ<sup>(٤)</sup>، وفراجهيد<sup>(٥)</sup>، وجزائر، وعلماء، وقراء، وأخبار، وأهزام، وجبال، وتلول<sup>(٦)</sup>، حيث يُنسب إلى لفظه مباشرة<sup>(٧)</sup>؛ لأن التسمية تحظر الاسم فتمنع من الزيادة فيه، والتقصان منه<sup>(٨)</sup>، ولما نُقلت تلك الألفاظ إلى العلميّة، صارت بمنزلة الاسم المفرد؛ لأن معنى الجمعيّة قد زال، فهي في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد<sup>(٩)</sup>، ولاتقاء اللبس الذي يقع بين النسب إلى المفرد، وبين النسب إلى الجمع<sup>(١٠)</sup>، فيقال في النسبة إلى تلك الأعلام المنقولة: أنماري، وكلاي، وعدائتي، وضبابي، ومغافري، وأكلي، وهوازي، وأوزاعي، وعباري<sup>(١١)</sup>، وعبادي، وأنبائي، وفراجهيدي، وجزائري، وعلمائي، وقزائي، وأخباري، وأهزامي، وجبالي، وتلولي.

وهذه الأعلام ليس في نسبتها إشكال عدا فراجهيدي، فإنه قد يُنسب إلى

(١) الضحاح «وزع».

(٢) الكشاف (٤/٤٥٢).

(٣) شرح الفصح (٢/٣٧٦).

(٤) شرح المنفصل (٦/٩).

(٥) الارتشاف (٢/٦٢٩).

(٦) النحو الوافي (٤/٧٤١-٧٤٢).

(٧) الكتاب (٣/٣٧٩).

(٨) المسائل البصريّة (٢/٨٢٧).

(٩) المقتصد في شرح النكلمة (١/٢٣١).

(١٠) النحو الوافي (٤/٧٤٢).

(١١) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَعَبَّارِي جَسَانٍ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٧٦] حيث قرأها عثمان

- رضي الله عنه - وغيره ﴿وَعَبَّارِي﴾ بالألف وكسر القاف والتنوين على الصرف، وفيها قراءات

عدّة، انظر تفصيلها في: معجم القراءات (٩/٢٨٤-٢٨٥).

مفرده فيقال: فُرْهُودِيّ، لعدم التباسه؛ إذ ليس هناك قبيلة تُسمّى بفُرْهُود<sup>(١)</sup>. وقد تعقّب القائلين بهذا: الدّماميني<sup>(٢)</sup>، حيث ذكر بأنّه نُقِلَ عن جَمْع من اللّغويين، بأنّ الفُرْهُود ولد الأسد وولد الوعل، فيُلْبَس إذا استعملت فُرْهُود لشيء آخر، وإن لم يكن قبيلة، حيث لا دليل عندنا بأنّ الفُرْهُودِيّ منسوب إلى القبيلة؛ لأنّه من الممكن أن يكون منسوباً إلى غيرها وتبعه الأزهرى<sup>(٣)</sup> ذاكراً بأنّه ورد في الصّحاح<sup>(٤)</sup> أنّ الفُرْهُد الغليظ، والفُرْهُود: حيّ من يَحْتَمِد وهو بطن من الأزد، فاللّبس يحصل إذا قيل: بأنّ فُرْهُودِيّ منسوب إلى فُرْهُود، إذا قيل: إنّهُ أبوبطن.

الرّابع: ما كان علماً بالعلّة، وذلك مثل: أبناء: أبنائيّ عند بني سعد، وأنصار: أنصاريّ، حيث غلب الأوّل: على قوم من الفرس<sup>(٥)</sup>، وقيل: هم قبائل من بني سعد بن زيد مناة من بني تميم<sup>(٦)</sup>، وقال أبو عبيد: هم أبناء سعد إلّا كعباً وعمراً<sup>(٧)</sup>، وأمّا الثّاني: فهو صفة غلبت على أنصار النّبيّ - ﷺ - بالمدينة النّبويّة فصارت بمنزلة العلّم<sup>(٨)</sup>، ورُهَيّان: رُهَيّانيّ؛ لغلبته على طائفة مخصوصة<sup>(٩)</sup>، وأخلاف: أخلافيّ؛ لغلبته على خمس قبائل من قريش هم:

(١) انظر: التّسهيل (٢٦٥) مع تعليق المحقق، والارتشاف (٦٢٩/٢)، والمساعد (٣٨١/٣).

(٢) حاشية الصّبان (١٩٩/٤).

(٣) التصريح (٢٢٥/٥).

(٤) الصّحاح «فُرْهُد».

(٥) الكتاب (٣٧٨/٣)، ٣٨٠.

(٦) الارتشاف (٦٢٩/٢).

(٧) المخصص (٢٤٨/١٣).

(٨) الأصول (٧٢/٣).

(٩) الكشف (٤٧٩/٤) مع تعليق ابن المثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَهْيَانَةَ ابْنَةَ عَوْثَةَ﴾ [الحديد:

٢٧]، إذ قرئت بضمّ الرّاء: ﴿وَرَهْيَانَةَ﴾ انظر: معجم القراءات (٣٥١/٩).

مَحْزُوم، وَعَدِي، وَسَهْم، وَجَمَح، وَعَبْد الدَّار<sup>(١)</sup>، وَرِيَاب: رِبَايِي؛ لكونه على زنة الواحد لفظاً؛ ولغلبته على خمس قبائل هم: ضَبَّة، وَثُور، وَعُكْل، وَثَيْم، وَعَدِي<sup>(٢)</sup> وأُصُول: أُصُولِي، حيث غلب على علم خاص، حتى صار كالعلم عليه<sup>(٣)</sup>، وَأَبْطَال: أَبْطَالِي، وَمَمَالِيك: مَمَالِيكِي، في النسبة إلى جماعة غلبت عليهم تلك التسمية<sup>(٤)</sup>، وَقَرَاتِض: قَرَاتِضِي، إذ غلب على علم الموارث<sup>(٥)</sup> فُنُسِت تلك الأعلام إلى ألفاظها؛ للغلبة المذكورة، ولمشكلة ما كان منها على زنة (أَفْعَالِي) للمفرد، حتى إن سيبويه عدّه مفرداً<sup>(٦)</sup>.

الخامس: ما كان باقياً على جمعيته، ولكن رُدّه إلى المفرد يغيّر المعنى فينسب حينئذٍ إلى لفظه، وذلك نحو: أَعْرَاب: أَعْرَابِي، فلا يُردُّ إلى عَرَب؛ لأنه سيزداد الاسم عمومًا، فالعرب هم: سكّان الحاضرة والبادية، والأعراب هم: الذين يسكنون البوادي من قبائل العرب، فاختلاف المعنى أدّى إلى اختلاف النسبة<sup>(٧)</sup>، إلّا أنّ ابن مالك جعل (أَعْرَابًا) جمعاً أهمل واحده؛ فلذا نسب إليه<sup>(٨)</sup>،

(١) يقول هذا إلى حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -: دُرَيْدَةُ وَكَيْفَةُ الْمُطَيِّبِيُّ خَيْرَا مِنْ وَلاَتِيهِ الْأَخْلَافِي راجع: غريب الخطابي (٤٧٧/٢)، والمجموع المنبث (٤٨٦/١) مع تعليق المحقق، وتخرجه فيهما.

(٢) شرح الشافعية (٧٩-٧٨/٢).

(٣) التصريح (٢٢٥/٥).

(٤) النحو الوافي (٧٤٢/٤).

(٥) التبيان في تصريف الأسماء (٢٧٥).

(٦) الكتاب (٢٣٠/٣)، وشرح الشافعية (٧٩/٢).

(٧) شرح الجمل (٣١١/٢) وقد سبقه إلى هذا التثنية سيبويه في الكتاب (٣٧٩/٣)، والفارسي في التكملة تحقيق: مرجان (٢٦٩).

(٨) شرح الكافية الشافعية (١٩٥٩/٤).

وقد سبقه السيرافي إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

ومن توابع الجمع: اسم الجمع، وهو نوعان:

الأول: ما لا واحد له من لفظه، فينسب إلى لفظه مباشرة، وذلك نحو: نَقَر: نَقَرِي، وَرَهَط: رَهْطِي، وَأَنَاس: أَنَاسِي، وهو أجود القولين، كما قال سيبويه<sup>(٢)</sup>، وَقَوْم: قَوْمِي، وَعَثَرَة: عَثَرِي<sup>(٣)</sup>، وَإِبِل: إِبِلِي، وَعَنَم: عَنَمِي، وَضَبَان: ضَبَانِي<sup>(٤)</sup>، وَمَعَشَر: مَعَشَرِي، وَجَيْش: جَيْشِي<sup>(٥)</sup>، ولو جمعت أسماء الجمع لُتسب إلى مفرداتها نحو: نِسَاء: نِسْوَة: نِسْوِي، وَأَنْقَار: نَقَر، نَقَرِي، وَأَنْبَاط: بَط: بَطِي<sup>(٦)</sup>، وَأَرَامِط: رَهْط: رَهْطِي<sup>(٧)</sup>، ومادام لا يجوز التَّسبب إلى مفرد اسم الجمع في اللفظ والمعنى، فالأولى أَلَّا يُنسب إلى مفردة في المعنى، فلا يُقال مثلاً في نَقَر: رَجُلِي؛ لأنه يُفقد الفرق بين التَّسبب إلى الجمع، والتَّسبب إلى الواحد<sup>(٨)</sup>.

الثاني: ما له واحد من لفظه، وفيه خلاف: فجمهور العلماء ينسبونه إلى لفظه، والأخفش ينسبه إلى مفرده، إذ يرى أنَّ اسم الجمع جمع<sup>(٩)</sup>، وقد رُدَّ عليه فيما مضى<sup>(١٠)</sup>، وإليك بعض الأمثلة لتوضيحه:

- (١) الارتشاف (٢/٦٢٨).
- (٢) الكتاب (٣/٣٧٨-٣٧٩).
- (٣) علل النحو (٥٤٧-٥٤٨).
- (٤) كشف المشكل (٤٣٢).
- (٥) جامع الدروس (٢/٧٨).
- (٦) الكتاب (٣/٣٧٩).
- (٧) شرح المفصل (٦/٩).
- (٨) انظر: الكتاب (٣/٣٧٨)، وشرح الكتاب (قسم الشُّرف) (١/٢٤٦).
- (٩) راجع: المعاني (٢/٥٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٩).
- (١٠) انظر: ص (٩٣).

أناس: أناسي: أو إنساني<sup>(١)</sup>، وركب: ركيبي: أو راكبي<sup>(٢)</sup>، وسفر: سفري: أو مسافري<sup>(٣)</sup>، وطير: طيري: أو طائري، وصحب: صحبي: أو صاحبي، وصوم: صومي: أو صائمي، وزور: زوري: أو زائري، ونوم: نومي: أو نائمي، وشهد: شهدي، أو شاهدي<sup>(٤)</sup>.

واسم الجنس الجمعي: وهو ينسب إلى لفظه كذلك، كما في نحو: شجر: شجري، وتمر: تمري<sup>(٥)</sup>، وضرب: ضربي<sup>(٦)</sup>، وشعر: شعري<sup>(٧)</sup>، وعرب: عربي، ورؤم: رؤمي، ونقاع: نقاعي<sup>(٨)</sup>، وتمر: تمري، وترك: تركي، وحيش: حيشي، ووزق: وزقي<sup>(٩)</sup>.

والنسب إلى اسم الجنس موقع في اللبس؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع، ولكن التفريق بينهما بالقرائن التي تحدد نوع المنسوب إليه وتوضحه<sup>(١٠)</sup>.

تلك هي تفصيلات النسب بين الأفراد والجمعية، حاولت جمع ما تفرق منها، فإن نذ عني منها شيء، فذلك مقتضى البشرية، والله أعلم وأحكم.

(١) راجع: الكتاب (٣/٣٧٩).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٩).

(٣) الارتشاف (٢/٦٣٠).

(٤) المساعد (٣/٣٩١).

(٥) شرح الجمل (٢/٣١٠).

(٦) شرح الشافية (٢/٧٨).

(٧) التصريح (٥/٢٢٣).

(٨) جامع الدروس (٢/٧٨).

(٩) النحو الوافي (٤/٦٨١، ٧٤٣).

(١٠) المصادر السابق (٤/٧٤٣).

## المطلب السادس حمل الجمع على مفردة في الحركات

ما دام المفرد أصلاً، والجمع فرعاً عنه - كما فصلت ذلك فيما سلف - فلا بد من حمل الجمع على مفردة، ومن أنواع هذا الحمل، الحمل في الحركات.

«لقد اهتم أهل العربية قاطبةً من لغويين وصرفيين ونحويين وعروضيين بالحركة من حيث أنواعها وألقابها وتأثيرها وتأثيرها اهتماماً يجعلنا نجزم بدور الحركة في الاستعمال وأثرها في إبراز المعاني والظواهر إعراباً وبناءً صرفاً وعروضاً، لما توحى به من الخفة والتجانس والتخلص من التقاء الساكنين ورفع اللبس... إلخ»<sup>(١)</sup>.

ويتضمن هذا المطلب ثلاث فقرات رئيسة:

الأولى: وهي نوعان:

(١) تضعيف لام الجمع لتضعيف لام مفردة: لا يُفكّ المضاعف اللام في الجمع، إن لم يفكّ في المفرد على الصحيح، وقد وردت أمثلة كثيرة على ذلك منها: مَعَدٌّ، وعَرٌّ، وزَعَاذَةٌ، وَحَمَازَةٌ، وَطِمْرٌ، وَخِدَابٌ، وَهَجَفٌ، وكلُّها مفردة فإذا جُمعت بقيت على الإدغام، فيقال: مَعَادٌّ، وَطِمَارٌ، وَخِدَابٌ، وَهَجَافٌ<sup>(٢)</sup>، ويمائلها دائماً ودَرَامٌ<sup>(٣)</sup>، وَهَبِي وَهَبِيَّةً وَهَبَائِي، وَخِضَمٌ وَخِضَامٌ،

(١) محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية «الحركات والسكون في لغة الضاد - دلالتها - أسرارها - مواردها» (٧٦).

(٢) الهمع (٦/٩٤، ١١٢)، وقد سبقه إلى هذا ابن السراج في: أصوله (٣/٣٩٧)، وأبو حنّان في: إرشاده (١/٤٥٨).

(٣) الكتاب (٣/٦١٨).

وَعَبَّالَةٌ وَعَبَّالٌ، وَشَابَةٌ وَشَوَابٌ<sup>(١)</sup>، وَذَابَةٌ وَذَوَابٌ، وَمَذَقٌ أَوْ مُذَقٌ وَمَذَاقٌ<sup>(٢)</sup>، وَمَخَذَةٌ وَمَخَاضٌ<sup>(٣)</sup>، وَغَابَةٌ وَغَوَابٌ، وَجَادَةٌ وَجَوَادٌ<sup>(٤)</sup>، ونظير الألفاظ السابقة، شَرَبَةٌ وَجَرَبَةٌ اسمان، وَجَذَبٌ وَمَجَبٌ اسمان، وَهَقَبٌ صفة، وَجُبِنٌ، وَقُلُجٌ، وَدُجِنٌ، وَقُطُنٌ أسماء، وَقُمَدٌ، وَصُمْلٌ، وَعُتِلٌ صفات، وَحَبِرٌ، وَفِلَزٌ اسمان، وَهَبِرٌ، وَحَبِقٌ صفتان<sup>(٥)</sup>.

(٢) فَلَكَ تضعيف الجمع لفَلَكَ تضعيف مفرده نحو: مَهْدَدٌ، وَقَرَدَدٌ، فيقال: مَهَادِدٌ، وَقَرَادِدٌ<sup>(٦)</sup>. ومثلها: سُرْدَدٌ، ودُعْبِبٌ، وَشُرْبِبٌ، وَعُنْدَدٌ، وَعُتْبِبٌ أسماء، وَقُعْدَدٌ، ودُخْلَلٌ، ورِمْدِدٌ صفات<sup>(٧)</sup>، وهذا من أمارات الإلحاق<sup>(٨)</sup>.

الثانية: إمالة الجمع لإمالة مفرده، وذلك نحو: حُبَالِي، وَحَبَالِي، فالألف في الجمع يدل من ياء «فَعَالِي»، «فَحَبَالِي» بمترلة «جَوَارِي» فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً فصار «حَبَالِي» ثُمَّ أُمِلَ كما أُمِلَتْ «حُبَالِي»؛ ذلك للمحافظة على ما كان في الواحد.

ومثلها: إِدَاوَةٌ وَأَدَوَايَ، وَهَرَاوَةٌ وَهَرَاوِي، حيث أبدلت همزة «فَعَائِلِي» واوًا، لأنها في الواحد واو، ونظير دُيُونِك: حَطَايَا وَرَزَايَا، فقد أبدلت همزة «فَعَائِلِي» ياء، لأنها كانت في الواحد ياء.

(١) انظر: ما ينصرف (٦٥)، والارتشاف (٨٥٣/٢) مع تعليق المحقق.

(٢) إيضاح الفارسي (٢٣٦) مع تعليق المحقق.

(٣) اللمع (٢٦١).

(٤) الضحاح (غيب، جدد).

(٥) الكتاب (٢٧٧/٤)، ولمزيد من الأمثلة يُنظر: أبنة الأسماء والأفعال والمصادر (٢٢٥، ٢٥٣).

(٦) راجع: اللمع (٩٤/٦، ١١٢)، والضحاح (قرد، مهد).

(٧) الكتاب (٢٢٧/٤، ٤٢٤).

(٨) أبنة الإلحاق في الضحاح (٦٩-٧٠).



ونحو ما سلف: شَهْوَى، وشَهَاوَى، فالألف في «شَهَاوَى» ليست هي الألف في «شَهْوَى» وإنما هي بدل من الياء المتقلبة في الجمع عن ألف «شَهْوَى» فكأنه كان على «شَهَاوَى» نظير «دَعَاوَى» ثم قلبت الياء ألفاً؛ لأنه مفتوح ما قبلها، ومن ثمَّ أمالوا في الجمع تبعاً لإمالة واحده، وهذا مطَّرد في إجراء حكم الواحد على الجمع<sup>(١)</sup>.

الثالثة: تثقيل الجمع لثقل مفرده: كلُّ ما ثُقِّلَ واحده بالياء - أي الياء التي لا تتجدد للنسب، فإذا سقطت بقي لما صحبته معنى<sup>(٢)</sup> - لم يجر فيه إلَّا تثقيل جمعه، إلَّا أن يُسمع عن العرب شيء، فيجب حينئذٍ اتِّباعه، قال ذلك: الأخفش والجزمي، ومن تبعهما<sup>(٣)</sup>، وهما بصريَّان.

بينما يرى هشام الضَّرِير وهو كوفيٌّ، أنَّه إذا وقع الواحد مشدَّداً جاز في الجمع الوجهان التثْقِيل والتَّخْفِيف، نقل ذلك عنه أبو بكر الأنباري<sup>(٤)</sup>، وهو كوفيٌّ كذلك، ونهج طريقتهما من البصريَّين المتقدِّمين، أبو حاتم السَّجِسْتَانِي<sup>(٥)</sup> ومن متأخري اللُّغَوِيِّين والنَّحْوِيِّين، أبو موسى الأصفهاني<sup>(٦)</sup>، وابن هشام الأنصاري<sup>(٧)</sup>، وخالف الرُّضِيُّ البصريُّ والكوفيُّين، حيث أوجب حذف الياء المشدَّدة إذا وقعت خامسة بلا تفصيل «سواء كان الثاني أصلاً كما في الأحاجي...، أو كانا زائدين كما في بخاتيَّ اسم رجل...»<sup>(٨)</sup>.

(١) المنصف (١/٣٤٤-٣٤٥، ٤٧/٢، ٦٥-٦٦).

(٢) المساعد (٣/٤٥٥).

(٣) انظر: المعاني (١/١١٧-١١٨، ٤٢٢/٢)، وسفر السعادة (١/٣٠-٣١).

(٤) شرح القصائد السبع (٢٤١-٢٤٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/٤٣١).

(٦) المجموع المنبث (١/١٠٩).

(٧) حاشية على شرح بانت سعاد (١/١٥٤) وقد والى البغداديُّ ابن هشام.

(٨) شرح الشافية (٢/٥٤، ١٦٢).

ومن الألفاظ التي تُقْل جمعها؛ لثقل مفردها: أُثْفِيَّة وَأَثَافِيٌّ، إِلَّا أَنَّ الْأَخْفَشَ<sup>(١)</sup> ومن تبعه أثبت أَنَّ جمع «أُثْفِيَّة» لم يُسمع فيه إِلَّا التَّخْفِيفُ، مستنداً بإجماع العرب على ذلك، وعدم ورودها عمَّن يوثق بفصاحته على الأصل مثقَّلة، كما قال: الجرُمي<sup>(٢)</sup>.

ويعلَّل الأخفش<sup>(٣)</sup> ورودها مخفَّفة؛ بكثرة استعمالها، وإن كان الثَّقِيل هو الأصل، بل هو جائز في القياس.

ويمكن الردُّ على الأخفش ومن جرى مجراه، بإجازة الكوفيَّين ومن تبعهم للوجهين الثَّقِيل والتَّخْفِيف؛ إذ رأبهم فيه تيسير على متكلمي العربية، بينما يضيق البصريُّون ما وسَّعه الكوفيُّون، فيميلون إلى جهة واحدة وهي الثَّقِيل، وقريب منهم الرُّضَعي.

وممَّا يُغضد رأي الكوفيَّين، قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانًا﴾ جمع «أُمِّيَّة»، قرأها الجمهور بالتشديد، وقرأها أبو جعفر وغيره بالتَّخْفِيف<sup>(٥)</sup>، وهي قراءة متواترة، وإن ردَّها الطُّبري<sup>(٦)</sup>.

وكما جاء في الحديث «لَا صَدَقَةٌ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ» جمع «أَوْقِيَّة»، وربما خُفِّف فقليل: أَوَاقٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) المعاني (١/١١٧-١١٨).

(٢) سفر السعادة (١/٣١-٣٠).

(٣) انظر: المعاني (١/١١٧-١١٨)، وسفر السعادة (١/٣١-٣٠).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

(٥) معجم القراءات (١/١٣٤).

(٦) تفسير الطبري (١/٤٣٠).

(٧) انظر: إصلاح غلط المحدِّثين (٣٤) مع تعليق المحقق، والمجموع المغيث (١/١٠٩)، وتخريج الحديث ليهما.

وقول زهير حيث روي بالوجهين<sup>(١)</sup>:

أُصَاحِبُ سَمْعًا فِي سَمْعٍ مِرْجَلٍ وَتُؤَيَّا كَجِدْمِ الْخَوْضِ لَمْ يَتَلَمَّ  
وقول النابغة الذبياني حيث روي بالوجهين أيضًا<sup>(٢)</sup>:  
إِلَّا أَوَارِي لَأَيًّا مَا أُبَيَّتْهَا وَالتُّوَيَّ كَالْخَوْضِ بِالْمَطْلُومَةِ الْجَدِّ  
جمع آري.

وعلى شاكلة الألفاظ المتقدمة جاءت الألفاظ الآتية: إِنْسِيَّ وَأَنْسِيَّ كما  
في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَنبِئْ كَثِيرًا﴾ عند من جعل مفرد «إِنْسِيَّ»،  
وَأَصْحِيَّةً وَأَصْحِيَّ، وَكُرْسِيَّ وَكُرْسِيَّ، وَأَخْجِيَّةً وَأَخْجِيَّ<sup>(٤)</sup>، وَأَسِيَّةً  
وَأَوَاسِيَّ<sup>(٥)</sup>، وَبُخْنِيَّ وَبُخْنِيَّ، وَحَوْلِيَّ وَحَوْلِيَّ، وَعَادِيَّ وَعَوَادِيَّ، وَعَارِيَّةً  
وَعَوَارِيَّ، وَقَمَرِيَّ وَقَمَارِيَّ، وَدُرِّيَّ وَدَرَارِيَّ، وَدُبْسِيَّ وَدَبَاسِيَّ، وَزَمِيَّ وَزَمَائِيَّ،  
وَهَبِيَّ وَهَبَائِيَّ<sup>(٦)</sup>، وَدَرِيَّةً وَدَرَارِيَّ، وَتُوتِيَّ وَتَوَاتِيَّ، وَبُجْرِيَّ وَبُجَارِيَّ، وَبَرِيَّةً  
وَبَرَارِيَّ، وَسُرِّيَّةً وَسَرَارِيَّ، وَظَهْرِيَّ وَظَهَارِيَّ، وَمَهْرِيَّةً وَمَهَارِيَّ، وَقُطَيْبَةً  
وَقُطَايِيَّ، وَكُرْكِيَّ وَكُرَاكِيَّ، وَعِلَّةً وَعَلَالِيَّ، وَقُطَيْبَةً وَقُطَايِيَّ، وَأَنْيَّ وَأَنَائِيَّ،  
وَأَحْبِيَّةً وَأَوَاحِيَّ، وَأَذِيَّ وَأَوَادِيَّ، وَمُرْدِيَّ وَمَرَادِيَّ، وَرَكْبَةً وَرَكِيَّ، وَأَزْوِيَّةً

(١) البيت من «الطويل». وهو في شرح شعره (١٨) مع اختلاف لا يمثل الشاهد. وشرح القصائد  
السيح (٢٤١-٢٤٢)، وسفر السعادة (٣٠/١-٣١)، والشاهد ووجهه لا غبار عليهما.

(٢) البيت من «البيسط»، وهو في ديوانه (٣٣) مع اختلاف لا حاجة لذكره، وشرح القصائد السبع  
(٢٤١-٢٤٢)، وهو مثل سابقه.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ٤٩.

(٤) انظر: معاني الألفاظ (١١٧/١-١١٨، ٤٢٢/٢)، وسفر السعادة (٣٠/١-٣١)، وشرح القصائد  
السيح (٢٤١-٢٤٢)، وشرح الشافية (٥٤/٢)، (١٦٢).

(٥) نوادر أبي زيد (٤٨١).

(٦) راجع: الكتاب (٢٣٠/٣-٢٣٢، ٢٥١/٤، ٤١٥)، والأصول في النحو (٩١/٢)، والضاح  
(درا)، والمحكم (دب س ٣٠٣/٨).

وَأَزَاوِيٍّ، وَأَزْيِيٍّ وَأَزَايِيٍّ، وَسَقِيَّةٌ وَسَقِيٍّ، وَأُعْنِيَّةٌ وَأُعْنِيٍّ<sup>(١)</sup>، وَأُثْيِيَّةٌ وَأُثْيِيٍّ<sup>(٢)</sup>،  
وَأُمْلِيَّةٌ وَأُمْلِيٍّ<sup>(٣)</sup>، وَزَرْيِيَّةٌ وَزَرْيِيٍّ<sup>(٤)</sup> كما في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَزَرْيَايُ  
مَبْنُوَّةٌ﴾، وَبَارِيَّةٌ وَبَوَارِيٍّ<sup>(٦)</sup>، وَبُرْدِيٌّ وَبِرَادِيٍّ<sup>(٧)</sup>، وَأُسَيْيَّةٌ وَأَسَايِيٍّ<sup>(٨)</sup>.

وهكذا اتضح تبعية الجمع للمفرد في حركاته، من حيث التضعيف،  
أو الإمالة، أو الشَّقيل، وفي هذا بيان لصلابة العلاقة التي بين المفرد  
والجمع، فإذا بلغ الجمع في تأثره بالمفرد - من حيث الحركات، التي هي  
أبعاض الحروف - هذا الشَّأور فمن الأجدر أن ينحو نحوه، فيما هو أجلُّ شأنًا  
منها... والله أعلم وأحكم.

(١) الضَّحاح (فَرَأَ، نَوَتَ، بَجَرَ، بَرَرَ، سَرَرَ، ظَهَرَ، مَهَرَ، قَبَطَ، كَرَكَ، عَلَلَّ، قَطَنَ، أَلَا، أَخَا، أَذَا،  
رَدَى، رَكَا، رَوَى، زَبَى، سَلَى، غَضَى) وقد جردته كاملاً - والله الحمد - وما وجدته في غيره من  
المصادر الشافقة له لم أذكره هنا.

(٢) المحكم (ث ب ي ١١/١٨٠).

(٣) أمالي ابن الشجري (١/١٨٧) مع تعليق المحقق.

(٤) انظر: المحرر الوجيز (١٥/٤٢٥)، والمستقصى في علم التصريف (٢/٨٢١) مع تعليق المؤلف.

(٥) سورة الناشية: الآية: ١٦.

(٦) المشوف المعلم (١/١٠١) مع تعليق المحقق.

(٧) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٦٩).

(٨) اللسان «سي».

## المطلب السابع حمل الجمع على مفرد في التصحيح والإعلال

كما بيئت من قبل أن الجمع فرع، والمفرد أصل<sup>(١)</sup>، فحمل الفرع على الأصل، فصحح الجمع لصيغة مفردة، وأعلل لإعلاله، ولهذا يقول ابن جني: «ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لما أعلت الواو في الواحد، أعلوها أيضا في الجمع، في نحو قيمة وقيم...، ولما صحت في الواحد صححوها في الجمع، فقالوا: زُوج وزوجة...»<sup>(٢)</sup>.

ولشدة التمازج بين المفرد والجمع تأمل ما قاله عبد القاهر: «وكان اعتبارهم أن يتجانس لفظ الجمع ولفظ الواحد لفرط الرغبة في أن يكون الفرع على منهاج الأصل ومشاكله لأن الجمع فرع والواحد أصل، ونحو ذا/ من المشكلات كثير في كلامهم...»<sup>(٣)</sup>، وفوق ذلك كله أن حمل الجمع على المفرد، ضرب من ضروب القياس في العربية<sup>(٤)</sup>. وبناء على هذا يمكن تقسيم هذا المطلب إلى نوعين:

**الأول: تصحيح الجمع لصيغة مفردة:** ذهب الجمهور إلى أن تصحيح الجمع لا يقاس عليه<sup>(٥)</sup>، وجرى ابن مالك على سنتهم حيث قال: «... ولا يقاس

(١) انظر: ص (٤١، ٣٩).

(٢) الخصائص (١/ ١١٢).

(٣) المقتصد في شرح النكلة (٢/ ٥٦٨-٥٦٩).

(٤) الإصباح (١٩٢).

(٥) شرح الأسموني (٤/ ٥٤٦).

عليه، بخلافًا للفراء،...»<sup>(١)</sup>.

وأما تصحيح المفرد فهو أرجح من تصحيح الجمع؛ نظرًا لخفته<sup>(٢)</sup>.

واليك أمثلة لتصحيح الجمع تبعًا لصيغة مفردة:

(أ) ما كانت الألف في مفردة، فظهرت في جمعه نحو: حُبْلَى  
وَحَبَالَى، وَخَتَّى وَخَتَاتَى<sup>(٣)</sup>، وعليه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

خَتَاتَى يَأْكُلُونَ الثَّمَرَ لَيْسُوا بِزَوَاجَاتٍ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ  
وَشَهْوَى وَشَهَاوَى<sup>(٥)</sup>، وَأُنْثَى وَأُنَاتَى، وَذَفْرَى وَذَفَارَى، وَسَكْرَى  
وَسَكَارَى، وَعَلَقَى وَعَلَاقَى<sup>(٦)</sup>.

(ب) ما وجدت الواو في مفردة، فلحقه الجمع نحو: مَقْتَوِي، وَمَقَاتَوَة،  
حيث جاء الجمع بالواو كما جاء مفردة، ولو أُعْلِيَ الجمع لثقل: مَقَاتِيَة، ولم  
تُرد الواو طرفًا وقيلها كسرة، وإن كان بعدها تاء التانيث، إلا هذه اللفظة كما  
قال: السيرافي<sup>(٧)</sup>.

ونظيرها: سَوَاءٌ وَسَوَاسِيَة، وكان حق الجمع أن يصير: سَوَاسِيَة، ولكنه  
صحح لصيغة مفردة<sup>(٨)</sup>.

وصحح كذلك نحو: جَدُولٌ وَجَدَاوِلٌ؛ لأن الواو متحركة في المفرد،

(١) الشَّهِيل (٣٠٩).

(٢) شرح الأسموني (٥٤٥/٤).

(٣) الكتاب (٦١٠/٣).

(٤) البيت من «الوافر» ولم يُعرف قائله، والشاهد فيه: جمع «خَتَّى» على «خَتَاتَى». انظر: الكتاب  
(٦١٠/٣) وهو من أبياته الخمسين.

(٥) المتصف (٦٥/٢).

(٦) اللسان «أُنْثَى، ذَفْرَى، سَكْرَى، عَلَقَى».

(٧) انظر: الكتاب (٤١٠/٣) مع تعليق المحقق. وخُجَّة الفارسي (٢٤٥/١).

(٨) الحجة (٢٤٥/١).

فثبتت في الجمع مع زيادتها في المفرد؛ لأنَّ الحركة قوتها، ويشبهه: قَسُور وقَسَاوِر<sup>(١)</sup>، ومِخْوَر ومَخَاوِر، ومِعْوَل ومَعَاوِل<sup>(٢)</sup>.

وكذا: أَسْوَدَ وَأَسَاوِدَ إذا جُعل اسمًا، إذ ظهرت الواو في الجمع؛ لأصلاتها ولتحركها في المفرد<sup>(٣)</sup>، ونَاوٍ ونَوَاءٍ، حيث صحَّح الجمع؛ إمَّا لصحَّة مفردة؛ وإمَّا لاجتماع إعلالين فيه لو أُعِلَّ<sup>(٤)</sup>، ومَقَالَةٌ ومَقَاوِلُ، حيث أصل المفرد «مَقْوَلَةٌ» بالواو المتحركة، فبرزت في الجمع لأصلاتها<sup>(٥)</sup>، وشبَّهها: مَقَامَةٌ ومَقَاوِمُ، كما في قول الفرزدق<sup>(٦)</sup>:

وإِنِّي لَقَوَائِمٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقْوُمُهَا  
وَمُصَيِّبَةٌ وَمَصَايِبُ، أصلها «مُصَوِّبَةٌ» على زنة «مُفْعِلَةٌ»، فتَوَهَّم أنَّها على زنة «فَعِيلَةٌ» فلذا هُزِمَتْ، وجمعها على الأصل «مَصَاوِبُ» بالواو جريًا وراء المفرد، ونحوها: مَعُونَةٌ وَمَعَاوِنُ بالواو على الأصل<sup>(٧)</sup>، وألصق بها مثل: منارة ومناثر<sup>(٨)</sup>، أصلها مَنَوَّرَةٌ وَمَنَاوِرُ بالواو، فقلبت الواو همزة في الجمع ظنًّا أنَّها زائدة في المفرد، بينما هي أصلية، وإلما حدث فيها نقل وقلب، فنقلت حركة الواو «الفتحة» إلى الحرف الصَّحيح الساكن «الْوَوْنُ»، فلمَّا فُتِح

(١) راجع: الكتاب (٦١٣/٣، ٦٤٣)، والمقتضب (٢٦٠/١).

(٢) في أصول اللثة (٦٦٥/٤).

(٣) المقتضب (٢٦٠/١).

(٤) شرح الشافية (١٣٨/٣).

(٥) الكتاب (٣٥٥/٤).

(٦) البيت من «الطويل»، وقد نسب المبرِّد إلى الفرزدق في المقتضب (٢٦٠/١)، والصواب أنَّه للأعطل كما قال محقِّق المقتضب. انظر: شرح ديوانه (٢٣٣)، ومعجم شواهد العربية (١/٣٤٤)، والشَّاهد فيه يبيِّن وكذلك وجهه.

(٧) الكتاب (٣٥٦/٤ - ٣٥٧).

(٨) معاني الفراء (١/٢٧٣).

ما قبل «الواو» انقلبت ألفاً؛ لأنَّ الفتحة تناسب الألف، كما هو معلوم.  
وقد صحَّح نحو: كُوز وكِوزة، وعُود وعِودة، وزُوج وزِوجة، وتُور  
وتِوزة، فلمَّا جُمع المفرد من تلك الألفاظ على زنة «فَعْلَة»، وكانت الواو  
ظاهرة في المفرد، فإنَّه وجب إظهارها في الجمع<sup>(١)</sup>، وقد أُشترط لإعلال  
الواو هنا شروط خمسة:

- (١) أن تكون الواو ساكنة.
- (٢) أن يكون ما قبل الواو مكسوراً.
- (٣) أن يقع بعد الواو ألف.
- (٤) أن تكون الكلمة جمعاً.
- (٥) أن تكون الأُم صحيحة. فإذا قُيد شرط ممَّا سبق، فإنَّ الكلمة  
نصَّح، وقد اختلَّ الشَّرط الثالث هنا فلذا صُحِّحت<sup>(٢)</sup>، إلَّا اللَّفظة الأخيرة فقد  
وردت مُعلَّلة فقالوا فيها: «تِيزَة»، واختلف فيها العلماء على خمسة أقوال بينها  
«إبراهيم الحنود»<sup>(٣)</sup> - فلا حاجة للتكرار - مختاراً قول: سيبويه حيث إنَّ  
الواو وقعت بعد كسرة، فقلبت ياء مع أنَّ هذا القلب ليس بمطرَّد في القياس،  
بل بقي الاستعمال، وهو الرَّاجح لديَّ؛ لوضوح علته.  
وعلى غرار الألفاظ السَّابقة جاء: طَوِيل وطَوَال، وقَوِيم وقَوَام<sup>(٤)</sup>،  
ويُشترط فيها أن تكون الواو ساكنة، ولكِنَّها وردت متحرَّكة في المفرد، فصحَّت  
في الجمع، وقد أُعلِّت «طَوَال» شذوذاً فقليل فيها: «طِيَال» في لغة ضَبَّة<sup>(٥)</sup>،

(١) الكتاب (٤/٣٦١).

(٢) المنصف (١/٣٤٢، ٣٤٦).

(٣) مسائل الخلاف (٣/١٥١٠-١٥١٣).

(٤) الكتاب (٣/٦٣٥، ٤/٣٦٣).

(٥) حُجَّة الفارسي (٣/١٣).



حيث قلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وعليه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:  
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا  
وأما الجمهور فعلى «طوال»<sup>(٢)</sup>.

ومما صحح أيضاً: ضَيُّونَ وضَيَّاونَ<sup>(٣)</sup>، حيث صحَّت الواو في المفرد «ضَيُّونَ» - ليكون مَبْنِيَّةً على أَنَّ أصل نحو: سَيِّد سَيَّودَ، وإن قُلَّ استعماله إلاَّ أَنَّهُ مراد على أيِّ حال<sup>(٤)</sup> - فتبعه الجمع فقل: ضَيَّاونَ، ويَتَّاعَ ويَتَّايِعَ، أصل المفرد «يَتَّاعَ» على زنة «فَعَوَال»<sup>(٥)</sup> اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالشكوك، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فظهرت الواو في الجمع على نسق المفرد، ونَحَوَ ونُحَوَ<sup>(٦)</sup>، ونَجَوَ ونُجَوَ<sup>(٧)</sup>، وَيَهُوَ وَيُيَهُوَ<sup>(٨)</sup>، وإن كان قليلاً، وإِذَاوَةَ وإِذَاوَى، وعِلَاوَةَ وعِلَاوَى، وهِرَاوَةَ وهِرَاوَى، وَقَلَوَةَ وَقَلَاوَى<sup>(٩)</sup>، وإِشَاوَةَ وإِشَاوَى<sup>(١٠)</sup>، وَغَبَاوَةَ وَغَبَاوَى، وَشَقَاوَةَ وَشَقَاوَى<sup>(١١)</sup>، وإِشَاوَةَ وإِشَاوَى<sup>(١٢)</sup>.

(١) البيت من «الطويل» وهو لأَنف بن زِيَّان الطَّائِي، وقد ورد في المنصف دون نسبة (٣٤٢/١)، وثُبِّ في شرح شواهد الشافعية (٣٨٧-٣٨٥/٤).

(٢) راجع: حِجَّةُ الْفَارِسِيِّ (١٣/٣).

(٣) الكتاب (٣٦٩/٤).

(٤) الخصائص (١٥٥/١-١٥٦).

(٥) الممتع (٣٨٥).

(٦) الكتاب (٣٨٤/٤).

(٧) شرح الكافية الشافعية (٢١٤٥/٤).

(٨) شرح الأسموني (٥٤٥/٤).

(٩) الكتاب (٣٩١/٤-٣٩٢).

(١٠) الخصائص (٢١٢/١).

(١١) المنصف (٦٣/٢).

(١٢) التبصرة (٩٠٤/٢).

فإدَاوة وما بعدها سارت على نسق واحد، حيث طرأ على مجموعها تغييرات عدّة، وسأخذ «إدَاوة» وجمعها «أدَاوى» مثالا لذلك:

(١) قُلبت ألف «إدَاوة» في الجمع همزة فصارت: أدَاوى.

(٢) أبدلت الواو ياء؛ لتطرّفها وكسر ما قبلها فصارت: أدَاي.

(٣) أُبدل من كسر الهمزة فتحة فصارت: أدَاي.

(٤) أُبدل من الياء ألف؛ لفتح ما قبلها فصارت: أدَاي.

(٥) قُلبت الهمزة واوا فصارت: أدَاوى<sup>(١)</sup>.

(ت) ما ظهرت الياء في جمعه لمشكلة مفردة، وذلك نحو: مَعِيشَة وَمَعَايِش<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾، بالياء في قراءة الجمهور، وقرأ أسيد عن الأعرج وزيد ابن علي والأعمش وخارجة بن مصعب عن نافع وحמיד بن عمير وابن عامر في رواية، وأبو جعفر «مَعَايِشَ» بالهمز<sup>(٤)</sup>.

وقد حدث في هذه القراءة خلاف بين النحاة، فمَنهم من ردّها، ومَنهم من قبلها، وكان من أشدّ الرادّين لها، أبو عثمان المازني حين قال: «فأما قراءة مَنْ قَرَأَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَعَايِشَ بِالْهَمْزَةِ فَهِيَ خَطَأٌ، فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا أُخِذَتْ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا الْعَرَبِيَّةُ، وَلَهُ أَحَرَفٌ يَقْرُؤُهَا لَخْنًا نَحْنُ مِنْ هَذَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) أوضح المسالك (٤/٣٤١).

(٢) الكتاب (٤/٣٥٥-٣٥٦).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠.

(٤) معجم القراءات (٣/٨-٩).

(٥) المنصف (١/٣٠٧).

ولم يكن المازني وحده في هذه السبيل، بل سبقه من علماء البصرة سيويه<sup>(١)</sup>، كما ذكر عنه<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٣)</sup>، وتبعهما المبرّد<sup>(٤)</sup>، وأبو جعفر النحاس<sup>(٥)</sup>، وغيرهما كثير.

وأعظم صراحة من الشّاحة، بعض المفسرين والقراء، الذين ردّوا هذه القراءة، ومن أظهرهم: الطبري<sup>(٦)</sup>، وابن مجاهد<sup>(٧)</sup>.

واتبرى للدّفاع عن هذه القراءة أبوحيان، وأسوق إليك ما قاله في الفقرات التالية:

(١) أن التقليد الأعمى مرفوض عند أبي حيان، فأراء البصريين ليست آيات قرآنية، أو أحاديث نبوية يُعتمد بها، فلا ضمير أن تُخالف.

(٢) نُقل القراء عن العرب أنهم يهزون هذا وما شابهه، وهو ناقل أمين.

(٣) لقد روى القراء الثقات، الصّرحاء، الفصحاء، العلماء، الضّبطه، المتقنون، الحفظة، هذه القراءة فلا يجوز ردّها.

(٤) نسبة المازني هذه القراءة لنافع وحده، فيها مجانبة للصّواب، حيث قرأ بها مجموعة من القراء الذين مرّ ذكرهم سابقاً.

(١) لم أجد ما تُسب إليه بأنه وسم قراءة «تَعَانِش» بالهمز، بأنها غلط إلاّ أنه وصف قول العرب: «تَعَانِش» بالهمز بأنه غلط، وهي شبيهة بـ«تَعَانِش» نعمّ الثاقلون عنه ذلك على ما يشبهها، والغلط هنا المقصود به: التّوهم كما فُشّر العلماء. انظر: الكتاب (٤/٣٥٥-٣٥٦).

(٢) معجم القراءات (١١/٣).

(٣) المعاني (٢/٢٩٣).

(٤) المقتضب (١/٢٦١) وقد ردّد ما قاله المازني كما قال: المحقق، وهو كذلك.

(٥) إعراب القرآن (٢/١١٥).

(٦) تفسير الطبري (٥/٤٣٥).

(٧) الشّجة في القراءات (٢٧٨).

(٥) أن في اتِّهام المازني نافعاً، يأنَّ لم يدر ما العربية فيه تناقض؛ لأنَّ نافعاً عاش بين العرب الفصحاء، فهو متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عنهم، فمن يستطيع أن ينفي ذلك عنه؟

(٦) إساءة كثير من النُّحاة الظَّنَّ بالقراء، وذلك لا يجوز<sup>(١)</sup>.

وقد رجَّح عبداللطيف الخطيب<sup>(٢)</sup>، ما ذهب إليه أبوحيان، وإنِّي لمختار ما ذكره، معزراً روى أبي حيان السالفة الذكر بما يلي:

( أ ) أنَّ الياء الأصلية في نحو: مَعِيْشَة شُبَّهَتْ بالزَّائِدة في نحو: صَحِيْفَة، فلها همز<sup>(٣)</sup>، حيث أشبهتها في وزنها لفظاً وعدةً، والأشياء في لغتنا لها شأنها، إذ قد يأخذ المشبه حكم المشبه به، ولو اتَّفَقَا في وجه واحد.

(ب) ورد عن العرب ألفاظ مهموزة غير «مَعَايِش» نحو: مُصَيِّبَة وَمَصَائِب<sup>(٤)</sup>، وَمَنَارَة وَمَنَائِر<sup>(٥)</sup>، وَمَزَادَة وَمَزَائِد<sup>(٦)</sup>، فهذه الألفاظ تعضد تلك القراءة.

(ت) شروط القراءة الثلاثة جليّة في هذه القراءة، فهي موافقة لخطِّ المصحف، ولوجه من وجوه العربية وهو الحمل على التَّنْظِير، وهي كذلك منقولة عن الرُّوَاة الثَّقَات فسندها صحيح، فلا مطعن فيها حينئذٍ<sup>(٧)</sup>.

(ث) أنَّ المدرسة الكوفيّة ضليعة في القراءات - كما هو دائع - فشيخها

(١) البحر (١٥/٥).

(٢) معجم القراءات (١٢/٣ - ١٣).

(٣) الكتاب (٣٥٦/٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القراء (٢٧٣/١).

(٦) الخصائص (٣٢٨/١، ١٤٤/٣).

(٧) انظر: تفصيل تلك الشروط في النشر (٩/١).

الكسائي أحد القراء السبعة، والقراء قد أقام كتابه المعاني على توجيه القرآن الكريم وقراءته<sup>(١)</sup>.

(ج) لم يتوافر لدى الرادين لهذه القراءة من العلماء القدامى، ما توافر للمتأخرين منهم من معرفة القراءة لهذه الآية جميعهم، فأجد مثلاً أن الطبري يرويها عن الأعرج وحده، بينما يرويها ابن مجاهد عن نافع وحده أيضاً، فما دام المفسرون والقراء - وهم أهل الاختصاص - لم يذكروا من هؤلاء الرواة إلا من سبق ذكرهما، فالأولى ألا يعرف الحاجة هؤلاء الرواة، فهم لذلك معذرون.

ونحو: مَعِيْشَةُ مَزَايِدَ وَمَزَايِدُ، حيث جاءت بالهمز في شعر الطرمّاح حين قال<sup>(٢)</sup>:

مَزَايِدُ خَرْقَاءِ الْيَدَيْنِ مُسَيِّفَةٌ يُجْنِبُ بِهَا مُسْتَخْلِفٌ غَيْرُ آئِنٍ  
والصواب: «مَزَايِدُ» بالياء<sup>(٣)</sup>؛ لأن المفرد مأخوذ من «الزيادة» فالياء فيه أصليّة، فلزمت الجمع لذلك.

ويشاكلها: مَكِيلٌ وَمَكَايِلٌ، وَسَبِيلٌ وَسَبَائِلٌ<sup>(٤)</sup>، حيث وُجِدَت الياء في الجمع؛ لوجودها في المفرد.

وصحّح ما لاه واور أصليّة وذلك مثل: صَفِيَّةٌ وَصَفَاتَا، وَمَطِيَّةٌ وَمَطَاتَا،

(١) المدارس النحوية (١٧٢، ٢١٥).

(٢) البيت من «الطويل» وهو في: ديوانه (٢٦٤) وتخرجه فيه، والخصائص (٣٢٨/١)، ومعجم شواهد العربية (٣٩٥/١).

(٣) النظر: الخصائص (٣٢٨/١ - ٣٢٩، ١٤٤/٣) فقد ذكر المصنف في الجزء الأول أن الصواب «مَزَايِدُ» بالواو، ثم ذكرها في الجزء الثالث بالياء - أي مَزَايِدُ - وقد أشار المحقق إلى اختلاف النسخ مختاراً الياء، وقد واجهت اللسان «زيد» فوجدت أنها أقرب إلى الياء؛ لأنها مأخوذة من الزيادة. والله أعلم.

(٤) الضاح (عش، سيل).

ورَكْبَةٌ وَرَكَايَا<sup>(١)</sup>، وَعَطِيَّةٌ وَعَطَايَا<sup>(٢)</sup>، وَشَيْبَةٌ وَشَيْبَايَا<sup>(٣)</sup>، وَبِلَالَةٌ وَبِلَالِيَا، وَسَجِيَّةٌ وَسَجَايَا<sup>(٤)</sup>، وَعَشِيَّةٌ وَعَشَايَا، وَغَدِيَّةٌ وَغَدَايَا<sup>(٥)</sup>.

وبالإمكان أن تُحلَّل اللفظة الأولى «صَفِيَّةٌ وَصَفَايَا» في النقاط الآتية، والبقاقي على النظم نفسه، فإليك ما جرى ما فيها:

- (١) تجمع (صَفِيَّةٌ) على: صَفَايُو؛ لأنَّ أصل المفرد: صَفِيوَةٌ.
- (٢) تُقلب الواو ياء؛ لتطرُّفها بعد كسرة فتصبح: صَفَايِي.
- (٣) تُقلب الياء الأولى همزة؛ لوقوعها بعد ألف مَقَاعِلٍ؛ ولكونها مدَّة زائدة في المفرد فتصير: صَفَايِي.

- (٤) تُقلب كسرة الهمزة فتحة؛ طلباً للتخفيف لتصبح: صَفَايِي.
- (٥) تُقلب الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصبح: صَفَاءَا.
- (٦) تُقلب الهمزة ياء؛ لاجتماع ألفين وهمزة، والهمزة تشبه الألف فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات، وذلك مستكره عند العرب فصارت: صَفَايَا<sup>(٦)</sup>.  
إلاَّ أنَّه يلاحظ أنَّ (غَدِيَّةً) لغة في (غَدُوَّةً) كصَحِيَّةً لغة في (صَحُوَّةً)، فإذا كان كذلك فَغَدِيَّةٌ وَغَدَايَا مثل عَشِيَّةٍ وَعَشَايَا، وعندئذٍ لا يُقال في قولهم: «إِنِّي لَاتِيَمٌ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا» أَنَّ الْغَدَايَا كُشِّرَ لِأَجْلِ الْإِتْبَاعِ، إِنَّمَا كُشِّرَ عَلَى بَابِهِ؛ لِأَنَّ غَدِيَّةً عَلَى زَنَةِ (فَعِيلَةٌ) فَتُكْشَرُ عَلَى (فَعَائِلٍ)، قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

(١) الكتاب (٣/ ٦١٠، ٤/ ٣٩٠).

(٢) الخصائص (٢/ ٣٤٤).

(٣) المتنصف (٢/ ٦٥).

(٤) الضحاح «بلا، سجا».

(٥) المحكم (عشو ٢/ ٢٠٦، غدر ٦/ ٣٠).

(٦) انظر: أوضاع المسالك (٤/ ٣٤١)، والتطبيق الصرفي (١٦٤) ففيهما الخطوات السابقة، وإن اختلفت اللفظة.

(٧) البيت من «الطويل» ولم أعرف قاتله، وقد استشهد به: ابن الأعرابي على أنَّ «غَدَايَا» مفردا =

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ أُمِّيهِ عَدِيَّاتٍ قَيْطٍ أَوْ عَشِيَّاتٍ أَشْيِهِ  
 قَالَ ذَلِكَ: ابن سيده نقلًا عن ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>، وإلى رأيي ابن الأعرابي  
 وابن سيده ذهب أبوحيان في تذكرته، كما قال البغدادي<sup>(٢)</sup>، إلّا أنّ ابن  
 الأعرابي ومن وافقه قد خالفوا قول الجماعة كما ذكر: ابن جني<sup>(٣)</sup>. وإلى  
 رأي ابن الأعرابي ومن تبعه أميل؛ لأنّ لفظة (عَدَايَا) أتت على بابها إذا  
 جُمعت على (فَعَالِل)، وقد دُعِمَت بشاهد أنشده هو، وهو ثقة يُحتج بمقوله  
 ومنقوله.

وكذلك ما لأمه باء أصلية نحو: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا<sup>(٤)</sup>، وَرَاوِيَةٌ وَرَوَايَا<sup>(٥)</sup>،  
 وَحَاوِيَاءٌ وَحَاوِيَةٌ وَحَوِيَّةٌ جمعها حَوَايَا<sup>(٦)</sup>، وَشَاوِيَةٌ وَشَوَايَا<sup>(٧)</sup>، وَقَضِيَّةٌ وَقَضَايَا<sup>(٨)</sup>،  
 وَدَوَايَةٌ وَدَوَايَا، وَسَقَايَةٌ وَسَقَايَا<sup>(٩)</sup>، وَوَصِيَّةٌ وَوَصَايَا<sup>(١٠)</sup>.  
 وهذا القسم في التحليل كسابقه، إلّا أنّ بعض المفردات والجموع

= «غَدِيَّةٌ» كَمَشِيَّةٌ وَعَشَايَا» وقد جُمعت على بابها، لا لأجل التشاكل بينها وبين العَشَايَا. انظر:  
 المحتسب (١٦/٢)، ومعجم شواهد العربية (٤٢٦/١).

- (١) المحكم (غدر) ٣٠/٦.
- (٢) حاشية على شرح بانت سعاد (٣٢٠/١) وقد بحث في الجزء المطبوع من التذكرة - إن صحت  
 نسبه لأبي حيان - ولم أجد ما قاله: البغدادي، ولمأه موجود فيما نُقِدَ من هذا الكتاب.
- (٣) المحتسب (١٦/٢).
- (٤) الكتاب (٣٩٠/٤).
- (٥) انظر: المصنف (٦٢/٢)، واللّسان دروي.
- (٦) راجع: الكتاب (٦١٨/٣)، ومعاني الألفاظ (٢٩٠/٢)، والبصرة (٩٠٠/٢ - ٩٠١)، واللّسان  
 احواء.
- (٧) البصرة (٩٠١/٢).
- (٨) الضّاح «نقى».
- (٩) شرح الشافية (٦١/٣).
- (١٠) حاشية على شرح بانت سعاد: (٣١٨/١).

تختلف في الوزن فمثلاً: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا عَلَى زَنَةِ فَعِيلَةٍ وَفَعَائِلٍ، وتوافقها: حَوِيَّةٌ وَحَوَايَا، وَقَضِيَّةٌ وَقَضَايَا، وَوَصِيَّةٌ وَوَصَايَا، بينما أجد أن نحو: رَاوِيَةٌ وَرَوَايَا عَلَى زَنَةِ فَاعِلَةٍ وَفَوَاعِلٍ، ونظيراتها: حَاوِيَاءٌ وَحَاوِيَةٌ عَلَى حَوَايَا، وَشَاوِيَةٌ وَشَوَايَا، عَلَى حِينَ أَنَّ نَحْو: دَوَايَةٍ فَعَالَةٍ تُجْمَعُ عَلَى دَوَايَا فَعَائِلٍ، وكذا سَقَايَةٍ فَعَالَةٍ تُجْمَعُ عَلَى سَقَايَا فَعَائِلٍ، وإن اختلفت هذه الألفاظ في الوزن، فلأنها أتت على وتيرة واحدة، حيث إن لامات مفرداتها ياءات أصلية، فمن ثم وُجدت في جموعها<sup>(١)</sup>.

وصُحِّحَ أَيْضًا نَحْو: يَبْضُ جَمْعُ أَبْيَضٍ، وَيَعْنِسُ جَمْعُ أَعْيَسٍ<sup>(٢)</sup>، وَيَعْنُ جَمْعُ أَعْنٍ، وَجَيْدٌ جَمْعُ أَجَيْدٍ<sup>(٣)</sup> إِذَ الْقِيَاسُ فِيهَا: يُوْضُ، وَغُوْسٌ، وَغُوْنٌ، وَجُوْدٌ، بِدَلَالَةِ أَحْمَرَ وَخُمْرٍ، فَوَزَنُهَا فِي الْأَصْلِ (فُعَلٌ) فَقَلِبْتُ الْقِسْمَةَ فِيهَا إِلَى كِسْرَةٍ لَتَسْلُمَ الْيَاءُ، وَيُتَبَعَدُ حِينَئِذٍ عَنِ الثَّقَلِ الْحَادِثُ مِنَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ<sup>(٤)</sup>.  
وَمَبَّاعٌ وَمَبَائِعٌ، وَأَصِيدٌ وَأَصَايِدٌ، وَعَفِيرٌ وَعَفَائِرٌ، وَيَزِيدٌ وَيَزَايِدٌ، حَيْثُ صَحَّحْتُ الْأَوَّلَى لِاسْتِقْفَاقِهَا مِنَ الْبَيْعِ، فَظَهَرَتْ الْيَاءُ فِي الْجَمْعِ مُشَاكَلَةً لِلْمَفْرَدِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَصَحَّحْتُ؛ لَكَوْنِهَا اسْمًا حَيْثُ الْيَاءُ أَصْلِيَّةٌ مُتَحَرِّكَةٌ فِي الْمَفْرَدِ، فَبَقِيَتْ فِي الْجَمْعِ، وَصَحَّحْتُ الثَّلَاثَةَ؛ لِتَحَرُّكِ الْيَاءِ مَعَ زِيَادَتِهَا فِي الْمَفْرَدِ، إِلَّا أَنَّ الْحَرَكَةَ مَنَحَتْهَا قُوَّةٌ فَظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ، وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ فَصَحَّحْتُ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ وَالْيَاءُ فِي الْمَفْرَدِ أَصْلِيَّةٌ، فَتَبِعَهُ الْجَمْعُ<sup>(٥)</sup>.

- (١) انظر: الكتاب (٦١٨/٣)، (٣٩٠/٤)، والمنصف (٦٢/٢)، واللسان (حوا، روي)، وسعاني الألف (٢٩٠/٢)، والبصرة (٩٠٠/٢ - ٩٠١)، والصَّحاح (نفس)، وشرح الشافية (٦١/٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (٣١٨/١).
- (٢) الكتاب (٥٩٢/٣) مع تعليق المحقق.
- (٣) حجة النارسي (٢٤٥/١) مع تعليق المحققين.
- (٤) الأصول (٢٦٥/٣).
- (٥) المقتضب (٢٦٠/١) وقد ذكر سيبويه «عَفِيرٌ وَعَفَائِرٌ». انظر: الكتاب (٦١٣/٣).



ومما صحَّ لكون لامة همزة أصلية: حَطَّيْتُة وحَطَّيَا<sup>(١)</sup>، ورَزَيْتُة ورَزَايَا، وجَيَّيْتُة وجَيَّيَا، وسَوَيْتُة وسَوَايَا<sup>(٢)</sup>، وبرَّيْتُة وبرَّيَا<sup>(٣)</sup>، ودَّيْتُة ودَّيَا<sup>(٤)</sup>، وقد مرَّ جمع حَطَّيْتُة «حَطَّيَا» بخطوات أسرها فيما يلي، وبقيَّة الألفاظ على نمطها:

(١) أصلها: حَطَّيْتُ.

(٢) أُبدلت الياء المكسورة همزة؛ لأنها وقعت بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، وكانت - أي الياء - في المفرد مدَّة زائدة، فصارت: حَطَّيْتُ.

(٣) أُبدلت الهمزة الثانية ياء؛ لوقوعها بعد همزة مكسورة فصارت: حَطَّيْتُ.

(٤) قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة؛ طلبًا للخفة، فصارت: حَطَّيْتُ.

(٥) تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت: حَطَّيَا.

(٦) اجتمع ألفان بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف؛ لكونها من مخرجها، فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات، وذلك يغيض، فأبدلت الهمزة ياء ولم تُبدل واوًا؛ لخفة الياء فصارت: حَطَّيَا، ووزنها عند البصريِّين (فَعَائِل) وعند الكوفيِّين والغليل (فَعَالِي)<sup>(٥)</sup>.

فتبع الجمع المفرد، عندما أُبدلت الهمزة الواقعة بين الألفين ياء للخفة، كما أُشرت إلى ذلك فيما مضى؛ ولمشكلة المفرد إذ الياء فيه زائدة كما هي

(١) الكتاب (٥٥٣/٣).

(٢) المتصنّف (٦٠، ٥٤/٢).

(٣) التبصرة (٩٠١/٢).

(٤) النحو الوافي (٧٦٧/٤).

(٥) الكتاب (٥٥٣/٢). وانظر: الإنصاف (٨٠٥/٢ - ٨٠٦)، والذَّكر المصنوع (٣٧٦/١ - ٣٧٨)، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم (٩٩ - ١٠٠) ففيها تفصيل جدُّ جميل.

في الجمع، فإذا راعوا الزائد في الجمع، فهم بمراعاة الأصلي أجدر<sup>(١)</sup>.  
وأما قلب الياء - المبدلة من الهمزة الثانية التي هي لام (خَطَايَا) - ألفاً  
ولم تبق في الجمع همزة لتصير: خَطَايَا، كما هي في المفرد؛ ذلك لأسباب  
ثلاثة:

(١) أنَّ هذا الجمع - أعني (خَطَايَا) مُجْمَع على ترك همزه، وما جاء  
مهموزاً فهو في غاية الشذوذ والقلّة.  
(٢) أنَّ (خَطَايَا) جمع، وما عرض له، فقد عرض له وهو باقي على  
جمعيته.

(٣) أنَّ هناك شبهاً بين الألف والهمزة في المخرج، فمن ثمّ صَحَّ  
الجمع لصحّة مفردة<sup>(٢)</sup>.

(ث) ما كان مفردة مهموزاً فتبعه جمعه نحو: جَبَائِةٌ وَجَوَّاءُ، وشَائِةٌ  
وشَوَّاءُ<sup>(٣)</sup>، وسَوَّاءٌ وسَوَّاءٌ، وَجَبَّاءٌ وَجَبَّاءٌ، ومَاءٌ وَأَمْوَاءٌ، كَمَا في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَيَلْدَةُ قَالِصَةٍ أَمْوَالُهَا

مَا صَحِيحَةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وبَنَاتُهُ وَبَوَائِعُ<sup>(٥)</sup> والمرأة والمراتي<sup>(٦)</sup>، حيث أُجري الجمع مُجرى مفردة

(١) المنصف (٢/٦٤).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٥، ٥٨-٥٩).

(٣) الكتاب (٤/٣٧٧).

(٤) انظر: المنصف (٢/٨٢-٨٣، ١٥١)، وأما البيهقي فمن «الجزء» ولا يُعرف قائلهما، وهما في  
المسائل الحلبات (٤٠)، ومجموع شواهد العربية (٢/٤٣٨)، والشاهد فيهما: «أَمْوَالُهَا» و«جَوَّاءُ»  
على تخريجين؛ إما أن تكون همزته هي التي في المفرد، وإما أن تكون بدلاً من الهاء التي في  
«أَمْوَاءٍ» فكانت في الأصل بالهاء، ثم أبدلت همزة في الجمع، كما صنع في المفرد.

(٥) شرح الشافعية (٣/١٣١).

(٦) أوضح المالك (٤/٣٣٨).

فهمز؛ لأنّ الهمزة أصلية في مفردات تلك الألفاظ.

الثاني، إعلال الجمع لإعلال مفردة: الإعلال في الجمع أرجح، كما أنّ التصحيح في المفرد أرجح؛ ذلك لثقل الجمع وخفة المفرد، إلّا أنّ ظاهر كلام ابن مالك أنّ إعلال المفرد مطّرد، ويخالفه غيره فعده شاذّاً، هذا ما قاله: الأشموني<sup>(١)</sup>، وهو محقّق فيما قاله؛ لأنّ ابن مالك أجاز الوجهين التصحيح والإعلال في المفرد والجمع بلا فارق، حينما قال في ألفيته<sup>(٢)</sup>:

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ

ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْمَعْ أَوْ فَرَدَ يَجْعَلُ

بينما يرى في شرح الكافية الشافية أنّ الإعلال في الجمع أرجح، مثلما أنّ التصحيح أولى في المفرد، وذلك بدلالة قوله<sup>(٣)</sup>:

وَرُجِّحَ الْإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي

مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا أَفْتِي

ولكن يؤخذ بقوله: في الألفيّة؛ لأنّها متأخّرة عن الكافية الشافية، ومع شدّة تبعيّة الجمع لمفرده، إلّا أنّ المصادر أشدّ اتّباعاً لأفعالها في الاعتلال من الجمع للمواحد<sup>(٤)</sup>، ولكنّ هذا لا يقلّل من قيمة ارتباط الجمع بمفرده.

وهذه أمثلة أعلّت جموعها لإعلال مفرداتها، وذلك نحو: رِيحٌ وَرِيَّاحٌ، وَقَامَةٌ وَقَيْمٌ، وَنَارَةٌ وَنِيرٌ، وَجَيِّدٌ وَجَيَادٌ، وَدِيمَةٌ وَدَيْمٌ، وَدَارٌ وَدِيَارٌ<sup>(٥)</sup>، وَجَيْلَةٌ

(١) انظر: شرح الأشموني (٥٤٥/٤ - ٥٤٧)، وفي أصول اللغة (٥٧٣/٤ - ٥٧٤).

(٢) الألفيّة (١٤٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢١٤٥/٤).

(٤) حجة الفارسي (١٥/٣).

(٥) الكتاب (٥٩٢/٣، ٥٩٤، ٦٤٣، ٣٦٠/٤) وقد اختلفوا في تصريف «الجَيَاد» على أربعة أقوال:

أثبت القول الأول منها: وهو لسبويه وتبعه الفارسي في التكملة، تحقيق: مرجان (٤٨٢)،

وحُرِّثَ القول الرابع فنسب إلى ابن عطية في المحرر الوجيز (٤٥٥/١٢)، فأصح هذا القول: =

وَحِيلٌ<sup>(١)</sup>، وَقِيَمَةٌ وَقِيمٌ، وَخَيْرٌ وَخَيْرٌ، وَكَيْسٌ وَكَيْسٌ<sup>(٢)</sup>، وَطَيِّبٌ وَطَيِّبٌ<sup>(٣)</sup>،  
حيث أُعْلِلَ المفرد في بعضها بقلب عينه (الواو) إلى ياء، كما في نحو: رِيحٌ،  
وَجَيْدٌ، وَدِيَمَةٌ، وَحِيلَةٌ، وَقِيَمَةٌ، وَخَيْرٌ، وَكَيْسٌ، وَطَيِّبٌ، فأُعْلِلَ الجمع أيضاً  
بقلب عينه (الواو) إلى ياء، فقليل فيها: رِياحٌ، وَجِيادٌ، وَدِيَمٌ، وَحِيَلٌ، وَقِيَمٌ،  
وَخَيْرٌ، وَكَيْسٌ، وَطَيِّبٌ، ومنها ما أُعْلِلَ المفرد فيها بقلب عينه (الواو) ألفاً  
نحو: قَامَةٌ، وَدَارٌ، وَتَارَةٌ، فأُعْلِلَ الجمع بقلب العين منه ياء فقليل: قِيَمٌ،  
وَدِيَارٌ، وَيَيْرٌ، وعليه قول الزجاج<sup>(٤)</sup>:

يَقُومُ تَارَاتٍ وَيَتَشَيَّيْزًا

فالواو التي أُعْلِلَتْ في الجمع، وقعت عيناً لهذا الجمع الصحيح اللام  
وقبلها كسرة، وهي إمَّا مُعْلَلَةٌ في المفرد كما سبق، وإمَّا شبيهة بالمُعْلَلَةِ وهي  
السَّائِكَةُ، فتلك مشروط قلب هذه الواو، إذا فُقد منها شرط صَعَتِ، وتأخذ  
الشَّيْبَةَ بالمُعْلَلَةِ حكم المُعْلَلَةِ شريطة أن يقع بعدها في الجمع ألف<sup>(٥)</sup>، وذلك  
مثل: سَوَوطٌ وَسَيَاطٌ، وَكُؤُوبٌ وَكُؤُوبٌ، وَرُؤُوسَةٌ وَرُؤُوسٌ<sup>(٦)</sup>، وَحَوَاضٌ

= في المرتبة الثانية، ويعد قول: ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢١١٥/٤) وآخرها قول: ابن منظور في اللسان (جود)، انظر تفصيلها في: معجم مفردات الإبدال والإعلال (٨٢-٨٣).

(١) الأصول (٢٦٤/٣).

(٢) انظر: الخصائص (١١٢/١)، والمحاسب (٣٦٩/٢) و«خيار» جمع، قرأ بها حميد، وغيره في قوله تعالى: ﴿كُرُيُومًا﴾ [البقرة: ٤٧]. راجع: معجم القراءات (٥٢٨/١٠).

(٣) الكشاف (٧٨٩/٤).

(٤) البيت من «الجز» ولم ينسب لأحد، والشاهد فيه «يَيْر» جمع «تارة»، والقياس «يتلر» بالألف، لأن «تارة» أصلها «تُرزة» على «فَعْلَةٍ كَرَجَةٍ وَرَحَابٍ، إلّا أنّ المَعْلَلُ من «فَعَالٍ» قد تُحذف ألفه كضَبَّةٍ وَصَبَّحَ» طلباً للدخلة لقلبه بالإعلال. انظره في: الكتاب (٥٩٤/٣)، وتحصيل عين الذهب (٥٣٨).

(٥) الأوضح (٣٤٤/٤).

(٦) الكتاب (٣٦٠/٤).

وحِياض<sup>(١)</sup>، وقد أُعِلَّ الجمع بقلب عينه (الواو) ياء لمسوّغين:  
(١) أنَّ هناك شبهاً بين هذه الألفاظ وبين (دَار ودِيَار)، فالواحد (فَعَل) ساكن العين، والمشكون يجعلها ميّنة، وهو حرف علّة كذلك، والجمع على (فَعَال) كدِيَار.

(٢) وقوع الواو بين الكسرة والألف، فكأنّها ايتلفت حروف العلّة الثلاثة، فقلب أثقلها وهو (الواو) إلى (الياء) المجانسة لحركة ما قبل الواو<sup>(٢)</sup>. وقد اُختلف فيما كان على زنة (فَعَل) جمعاً صحيح اللّام في وسطه واوان وذلك مثل: حَائِلٌ وحُؤْلٌ، وصَائِمٌ وصُؤْمٌ، وقَائِمٌ وقُؤْمٌ، وقَائِلٌ وقُؤْلٌ، ونَائِمٌ ونُؤْمٌ<sup>(٣)</sup>، وجَائِعٌ وجُؤْعٌ، وآيِلٌ وأُؤْلٌ<sup>(٤)</sup>، وخَائِفٌ وخُؤْفٌ<sup>(٥)</sup> على وجهين:

(١) التّصحيح: بإبقاء الواوين على الأصل كما مرّ في الأمثلة، ثمّ اختلفوا فيه فعملهم من يرى بأنّ الوجه عدم القلب، مع أطراد القلب لديه أيضاً، كسيبويه حيث يقول: «... إذْ لم يكن القلب الوجه في فَعَلٍ. ولغة القلب مُطَرّدة في فَعَلٍ<sup>(٦)</sup>». ومنهم من يقول: بأن التّصحيح أجود وهو الأصل كالمازني<sup>(٧)</sup>، ووافقه المبرّد<sup>(٨)</sup>، وتبعهما ابن جنيّ مع أطراد القلب لديه<sup>(٩)</sup>،

(١) شرح الملوكي في التصريف (٤٧٥).

(٢) انظر: المصدر السابق، وشرح الشافعية (١٣٨/٣)، وقبل ذلك: الكتاب (٣٦٠/٤).

(٣) الكتاب (٣٥٤/٤)، (٣٦٢).

(٤) المنصف (٤٣/٢).

(٥) البحر (٥٧٤/١).

(٦) الكتاب (٣٦٣/٤).

(٧) المنصف (١/٢).

(٨) المقتضب (٢٦٦/١).

(٩) المنصف (٤، ٢/٢).

على حين يرى ابن مالك أنَّ القلب شائع، كما في قوله<sup>(١)</sup>:

وَشَاعَ تَحَوُّ (تُيَم) فِي (تُوم)

وفسره الأشموني بالكثرة، مع اعتراضه على قول ابن مالك: (شَاعَ) بأنَّه ليس نصًّا في الأطراد، وقد نصَّ غيره - يعني ابن مالك - على أطراده، مرتبًا أنَّ القلب كثير، ولكنَّ التصحيح أكثر منه<sup>(٢)</sup>.

(ب) الإعلال: حيث قلبت الواو الثانية ياء، فالتقت واو ساكنة وهي الأولى وياء متحركة، فتقلب أيضًا الواو ياء وتدغم في الياء، وحدث ذلك الإعلال لأمرين:

(١) لإعلال مفردة، فقد أعلت المفردات السابقة: حَائِلٌ، وصَائِمٌ، وقَائِمٌ، وقَائِلٌ، ونَائِمٌ، وجَائِعٌ، وآيِلٌ، وخَائِفٌ، بقلب العين منها همزة، تبعًا لإعلال أفعالها بقلب العين منها ألفًا، عدا (آيِل) فهي مثل نظيراتها إلا أنَّه اجتمع فيها ثلاث همزات فسُهلَّت العين (الهمزة) فصارت ياء، كراهية اجتماع ثلاثة أمثال.

وعلى ذلك حذا الجمع - لثقله - حذو مفردة، فأعلَّ بقلب العين (الواو) ياء وإدغامها في الياء فصارت: «حِيَالًا، وَصِيَمًا، وَقِيَمًا، وَوِيَلًا، وَجِيَمًا، وَوِيَلًا، وَجِيَمًا»<sup>(٣)</sup>.

(٢) لشبهها بنحو: عَيْتِي جمع عَاتٍ، من ناحيتين:

( أ ) من حيث فاء (عَيْتِي) إذ يجوز في فائها الضم والكسر، فيجوز في الألفاظ السابقة ما جاز هنا.

(ب) من حيث العين - التي هي الواو - في الألفاظ السابقة، فإنَّها قربت

(١) شرح الكافية الشافية (٤/٢١٤٧).

(٢) شرح الأشموني (٤/٥٤٧-٥٤٨).

(٣) المتصف (٢/١-٢).

من الطرف فأشبهت اللم في (عُتِي): فأعلت مثلها.  
وعُتِي أصلها: عَتُوَ بواوين، فتطرفت الواو الأخيرة فقلبت ياء فصارت: عَتُوِي، فالتقى واو ساكنة وياء متحركة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصارت: (عُتِي)، فقلبت ضمة العين (الثاء) كسرة لمناسبة الياء فصارت (عُتِي)، ثم قلبت ضمة الفاء (العين) كسرة؛ لئلا ينتقل من ضم إلى كسر فصارت (عُتِي) فسارت الألفاظ السابقة سيرتها<sup>(١)</sup>.

وقد وردت شواهد قرآنية وشعرية على إعلال بعض تلك الألفاظ:

- قال الله تعالى: <sup>(٢)</sup> ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا كَايِفَتَهُ﴾ إذ قرأها أبي وعبدالله: ﴿إِلَّا حُيْفًا﴾<sup>(٣)</sup>.

- وقال الأعشى<sup>(٤)</sup>:

فَبَاتَ عَذْرَا لِسَمَاءٍ كَأَنَّهُ يُوَايِمُ رَهْطًا لِلْعَرُوبَةِ ضُبْمًا  
وَقَالَ الرَّاجِزُ<sup>(٥)</sup>:

لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضْمًا

وَلَا ظَلَلْنَا بِالْمَشَاءِ قُبْمًا

(١) انظر: الكتاب (٣٦٢/٤)، والمنصف (٢/٢-٣)، والمستقصى (١١٥٣/٢-١١٥٦) ففيها بيان شاف.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٣) معجم القراءات (١٧٩/١).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (١٨٧)، وسجاس ثعلب (٨٤/١)، والمنصف (٤/٢) مع اختلاف يسير.

(٥) البيهقي من «الرجز» ولا يُعرف قائلهما، وهما في الفصائص (٢١٩/٣) دون نسبة، وكذا في معجم شواهد العربية (٥٣٢/٢).

وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَمُعْرِضٌ تَغْلَى الْمَرَا جِلُّ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَعَتَهُ لِرَهْطِ جُمُوعِ  
- وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَبِرْدَوْنَةٍ بَلَّ الْبَرَاذِينَ تَقَرَّهَا وَقَدْ شَرِبَتْ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَثْلًا  
واخترت الوجه الثاني للإعلال للأدلة الآتية:

(١) أخذًا بالرأي القائل بأن القلب مطرود في (فُعَل) للآمرين المتألفين.

(٢) أن تلك الألفاظ فيها غنبة لمن أراد القياس عليها، وإحصاؤها هنا

لا يعني ضرورة الوقوف عندها، ولكن ما وقعت عليه العين، فيما جردته من كتب.

(٣) ورود هذه الشواهد فيه تقوية لاطراحه. والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من «الكامل» وهو للحاضرة الذبياني قطبة بن محسن في ديوانه (٥٨)، وفي المفضليات (٤٦) مع تعليق المحققين، وقد روي فيهما بالواو (جُوع)، وروي في المنصف (٣/٢) بالياء دون نسبة فأثبت ما فيه، وانظر: معجم شواهد العربية (٢٣٢/١).  
(٢) البيت من «الطويل» وهو للناطقة الجعدي في شعره المجموع (١٢٤) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يسل الشاهد، وفي كتاب الحيوان (٢٨٢/٢)، والمنصف (٤/٢) دون نسبة مع اختلاف بئر.



## المَبْحَثُ الثَّالِثُ

### التَّوَافُقُ فِي الْأَبْنِيَّةِ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ

لقد بلغ التوافق والتشاكل بين المفرد والجمع، في هذا المبحث أوج قوته، حيث أتيا على صيغة واحدة لفظاً وضبطاً، إلا أن تقديرهما مختلف. ولهذا ذهل ابن خالويه فديح في هذا الموطن قائلاً: «وهذا شبيه بالسحر إذا تأمله الإنسان، ويحسن ما يظنُّ له...» ثم يقول بعد ما ذكر هذا الصنف من الألفاظ: «... وهذا من مخبات سيبويه...»<sup>(١)</sup>. ويؤكد عندك أن العناية جئني عند حديثه عن واحد جمع التكسير حين يقول: «ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة منهم وجوذك جموعاً كسرت الأحاد عليها واللفظ فيهما جميعاً واحد،... فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام.»<sup>(٢)</sup>.

ثم يبين ابن الخباز معرفة الفروق بين الألفاظ المثقفة في العدة والزنة بقوله: «... والفرق بين المفرد والجمع حكمي لا لفظي ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات، ومن تنبع مسائل الأينية في التصريف وجد من ذلك شيئاً كثيراً...»<sup>(٣)</sup>.

ففي ضوء النصوص الآتفة الذكر، اتضحت أهمية هذا المبحث، وطرائق التفرقة بين تلك الألفاظ المتشابهة زنة وعدة، والمختلفة تقديرًا ومعنى، وسأحاول استخراج مضمرات هذا المبحث ودقائقه، فجمعت لذلك ألفاظاً كثيرة، سأوضح أوزانها وما دار حولها من خلاف، معضداً ذلك بشواهد قرآنية، أو شعرية، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مُدفعاً ذلك الإيضاح بموقف

(١) ليس في كلام العرب (٢٦٩، ٢٣٠).

(٢) سر الطنابة (٦١١/٢ - ٦١٢).

(٣) توجيه اللع (٩٩).

العلماء من تلك الألفاظ، فإليك تقاسيمها:

الأول: ما كان على (فعل) بضم الفاء أو كسرهما أو فتحها، وفيه أربعة ألفاظ:

\* بُهَمَى: وهي للمفرد والجمع عند سيبويه، وألفها للتأنيث فمنعت من الصّرف لذلك<sup>(١)</sup>، ولم تلحقها تاء التأنيث؛ لأنه لا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، وحين تكون ألفها للإلحاق فإنها تنون، وتلحقها تاء التأنيث فيقال: بُهَمَاهُ<sup>(٢)</sup>.

\* ودَقَلَى: عند الأخفش<sup>(٣)</sup>، وألفها للتأنيث فلا يقال فيها: دِقْلَاهُ<sup>(٤)</sup>، إلا أن الجوهري ذكر أن ألفها قد تكون للإلحاق، وقد تكون للتأنيث<sup>(٥)</sup>.

\* وعَلَقَى: عند بعض العرب إذا كانت ألفها للتأنيث؛ أما إذا كانت للإلحاق، فقد أثبت مفردا بالياء فقليل: عَلَقَاهُ<sup>(٦)</sup> وعلى الرأي الأول جاء قول العجاج<sup>(٧)</sup>:

يَسْتَرْ فِي عَلَقَى وَفِي مَكُورٍ  
بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالذُّرُورِ

\* وسَلَوَى: عند الأخفش أيضا<sup>(٨)</sup>، وعليه قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلَٰوَةَ﴾.

(١) الكتاب (٢١١/٣).

(٢) الخصائص (٢٧٢/١).

(٣) المعاني (٩٥/١).

(٤) الكتاب (٢١٢/٣) مع تعليق المحقق.

(٥) الصحاح «دقل».

(٦) الكتاب (٢١١/٣ - ٢١٢، ٥٩٧).

(٧) البيهقي من «الرجز» وهما في ديوانه (٢٣٦) برواية (فَعَطَّ في عَلَقَى) وانظر: شرح أبيات سيبويه (١٦٤/٢).

(٨) المعاني (٩٥/١).

(٩) سورة البقرة، الآية: ٥٧.

وقد أخرج المبرّد<sup>(١)</sup> (بُهِمَى) من باب فُلْكَ وأخواته؛ لأنه يُفَرَّق بين مفردا وبين جمعها بالتوصف، فيقال في المفرد: بُهِمَى واحدة، وفي الجمع: بُهِمَى كثير، وقد أشار سيبويه<sup>(٢)</sup> إلى مثل هذا، وزاد على ذلك - أي المبرّد<sup>(٣)</sup> - أنها لا تُثَنَّى كما يُثَنَّى باب فُلْكَ وأخواته، وهذا هو المعيار الحقيقي لإخراج (بُهِمَى) وما على شاكلتها، ولكنني أضفتها إلى هذا الباب أخذاً بقول العلماء: إنها تكون للواحد والجمع بلفظ واحد.

الثاني: ما كان على (خَلَاء)، وفيه أربعة ألفاظ:

\* خَلَاء: وهي عند سيبويه للواحد والجمع بلفظ واحد، إلا أنه إذا أُريد بها الواحد وُصِفَتْ فُتِيل: خَلَاء واحدة، وإذا كانت للجمع قيل: خَلَاء للجمع، وقيل: إن لها مفرداً هو: خَلَفَةٌ بفتح اللام، وقيل: بكسرهما عن الأصمعي، وقيل: إنه: خَلَفَاءة، وقد جُمِعَتْ على: خَلَافٍ<sup>(٤)</sup>.  
\* وَطَرَاء: عنده أيضاً، ومفردا: طَرَفَةٌ، وقيل: طَرَفَاءة، وجُمِعَتْ على: طَرَافٍ<sup>(٥)</sup>.

\* وَشَجَرَاء: عند ابن قتيبة، ومفردا: شَجَرَةٌ<sup>(٦)</sup>.

\* وَقَصْبَاء: عنده أيضاً، ومفردا: قَصْبَةٌ، وقيل: قَصْبَاءة<sup>(٧)</sup>.

(١) المقتضب (٢/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) الكتاب (٣/٢١١).

(٣) راجع: المقتضب (٢/٢٠٣-٢٠٤).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٥٩٦)، وأدب الكاتب (٦١٨)، والأصول (٢/٤٤٥)، والمزهر (٢/١١٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٣٩١).

(٥) راجع: الكتاب (٣/٥٩٦)، وأدب الكاتب (٦١٨)، والأصول (٢/٤٤٥)، والخصائص (١/٢٧٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٣٩١).

(٦) أدب الكاتب (٦١٨).

(٧) انظر: أدب الكاتب (٦١٨)، والخصائص (١/٢٧٣).

الثالث: ما كان على (فعل) وفيه ستة ألقاظ:

«فُلْكَ: حيث كُثِرَتْ فُلُك (فعل) على فُلْكَ (فعل) - فجاءت مفردة في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ ومجموعة كما في قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ - كما كُثِرَ أَسَدَ (فعل) على أَسَدَ (فعل)، ووَثَّنَ على وَثَنَ، كما في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَنَا﴾ إذ قُرئت بضم الواو وسكون المثناة «وُثْنًا»، وهذا قول: الخليل<sup>(٤)</sup>.

وعلة ذلك أن فُعَلًا تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد، كالتَّشْمَلُ والتَّشَعَّلُ، والتَّجَلَّ والتَّجَلَّ، والعُجَم والعُجَم، والعُرَب والعُرَب، فلما كان هذا التلازم بين (فعل وفعل) جاز تكسير (فعل) على (فعل)، ومع اتّفاق الضمتين في اللفظ إلا أنّهما مختلفتان تقديرًا ومعنى، فالضمة في المفرد كضمة (فعل وخُرج)، وضمة الجمع كضمة (حُمِر وضُفِر)<sup>(٥)</sup> في حين يرى المبرِّد<sup>(٦)</sup> أن فُلْكَ وما مثله، ليس كمثل: (شُكَاعِي واحدة وشُكَاعِي جمع، بدلالة تثنيته على (فُلْكَانِ)<sup>(٧)</sup>، مستدلًا بالتثنية على أنه ليس باسم جنس جمعي، كما قال: المحقق، وهو

(١) سورة الشعراء، الآية: ١١٩، وسورة يس، الآية: ٤١.

(٢) خرّجت في: ص(٣٠).

(٣) سورة النساء، الآية: ١١٧، وهي قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - كما في معجم القراءات (١٥٨/٢) وهي القراءة التي حكاهما سيبويه في كتابه (٥٧١/٣) لا التي حكاهما ابن جني في خصائصه (١٠١/٢) مع أنه قرئ بها أيضًا، وكلتاها قراءتان شاذتان، وأما «الأوثان» فقد وردت في (٣٠) من سورة الحج، وأوثانها في (١٧، ٢٥) من سورة المائدة، ولم ترد فيها قراءة البتة..

(٤) الكتاب (٥٧١/٣، ٥٧٧).

(٥) الخصائص (١٠٠/٢ - ١٠١) وقد سبقه المبرِّد في المقتضب (٢٠٣/٢ - ٢٠٤)، والفارسي في النكحلة، تحقيق: مرجان (٣٥٩)، والحلبات (١٠٨ - ١٠٩) إلا أنه أكثر بيانًا منهما فقدمته.

(٦) المقتضب (٢٠٤ - ٢٠٣/٢) مع تعليق المحقق.

(٧) تشبيها في: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قلّيل (٧٧/١) وتحقيق السيد وآخر (٧٠/١).

مخالف لاستدلال سيبويه الذي سيأتي ذكره<sup>(١)</sup>، وعندما يُعلّل البصريون وجود نحو: فُلُك وأخواته، يسوقه الكوفيون دون تعليل، كما قال: ابن خالويه<sup>(٢)</sup>، وشبهه الفُلك:

\* عُبر، كما في نحو: ناقة عُبر أشفار، وجمال عُبر أشفار<sup>(٣)</sup>.  
\* وُلِد، كما في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ حيث قرأها يحيى بن يَعْمَر وآخر: ﴿وَلَوْلَدِي﴾<sup>(٥)</sup>.  
\* وكُور الناقة.

\* وهُود، إذ يقال: رَجُلٌ هُود، وقَوْمٌ هُود<sup>(٦)</sup>.  
\* وأُفق، كما في قول العباس - رضي الله عنه -<sup>(٧)</sup>:  
وَأُنْتُ لَكَا وَلِدْتُ أَشْرَقَتْ أَلْ أَرْضُ وَضَاءَتْ بِنُورِكَ الْأَفْقُ  
الرابع: ما كان على «فِعَال»، وفيه ستة ألفاظ:  
\* هِجَان: واحد وجمع عند الخليل<sup>(٨)</sup>، وقد اختلفت خمس علل في هذا اللفظ ولما كان على غراره، هي:

١- أنه كُسِر «فَعِيل» على «فِعَال» كما في نحو: ظَرِيف وظَرَاف، وكَرِيم وكِرَام، فلزم تكسير «فِعَال» على «فِعَال» فيقال: هِجَان تكسير هِجَان.

(١) انظر: ص (١٤٠).

(٢) نيس (٢٦٩).

(٣) انظر: الكتاب (٢٤٣/١)، وأدب الكاتب (٦١٨) مع تعليق المحقق.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٤١.

(٥) انظر: المحتسب (٣٦٥/١)، ومعجم القراءات (٥٠٧/٤).

(٦) المحتسب (٣٦٥/١).

(٧) البيت من (المتسرح) ضمن سبعة أبيات في أمالي ابن الشجري (١١٥/٣). وانظر: المجموع المغيث (٨٠/١)، والشاهد ووجهه بيتان.

(٨) الكتاب (٦٣٩/٣).

- ٢- نظر سيبويه لـ«هيجان» وأخواته، بقوله: «وأنه كجوادٍ وهجاءٍ...»<sup>(١)</sup> فيشير هنا إلى أنَّ جَوَادًا «فَعَالًا» جُمع على هِجَاءٍ «فِعَال»، وليس بينهما فرق إلا فتحة الفاء وكسوته، فكما لا يُشكَّ أنَّ هِجَاءًا تكسير، فكذلك هِجَانٌ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- إذا جُمع «فَعِيل» على «أَفْعِلَّة» وجب جمع «فِعَال» على «أَفْعِلَّة» أيضًا، وذلك مثل: رَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ، وَجَرِيبٌ وَأَجْرِبَةٌ، فيقال على هذا: مَدَادٌ وَأَمْدَةٌ، وَزِمَامٌ وَأَزْمَةٌ، وَعِقَالٌ وَأَعْقَلَةٌ<sup>(٣)</sup>.
- ٤- أنَّ فَعَالًا وفَعِيلاً أختان، من جهات ثلاث:
- أ- كلُّ واحدة منهما ثلاثية الأصل.
- ب- ثالثهما حرف لين.
- ت- أنهما اعتقبا على معنى واحد نحو: كَلِيبٌ وَكِلَابٌ، وَعَبِيدٌ وَعِبَادٌ، وَطَسِيسٌ وَطَسَاسٌ.
- ٥- اختلاف حرف اللين بين «فَعِيل وفِعَال» أدَّى إلى اتِّفَاق اللَّفْظَيْن؛ لأنَّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، فُجُمع أحدهما على ما جُمع عليه الآخر، فقِيل: نَاقَةٌ هِجَانٌ، وَنُوقٌ هِجَانٌ، كما قيل: لَيْمٌ وَلَيْمٌ، وَشَرِيفٌ وَشِرَافٌ، فَالْكسرة الَّتِي فِي الْوَاحِدِ مِثْل: كَسرة «ضِيْنَاكُ»، وَالَّتِي فِي الْجَمْعِ مِثْل: كَسرة «كِرَامِ»<sup>(٤)</sup>.
- وكثرَت الشُّوَاهِدُ الشُّعْرِيَّةُ عَلَى «هِجَانٍ» فَاخْتَرْتُ مِنْهَا قَوْلَ طُغَيْلِ الْغَنَوِيِّ<sup>(٥)</sup>:

(١) الكتاب (٦٣٩-٦٤٠).

(٢) راجع المصدر السابق مع تعليقات المحقق، وشرح المفصل (٥١/٥).

(٣) المقنضب (٢٠٤/٢).

(٤) الخصائص (٩٤/٢-٩٥، ١٠١) وقد أشار ابن السُّرَّاجِ إِلَى هَاتَيْنِ الْعَلَّتَيْنِ وَلَمْ يَفْصِلْ فِيهِمَا. الأصول (٢٠/٣).

(٥) البيت من «الطويل» والشَّاهدُ وَجْههُ وَاضِحَانٌ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ: (٣٢)، وَتَفْرِيدُهُ فِيهِ، وَفِي كِتَابِ الْاِخْتِيَارَيْنِ (٣٨).

فَلَمَّا فَتَى مَا فِي الْكَتَائِنِ ضَارَبُوا إِلَى الْقُرْعِ، مِنْ جِلْدِ الْهَجَانِ الْمُجَوَّبِ  
\* وَشِمَالٍ: واحد وجمع عند أبي الخطاب الأخفش<sup>(١)</sup>، وعليه قول  
عبد يعوث بن وقاص الحارثي<sup>(٢)</sup>:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ تَنْعَمُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْ يَبِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا  
\* وَدِلَاصٍ: واحد وجمع حيث يقال: دِرْعٌ دِلَاصٌ، وَأَذْرَعٌ دِلَاصٌ<sup>(٣)</sup>،  
وورد في قول عمرو بن كلثوم<sup>(٤)</sup>:

عَلَيْنَا كُنْثٌ سَابِغَةٌ دِلَاصٍ تَرَى فَوْقَ الشَّجَادِ لَهَا غُضُونَا  
\* وَجِلَالٍ: واحد وجمع، كما في شرح البطلاني لقول أبي العلاء  
المعري<sup>(٥)</sup>:

ذَكِي الْقَلْبِ يَخْضِبُهَا نَجِيعًا بِمَا جَعَلَ الْحَرِيرَ لَهَا جِلَالًا  
\* وَكِتَانٍ: كما في نحو: امرأة كِتَانٍ ونساء كِتَانٍ<sup>(٦)</sup>.  
\* وَكِتَازٍ: في قول بعض العرب: نَاقَةٌ كِتَازٌ وَثُوقٌ كِتَازٌ<sup>(٧)</sup>.

الخامس: ما كان على «فَعَالِي»، وفيه خمسة ألفاظ:

\* حُلَاوِي: واحد وجمع عند أبي زيد، كما قال: أبو علي الغالي<sup>(٨)</sup>.  
\* سَلَاقِي: واحد وجمع عند الأخفش، وقيل في جمعها: «سَلَامِيَاتٍ»<sup>(٩)</sup>،

(١) الكتاب (٦٣٩/٣).

(٢) البيت من «الطويل» وهو في المفضليات (١٥٦)، وفي المقتضب (٢٠٤/٢) مع تعليق المحقق.

(٣) انظر: الكتاب (٦٣٩/٣).

(٤) البيت من «الوافر» وهو في: شرح ديوانه (٩٧). مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، وشرح القصائد  
الشعب (٤١٥).

(٥) البيت من «الوافر» وهو في: شرح سِمْط الزند (٦٠/١-٦١).

(٦) شرح الجمل (٥٣٥/٢).

(٧) راجع: اللسان (كنز)، والمساعد (٤١٨/٣).

(٨) انظر: نوادر أبي زيد (٥٤٥)، والمقصود والممدود (٢٤٩-٢٤٨).

(٩) المعاني (٩٥/١).



ووقعت في قول أبي ميمون النضر بن سلمة العجلي<sup>(١)</sup>:

لَا يَشْتَكِينُ عَمَلًا مَا أَنْتَقَيْنُ

مَا دَامَ مُخٌّ فِي سَلَامِي أَوْ عَيْنُ

\* وَحَبَارَى: عند بعضهم للواحد والجمع، وقيل في جمعها:

حُبَارِيَّاتٍ<sup>(٢)</sup>، وجاءت على المعنى الأول في قول الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

وَأَشْلَاءُ لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيدُهَا إِذَا نَحْنُ شِئْنَا صَاحِبٌ مُتَأَلَّفُ

\* وَشُكَاغَى: للواحد والجمع أيضًا، وقيل في مفردها: شُكَاغَاةٌ<sup>(٤)</sup>،

وهي على المعنى الأول في قول: عمرو بن أحمر الباهلي<sup>(٥)</sup>:

شَرِبْتُ الشُّكَاغَى وَالتَّدَدْتُ أَلِدَةً وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَكَاوِيَا

وَشُكَاغَى عِنْدَ الْمِرْدِ كِبْهَمَى، من حيث العلل التي أشرت إليها فيما

مضى<sup>(٦)</sup>، \* وَشُقَارَى: كسابقاتها<sup>(٧)</sup>.

السادس: ما كان على «فَعْلَان» بفتح الفاء أو كسرهما، وفيه لفظتان:

\* صَفْوَان: واحد وجمع، فإذا جُعل واحدًا فهو بمعنى الحَجَر، وإذا

جُعل جمعًا فهو بمعنى الحجارة<sup>(٨)</sup>، كما في قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿كَثَّيْلٌ مَمْقُونٌ﴾.

(١) البيتان من «الرجز». انظر: الضحاح (سلم)، ومعجم شواهد العربية (٥٤٣/٢).

(٢) انظر: معاني الأختش (٩٥/١).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (٨٦/٢)، ومعاني الأختش (٩٥/١).

(٤) معاني الأختش (٩٦/١).

(٥) البيت من «الطويل» وهو في شعره المجموع (١٧١)، ومعجم مقاييس اللغة (لذ ٢٠٣/٥)، وذكر

«محققو شرح الشافية» في (١٩٩/٢) أنَّ «شُكَاغَى» مفرد وجمع عند سيبويه، وراجعت الكتاب

(٣٩٤/٣)، وفهرست اللغة (١١٥/٥) فلم أجِدْ إلَّا شُكَاغَاتٍ، وقد تُسبت إليه في اللسان «شكع».

(٦) انظر: (١٣٣).

(٧) شرح الجمل (٥٤٨/٢).

(٨) معاني الأختش (١٨٤/١).

(٩) سورة البقرة، الآية: ٢٦٤.

\* عِفْتَان: واحد وجمع، بدلالة تثنيته على «عِفْتَانَيْنِ»<sup>(١)</sup>، فهو في الأفراد بمنزلة «سِرْحَان»، وفي الجمع بمنزلة «عِلْمَان»<sup>(٢)</sup>.  
 السَّابِع: ما كان على «أَفْعِلَّة»، وفيه لفظة واحدة:  
 أَسْوَرَة: واحد وجمع<sup>(٣)</sup>، حيث جُمع «أَسْوَرَة» في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>:  
 ﴿فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَى اسْوَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾ جُمُوعًا كثيرة من بينها: أَسْوَرَة.  
 الثَّامِن: ما كان على «فُعُل»، وفيه أربعة ألفاظ:  
 \* جُنُب: إذا أخذ من الجَنَابَةِ، وثُنِيَ ففعل فيه: رَجُلَانِ جُنُبَانِ فَإِنَّهُ يكون من باب فُلُك، ومع جَوَازِهِ فَإِنَّهُ ليس بالوجه<sup>(٥)</sup>، والأفصح عدم تثنيته عند سيبويه<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّه مصدر.  
 \* وَعُطُل: واحد وجمع أيضًا كما فسره القيسي<sup>(٧)</sup>، في قول السَّمَاخِ ابنِ ضِرَار<sup>(٨)</sup>:  
 دَارُ الْفَسَاءِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَنِيَّةً عُطُلًا حُسَانَةَ الْجِيَدِ \* وَشُلُل<sup>(٩)</sup>، \* وَنُجْم: كما في قوله تعالى<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَعَلَّمَكُمُوهَا وَأَلَمَّكُمُوهَا﴾.  
 يَحْتَدُونَ ﴿٦٦﴾.

- (١) المحكم (غنت ٣٩٩/٢-٤٠).
- (٢) شرح الكافية الشافية (٤/١٨١٠).
- (٣) معاني الأختل (٢/٤٧٤).
- (٤) سورة الزخرف، الآية: ٥٣.
- (٥) الكامل (٣/١٥).
- (٦) الكتاب (٣/٦٤٠) مع تعليق المحقق.
- (٧) إيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٦٣).
- (٨) البيت من «البيضة». انظر: ديوانه (١١٢) وتخريجه فيه، والمصدر السابق.
- (٩) الدر المعصون (٢/٢٠١).
- (١٠) سورة النحل، الآية: ١٦ إذ قرأها بضم الثُّون والجيم ابن وَثَّاب وغيره، وهو واحد وجمع. انظر: معجم القراءات (٤/٦٠٦).

التاسع: ما كان على «فعل»، وفيه خمسة ألفاظ:  
\* سُحِّل: كرجل سُحِّل، ورجال سُحِّل<sup>(١)</sup>، قال أبو كبير عامر بن  
الحُلَيْس<sup>(٢)</sup>:

فَلَقَدْ جَمَعْتُ مِنَ الصَّخَابِ سَرِيَّةً خُذِبَا لِذَاتِ غَيْرٍ وَخَشِ سُحِّلِ  
\* وَدُمِّلَ، وَسَلِّحَ، وَقُمَّلَ<sup>(٣)</sup>، وَزُمِّلَ<sup>(٤)</sup>.

العاشر: ما كان على «فَعَالِلَ»، وفيه لفظة واحدة:  
\* شَقَاتِقِ النَّعْمَانِ: إِذْ وَقَعَتْ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ<sup>(٥)</sup>.

وبعد: فقد كان للعلماء آراء متباينة، في تلك الألفاظ الواقعة للواحد  
والجمع بلفظ واحد، وإنما يُفَرِّقُ بين المفرد منها، والجمع بدلالة الحال  
ومتقدّم ومتأخّر الكلام كما ذكر ابن جني<sup>(٦)</sup>.

فاجتمع لديّ أربعة آراء، وإليك تفصيلها:  
(١) للخليل وسيبويه<sup>(٧)</sup>، حيث يريان أنّ تلك الكلمات جمع تكسير  
بدلالة تثنيتهما، فيالتثنية خرجت المصادر وما والاها، فيقال مثلاً في تثنية  
فُلُك: فُلُكَا، وَعُبَيْر: عُيْرَان، ووُلُد: وُلُدَان، وكُؤُر: كُؤُرَان، وهُؤُد: هُؤُدَان،

(١) ليس (٢٨٨).  
(٢) البيت من «الكامل» وقد ذكر أبو سعيد الشُّكْرِي أنّ الشُّحْل جمع بدلالة قوله: «ولا أنزى ما واحدُ  
الشُّحْل» فثبت حينئذٍ أنّه للواحد والجمع بلفظ واحد. انظر: ديوان الهذليين «شعر أبي كبير»  
(٩٠)، وشرح أشعار الهذليين (١٠٧١/٣).

(٣) انظر: ليس (٢٨٨).  
(٤) الصَّحاح (زمل).  
(٥) المصدر نفسه (شقق).  
(٦) انظر: ص (١٣١).  
(٧) الكتاب (٥٧٧/٣)، (٦٤٠).

وأَفَق: أَفْقَان، وَهَجَان: هَجَانَان، وَشِمَال: شِمَالَان، وَدَلَّاص: دِلَّاصَان، وَجِلَال: جِلَالَان، وَكِنَان: كِنَانَان، وَكِنَانَز: كِنَانَزَان، وَصَعْوَان: صَعْوَانَان، وَعِفْتَان: عِفْتَانَان [وَجُنُب: جُنُبَان، وَعُطَل: عُطَلَان، وَشُلُل: شُلُلَان، وَنُجُم: نُجُمَان، على خلاف في تثنيتهما]، وهو رأي أكثر النحويين<sup>(١)</sup>.

(٢) لأبي عمر الجرمي<sup>(٢)</sup>، إذ يرى أنَّ تلك الألفاظ كالمصادر إذا وُصِف بها، أو أُخبر بها، أو وقعت أحوالاً، فالفصيح فيها ألَّا تُثْنَى إذ تبقى على صيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع فيقال مثلاً: هَذَا هِجَان، وَهَذَانِ هِجَان، وَهَؤُلَاءِ هِجَان، كما قيل: هَذَا عَدَل، وَهَذَانِ عَدَل، وَهَؤُلَاءِ عَدَل، وكما في جُنُب: هَذَا جُنُب، وَهَذَانِ جُنُب، وَهَؤُلَاءِ جُنُب.

(٣) أنَّها أسماء جموع - وقد نسب السمين الحلبي إلى الأخفش<sup>(٣)</sup>، وهو محجوج بما في المعاني<sup>(٤)</sup> إذ يرى أنَّ نحو: قُلْك واحد وجمع - لأنَّها لا تحتاج إلى تغيير مقدَّر - إلَّا إذا عُدَّت جموع تكسير - وهذا تكلف لا طائل من ورائه، وليس هناك مانع أن يشترك المفرد والجمع في لفظ واحد، كما اشترك الكلُّ والجزء في لفظ «إِنْسَان» للشخص وللمثال الذي يُرى في سواد العين، فهو في المفرد والجمع أسهل منه بين الكلِّ والجزء؛ لأنَّ مفارقة الجزء للكلِّ أكثر من مفارقة المفرد للجمع، وقد صحَّح هذا الرأي ابن مالك في التسهيل<sup>(٥)</sup> ويلحظ أنَّ إبراهيم الحندود<sup>(٦)</sup> نسب إلى ابن مالك أنَّه صحَّح

(١) ارتشاف الضرب (٤٠٢/١).

(٢) راجع: شرح المفصل (٥١/٥)، وشرح الشافية (١٣٥/٢ - ١٣٦)، والارتشاف (٤٠١/١).

(٣) الدر المصون (٢٠١/٢).

(٤) انظر (٣٤٢/٢).

(٥) راجع: التسهيل (٢٦٧)، والارتشاف (٤٠٢/١)، والمساعد (٣٩٢/٣)، ولمزيد من التفصيل،

انظر: الهمع (١٢٨/٦ - ١٢٩).

(٦) مسائل الخلاف (٧٠١/٢).

ما ذهب إليه الخليل وسيبويه محتجاً بما في السهيل، والصواب: أنَّ ابن مالك صحَّح رأي الفائلين بأنَّه: اسم جمع، ونصَّ على ذلك في السهيل حين قال: «والأصحُّ كونه اسم جمع...»<sup>(١)</sup>، وأمَّا الخليل وسيبويه، فيعدَّان باب قُلْتُ وأخواته جمع تكسير، وقد نسبته إلى سيبويه ابنُ مالك نفسه في شرح السهيل<sup>(٢)</sup>، بينما يميل في شرح الكافية الشافعية<sup>(٣)</sup> إلى رأي الخليل وسيبويه، وهذا الشرح متأخَّر عن شرح السهيل، فيمكن الأخذ به.

(٤) أنَّها أسماء مفردة عند بعض النحاة<sup>(٤)</sup>.

ورأي الخليل وسيبويه هو الرَّاجح لديَّ لما يأتي:

(أ) أنَّهما شيخان العريئة، فهما أعلم بلغة العرب، وأقرب العلماء إلى مخالطة العرب الخلص.

(ب) أنَّ رأيهما قال به: أكثر النُّحويِّين، ولن يجتمع العلماء على خطأ.

(ت) استدلالهما بتثنية تلك الألفاظ، وأرد عن العرب، فلا مجال لردِّه.

(ث) مجيء عدد من الشواهد القرآنية والشعرية، فيه تأييد لهذا الرأي.

وختاماً فما جاء على زنة «أفْعَلَة» و«فُعْل» و«فَعَائِل» فهو نظير لـ«فَعَلَى» و«فَعَلَاء» و«فَعَالَى» في انعدام التثنية، وأمَّا نحو: «فُعْل» و«فَعَال» و«فَعَلَان» و«فُعْل» على خلاف فيه، فوردت ألفاظها مثناة، فبعضها منصوب عليها، وما لم ينصَّ عليه منها قيس على ما سَمِعَ. والله أعلم وأحكم.

(١) (٢٦٧).

(٢) تحقيق: عدنان قُتَيْب (٧٧/١)، وتحقيق: السيد وآخر (٧٠/١).

(٣) (١٨٠٩-١٨١٠).

(٤) انظر: الارشاد (٤٠٢/١). والجمع (١٢٩/٦).

## الفصل الثاني الموافقات النحوية بين المفرد وجمع التفسير

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: إعراب الجمع المنصرف إعراب المفرد.
- المبحث الثاني: عود الضمير مفرداً على الجمع والعكس.
- المبحث الثالث: أعمال المشتقات المجموعة عمل مفرداتها.
- المبحث الرابع: وصف المفرد بالجمع والعكس.

### توطئة:

كان الحديث في الفصل الأول عن الموافقات الصرّفية بين المفرد وجمع التّكسير، وقابله الفصل الثالث فكان يدور حول الموافقات الدّلالیة بين المفرد والجمع، فمن التّسلسل المنطقي أن يعقب الفصل الأول، حديث عن الموافقات النّحویة، وهذا هو محور الفصل الثّاني، الذي أقدم له بهذه التّوطئة.

إنّ هذا الفصل يجلّي الصّورة النّحویة الرّائعة التي تكتنف المفرد وجمع التّكسير على حدّ سواء، فبدأ بالحديث عن الإعراب الذي عدّه النّحاة فرع المعنى، ثمّ عقب بعود الضّمير الدّال على مكانة الإيجاز والاقتصاد في لغتنا، ثمّ وليه حديث عن الإعمال، وهو ظاهرة نحویة لها شأنها في الدّرس النّحويّ قديماً وحديثاً، ونختم الفصل برفوع كلّ من المفرد والجمع نعتاً لآخِر، في سياق لغويّ عربيّ فصیح.

فتلك التّشاكلات إعراباً، وعوداً، وإعمالاً، ونعتاً، دليل تمازج نحويّ قويّ بين المفرد وجمع التّكسير، أودت بجمعهما، مع افتراقهما أصلاً...

## المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### إِعْرَابُ الْجَمْعِ الْمُنْصَرِفِ إِعْرَابُ الْمَفْرَدِ



كشفت في الفصل الأول عن أصالة المفرد، وفرعية الجمع بما ينفي عن الإعادة<sup>(١)</sup>، ومن التماثل حينئذ أن يُعطى الأصل حركات إعرابية أصلية مثله، وزيادة في التناسب أيضًا، أن يتوافر في الجمع ما توافر للمفرد من حركات، ولكن هل تلك الحركات تدخل على فئة معينة من المفردات والجمع؟ إن الحركات الثلاث وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، لا تظهر إلا في المفرد المنصرف، وعلى غرار الجمع المكسر المنصرف، إذن إعراب جمع التكسير المنصرف، إعراب المفرد المنصرف، من باب (حمل الفرع على الأصل)، وسُمي ذلك الحَمْل عند الأصوليين بـ(قياس المُساواة)، ويُعنى به: التسوية بين المحمول والمحمول عليه، في الأحكام جميعها<sup>(٢)</sup>.

ويخرج بالأفراد، ما كان مثنًى، أو مجموعًا، مضافًا أو غير مضاف، وبالمُنصرف الممنوع من الصّرف، وبالجمعيّة يخرج المفرد، والمثنى أيضًا؛ لأن إعرابها بالحروف وهي علامات إعرابية فرعية، وبالتكسير يُحتز من جمع الملازمة مذكّره؛ لأنه على نسق الثنية، ومؤنّه؛ لأنه غير مستوفٍ للحركات، إذ الكسرة ناتية عن الفتحة في حالة النصب<sup>(٣)</sup>.

ولم يُعرب جمع التكسير المنصرف، إعراب المفرد المنصرف اعتباطًا، بل كان هناك تفسيرات لذلك الحَمْل، منها:

\* أنه أعرب؛ لأنه لم يأت على حدّ الثنية<sup>(٤)</sup>، حيث أُستوفى له البناء،

(١) النظر: ص (٣٩-٤٠).

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح (١٩٢) مع تعليق المؤلف.

(٣) شرح الكافية (٧٤/١-٧٥).

(٤) المقتضب (١/١٤٤).

كما استوفى للواحد<sup>(١)</sup>، ذلك أن صيغة المفرد، بنية مستقلة قبل جمعها، فلما جمعت تغير بناؤها، وهذه علة تسميته بجمع التكسير؛ لأن اللفظة المفردة تتكسر، أي تتغير هيئتها، إما بزيادة في الحروف، وتغير في الحركات كـ(يَت) وأبيات)، أو بنقصان في الحروف، وتبدل في الحركات كـ(حَمَارٌ وَحُمْرٌ)، أو بمطابقة في الحروف لا في الحركات كـ(سَقْفٌ وَسُقْفٌ)، أو بتناسب فيهما جميعاً كـ(فُلُكُ جمع فُلُكُ)<sup>(٢)</sup>، في حين تسلم بنية المفرد في الثنية، اللهم إلا أن يزداد عليها ألف ونون، ومثل الثنية، جمع المذكر السالم.

\* مجيء جمع التكسير مختلف الضبع، كاختلاف المفرد في صيغة<sup>(٣)</sup>، باختلاف صيغ الجمع نحو: كَلْبٌ، وَأَكْلَبٌ، وَكِلَابٌ، وَأَكَالِبٌ، فالأولى أتت على (أَفْعُل) جمع قَلَّةٌ، والثانية جاءت على (فَعَال) جمع كثرة، والأخيرة وردت على (أَفَاعِل) وهي جمع للجمع، وأما اختلاف المفرد فتحو: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وَثَوْبٌ، وَكِتَابٌ، وَغُلَامٌ<sup>(٤)</sup>، فهذه كلها مفردة، ولكنها أتت متفاوتة، فلكل مفرد منها بنية الخاصة به، من حيث عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، وأصالتها، وزيادتها، وغير ذلك من أحوال أبنية الكلمة، ولكل لفظة معنى مستقل عن الأخرى.

\* أن إعراب الجمع أتت على آخره، كإعراب المفرد<sup>(٥)</sup>، نحو قولك: رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَرَجُلًا وَرِجَالًا، وَرَجُلِي وَرِجَالِي، فكلاهما أعربا بحركات أصلية، وحرف إعرابه، هو حرف إعراب المفرد<sup>(٦)</sup>، كما في المثال الماضي،

(١) علل النحو (١٧٣، ٥١٩).

(٢) توجيه اللمع (٩٩).

(٣) علل النحو (٥١٩).

(٤) المقنن في شرح النكلمة (١٠٣١/٣).

(٥) المنصف (١٣٠/٢).

(٦) سر الصناعة (٩٥/١، ١٩٧/٢).

وهذا هو القسم الأول عند ابن الخباز، وأما القسم الثاني فهو: اختلاف حرف إعراب الجمع، عما هو في المفرد، كما في نحو: غُلامٌ وغُلَّمانِ، وصَيِّبٌ وصَيِّبَتٌ، وضَّارِبٌ وضَّارِبَتٌ، وقَتِيلٌ وقَتِيلَتٌ، وهو ثلاثة أنواع: (١) أن يكون بدلاً، وهو قسمان:

(أ) ما كان مبدلاً من أصل كالمهمزة في (أَرْجَاء) فإنَّها بدل من (الواو) التي هي لام الكلمة.

(ب) ما كان مبدلاً من زائد كياء (الذَّقَارِي) فهي مبدلة من ألف (ذُقَرِي) إذا كانت ألفها للتأنيث، وأما إن كانت للإلحاق فهي الياء المتقلبة عنها الألف في المفرد، فرجعت في الجمع إلى أصلها؛ لأنَّ الجمع يرُدُّ الأشياء إلى أصولها. (٢) ما كان آخر أصل من الكلمة، وذلك مثل: حاء (طِلَاح) فواحده (طَلْحَة) والثاء حرف إعرابه، فلما جُمع سقطت الثاء، فصارت الحاء حرفاً لإعرابه.

(٣) ما كانت اللام التي قبل اللام الأخيرة، هي حرف الإعراب في نحو: (فَرَزْدَق) فالقاف في حال الأفراد هي حرف الإعراب، فلما جُمع صار (فَرَزْد) بدال هي حرف الإعراب، لأنَّ القاف حُذفت عند جمعه، ورُبَّما حذفت (الدَّال) وبقيت (القاف) هي حرف الإعراب؛ فيقال فيه إذ ذاك: (فَرَزَق)، وهذا رأي آخر في جمع ما كان خماسياً رابع حرف منه، أو خامسه، مشبه للحروف الزوائد؛ لكونه من مخرج أحدها، إلَّا أنَّ الرَّاى الأول، وهو حذف القاف وبقاء الدَّال حال الجمع، هو الأجود وهو مذهب سيبويه، ومع ذا، فإنَّ الإعراب بالحركات قائم مقام اتفاق المفرد والجمع في حرف الإعراب<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: سر الصناعة (٢/١٩٨)، والنهاية في شرح الكفاية (٢/٤٣٠-٤٣١)، وأكثر التفصيل منه، إضافة إلى كثرة أمثله، والتشريح (٥/١٣٤-١٣٥)، والمقتصد في شرح التكملة (٣/١٠٣١).

\* اختلاف معاني الجمع، كاختلاف معاني المفرد، إذ يكون جمع أكثر من جمع، كما أنَّ الواحد مخالف للواحد في أمور كثيرة<sup>(١)</sup>، وقد وقف عبدالقاهر عند هذا التفسير، موضحاً أنه لا يصح؛ لأنَّ الجمع وإن دلَّ على القلَّة، والكثرة، وجمع الجمع، والأعداد كالثلاثة والأربعة، والعشرة، والمئة، والألف؛ لأنَّها وإن أنبأت عن الجمع، فإنَّ كلَّ واحد منها مغاير للآخر في حقيقته.

وإذا نُظر إلى الواحد فإنَّه لا تفاوت فيه من حيث إنَّه واحد، فليس ثمة واحد أكثر من واحد كما في الجمع، وليست له أنواع مختلفة، كاختلاف الأعداد في الجمع، وإنَّما يحدث هذا التفاوت للواحد فيما يُوصف به نحو: الرَّجُلُ كالمراة، في كونه واحداً، ولكنَّ أحدهما مبين للآخر، وسائر الآحاد كذلك فمئتها: الجَماد، والحيوان، والأحداث، والحيوان منه ما هو بهيمة، ومنه ما هو إنسان، والأحداث أيضاً بعضها أفعال مؤثِّرة ظاهرة كالضُّرب، وبعضها معاني معقولة كالفهم، فمن استدلَّ بهما على هذا المعنى، فقد جمع بينهما وبين الثَّنية؛ لأنَّ الثَّنية كالواحد في مفارقة بعضها لبعض، فمثلاً الرَّجُلانِ خلاف المرأتين، كما أنَّ الرَّجُلَ خلاف المرأة، ومن ثمَّ يسقط الاستدلال بهذا؛ إذ المقصود الإتيان بصفة يشترك فيها المفرد والجمع، دون الثَّنية وذلك لم يتحقَّق، إلَّا أن يُراد به أنَّ الجمع ورد مخالفاً للمفرد والمثنى في تفاوت معانيه، واستثنائه دونهما بأوصاف، جعلته في حكم الشَّيء المستقلِّ بذاته، وعليه فقد أُعطي مرتبة الأصول؛ لكونه ممَّا أُستؤنف أمره، فكان ردُّ الواحد إليه مخالفاً لردِّه إلى الثَّنية، وهذا معنى غامض<sup>(٢)</sup>.

\* بناء الجمع، لبناء مفردة، وذلك نحو: هَذَا وهُؤَلاءِ، والذي والَّذين،

(١) راجع: المنصف (١٣٠/٢)، وسر الصناعة (٩٥/١).

(٢) المقصد في شرح النكلة (١٠٣٢/٣-١٠٣٣) بنصرف.

فلَمَّا أُفردوا بنوا، فقالوا: (هَذَا، وَالَّذِي)، وَلَمَّا ثَنُوا أعربوا، فقالوا: (هَذَانِ، وَاللَّذَانِ) فَلَمَّا عادوا إلى الجمع بنوا، فقالوا: (هَؤُلَاءِ، وَالَّذِينَ)<sup>(١)</sup>، ويلاحظ هنا أنَّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا تدخل ضمن باب جمع التكسير، وإنَّما أُوردت في هذا الموطن؛ لبيان المشاكلة بين المفرد والجمع، ومفارقة الثَّنية لهما.

\* في ضوء الأمثلة التي سردها ابن الخباز جاء كلُّ من المفرد والجمع، صحيح الآخر نحو: رَجُلٌ وَقُصُورٌ، أو شَبِيهَا بالصَّحيح نحو: دَلٌّ وَظَنٌّ وَعُشُوٌّ وَعُثْيٌ، أو مقصوراً نحو: حُبْلَى وَجِرْحَى، أو منقوصاً نحو: قاضٍ وأيدٍ، أو ممدوداً نحو: كِسَاءٌ وَظَبَاءٌ<sup>(٢)</sup>.

\* ورود صيغ الجمع، على وَفْقِ صيغ المفرد، وذلك نحو: كِتَابٌ وَرِجَالٌ على زنة (فَعَال)، وَسُلْطَانٌ وَكُتُبَانٌ على زنة (فُعْلَان)، وَسِرْحَانٌ وَغُرَبَانٌ على (فُعْلَان)، وَصُرْدٌ وَظَلَمٌ على (فُعَل)، وَلِزَمٌ وَسَدَرٌ على (فُعَل)، وَقُفْلٌ وَدُورٌ على (فُعَل)، وَسُدُوسٌ وَقُصُورٌ على (فُعُول)<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك كثير ممَّا تعرضتُ لذكره في الفصل الأوَّل<sup>(٤)</sup>.

\* وصف المفرد بالجمع كما في نحو: بُرْمَةٌ أَغْشَارٌ، وَثُوبٌ أَشْمَالٌ، وَقَدْرٌ أَكْسَارٌ<sup>(٥)</sup>، حيث جاءت (أَغْشَارٌ، وَأَشْمَالٌ، وَأَكْسَارٌ) على زنة (أَفْعَال) جمع قلَّة، وموصوفاتها مفردات، وهذا التفسير سأوقيه حقّه في مبحث مستقل<sup>(٦)</sup> - بحول الله وقوّته - وإنَّما ذكرته هنا؛ لإظهار شدَّة الترابط بين المفرد والجمع.

(١) انظر: سر الصناعة (١/٩٥-٩٦)، والمقتصد في شرح التكملة (٣/١٠٣٢).

(٢) راجع: النهاية في شرح الكفاية (٢/٤٣٠)، وظاهرة التأني (١/١٤٠-١٤٢).

(٣) انظر: النهاية (٢/٤٣٠)، وتوجيه اللمع (٩٩)، وظاهرة التأني (١/١٤٢).

(٤) انظر: ص (٤٦-٤٧).

(٥) شرح المفصل (٥/٦-٧).

(٦) انظر: ص (١٨٩) وما بعدها.

\* وأخيراً: فلم يطرد في آخر كل من المفرد والجمع حرف لين صالح لأن يكون علامة للإعراب، كما في المثنى وجمع المذكر السالم<sup>(١)</sup>. وما أتى من المشكلات بين المفرد والجمع فيما مضى من البحث، وما سيأتي، فإنه يجعل تفسيراً ومسوّغاً لإعراب جمع التكسير المنصرف إعراب المفرد المنصرف، والله أعلم وأحكم.

---

(١) شرح الكافية (١/٧٥).

## المبحث الثاني

### عود الضمير مفردًا على الجمع والعكس

اعتدت فيما مضى أن أجرد بالترتيب الكتب التي بين يدي في القضية التي أتناولها بالدرس، بدءاً بكتاب سيويه، وانتهاء بالمؤلفات المحدثه التي وقعت عليها، وهكذا سرت على الوتيرة نفسها، فجمعت كل ما يتعلق بعود الضمير مفرداً أو مجموعاً إلى أن وصلت إلى بحث عنوانه: «أحوال الضمير مع مفسره» لـ «زكيّة اللحياني» وبما أنّ هذا البحث جعل الضمير محوره الأساس، فقد وجدت بغيتي فيه، مع الاستعانة بما دوّنته قبل عن عود الضمير من كتب أخرى لم تصل إليها يد الباحثة، لذا فقد انقسم هذا المبحث بطبيعته إلى نوعين:

الأول: عود الضمير مفرداً على الجمع.

والثاني: عود الضمير مجموعاً على المفرد.

وقبل أن أتحدث عن النوع الأول أقول: لقد هممت في بداية الأمر أن

أتكلم عن عود الضمير في ستة عناصر هي:

١- عود الضمير مفرداً على الجمع.

٢- عود الضمير مجموعاً على المفرد.

٣- عود الضمير مثنى على المفرد.

٤- عود الضمير مثنى على الجمع.

٥- عود الضمير على اسم الجمع.

٦- عود الضمير على اسم الجنس الجمعي.

ومع أنّ تلك العناصر تتصل بكل من المفرد والجمع صلة وثيقة، إلّا

أنّي أحجمت عن الحديث فيها، واقتصرت على العنصرين الأولين، لأمرين:



(أ) أن هذا المبحث سيطول كثيراً إذا فصلت القول في كل عنصر على حدة.

(ب) أن العناصر السابقة تناولتها أيدي الباحثين وبخاصة، البحث الذي ذكرته سابقاً، فلا حاجة للتكرار، والاكتفاء بالأولين منها هو لب المبحث وخالصه.

النوع الأول: عود الضمير مفرداً على الجمع:

لجمع التفسير دلالات مختلفة، إذ يجيء للعقلاء وغيرهم، وهما: أي العقلاء وغير العقلاء، قسمان: مذكر ومؤنث، وبحسب ما تقتضيه تلك الدلالات يعود الضمير عليه، فإليك تفاسيمه:

١- جمع التفسير للعقلاء، وهو نمطان:

(أ) جمع التفسير للذكور العقلاء:

هذا النمط يعود الضمير إليه مفرداً مؤنثاً - غالباً - على التأويل بجماعة<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «وَلَوْ أَنَّ الرُّسُلَ أَفْنَتْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْفَارُ»، فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثاً تقديره «هي» على جمع التفسير للعقلاء، وهو الموطن المفرد في القرآن الكريم، ونحو الآية: الرِّجَالُ قَامَتْ، والرِّجَالُ أَكْرَمُهَا، وقول العرب<sup>(٣)</sup>: «الرِّجَالُ وَأَعْصَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا» فكان تقديراتها: جماعة الرجال قَامَتْ، وجماعة الرجال أَكْرَمُهَا، وحينما يعود الضمير مفرداً مؤنثاً على معنى الجماعة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب

(١) انظر: شرح المفصل (١٠٥/٥)، وشرح الكافية (٣/٣٤٤)، وأحوال الضمير مع مفسره (١٦).

(٢) سورة المرسلات، الآيات: ١١، ١٢.

(٣) راجع: المسائل الحلبيات (١٤٩)، وأحوال الضمير (١٦).

المنثور، فقد جاء أيضاً في أبيات شعرية منها قول الشاعر<sup>(١)</sup>:  
أَيُّ فَتًى هَيَّجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجَاءُ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ  
إذ عاد الضمير مفرداً مؤنثاً على تأويله بجماعة؛ لأنه مسند إلى فاعل مجموع  
جمع تكسير للمذكر العاقل.  
وقول الراجز<sup>(٢)</sup>:

إِذَا الرُّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادُهَا  
وَاضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادُهَا  
وَجَعَلَتْ أَرْضَائُهَا تَعْقَادُهَا

حيث جاءت الأفعال: (وَلَدَتْ، اضْطَرَبَتْ، جَعَلَتْ) مؤنثة على تأويلها  
بجماعة؛ لأنها أسندت إلى فاعلين كلُّها مجموع تكسير مذكرة عاقلة، وهي:  
(أَوْلَادُهَا، أَعْضَادُهَا، أَرْضَائُهَا).

وقول جحدر وهو ربيعة بن ضبيعة<sup>(٣)</sup>:

قَدْ عَلِمْتُ وَالِدَةَ مَا صَمَمْتُ  
إِذَا الْكُمَاةُ بِالْكُمَاةِ تَنَفَّتْ

وهكذا فإنَّ التأنيت باعتبار الجماعة، والتذكير باعتبار الجمع، أكثر في  
القرآن الكريم، واللغة من رمل يبرين ومها فلسطين، كما عثر عن ذلك

(١) البيت من (الطويل)، وهو من شواهد سبويه المجهولة القائل. انظر: الكتاب (٥٥/٢)، مع  
تعليق المحقق، وأحوال الضمير (١٨).

(٢) الأبيات من (الرجز)، ولا يعرف قائلها، وهي في: المذكر والمؤنث للأنيباري (٣٦٠/١)، ونسرح  
المفصل (١٠٣/٥)، وأحوال الضمير (١٧).

(٣) البيتان من (الرجز) وهما في: شرح ديوان الحماسة (٥٠٧/٢/١)، ويُفَرَّقُ بينهما بيت في شرح  
التسهيل، تحقيق: عدنان قُلَيْل (١٦٨/١)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٧/١) مع اختلاف يسير،  
وأحوال الضمير (١٨).

ابن العربي<sup>(١)</sup>، ومن ثم فإن مثل هذه القاعدة يُفزع إليها عندما تضيق القواعد المستفراة من كلام العرب عند النجاة.

ولما عاد الضمير - بكثرة فيما مضى - مفرداً مؤنثاً على معنى الجماعة، فإنه يعود بفلة مفرداً مذكراً عند الفراء وابن مالك، مع اختلاف المسوغات لدى كل منهما، حيث يرى الفراء أن تغير صورة المفرد في جمع التكسير هي الداعية إلى عود ذلك الضمير مفرداً مذكراً، إذ يقول بعد إنشاده لهذا البيت<sup>(٢)</sup>:

أَلَا إِنَّ جِيرَاتِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَازِحُ  
«فقال: رائح ولم يقل رائحون؛ لأن الجيران قد خرج مخرج الواحد من الجمع إذ لم يبين جمعه على واحد»<sup>(٣)</sup>

ولو لم تكن العلة السابقة هي المسوغة لذلك، لما قال فيما بعد عن جمع السلامة المحافظ على صورة المفرد: «فلو قلت: صالحون فإن ذلك لم يجر؛ لأن الجمع منه قد بني على صورة واحدة. وكذلك الصالحات نقول، ذاك غير جائز؛ لأن صورة الواحدة في الجمع قد ذهب عنه توهم الواحدة»<sup>(٤)</sup>.

بينما يعلل ابن مالك لهذا بأن الحمل على المعنى هو الذي أودى بعود الضمير مفرداً مذكراً حيث يقول: «ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً، لتأويلهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً، لتأويلهم بواحد يُفهم الجمع أو لسد واحد مسددهم...»<sup>(٥)</sup>.

(١) أحكام القرآن (٣/١١٥٢).

(٢) البيت من (المؤيد) وهو لحيان بن جبلة أو جبلة المحاريبي. انظر: معاني الفراء (١/١٣٠)، ونوادير أبي زيد (٤٤٤).

(٣) راجع: المعاني (١/١٣٠)، وأحوال الضمير (١٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قلبل (١/١٦٧)، وتحقيق: السيد وآخر (١/١٢٧)، وأحوال الضمير (١٧).

ثم استشهد بقول علقمة بن عبدة<sup>(١)</sup>:

تَعَمَّقَ بِالْأَرَطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ قَبَدَتْ نَبَلَهُمْ وَكَلَيْبٌ  
فوق ضمير الغائب في (أَرَادَهَا) مقصوداً به (جمع الرجال)، أي: تَعَمَّقَ  
بِالْأَرَطَى رِجَالٌ، وَأَرَادَهَا جمعهم.

ب - جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْعَاقِلَاتِ:

يجوز في الضمير العائد على هذا الجمع وجهان: إما أن يكون مجموعاً  
فيعود حينئذٍ على لفظ الجمع ومعناه، وذلك نحو: الْهُنُودُ قُمْنٌ، وإما أن يكون  
مفرداً، مثل: الْهُنُودُ قَامَتْ، فيعود حملاً على معنى الجماعة<sup>(٢)</sup>، وسيكون  
الحديث عن عوده مفرداً؛ لأنَّ هذه صورة من صور التوافق بين المفرد  
والجمع، ولذا جاء في القرآن الكريم كما في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا  
أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾، أي: أَزْوَاجٌ طُهِرَتْ<sup>(٤)</sup>، فعاد الضمير مفرداً مؤنثاً على  
التأويل بجماعة، ونظيره قوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ  
أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾.

وفي الشعر أيضاً، كقول سلمى بن ربيعة الضبي<sup>(٦)</sup>:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالسُّخَّانِ تَلَقَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَضَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

(١) البيت من (الطويل)، وهو في ديوانه (٣٨)، وشرح التسهيل، تحقيق: قليل (١/١١٧)، وتحقيق:  
السيد وآخر (١/١٢٧)، ونوادر أبي زيد (٢٨١).

(٢) انظر: شرح المفصل (٥/١٠٥)، وشرح التسهيل، تحقيق: عدنان قليل (١/١٧١)، وتحقيق:  
السيد وآخر (١/١٣٠)، وأحوال الضمير (١٨).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥.

(٤) راجع: شرح التسهيل (١/١٧١)، (١/١٣٠)، وأحوال الضمير (١٩).

(٥) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٦) البيت من (الكامل)، وهو في نوادر أبي زيد (٣٧٥)، وشرح ديوان الحماسة (١/٥٥٠)،  
وشرح المفصل (٥/١٠٤ - ١٠٥) مع اختلاف لا يذكر فيهما.

فقلوه: (تَلَفَعْتُ، اسْتَعَجَلْتُ، قَمَلْتُ) عاد الضمير منهم مفرداً مؤنثاً على جمع الإناث المكسر للعائلات (المَدَارِي).

## ٢- جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِغَيْرِ الْعُقَلَاءِ:

لقد أجاز العلماء في هذا الصنف - سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً - أن يعود إليه الضمير مفرداً أو جمعاً، وذلك مثل: الأَيَّامُ مَضَتْ أو مَضَيْنَ<sup>(١)</sup>، وتعليل إتيانه مفرداً أو جمعاً قد اتضح فيما سلف<sup>(٢)</sup>. ولكن هل عود الضمير - مؤنثاً مفرداً كان أو جمعاً - على الجمع بنوعيه القلة والكثرة على شاكلة واحدة؟ لقد بَيَّنَّ النُّحَاةُ أَنَّ جَمْعَ الْقَلَّةِ يعود عليه الضمير مجموعاً في الغالب، بينما يعود على جمع الكثرة مفرداً على الأعم، ثم سردوا عللاً كثيرة لهذا، أولاًها: ما ارتآه الفراء وتبعه الفارسي وابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، إذ ذهبوا إلى أَنَّ تَمْيِيزَ الْقَلَّةِ يكون مجموعاً فلذا عاد الضمير إليه مجموعاً طلباً للمشاكلة، إذ يقال مثلاً: بِثَلَاثِ لَيَالٍ خَلَوْنَ، كما أَنَّ تَمْيِيزَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ يكون مفرداً، فإنَّ الضمير يعود عليه مفرداً في نحو: لِإِخْدَى عَشْرَةِ لَيْلَةٍ خَلَتْ.

وثانيها: ما علَّل به عبد القاهر الجرجاني، حيث يقول: «... إن التانيث لما كان بمعنى الجماعة، وكان علمه المختص به التاء من حيث إن النون ضمير مخصوص بالتانيث، وليس بحرف وضع للتانيث خص ما كان أذهب في الجمع والكثرة بالتاء الذي هو موضوع له على الانفراد، والنون بما هو أقل حفظاً من الجمع من حيث إنه لا يدل على التانيث خصوصاً، وإنما يدل

(١) انظر: شرح المفصل (١٠٥/٥)، وأحوال الضمير (٢٠).

(٢) راجع: ص (١٥٦).

(٣) انظر: المماني (٤٣٥/١)، والنكاملة، تحقيق: مرجان (٣١٠-٣١١)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٦١/١)، وأحوال الضمير (٢١).

على ذوات صفتها التأنيث...»<sup>(١)</sup>.

وثالثها: ما ذكره ابن يعيش، وكأنه استشفها من كلام الجرجاني السابق حينما قال: «... والتون بما هو أقل حفظاً من الجمع...» حيث يرى أن جمع القلة لما صغر على لفظه وجاز وصف المفرد به، وعاد الضمير إليه مفرداً، فقد تكاثرت عليه أحكام المفرد، لهذا وهب التون الدالة على الجمع؛ لكيلا يُظنَّ به أنه مفرد<sup>(٢)</sup>.

وسأتي على بعض من شواهد الضمير المفرد المؤنث العائد على جمع التفسير لغير العقلاء، دون المجموع المؤنث؛ لأنَّ حديثي ينصبُّ عليه كما سبق إيضاحه.

فمن القرآن الكريم جاء قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَفْئِدَةٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾، حيث عاد الضمير مفرداً مؤنثاً على قوله سبحانه: (قُلُوبٌ، أَعْيُنٌ، أَفْئِدَةٌ) فالأول جمع كثرة، وذلك مناسب كما سبق، وأما الآخران فهما: جمعا قلة، وذلك مخالف لما سبق إirاده، ولكنَّهما يُحملان على محملين: إمَّا أن يكونا محمولين على المعنى، وإمَّا أن يكونا محمولين على اللغة الثانية فيهما<sup>(٤)</sup>.

وقوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۖ وَإِذَا الْبِلَالُ شَهِرَتْ ۖ وَإِذَا الْبُشَارُ عُطِّلَتْ ۖ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۖ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۖ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۖ﴾.

ففي كل هذه الآيات عاد الضمير مفرداً مؤنثاً على جمع التفسير لغير

(١) المقنن في شرح النكلمة (١/٣٠٠).

(٢) شرح المفصل (٥/١٠٦).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.

(٤) انظر: ص (١٥٨-١٥٩).

(٥) سورة التكوين، الآيات: ٢-٧.

العاقل، بينما عاد مفرداً مذكراً في موضع واحد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَنْ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبَةٌ شَرْيْقَةٌ بِمَا فِي بَطُونِهِ﴾.

وقد اختلف العلماء في تفسير عوده مفرداً مذكراً على جمع تكسير غير عاقل في هذه الآية على ستة أوجه:

١- ما رآه سيبويه، حيث يرى أنَّ هذا الجمع وقع موقع المفرد، فلذا عاد الضمير عليه مفرداً مذكراً، حيث يقول: «وأما أفعالاً فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام...»<sup>(٢)</sup> ثم ذكر الآية السابقة، وكأنَّ ابن العربي استعرب هذا التخريج.

٢- ما ذهب إليه الكسائي وهو الحمل على معنى ما ذكر، وقد ردَّ ابن العربي هذا التقدير، على حين يُقِلُّ عنه - أي عن الكسائي - أنه يرى أنَّ الضمير عائد على البعض، أي: «مما في بطون بعضه»، إذ المذكور لا ألبان لها، وهو ما عوِّل عليه أبو عبيدة<sup>(٣)</sup>.

٣- عند الفراء، حيث سوَّخ عوده مفرداً مذكراً؛ لأنَّ المفرد يأتي بمعنى الجمع، إذ ذهب إلى التعم وهو مذكَّر، ومع ذا فإنَّ ابن العربي يرى أنَّ هذا التركيب طويل<sup>(٤)</sup>.

٤- رأي الرَّجَّاج<sup>(٥)</sup>، إذ علَّل لذلك، بأنَّه لما كان لفظ الجمع اسم جنس يذكَّر ويؤنَّث، عاد الضمير إليه مفرداً مذكراً.

٥- أنَّ التذكير راجع على ذكر التعم؛ لأنَّ اللَّبَن للذكر منسوب، وقد

(١) سبق تخريجها لي: ص(٢١).

(٢) الكتاب (٢٣٠/٣).

(٣) راجع: معاني الفراء (١/١٢٩، ٢/١٠٩)، وأحكام القرآن (٣/١١٥١)، والمجاز (٢/٣٦٢)، وإعراب النحاس (٢/٤٠٢).

(٤) انظر: المعاني (١/١٢٩، ٢/١٠٨)، وأحكام القرآن (٣/١١٥١).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٠٩).

ذكر هذا الرأي ابن العربي<sup>(١)</sup>.

٦- أن التذكير يعود إلى معنى الجمع، والتأنيث يثول إلى الجماعة، ولذا ذكر في هذه الآية، وأنت في آية (المؤمنون)<sup>(٢)</sup>: ﴿تُشْفِقُكُمْ مُنَافِي بُطُونِهَا﴾، وآية غافر<sup>(٣)</sup>: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِيَتَكَبَّرُوا مِنْهَا﴾، لاعتبار معنى الجماعة، وهذا الرأي هو الأنسب عند ابن العربي، وإن كان رأي سيبويه حسناً عند اللُّحَاس<sup>(٤)</sup>، ويجدر بالذكر أنَّ هذه الأوجه جمعها ابن العربي في أحكامه، ما عدا رأي الرُّجَاج.

وأما في كلام العرب فهو كثير فمن ذلك قول الرُّاجز<sup>(٥)</sup>:

وَطَابَ الْبَيَانُ الْقَلَّاحُ فَبَرَدُ

وقول الرُّاجز<sup>(٦)</sup>:

مِثْلُ الْفِرَاحِ تَنَقَّتْ حَوَاصِلُهُ

وقول رؤية بن الحجاج<sup>(٧)</sup>:

فِيهَا حُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّيعُ الْبَهَقِ

وقول رجل من بني تميم<sup>(٨)</sup>:

(١) أحكام القرآن (١١٥١/٣).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٢١.

(٣) سورة غافر، الآية: ٧٩.

(٤) راجع: أحكام القرآن (١١٥١/٣)، وإعراب القرآن (٤٠١/٢).

(٥) سبق تخريجه في ص (٢١).

(٦) البيت من (الرُّجَز)، وهو مجهول القائل، في: معاني الغراء (١٣٠/١)، ومجالس شلبي (١٠٣/١)، والشاهد ووجهه كسابقه.

(٧) البيتان من (الرُّجَز) وهما في ديوانه (١٠٤) مع اختلاف في موطن الشاهد حيث رُوِيَ (كَأَنَّهَا) بدلاً من (كَأَنَّهُ)، ومجاز القرآن (٤٣/١-٤٤)، وشرح الكتاب للصُّنَّار (٣٦١/١).

(٨) البيتان من (الكامل) وهما في: الكامل (٥٠/١-٥١)، وأحوال الضمير (٢٣) إلَّا أنجز من البيت =



أَبَانُ إِبِلَ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامٌ  
وَطَعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يَسْلُكُ فِي الْبُطُونِ طَعَامٌ  
ففي الشواهد الماضية عاد الضمير مفرداً مذكراً على (أَبَان) في شاهدين،  
فِرَاحٍ، خُطُوطٍ) وفسره ابن مالك على أنَّ الضمير عاد على الواحد من هذا  
الجمع، لسد مسد الجمع (فالتعم، واللبن في شاهدين، والخوصلة، والخط)  
مفردات سدَّت مسدَّ الجموع: (الألغام في الآية، والألبان في شاهدين،  
والخوصيل، والخطوط)<sup>(١)</sup>.

### ٣- الضمير المُفسَّرُ يَجْمَعُ مُكْسَرٌ:

أ- الضمير العائد على المضاف إليه اسم التفضيل:

رُبَّمَا أَشْرَتْ سَابِقًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّمِيرِ أَنْ يَعُودَ مُوَافِقًا لِمُفْسَّرِهِ،  
فَإِذَا كَانَ مَفْرُودًا عَادَ إِلَيْهِ مَفْرُودًا، وَإِذَا كَانَ مَثْنًى فَهُوَ مُطَابِقٌ لَهُ أَيْضًا، وَهُوَ كَذَلِكَ  
إِذَا كَانَ مَجْمُوعًا، وَلَكِنَّ التَّرْكِيبَ الْآتِي ذَكَرَهُ، قَدْ عَادَ فِيهِ الضَّمِيرُ مَفْرُودًا عَلَى  
مَجْمُوعٍ، لَذَا اهْتَمَّ بِهِ الْحَاجَةُ فَذَكَرُوهُ وَحَافِلُوا أَنْ يَسْتَشْهَدُوا لَهُ بِمَا يَوْضُحُهُ<sup>(٢)</sup>،  
بَلْ إِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وَرُودِهِ فَسَمِعُوا مِنْ قَصْرِهِ عَلَى السَّمَاعِ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ  
مَفْيَسًا، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَى نَكْرَةٍ، وَالْمَعْطُوفِ عَلَى مَعْرِفَةٍ،

= الثاني فليس في أحوال الضمير، وقد أثبت رواية (مثلُه) بدلاً من «مثلها» ليستقيم الاستشهاد بهما.  
(١) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قنيل (١/١٦٦)، وتحقيق: السيد وآخر (١/١٢٨).  
(٢) من مظاهر اهتمامهم به ذكر في: الكتاب (١/٨٠)، ومعاني الفراء (١/١٣٠)، وشرح الكتاب  
للسيرافي (٣/٩٧)، وشرح للرماني، تحقيق: شيبه (١/٢٧٧-٢٧٨)، والخصائص (٢/٤١٩)،  
والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/٨٨٩)، وفي شرح التكملة (١/٣٢٣)، ونتائج الفكر (١/١٧٢)،  
وكذلك الروض (١/٦٩)، وشرح المفصل (٦/٩٦-٩٧)، وسفر السادة (٢/٧٥٦)، والإيضاح  
في شرح المفصل (١/٦٥٧)، وكذلك الأمالي (١/٣٢٩)، وشرح التسهيل، تحقيق: قنيل  
(١/١٦٩)، وتحقيق: السيد وآخر (١/١٢٨)، والارتشاف (٢/٩١٥-٩١٦)، والهمع (١/٢٠٥)  
وغيرها كثير.

إنَّ ذلك التركيب هو قول العرب: «هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ» ولم أعثر - على كثرة الطلب - إلا على شاهدين، أمَّا الأول فهو: ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال<sup>(١)</sup>: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبَنَ الْإِبِلَ صَالِحُوا نِسَاءً قُرَيْشِيَّ، أُخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى ذَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ». وأمَّا الثاني فهو قول ذي الرُّمَّة<sup>(٢)</sup>:

وَمِثْلُهُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفُهُ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا  
وقد وقف النُّحاة عند هذين الشَّاهدين، فقَصُرَ على السَّماع عند سيبويه حينما قال<sup>(٣)</sup>: «... فقولهم: هو أَظْوَفُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ لا يُتَّسَّ عليه، ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلامُ القوم وصاحبُه لم يَحْسُنْ».

أمَّا ابن جني فقد علَّلَ عود الضمير مفرداً؛ بأنَّ هذا المكان يكثر فيه المفرد، إذ يقول<sup>(٤)</sup>: «ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسن فتى في الناس؛... ثم يقول عن بيت ذي الرُّمَّة السابق: «فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه وهذا بذلك على قوَّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أنَّ الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان».

وتفسير ابن جني هذا قد سبقه إليه السيرافي في شرحه للكتاب<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب النكاح (٧/٧)، وكتاب النفقات (٨٥/٧/٣) علماً أنَّ لفظة (صالح) رويت بالأفراد (صالح) وبالجمع المكسر (صُلُح، صَوَّلِح).

(٢) البيت من (الوافر) وهو في ديوانه (١٥٢١/٣) مع اختلاف لا يمثل الشَّاهد، والخصائص (٤١٩/٢).

(٣) الكتاب (٧٩/١ - ٨٠).

(٤) الخصائص (٤١٩/٢).

(٥) (٩٨/٣).

على حين أخذ ابن يعيش<sup>(١)</sup> بتحليل ابن جني السابق، فكان هؤلاء الثلاثة أعني: السيرافي، وابن جني، وابن يعيش يشيرون إلى اقتياس عود الضمير مفرداً مذكراً على ما أضيف إليه اسم التفضيل، وسلك سيلهم ابن مالك - مع موافقته لسيبويه في عدم التفريق بين النكرة والمعرفة، إلا أنه فرق بين الضمير العائد على جمع الغائبين، والضمير العائد على جماعة الإناث، فعوده على الأول قليل، وعلى الثاني كثير؛ معللاً ورود مفرداً لسد الواحد مسد الجمع، أو بالحمل على معنى من ذكر، وتعليله الأول سببه إليه أبو علي الفارسي - حيث يقول<sup>(٢)</sup>: «... ويعامل ضمير الاثنين، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً،...» ثم مثل لضمير الاثنين ببيت ذي الرمة، ولضمير الإناث بالحديث الشريف السابق.

بعدما سردت أسماء القائلين بالقياس أو من أشار إلى اقتياسه، يجيء الشَّهيلي فيذهب مذهب سيبويه، مفسراً مجيء ذلك الضمير مفرداً؛ بأن المضاف إليه اسم التفضيل اسم بمعنى «شيء» حيث يقول<sup>(٣)</sup>: «... وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا «أحسن شيء» وأجمله» يجعل «شيء» مكان «فتى» في اللفظ... فلو كان التقدير هناك: «أحسن فتى» حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: «أحناها على ولد» إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه،...» ويتجلى الموقف من ذلك التركيب عند أبي حيَّان، حيث يردُّ على ابن مالك في ادِّعائه كثرة معاملة ضمير الاثنين وضمير الإناث الواقع بعد أفعل التفضيل في مواضع كثيرة من كتبه، وهو بهذا يجاري

(١) شرح المفصل (٩٦/٦-٩٧).

(٢) انظر: أحوال الضمير (٢٥)، وشرح الشَّهيلي، تحقيق: فُلَيْل (١٦٩/١-١٧٠)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٨/١-١٢٩)، والتدليل والتكميل (١٥١/٢-١٥٢).

(٣) النتائج (١٧٢).

سيبويه في قصره ذلك على المسموع من كلام العرب، وعلة عود الضمير مفرداً مذكراً عنده صحة وقوع المفرد موقع جمعه، حيث يقول في كل ما تقدم<sup>(١)</sup>: «وأيّن كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام إذ جؤزوا النفل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر س أن قولهم: «هو أبلّ الفتيان وأجمله» لا يُقاس عليه. فلو كان كثيراً كما زعم المصنف لُقاس عليه س.» «... وضمير الاثنين وضمير الإناث، بعد أفعل التفضيل كهُوَ بَعْدَ غيره... وادعى ابن مالك، أنه يأتي مفرداً مذكراً كثيراً مستدلاً بما لا دليل فيه...» «والضمير العائد على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابق...».

تلك النصوص كلها تدلّ على شدة تمسك أبي حيّان برأي سيبويه ومتقدمي النحاة؛ لأنهم شافهوا العرب وعاشوا بين ظهرائهم، ونفذ آراء المتأخرين - غالباً - وأما الشيوطي<sup>(٢)</sup> فقد تناول هذا التركيب كما تناوله أبو حيّان.

وخلاصة القول: أنّ رأي ابن مالك وجيه، لاستدلاله بشاهدين أحدهما نثري: وهو حديث الثّبيّ رضي الله عنه، الصّحيح الصّريح، وهذه ميزة لابن مالك يُحمد عليها، إذ أفاض في استشهاده بالحديث وأطنب، ولا يؤخذ برأي أبي حيّان، لأنه يمنع الاحتجاج بالحديث في النّحو العربيّ، لادّعائه بأنّه روي بالمعنى، أو لأنّ الرواة أعاجم، وقد ردّ المجيزون للاستشهاد بالحديث على تلك الاتّهامات، وليس هنا مجال تفصيلها<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: البحر (٥٥٤/٦)، والتذيل والتكميل (١٥٤/٢)، والارتشاف (٩١٥/٢). ٢٣٢٥/٥.

(٢) التّمع (٢٠٥/١).

(٣) انظر تفصيلها في: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣٠٥) وما بعدها.

والآخر شعري: وهو بيت ذي الرثمة، وهو شاعر مجيد يُحتجُّ بشعره لا ريب في ذلك؛ ولأنَّ فيه مندوحة لمتكلمي العربية، إذ يجوز أن يستعملوا ذلك التركيب في كلامهم شعره ونثره، ووقوع المفرد موقع الجمع والعكس سائغ كما بيّنت ذلك في الفصل الأول<sup>(١)</sup>.

ب - الضمير المجرور يُربُّب المفسرُ بجمع:

يعود هذا الضمير مذكراً - وإن اختلفت أحوال مفسره - عند البصريين، إذ يُقال: رُبُّه رجالات، بينما أجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> المطابقة بين هذا الضمير ومفسره، فإذا كان مجموراً فيجمع، وإذا كان مثنى فيثنى، وإذا أُثِّف فإنه يؤنث، كما في نحو: رُبُّهم رجالات، وعُلِّل البصريون لإفراده وتذكيره؛ بأنَّه أَسْتَغْنِي بثنية التمييز وجمعه عن المطابقة بينه وبين مفسره، كما عبّر عن ذلك ابن عصفور<sup>(٣)</sup>.

وفي الوقت نفسه يورد الرضي علّة أخرى إذ يقول<sup>(٤)</sup>: «... والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر أشدُّ إبهاماً من غيره؛ لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى «شيء»، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ولو ثنيته وجمعته وأنثته، لتخصص، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث، والقصد بهذا الضمير: الإبهام، فما كان أوغل فيه، كان أولى»، ويمكن الاستشهاد على أفراد الضمير وتذكيره بقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) راجع: ص (٢٩) وما بعدها.

(٢) انظر: الأصول (٤١٩/١) مع تعليق المحقق، وشرح الجمل (٥٠٤/١)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٨٤/٣)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٦-١٩٧).

(٣) راجع: شرح الجمل (٥٠٤/١)، والمقرب (٢٠٠/١).

(٤) انظر: شرح الكافية (٢٤٧/٤-٢٤٨)، وأحوال الضمير (١٩٦-١٩٧).

(٥) البيت من (الخفيف) ولا يعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٨٤/٣) =

رُبَّه فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا  
ومع لزوم إفراد الضمير وتذكيره عند البصريين، إلا أن الرضي<sup>(١)</sup> حاول أن  
يقرب بين المذهبين فاحتج للمذهب الكوفيّ ببني ذي الرئمة وامرئ القيس،  
وبعض أقوال العرب كما أشار المحقق، والضمير فيها مطابق لمفسره، فكما  
طابق الضمير هنا، يطابق هناك لمشاكلته له في المعنى.

ت - الضمير المرفوع يُنعم ويُشّس المُفسّرُ يجمع:

إذا وقع فاعلاً (نعم) أو إحدى أخواتها، وفُسّر بمميز مجموع نحو:  
نعم قوماً الرّجال، فهذا الضمير يعود مفرداً مذكراً على اختلاف أحوال مفسره،  
سواء أكان مفرداً أم مثني أم جمعاً، هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة<sup>(٢)</sup>، علماً  
أن بعض الكوفيّين ذهبوا إلى موافقة الضمير لمفسره ثنية وجمعاً وتأنياً<sup>(٣)</sup>،  
وقد انقسم الجمهور في علة إفراد ذلك الضمير وتذكيره إلى ثلاثة أقسام:

- ١- حيث ترى فئة بأنه أسْغني بالتمييز المثني والمجموع عن ثنية  
الضمير وجمعه، وهم: سيبويه، والمبرّد، وابن عصفور<sup>(٤)</sup>.
- ٢- ترى فرقة أن جمود (نعم، ويشّس) حجراً من تصوّفهما، فلذا عاد  
الضمير مفرداً مذكراً، وقد ذهب إليه الصّيمري، والرّضي<sup>(٥)</sup>.

= وأحوال الضمير (١٩٦).

(١) راجع: شرح الكافية (٢٤٧/٤ - ٢٤٨)، وأحوال الضمير (١٩٦ - ١٩٧).

(٢) انظر: الكتاب (١٧٩/٢)، والمقتضب (١٤٧/٢)، والأصول (١١٧/١)، والنبصرة (٢٧٦/١)،  
وأحوال الضمير (١٩٨، ٢٧).

(٣) راجع: معاني الفراء (٢٦٨/١، ١٤١/٢ - ١٤٢)، ومجالس ثعلب (٢٧٣/١)، والأرتشاف  
(٢٠٥٢/٤)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٩).

(٤) انظر: الكتاب (١٧٩/٢)، والمقتضب (١٤٧/٢)، وشرح الجمل (٦٠٦/١)، والمغرب  
(٦٨/١)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).

(٥) راجع: النبصرة (٢٧٦/١)، وشرح الكافية (٢٤٧/٤)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).

٣- ترى الأخيرة أنَّ من تمام الإيهام أن يكون الضمير مفرداً مذكراً، ولهذا لا بد من مراعاة البعد المعنوي لذلك الضمير ويمثلها الرضي<sup>(١)</sup>.

النوع الثاني: عود الضمير مجموعاً على المفرد:

يعود الضمير هنا في موطنين:

أ - الضمير المُفسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُعْظَمٍ: عندما يعظم المفرد كأنه يصبح جمعاً، فيعود الضمير حينئذٍ عليه مجموعاً، ومن ثمَّ كثر في العربية تعظيم المتكلم والمخاطب، وقُلَّ تعظيم الغائب<sup>(٢)</sup>، وبناءً على ذلك فلن أتحدث عن تعظيم المتكلم والمخاطب لنفسيهما؛ لكثرة دورهما في الكلام، وسأنتطرق للحديث عن ضمير الغائب المعظم؛ لقلته، وقد خُرجت عليه آية كريمة هي قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِذْ ذُوَّهُ بِقَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ فقيل: إن الضمير في قوله سبحانه: ﴿وَمَلَئِهِمْ﴾ عائد على: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ وقد جُمع؛ لأنه وإن عاد على واحد، فإنَّ ذلك الواحد له جنود وأتباع؛ أو لأنه ضمير العظماء، على اختلاف في تعظيم فرعون ومن على شاكلته من العصاة في كلام الله تعالى، لا في كلام البشر<sup>(٤)</sup>.

وعليه قول كعب بن زهير - رضي الله عنه -<sup>(٥)</sup>:

أَرْجُو وَأَسْلُ أَنْ يَغْمُلَنَّ فِي أَبْدٍ وَمَا لَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

(١) انظر: شرح الكافية (٢٤٧/٤ - ٢٤٨)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨ - ١٩٩)، ولم أذكر نصوص

تعليلاتهم؛ لأنها ذكرت في بحث أحوال الضمير السابق فلا حاجة للتكرار.

(٢) راجع: الخزانة (١٤٦/٩ - ١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٠ - ٥١).

(٣) سورة يونس، الآية: ٨٣.

(٤) انظر: معاني الفراء (٣٩٠/٢ - ٣٩١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٩٣)، والخزانة (١٤٧/٩)،

وأحوال الضمير (٥٢).

(٥) البيت من (البسيط) وهو في شرح ديوانه (٩) مع اختلاف لا يذكر، والخزانة (١٤٦/٩ - ١٤٧)،

وأحوال الضمير (٥٢).

إذ قيل: إِنَّ الضَّمِيرَ المجموعَ في (يَتَمَلَّنَ، مَا لَهْنُ) عائد على (سَعَادَ)، وهي مفرد دلالة على التَّمْطِيمِ.

ب - الضَّمِيرُ الْمُفْرَدُ بِمُفْرَدٍ مُضَافٍ إِلَى جَمْعٍ:

من المعلوم لدينا أَنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير والتأنيث، إن صَحَّ الاستثناء بالمضاف إليه عن المضاف، ولكن لم يصل إلى حُلْدَنَا اكتساب المضاف من المضاف إليه الأفراد والتثنية والجمع إِلَّا أَنَّهُ يجوز اكتساب المضاف (المفرد) من المضاف إليه (الجمع) معنى الجمعية، وهذا ما أشار إليه الرُّضِي بقوله<sup>(١)</sup>: «... فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التأنيث، والتثنية والجمع من المضاف إليه، إن حُسِّن الاستثناء، في الكلام الذي هو فيه، عن المضاف، بالمضاف إليه...».

ومن شواهد في العربية قول المجنون (قيس بن الملوح)<sup>(٢)</sup>:

وَمَا حُبِّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبِّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا  
حيث اكتسب المضاف المفرد (حُبِّ) من المضاف إليه الجمع (الدِّيَارَا) التأنيث والجمعية.

وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَكَمْ ذُذْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَتَسْوَرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى اللَّحْمِ  
إذ اكتسب المضاف المفرد (سَوْرَة) من المضاف إليه الجمع (أَيَّام) الجمعية فقط، وقد اكتفيت بهذين الشاهدين، مع كثرتها؛ لدلالتهما على ما سبق بيانه.  
هذا ما قُبِضَ تدوينه في هذا المبحث، والله أعلم وأحكم.

(١) راجع: شرح الكافية (٢/٢٥٦)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٢) البيت من (الوافر)، وهو في شرح ديوانه (١١٥)، وشرح الكافية (٢/٢٥٦)، والخزانة (٤/٢٢٧)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٣) البيت من (الطويل) وهو مجهول القائل، في: الخزانة (٤/٢٢٧)، وأحوال الضمير (٥٣).



## المبحث الثالث أعمال المشتقات المجمعة عمل مفرداتها

لقد تبع الجمع المفرد في أشياء كثيرة، وضحتنا في الفصل الأول، وهو هنا تابع له في الإعمال، والإعمال شأن نحوي كما هو مسطر في كتب الصناعة، وفي ضوء استعراضي للمشتقات العشرة المعروفة، تبين لي أن أربعة منها وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وردت مجموعة عاملة عمل مفرداتها، وأضفت إليها (المصدر)؛ لأنه أصل المشتقات، وهو عامل عمل فعله في حال الأفراد، فإذا جُمع فهو كذلك على خلاف فيه سائيه، وسأبدأ به؛ لأنه جدر لتلك المشتقات كلها، وانطلاقاً منه .

- إعمال المصدر المجموع عمل مفرد:

لن أدخل في تقاسيم المصدر المفرد من حيث الإعمال، وأيهما أقوى عملاً؟ وشروط إعماله عمل فعله والخلاف فيها، وكذا الخلف في الاسم الواقع بعد تلك المصادر، وما شابه ذلك، فهي مفصلة في تأليف النحاة، والخلاصة من تلك الخلافات أن المصدر المفرد عامل فيما بعده، فإذا عمل الأصل وهو المفرد، فإن حمل المجموع عليه وهو فرع سائغ لاربع في ذلك، ولكن هل يجوز جمع المصدر أولاً قبل إعماله؟

ذكر العلماء أن للمصدر أنواعاً منها: المختص، وهو نمطان: معدود وهذا لا خلاف في جمعه، وغير معدود وهو مختلف فيه<sup>(١)</sup>، فانقسم العلماء لذلك إلى قسمين:

الأول: يتمتعون بجمع المصدر؛ معللين لذلك بأن المصدر جش<sup>(٢)</sup>، فهو دائ على الجمعية ضمناً فلا حاجة إلى جمعه، وهو قوي؛ لأنه عند الوصف به يُراد به المبالغة، فيتم معناه حيثئذ، فتترك جمعه أولى؛ لكي يبقى

(١) انظر: السهيل (٨٧)، والارتشاف (١٣٥٨/٣).

(٢) نوادر أبي زيد (٥٠٣).

على أول أحواله وهو الأفراد<sup>(١)</sup>.

ويعدّ سيبويه أوضح المانعين لجمع المصدر حين يقول: «واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع، كالأشغال والعقول، والخُلوُم والألُباب: ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر»<sup>(٢)</sup>، مشيرًا قبل هذا الموضع إلى قلة جمع المصدر، إذا ما قُرِن بما سُمّي به، فهو يجمع التّكسير أحقّ.

وسبقه شيخه أبو زيد الأنصاري<sup>(٣)</sup>، وتبعهما ثلّة من العلماء منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٤)</sup>، وأبو عثمان المازني<sup>(٥)</sup>، وأبو عليّ الفارسي<sup>(٦)</sup>، والجوهري<sup>(٧)</sup>، والشّهيلي<sup>(٨)</sup> وهو أكثر وضوحًا من سيبويه، وأشدّ منعا، إذ يرى أنّ نحو: الأشغال والأحلام المجموعة، إنّما هي جمع اسم وليست بجمع مصادر، ثمّ يردّد اختلاف النّوع الذي سوّغ به المجيزون جمع المصدر، بأنّه راجع إلى المفعول المطلق، ومن ثمّ يفرّق بين المصدر المشتقّ منه الفعل، وبين المفعول المطلق المسمّى (مصدرًا)، المشتقّ من الفعل، فاستغني به عن المصدر؛ لخصوصه، وعموم المصدر، بينما يجيز: جمع المصادر المحدودة، وهي: ما قصد بتائها التّحديد، ثمّ يخصّص التّحديد بمصادر معيّنة وهي ما كان فيها حركة للجوارح الطّاهرة؛ لأنّها مشابهة لاسم

(١) الخصائص (٢٠٧/٢).

(٢) الكتاب (٦١٩/٣). وانظر قبل ذلك: (٤٠١/٣).

(٣) التوافر (٥٠٣).

(٤) غريب الحديث (٤٢٢/١).

(٥) مجالس العلماء (١٣٣).

(٦) الحجّة (٢٢٣/١، ٢٢٣/٢).

(٧) الصحاح (برأ).

(٨) النتائج (٣٦٢-٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠-٣٧١).

الجنس المفرق بين واحده وبين جمعه بقاء التانيث.  
واختار رأيهم أبو عليّ الشلوبين<sup>(١)</sup>، والرّاضي<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر قول أبي  
حيّان إذ صرح بأسماء المانعين، ولم يكشف عن أسماء المجيزين لذلك<sup>(٣)</sup>.  
وأما القسم الثاني: فقد أجازوه، بل ربّما قاسوا جمعه على ما سُمع عن  
العرب؛ مفسّرين ذلك بأنّ جمع المصدر جائز لاختلاف أنواعه، كأن تقول:  
ضربت ضروباً، إذا كان ضرباً مختلفاً، وحسن ذلك؛ لخروجه من حدّ الفعل،  
فلما خرج عنه جُمع؛ لأنّ الفعل لا يُجمع كما هو ذائع<sup>(٤)</sup>؛ وكثرة المصادر  
المجموعة وشواهدا التي سأفصح عنها بعد سرد أسماء المجيزين لجمع  
المصدر، وعللهم.

وممّن أجازوه الفراء، وإن كان له رأيان فمرة أجازوه ومرة منعه، ولكنّ  
الرّاجح لديّ جواز جمعه؛ لأنّه سوى بين المصدر المفرد والمجموع حينما  
قال في موضعين من كتابه: «وكل صواب»<sup>(٥)</sup>.

ومثله القاسم المؤدّب<sup>(٦)</sup>، وأبو الحسن الورّاق<sup>(٧)</sup> مشروطاً لجوازه أن  
تختلف ضروبه، أمّا إذا لم تختلف فلا، وضارعه المرزوقي، وعبدالقاهر  
الجرجاني<sup>(٨)</sup> فيما اشترطه لجواز جمع المصدر، ومثلهم الرّمخشري، وابن

(١) شرح المقدمة الجزولية (٣٠١/١).

(٢) النظر: شرح الكافية (٣٦٨/٣)، وشرح الشافية (٢٠٨/٢).

(٣) الارتشاف (١٣٥٨/٣).

(٤) راجع: دقائق التصريف (٤٦)، وعلل النحو (٢٠٣، ٢٧٥).

(٥) النظر: المعاني (٥٤/٢، ٤٢٤، ٢٦٣، ١٧٢/٣)، ودقائق التصريف (٤٥-٤٦).

(٦) دقائق التصريف (٤٥-٤٦).

(٧) علل النحو (٢٠٢-٢٠٣، ٢٧٥).

(٨) راجع: شرح ديوان الحماسة (٨٥٧/٢/١)، والمقصد في شرح التكملة (٤٩٠-٤٩١).

الشَّجَرِي، والكَيْشِي، وابن عقيل<sup>(١)</sup>، وأجد أنَّ أئبن من احتجَّ لإجازة جمع المصدر هو ابن جنِّي لما قال: «وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرَيْته غير موصوف به، لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد وصفاً على المحلِّ الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكَّره ومؤنثه، وواحدته وجماعته، قبيحاً ولا مستكرها؛ أعني ضيفة وخَصْمة، وأضيفاً وخصوماً»<sup>(٢)</sup>.

على حين يُعدُّ ابن مالك أشهر من قال: بالجواز قياساً على ما سُمع، كما هو ظاهر نصِّ التَّسهيل: «وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمَّى مختصّاً ومؤكِّتاً، ويثنَّى ويُجمع؛» وشرحه له<sup>(٣)</sup>، وقد فسَّره أبوحيان ولم يُبن عن اسمه، مثلما أبان عنه ابن عقيل وغيره<sup>(٤)</sup>، بينما يرى ابن مالك<sup>(٥)</sup> في موطن آخر من شرح التَّسهيل أنَّ جمع المصدر قليل، فلذا قلَّت شواهد إعماله، ولا تدافع بين قوليه؛ إذ القلَّة في الجمع لا تنافي القياس على ذلك المسموع وإن قلَّ، ويأتي البغدادي<sup>(٦)</sup> فيجيزه قياساً على نظائره وإن لم يرد عن العرب، ومن العصرَّيين من أيدَّ جمع المصدر بقراءات قرآنيَّة كثيرة، وهو محمد عزيمة في كتابه المشهور<sup>(٧)</sup>.

ولإليك بعض الشواهد الدَّالة على إجازة جمع المصدر، وقد اقتصرنا

(١) انظر: شرح الفصح (٣٥٤-٣٥١/٢)، والأسالي (٢٥٣/١)، والإرشاد (٢١٣)، والمساعد (٤٦٦/١).

(٢) الخصائص (٢٠٧/٢).

(٣) انظر: التَّسهيل (٨٧)، وشرحه، تحقيق: عدنان قلَّيل (٧٩٠/٢)، وتحقيق: السيّد وآخر (١٨٠/٢).

(٤) راجع: الارتشاف (١٣٥٨/٣)، والمساعد (٤٦٧/١)، والهمع (٩٧/٣).

(٥) انظر: شرحه، تحقيق: السيّد وآخر (١٠٧/٣).

(٦) حاشية على شرح بانت سعاد (٣٨٧/١).

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣٣٩-٣٣٣/٤/٢).

عليها؛ لأنها كثيرة جدًا، ولم أبن موضع الشاهد فيها؛ لأنني جمعت ما استطعت من المصادر المجموعة، وصنفتها في جدول سيأتي بيانه بعد هذه الشواهد.

- قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾.
- وقال عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلِلَّهِ الْقُورْشُوعُ الْأُمُورُ﴾.
- وقال سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصَوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾، حيث قرئت بالجمع «لأصوات» عند ابن أبي عبله، كما ذكر ابن عطية<sup>(٤)</sup>.
- وقال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَتَطْمَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾.
- وقالت العرب<sup>(٦)</sup>: «تَرَكَتُهُ بِمَلَأَ حَسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا».
- وقال جرير<sup>(٧)</sup>:
- هَلْ مِنْ خُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتَنُذِرُهُمْ      مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيسِي
- وقالت زينب بنت الطيرة<sup>(٨)</sup>:
- إِذَا نَزَلَ الْأَصْيَافُ كَانَ عَذُورًا      عَلَى الْخَيِّ حَتَّى تَسْقِلَ مَرَاجِلُهُ
- وقال أبو ذؤيب الهذلي<sup>(٩)</sup>:

- (١) سورة البقرة، الآية: ١٧٩. وانظر: الكتاب (٦١٩/٣)، ودراسات لأسلوب القرآن (٣٣٧/٤/٢).
- (٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٠. وراجع: معاني الفراء (٤٢٤/٢).
- (٣) سورة لقمان، الآية: ١٦.
- (٤) انظر: معجم القراءات (١٩٧/٧ - ١٩٨)، ومعاني الفراء (٤٢٤/٢)، والمحرر الوجيز (٥٠٥/١١).
- (٥) سورة الأحزاب، الآية: ١٠. وراجع: حلال النحو (٢٧٥)، والدراسات (٣٣٥/٤/٢).
- (٦) انظر: الخصائص (٢٠٧/٢)، ومجمع الأمثال (٢٣٧/١).
- (٧) البيت من (البيضاقي) وهو في: شرح ديوانه (٣٩٣)، وصدره في حجة الفارسي (٢٢٣/١) مع تعليقات المحققين.
- (٨) البيت من (الطويل) وهو في: الخصائص (١٢٠/٢، ٢٠٥)، ومعجم شواهد العربية (٢٨٧/١).
- (٩) البيت من (الوافر) وهو في: ديوان الهذليين (شعر أبي ذؤيب) (١٩)، وشرح أشعار الهذليين =

إِذَا فُضِّتْ حَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الدَّبِيحِ  
- وقال امرؤ القيس<sup>(١)</sup>:  
كَأَنَّ صَلِيلَ الْمَرْوَجِينَ تَشِدُّهُ صَلِيلُ رُبُوفٍ يُتَّقَدْنَ بِعَقَرٍ  
- وقال لبيد - رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>:  
يَا عَيْنُ هَلَّا يَكَيْتَ أَرْبَدَ إِذْ قُمْنَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبَدٍ  
وهذا هو الجدول الموعود به، في جمع المصدر، فإليك:

المفرد	المجموع	المفرد	المجموع	المفرد	المجموع
فَكَر	أَفَكَار	دَقَب	أَذْكَاب	مَشَرَب	مَشَارِب
مَرَض	أَمْرَاض	طَاهُوت	طَوَاغِيت	لُجَج	لُجَج، لُجَج
شَغَل	أَشْغَال	رُفَف	رُفُوف	أَمْرَاج	أَمْرَاج
عَقَل	عَقُول	مَشَرَب	مَشَارِب	أَصْدَقَاء	أَصْدَاق
جَلَم، سَلَم	عُلُوم، أَسْلَام	ظَنَن	ظُنُون	مُسَدَّقَاء	مُسَدِّقَان
كَبَد	الْكَتَاب	بَرَى	بُرَاء، بُرَاء	بَايَر	بَايَر
فَلَف	أَفْئَالَف، شُفُوف	أَبْرَاء	أَبْرَاء، أَبْرَاء	عَدَل	عُدُول
أَمَر	أَمْرَاف، صِبْغَان	خَضَم	خَضُوم	مَكْنَع	مَكْنَع
صَوَّت	أَصْوَات	مَوَاعِد	مَوَاعِيد	أَفْزَاح	أَفْزَاح
خَلَّت	خَوَاتِث	فَلَحَس	فَلَحْص	أَحْمَاء	أَحْمَاء
شَغَر	أَشْغَار	مَنْقَل	مَنْزَال	أَوْتَاد	أَوْتَاد
رَمَعَ	أَرْشَاف	شَايِد	شُهُود	مَنَابِ	مَنَابِ
زَفَن	زُهْن، رَهَان	مَرَضِع، مَرَضِع	مَرَضِيع	أَلَاء	أَلَاء
أَلَم	أَلَم	عَالِب	عَالِب	بَيْسِيرَة	بَيْسِيرَة
خَتَم، خَتَم	خَوَاتِم	بَغَت	بَغُوت	ذَرَعَ	ذَرَعَ

= (١٧٢/١)، وحجة الفارسي (٢٢٠/١).

(١) البيت من (الطويل) وهو في: شرح ديوانه (٧١)، وعجزه في المسائل المضدييات (١١٤) مع تعليق المحقق.

(٢) البيت من (المنسرح) وهو في: شرح ديوانه (١٦٠)، والخصائص (٢٠٥/٢).

جَزَاء	جَوَازِي	خَزَائِلُهُ	خَرَابِيلُ	خَبْنُ	أَخْبَانُ
دُخَانٌ	دَوَائِعِي	دُخَانِيَّةٌ	دُخَانِيَّةٌ	دُخَانِيَّةٌ	دُخَانِيَّةٌ
بَايَرٌ، يَابِرَةٌ، يَبَارٌ	يَوَابِرٌ	يَبَابِرٌ	يَبَابِرٌ	يَبَابِرٌ	يَبَابِرٌ
كَنْبٌ	كَنْبٌ	كَنْبٌ	كَنْبٌ	كَنْبٌ	كَنْبٌ
نَعْمٌ	نَعْمٌ	نَعْمٌ	نَعْمٌ	نَعْمٌ	نَعْمٌ
إِزْكَرٌ	أُزْرٌ	سَافِرٌ	سَوَابِرٌ	مِعْدَارٌ، مَعْدَرَةٌ	مَعْدَارٌ
إِجَامٌ	لُجْمٌ	بَاطِلٌ	بُطْلٌ	كَيْدٌ	كَيْدٌ
مَجْرٌ	مَوَاجِرٌ	مَاجِرَةٌ	مَوَاجِرٌ	هَوَى	أَهْوَاءٌ
نَعْنَمٌ	نَعْنَمٌ	هَلْمٌ	عَلْمٌ	بَرَقٌ	بَرَقٌ
مَقَارَةٌ	مَقَارٌ	خَبِرٌ	أَخْبَارٌ	بَعْمَةٌ	أَبْعَمٌ
مَذْهَبٌ	مَذَابٌ	خَوِلَجٌ	شَلَجٌ، كُحْلَجَانٌ	رَعْدٌ	رُعْدٌ
مَجْرَى	مَجَارٌ	رَعْدٌ	رُعْدٌ	مَشْكٌ	مَشْكٌ
نَقْمَةٌ	نَقَبٌ	سَعَفٌ	أَسْعَافٌ	تَكْبَرٌ	تَكْبَرٌ
نُهَيْتَةٌ	نَهَى	شُعٌ	أَشْعَافٌ	إِسْرٌ	أَسْرٌ
رِيَادٌ	رُيُوطٌ	نَجَسٌ	أَنْجَاسٌ	مَسَرٌ	أَسْطَرٌ <sup>(١)</sup>

(١) انظر مطلقاً الألفاظ المجموعة فيما يأتي: الكتاب (٤٠١/٣، ٦١٩)، وحجة الفارسي (٢٢٠/١) - ٢٢٤، ٤٩/٢، ٥٠، ٢٢٧، ٣٣٤، ٢٣٣/٣. ونتائج الفكر (٣٦٢) مع تعليق المحقق، واللسان (مرض، شغل، عقل، حلم، لب، فكر، شعر، وجع، ألم، ذهب، جرى، زيف، ظن، خصم، وعد، جوب، كلف، قضى، علم، ليج، حم، وعد، فوز)، ومعاني الفراء (٥٤/٢)، (٤٢٤)، والمخصص (١٧/١٠، ١٨، ١٧/١٧، ٣٤)، والمحكم (ص ٥٦، ١١٨/٦، ض ي ف ٨/١٥٤، وب د ١٠/١٤٢)، والأصول (٤١٣/٢). ومجالس العلماء (١٣٣)، ونوادير أبي زيد (٢١٢-٢١٣)، والمذكر والمؤنت لابن الأنباري (٣٠٠-٣٠١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٠٧)، والمضديات (١١٤) مع تعليق المحقق، وعمل النحو (٢٠٣، ٢٧٥)، والصالح (برأ)، والخصائص (٢/٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٤٨٩-٤٩٠)، ودقائق التصريف (٤٦-٤٧)، وشرح ديوان الحماسة (١/٦٥٧، ٧٢٥-٧٢٦، ٧٦٩، ٨٥٦-٨٥٧، ١٣٠٦/٣/٢)، ومفردات ألفاظ القرآن (٧٢، ٨٤، ١٢٧، ٣٧٩، ٥٠٩، ٥٧٧، ٦٩٤، ٧٩٨، ٨٤٩)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/٣٣٣-٣٣٩)، والكتشاف (١/١١٦، ٥٩٦/٢، ٤٠١/٣، ٣٠/٤، ٥٨٢، ٦٦٢)، والبيان في إعراب القرآن (٢/٥١٦)، والبحر (١/٦٢٢، ٤٠٥/٢، ٥٦٧، ١١٠/٦، ٣٤٤/٧، ومعجم الفراءات (١/٣٧-٣٨، ٦٠، ٤٣٦، ٣/١٨٣، ٣١٩-٣٢٠، ٣٦٦، ٧/٣٦١).



مثلاً اختلف العلماء في إعمال المصدر المفرد وهو أصل، كذلك اختلفوا في إعماله مجموعاً، وأقول: إنَّ من ردَّ جمعه هناك، منع إعماله هنا، ومن آتد جمعه ثمةً أجاز إعماله؛ بناءً على جمعه، وحتملاً على مفردة وبخاصة إذا ما أخذ بقول: من يُعمل المصدر مطلقاً دون شروط وهو مَجْمَع اللُّغة القاهري<sup>(١)</sup>، بينما يفسّر المانعون سبب منعهم إعماله؛ أنَّ الجمع يُخرج المصدر عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل<sup>(٢)</sup>، وعليه فيجب بقاؤه مفرداً، وما ورد منه مجموعاً وهو مُعْمَل فإنه يؤوّل<sup>(٣)</sup>.

وممَّن ناصر هذا الرأي أبو عليّ الفارسي<sup>(٤)</sup>؛ إذ عدَّ إعمال نحو: (مَواعيد) شيئاً طريفاً، وتبعه أبو الحسن بن سيده<sup>(٥)</sup>، وابن منظور<sup>(٦)</sup>، واختار رأي ابن سيده أبوحيان في ارتشافه، إلّا أنَّه في تذكرته نوّه بغفلة الرُّجّاجي في تركه الإعلام بجواز إعمال المصدر المجموع عمل مفردة، ثمّ دُلَّ بشواهد كثيرة نثرية وشعرية على إعماله مجموعاً<sup>(٧)</sup>، وهو بهذا يناقض ما في الارتشاف، بيد أنَّه في الارتشاف أُبين قولاً في منعه، وهو المختار لديّ، إضافة إلى أنَّ كتاب التذكرة المطبوع مشكوك في نسبه<sup>(٨)</sup>، فبهذا يبقى لأبي حيان رأيه الأوّل، وعلى غرار من سبق سار الأشموني، والصَّبَّان<sup>(٩)</sup>.

(١) في أصول اللّغة (٤/٤٦٠، ٤٧٩، ٤٨٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/١٠١٥)، وحاشية الصَّبَّان (٢/٢٨٦-٢٨٧).

(٣) الارتشاف (٥/٢٢٥٨).

(٤) الخصائص (٢/٢٠٨)، وقد بحثت عن هذا الرّأي فلم أجده في أغلب كتبه المتوافرة لديّ.

(٥) الارتشاف (٥/٢٢٥٨) وقد نُقِبَت فيما بين يديّ من كتبه كالمختص والمحكم فلم أعر على رأيه هذا.

(٦) اللسان (جرب).

(٧) راجع: الارتشاف (٥/٢٢٥٨)، والتذكرة (٤٦٢-٤٦٣).

(٨) انظر: في اللغة والأدب (١/١٤٢).

(٩) راجع: شرح الأشموني (٢/٥٤٨)، وحاشية الصَّبَّان (٢/٢٨٦-٢٨٧).

ثمَّ فنَدَ المجيزون لإعمال المصدر مجموعًا، حجة المانعين السابقة؛ بأنَّ المصدر المجموع وإن فقد صيغته الأصلية، إلّا أنَّ المعنى باقٍ ومتضاعف مع الجمعية، إذ الجمع بمنزلة المكرّر بالمعطف، فلذا لم يمنع الجمع إعمال المصدر<sup>(١)</sup>، وقوق ذلك أنَّ المصدر المجموع جاء إعماله في شواهد متنوعة، يمكن القياس عليها، وهي كالآتي:

- قال النبي ﷺ: «لَا أُخَيِّرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ؟ مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا» فأعمل قوله: «مَحَاسِنُكُمْ» وهو جمع (مَحَسَن)، فنصب التَّمْيِيزَ (أَخْلَاقًا) وهذا جائز عند ابن العلي؛ لأنَّ التَّمْيِيزَ قابلٌ لعمل الضَّعِيفِ فيه.

- وقالت العرب<sup>(٢)</sup>: «تَرَكْتُهُ بِمَلَاحِسِ الْبَقَرِ أَوْ لَادَهَا»، إذ أعملت (الْمَلَاحِسِ) وهي جمع (مَلَحَس) فنصبت قوله: «أَوْ لَادَهَا» على المفعولية.

- وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

- (١) شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٠٦/٣-١٠٧).
- (٢) انظر: مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد (٧٨١/٢)، ونص الحديث هكذا: عن أبي ثعلبة الخفسي أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنْ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْغَضَكُمْ مِنِّي تَسَاوِيَكُمْ أَخْلَاقًا... الحديث».
- والإرتشاف (٢٢٥٨/٥)، والمساعد (٢٢٨/٢) مع تعليق المحقّق.
- (٣) راجع: الخصائص (٢٠٧/٢)، ومجمع الأمثال (٢٢٧/١).
- (٤) البيت من (الطويل)، وقد اختلف في نسبه فنُسب للشماخ وليس في ديوانه، وإلى ابن عبيد الأحمري وصحّح محققا ديوان علقمة نسبه إليه، وهو الظاهر، وإلى امرئ القيس وهو في: شرح ديوانه (٤٣) برواية (مؤوّد) ولا شاهد فيها، ورجّح محققا شرح التسهيل أنّه لعلقمة بن عُبْدَة وهو في: ديوانه (٨٢) (معوّد عرقوب) وحينها فلا شاهد فيه وقد ألفت رواية البيت صدرًا وصحّحًا عند امرئ القيس وعلقمة، بينما اختلف في صدره على ثلاث روايات، انظر: الكتاب (٢٧٢/١) مع تعليق المحقّق، والخصائص (٢٠٧/٢) إذ عجزه فيه، مع تعليق المحقّق، ومجمع الأمثال (٣٣٠/٣)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٠٧/٣)، مع تعليق المحقّقين، =

وَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَبْرَبُ  
حيث أعمل قوله: «مَوَاعِيدُ» جمع (مِيعَاد) فنصب به المفعول به «أَخَاهُ».  
- وقال الأعشى<sup>(١)</sup>:

قَدْ جَرُّوهُ قَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَتَا  
فأعمل «تَجَارِبُهُمْ» جمع «تَجْرِبَةٌ» فنصب قوله: «أَبَا قُدَامَةَ» على المفعولية.  
- وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبُ  
فأعمل قوله: «خُطَانًا» وهو جمع «خُطُوة» في قوله: «إِلَى أَعْدَائِنَا»، وكذلك  
من رواه «بالتضارِب» فهو متعلق بـ«خُطَانًا».  
- وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي مَا فَوَاضِلُ كَفِّهِ عَلَى النَّاسِ حَتَّى غَيَّبَهُ الصَّفَائِحُ  
فتعدى قوله: «فَوَاضِلُ» جمع «فَاضِلَةٌ» إلى قوله: «عَلَى النَّاسِ».  
- وقال ابن الدُّمِينَةِ<sup>(٤)</sup>:

= ومعجم شواهد العربية (٥٤/١) مع ملاحظة إجماعهم على أن «يَبْرَبُ» بالثاء المثناة من فوق وفتح  
الراء. وقد روي «يَبْرَبُ» بالثاء المثناة وكسر الراء.

(١) البيت من (البسيط) وهو في: ديوانه (١٠٩) مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، والخصائص  
(٢٠٨/٢).

(٢) البيت من (الطويل) وهو في: المفضليات (٢٠٧) للأخض بن شهاب، وهو في: الخاطريات  
(١٢٨-١٢٩) منسوب لسهل بن مرة كما علق المحقق.

(٣) البيت من (الطويل)، وقد نسب إلى الأشجع الشلمي، ونُسب إلى منصور النمرى بعض أبيات  
هذه القصيدة كما في المقد الغريد، ونُسب هذا البيت إلى مطيع بن إلياس كما عند أبي حيان،  
وقصيدة مطيع في شرح ديوان الحماسة قبل هذه القصيدة مباشرة ورواها كروي هذه، مع اختلاف  
الوزن وحركة الروي فاشتبهت عليه. والله أعلم.

انظر: شرح ديوان الحماسة (٨٥٦/٢/١-٨٥٧) مع تعليق المحققين، والتذكرة (٤٦٣).

(٤) البيت من (الطويل) وهو في: ديوانه (٤٩) وتخرجه فيه، وشرح ديوان الحماسة (١٣٠٦/٣/٢).

فَمَا أَكْثَرَ الْأَخْبَارَ أَنَّ قَدْ تَزَوَّجَتْ قَهْلَ بِأُتَيْتَنِي بِالطَّلَاقِ بِشِيرٍ  
حيث عمل «الأخبار» جمع «خبر» في قوله: «أَنَّ قَدْ تَزَوَّجَتْ».

ومما احتج به بعض المجيزين للإعمال؛ أَنَّ الإعمال فيه تيسير يفيد ولا  
يضر<sup>(١)</sup>، ومع تلك التفسيرات، فقد أجاز جمع من الثحاة إعمال المصدر  
المجموع عمل مفردة، ولا يستعني إلَّا أتباعهم، وهم: ابن جني<sup>(٢)</sup>،  
والمرزوقي<sup>(٣)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥)</sup>، وابن مالك على  
اختلاف في رؤاه، إذ يرى في شرح التسهيل وهو متقدم أَنَّ إعمال المصدر  
المجموع جائز وإن قلَّت شواهد إعماله، بينما يذهب في شرح الكافية الشافية  
وهو متأخر إلى أَنَّ المصدر المجموع جدير إلَّا يعمل لتغيُّر لفظه عن لفظ  
المصدر المشتق منه الفعل، ثم يستثنى ما ورد إعماله مجموعًا، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ وَلَا  
يُقَاسُ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

ومن هنا أخلص إلى أَنَّ ابن مالك يجيز إعمال المصدر المجموع ولا  
يقيس عليه لقلة شواهد، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>، وعيَّاس حسن<sup>(٨)</sup>، وأخيرًا مجمع  
اللغة القاهري، حيث أجاز إعماله مطلقًا<sup>(٩)</sup>.

(١) النحر الوافي (٢١٧/٣).

(٢) راجع: الخصائص (٢٠٩/٢)، والخاطريات (١٢٩).

(٣) شرح ديوان الحماسة (٨٥٧/٢/١)، (١٣٠٦/٣/٢).

(٤) الارشاد (٢٢٥٧/٥)، وقد بحث فيما بين يدي من كتبه كشرح المفصورة فلم أعر على اختياره  
هذا.

(٥) المقرب (١٣١/١).

(٦) النظر: شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٠٧/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٠١٥/٢).

(٧) المساعد (٢٢١/٢).

(٨) النحر الوافي (٢١٧/٣).

(٩) في أصول اللغة (٤٦٠/٤)، (٤٧٩-٤٨٢).

#### - إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْمُوعِ عَمَلٌ مُفْرَدٌ:

إنَّ الخوض في شروط إعمال اسم الفاعل المفرد عمل قعله، وما دار حولها من خلاف يُعدُّ ضرباً من التكرار، ولهذا سأومئُ إيماءة عابرة إلى أنَّ جمهور البصريين يشترطون شروطاً لإعمال اسم الفاعل المجرد من (أن) عمل قعله، في حين يرى الكوفيون والآخرش أطراح تلك القيود، فيعمل اسم الفاعل لديهم مطلقاً<sup>(١)</sup>، وقد وجد هذا الرأي قبولاً لدى مجمع اللغة القاهري<sup>(٢)</sup>، وهو كذلك لديّ.

لقد رأيت أنَّ جمهور النحاة<sup>(٣)</sup> يُعملون اسم الفاعل المجموع عمل مفردة، عدا ما نقله الشُّبُوطِي من منع بعضهم لإعماله مجموعاً<sup>(٤)</sup>، وعلى كثرة التثقيب لم أعر على عَدَمِ منهم، ويؤيد الجمهور مقالتهم تلك، بأنَّ الجمع وإن أحدث تغييراً في شكل المفرد فإنه لن يحدث في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ إذ الجمع بمعنى العطف، فحين تقول: (ضَرَبَ) فإنَّ معناه ضَارِبٌ وضَارِبٌ وضَارِبٌ، والعطف لا يُلحق بالفعل<sup>(٥)</sup>، واسم الفاعل المجموع أيضاً يعمل قياساً على مفردة؛ لأنَّه فرع والمفرد أصل<sup>(٦)</sup>، ومجيء اسم الفاعل المجموع معملاً في شواهد عدَّة، يقوِّي مذهب الجمهور، فإليك تلك الشواهد:

(١) انظر: المقنن في شرح الإيضاح (٥١٢/١ - ٥١٣)، وأما ابن السجري (٢٢٠/٣)، وشرح الجمل (٥٥٣/١).

(٢) في أصول اللغة (٤٦١/٤، ٤٨٣ - ٤٨٥).

(٣) راجع مثلاً: الكتاب (١٠٩/١ - ١١٠)، وشرحه للسيرافي (٢٠٨/٣)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (٧٢/٣، ٧٨ - ٧٩)، والارتشاف (٢٢٦٧/٥).

(٤) انظر: الهمع (٧٩/٥)، مع ملاحظة أنَّ حبيبتا الرُّبَايات من المحدثين يمنع إعمال الجمع المكثّر، وقد ردَّ عليه مصطفى جواد، واستدلَّ بشواهد كثيرة على إعماله مجموعاً. راجع: في التراث اللغوي (٣٥٩ - ٣٦٠).

(٥) شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (٧٨/٣ - ٧٩).

(٦) شرح الكافية (٤٢٣/٣).

- قال تعالى<sup>(١)</sup> -: ﴿خُشِعًا أَبْصَرْتُهُمْ﴾، حيث قرأها قتادة، وغيره بالجمع، ومفردا (خاشع)، فرفع قوله تعالى: ﴿أَبْصَرْتُهُمْ﴾ على الفاعلية، وهذا فصيح كثير في كلام العرب.

- وقالت العرب<sup>(٢)</sup>: «هُنَّ حَوَاجٍ بَيْتَ اللَّهِ» إذ أُعْمِلَ «حَوَاجٍ» «فَوَاعِل» جمع «حَاجَةٌ» «فَاعِلَةٌ» فنصب قوله: «بَيْتَ»، هذا إذا كانت «مصرفية» كما ضُبِطت في الكتاب، أمّا إذا كانت ممنوعة من الصّرف، كما ضُبِطت في شرح السّيرافي فيجوز فيها وجهان: النّصب على نِجَةِ التّثوين كما قال: السّيرافي، والإضافة فيجوز ما بعدها وهو قوله: (بَيْتَ)، وسقوط التّثوين لأجل الإضافة حينئذٍ.

- وقالت أيضًا<sup>(٣)</sup>: «فُطَانٌ مَكَّةَ، وَسُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ»، حيث عمل «فُطَانٌ» «فُعَالٌ» جمع «فَاطِنٌ» «فَاعِلٌ»، وكذا «سُكَّانُ» «فُعَالٌ» جمع «سَاكِنٌ» «فَاعِلٌ» فنُصِبَ بهما ما بعدهما «مَكَّةَ، وَالْبَلَدَ»، و«فُعَالٌ» جمع معمل كما أنّ «فَوَاعِل» جمع عامل كذلك، غير أنّ «فَوَاعِل» أشدُّ اطرادًا منه.

- وقال العجّاج<sup>(٤)</sup>:

أَوَّلْنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْخَمِي

وَرَوِي (فَوَاطِنًا) فَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى إِعْمَالِ (فَوَاعِل) جَمْعَ (فَاعِلَةٍ) فَنَصَبَ (مَكَّةَ) بِقَوْلِهِ: «أَوَّلْنَا» جَمْعَ (أَلْفَةٍ) وَبِقَوْلِهِ: «فَوَاطِنًا» جَمْعَ (فَاطِنَةٍ) عَلَى الرّواية الأخرى، وَصُرِفَتْ (فَوَاعِل) لِأَجْلِ الضَّرورة.

(١) سورة القمر، الآية: ٧. وانظر: معجم القراءات (٢١٨/٩-٢١٩).

(٢) انظر القولين في: الكتاب (١٠٩/١-١١٠). وشرحه للسّيرافي (٢٠٩/٣-٢١٠).

(٣) البيت من (الرجز) وهو في ديوانه (٢٨٢)، والكتاب (٢٦/١، ١١٠)، وشرحه للسّيرافي

(٢/١٤٤، ٢١٠/٣)، وتحصيل عين الذهب (٥٨-٥٩، ١١١).

- وقال أبو كبير عامر بن الحليس<sup>(١)</sup>:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ قَعَاشَ غَيْرِ مُهَيَّلٍ  
فَأَعْمَلُ «فَوَاعِلَ» جمع (فَاعِلَةٌ) فنصب (حُبُّكَ) بقوله: «عَوَاقِدُ» جمع (عَاقِدَةٌ)،  
وصُرفت للضرورة كسابقاتها.

- إِعْمَالُ صَيَغِ الْمِبَالِغَةِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلٌ مُفْرَدَاتِهَا:

من المقرر أنَّ صيغ المبالغة محمولة في الإعمال على اسم الفاعل،  
ولكن ليست هذه الصيغ الخمس على درجة واحدة في العمل، قد (فَعُولٌ،  
وَفَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ) أكثر من (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ)، و(فَعِيلٌ) في الوقت نفسه أكثر من  
(فَعِلٌ)، بل إنَّ الآخرين (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ) اختلف فيهما الثَّحَاةُ فمنهم من يعملها  
كما هو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> ومن تبعه، ومنهم من أهملها، وذلك مذهب المبرِّد  
وأكثر البصريين<sup>(٣)</sup>، ويُتَّضح ممَّا تَقَدَّمَ أنَّ سيبويه يُعْمَلُ الخمس كلها، وأمَّا  
المبرِّد فيُعْمَلُ الثلاث الأول، ويخالف في الآخرين.

وأزِيد من ذلك أنَّ الكوفيَّين أنكروا إعمالها أثبتة؛ محتجِّين لذلك بفوات  
الصَّيْغَةِ الَّتِي أَشْبَهَ فِيهَا اسْمُ الْفَاعِلِ الْفَعْلَ، ولدلالتها على المبالغة دون  
أفعالها، وما جاء منتصبًا بعدها فهو بفعل مقدَّر، إلَّا أنَّ الرُّضْيَ أُلْمَحَ إلى أنَّ  
الفَرَّاءَ يُعْمَلُ صيغ المبالغة، بدلالة منعه لتقدُّم معمولها عليها<sup>(٤)</sup>، وبهذا يخرج  
الفَرَّاءُ من دائرة المانعين لإعمالها.

وعلى كثرة الخلاف وتشعبه في هذه الصَّيْغِ، إلَّا أنَّني أرى إعمالها

(١) البيت من (الكامل) وهو في ديوان الهذليين (شعر أبي كبير) (٩٢/١)، والكتاب (١٠٩/١)،  
وشرح أنصار الهذليين (١٠٧٢/٣) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهِدَ، وشرح الكتاب للسيراfi  
(٢٠٩/٣)، والنحصيل (١١٠).

(٢) الكتاب (١١٠/١-١١٥).

(٣) انظر: المقتضب (١١٣/٢-١١٧). والارتشاف (٢٢٨٣/٥) مع تعليق المحقق.

(٤) راجع: شرح الكافية (٤٢٢/٣-٤٢٣)، والهج (٨٧/٥).

جميعاً مع تفاوت بعضها كثرة وقلة، مستنداً إلى ما فسر به البصريون ذلك الإعمال من أنَّ المبالغة في المعنى عوض من ذهاب الشبه اللفظي، وأنَّ هذه الصيغ، والصفة المشبهة قرعان لاسم الفاعل، فلا يذ من المساواة بينهما في الإعمال<sup>(١)</sup>، وورود السماع عند العرب يشهد بإعمالها، ثمَّ حظيت هذه الصيغ بإعمالها مطلقاً، وتضعيف قول الكوفيّين من غير ما وجه من قبل مجمع اللغة القاهريّ<sup>(٢)</sup>. أمّا صيغ المبالغة المجموعة فهي عاملة عمل مفرداتها، كما عمل اسم الفاعل، إذ هي تبع له، وقد وردت شواهد على إعمالها مجموعة وهي كما يلي:

- قال طرفة بن العبد<sup>(٣)</sup>:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرَ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فُجْرٍ  
حيث نُصب «ذَنْبُهُمْ» بقوله: «غُفْرُ» جمع «غُفُور» تكثير (غَافِرٌ)، فُجِّمَتْ (فَعُول) على (فُعِل) فأعملت كما أُعْمِل مفرداً.

- وقال الكميت بن زيد الأسدي<sup>(٤)</sup>:

ثُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِصِي الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قُرْمٍ  
إذ أُعْمِل (مَهَاوِينَ) جمع (مِهْوَان) تكثير (مُهِين) فنصب قوله: (أَبْدَانَ) فَـ(مِفْعَال) جُمِعَتْ على (مَفَاعِيل) فعملت عمل مفرداً.

(١) شرح الكافية (٣/٤٢٢-٤٢٣).

(٢) في أصول اللغة (٤/٥٤٠، ٥٦٤-٥٦٥).

(٣) البيت من (الزُّمَل) وهو في: ديوانه (٥٥) مع اختلاف لا يعنى الشاهد، والكتاب (١/١١٣)، والتحصيل (١١٤).

(٤) البيت من (البيسط) وهو في: شعره المجموع (٢/١٠٤)، والكتاب (١/١١٤)، والتحصيل (١١٧) ويلحظ اختلاف حركة الروي بين الكتاب والتحصيل، وضبطه في شعره المجموع موافق لما في التحصيل، إذ ضبطت الأوصاف في الكتاب بالجر، وهو الضواب، اعتماداً على ما ذكره البنداني في الخزائن (٨/١٥٠)، بينما ضبط في التحصيل وفي شعره المجموع بالرفع.



ومن الجدير بالذكر أنَّ (فَعُولًا وَمِفْعَالًا) قد جُمعا جمع تكسير، كما مرَّ، وأما (فَعَال) فاستغني بجمع التصحيح المذكَّر عن التَّكْسِير؛ لاستثقال فكَّ التَّضْعِيف، ولو كُسر لعمل مثلما عمل مفردة، وكذلك (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ) جُمعا بالواو والثَّوْن<sup>(١)</sup>.

#### - إعمال اسم المفعول المجموعي عمل مفردِهِ:

اسم المفعول حكمه كحكم اسم الفاعل<sup>(٢)</sup>، إذ هما مشتقان من الفعل، فهو إذن يعمل مفردًا ومجموعًا، ولكنني لم أقع على شاهد يعمل فيه مجموعًا، فيما أطلعت عليه من مصنفات.

#### - إعمال الصفة المشبهة المجموعية عمل مفردِها:

تعلم الصفة المشبهة تشبيهاً باسم الفاعل، علماً أنَّها أضعف منه، وهو أضعف من الفعل؛ لأنَّ الأفعال أصل الإعمال، ومع ذا فقد أعملها الثَّحاة<sup>(٣)</sup>، ولم أجد من يعارض في إعمالها إلَّا (عبدالحسين الفتلي) محقق أصول ابن السَّراج، إذ يقول: «دعوى عمل الصفة المشبهة لا أساس لها، فهي لا تنصب، لأنَّ فعلها غير عامل فكيف يعمل المحمول على فعله»<sup>(٤)</sup>.

ويمكن الردُّ على هذا القول: بأنَّ الثَّحاة رُويوا شواهد كثيرة في إعمال الصفة المشبهة مفردة ومجموعة، وما كتَّاب سيبويه إلَّا شاهد على ذلك<sup>(٥)</sup>، فأجازوا إعمالها بناء على ما سمعوه عن العرب، فرفعت ونصبت وجرت، وإن خالفت اسم الفاعل في شرط الزَّمن، إذ لم تلتزم بزمن معيَّن من الأزمان

(١) راجع: شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (٨٠/٣)، والارتشاف (٢٢٨٥/٥).

(٢) انظر: الإيضاح للفارسي (١٣٣)، والارتشاف (٢٢٨٧/٥).

(٣) راجع: الكتاب (١٩٤/١-٢٠٢)، والمقتضب (١٥٨/٤-١٦٤)، والأصول (١٣٠/١-١٣٦).

(٤) الأصول (١٣٠/١) تعليق المحقق.

(٥) انظر: الكتاب (١٩٤/١-٢٠٢)، والمقتضب (١٥٨/٤-١٦٤)، والأصول (١٣٠/١-١٣٦).

الثلاثة، إلّا أنّها وافقت في شرط الاعتماد<sup>(١)</sup> سواء أكانت مقترنة بأل أم لا، وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش فارتأوا إعمالها دون اعتماد<sup>(٢)</sup>، ورؤيتهم هذه باطلة؛ لأنّها ضعيفة<sup>(٣)</sup>، إذ هي مشبهة باسم الفاعل، واسم الفاعل عامل عمل فعله، فهو قوي لقربه من الفعل، وهي ضعيفة لبعدها عنه.

ومع ذا فقد عملت مجموعة كما عملت مفردة في مواطن منها:

- قال الحارث بن ظالم المري<sup>(٤)</sup>:

فَمَا قَوْمِي بِتَغْلِبَةٍ بِنِ سَمْدٍ وَلَا بِقَزَازَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا  
حيث عملت الصفة المشبهة (الشُّعْر) وهي جمع (أشعر) النصب على التشبيه بالمفعول به، في قوله: (الرَّقَابَا)، وكلاهما مقرونان بأل الصفة والمعمول، وقد جُمع (الشُّعْر)؛ لأنّه جعل كلُّ واحد منها (أشعر) فجمع على المعنى، ونُصب (الرَّقَابَا) على حدّ قوله: هو الحسنُ الوجه.

- وقال الكميت بن زيد<sup>(٥)</sup>:

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَرْجُجُهَا مِنْ حَالِكٍ وَاكْتِحَالَهَا  
فعملت الصفة المشبهة (الْأَيْقَاطُ) وهي جمع (يَقْطُ) في قوله: «أَخْفِيَةَ الْكَرَى» فاجتمع فيها ثلاثة أوجه:

الرفع، وهو نظير: الحسن وجه الأب، والنصب على التشبيه بالمفعول به، وهو نظير: الحسن وجه الأب، إلّا أنّ ابن جني يرى أنّه منصوب على التمييز، كما تقول: لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ عِيُونًا تَرْجُجُهَا، والأول أولى؛ لأنّه

(١) راجع: الكتاب (١/١٩٤)، وشرح الكافية (٣/٤٣٤).

(٢) أمالي ابن الشجري (٣/٢٢٠).

(٣) شرح الكافية (٣/٤٣٤).

(٤) البيت من (الوافر) وهو في الكتاب (١/٢٠١)، والحصيل (١٦٦-١٦٧).

(٥) البيت من (الطويل)، ولم أجده في شعره المجموع، وهو في سرّ الصّناعة (١/٣٨)، وأمالي ابن الشجري (١/١٥٩)، وشرح السهيل، تحقيق: السيد وآخر (٣/٩٧).

معرف بالإضافة، إلا أن يكون على رأي الكوفيّين المجيزين نصب المعرفة على التمييز، والجرّ وهو نظير: الحسن وجه الأب فكأنه قال: الأيقاظ العيون.

- وقال سلامة بن جندل التميمي<sup>(١)</sup>:

رُزْقًا أَسْتَنْهًا، حُمْرًا، مُتَقَفَةً أَطْرَافُهُنَّ مَقِيلٌ لِلْيَسَائِبِ  
إِذْ أَعْمَلُ الصَّنْفَةَ الْمَشْبِيَّةَ (رُزْقًا) وهي جمع (أَرْزَقَ) فرقت قوله: «أَسْتَنْهًا»  
وهو على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ يُنَابِه. هذا والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من (البسيط) وهو في: ديوانه (٢٣٢) وتخرجه فيه، وفي: شرح الاختيارات المنفصل (٥٨٢/٢ - ٥٨٣).

## المبحث الرابع وصف المفرد بالجمع والعكس

قبل أن أتحدث عن أقسام هذا المبحث، وأسرد الأمثلة، وشواهدا، أقول: إن هذا المبحث ورد في موضوعين نحويين هما: باب التثنية عند موافقة التثنية لمنعوتها، وباب الممنوع من الضرف عند منع صيغة منتهى الجموع من الضرف إذا لم تدل على الجمع نحو: سَرَاوِيلٌ وَخَزَائِبٌ، وربما جاء عَرَضًا في باب الصفة المشبهة ك: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ غُورِ أَبَاؤُهُ<sup>(١)</sup>. ولا حاجة للحديث عن حذف التثنية، وبيان أغراضه، وأقسامه، وفي أي شيء يوافق التثنية منعوتها؟ وفيم يخالفه؟ فتلك مفصلة في كتب النحو القديم منها والحديث.

وقد سُمعت ألفاظ مجموعة وصف بها الواحد، وقع أغلبها على زنة (أفعال)، وهذا الوزن - كما هو شائع - أحد أوزان جموع القلة، فهو إذن دال على الجمع عند أكثر النحاة، بينما عدّه بعضهم في المفردات<sup>(٢)</sup>. وأول إشارة تدل على أن (أفعالاً) ربما جاءت للمفرد، وجدها عند سيبويه إذ يقول: «وَأَمَّا أَفْعَالٌ فَقَدْ يَقَعُ لِلوَاحِدِ، مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ الْأَنْعَامُ...» وقال أبو الخطّاب: سمعتُ العرب يقولون: هذا ثوبٌ أَكْيَاشٌ...»<sup>(٣)</sup>. وقد اختلف في تفسير هذا النص، فأثبت الرّمخسري أن سيبويه يرى أن (أفعالاً) هنا مفرد، بينما ردّ عليه أبو حيان بأن سيبويه قد قال في نصّه: «... فقد يقع للواحد...» وهذا يدلّ أنّه ليس يمتأصل في الأفراد، بل هو جمع، ووقوعه هنا على سبيل المجاز لا الحقيقة، إضافة أن سيبويه لم ينصّ على أن

(١) انظر: بحوث كلية اللغة العربية «ألفاظ الجموع التي وصف بها الواحد» (٤٠١)، والكتاب

(٢/٤٢)، والنواع في كتاب سيبويه (٤٥).

(٢) شرح الأشموني (٤/٢٨٧ - ٢٨٨).

(٣) الكتاب (٣/٢٣٠).

(أَفْعَالًا) من أوزان المفرد، متهماً الرّمخشري بأنّه فهم من سيويه ما لم يردّه، على حين أئد السّمين الحلبيّ الرّمخشريّ فيما ذهب إليه<sup>(١)</sup>.  
وسار الميرد<sup>(٢)</sup> سيرة سيويه حيث ذكر أنّ نحو: (بُرْمَة أَغْشَار) واحد جاء على (أَفْعَال)، ومثلها: أبو عمر الجرمي<sup>(٣)</sup>، إذ يرى أنّ (أَفْعَالًا) جمع، عدا قولهم: (هُوَ الْأَنْعَامُ) فَإِنَّهُ مفرد، وكذلك الرّجّاج<sup>(٤)</sup>، وأبو العلاء المعري<sup>(٥)</sup>، حيث ذهب إلى أنّ (أَفْعَالًا) أيضًا جمع، إلّا ثلاثة عشر حرفًا، منها: (تُوبَ أَشْمَال)، وتبعهم ابن سيده<sup>(٦)</sup>، مرتثيًا أنّهم أوقعوا (أَفْعَالًا) على الواحد، كما قال سيويه، وبهذا يكون لابن سيده فضل السّبق على الرّمخشري في فهمه لنصّ سيويه السّالف الذّكر.  
بينما يرى علاء الدّين القوشجي<sup>(٧)</sup> أنّ (أَفْعَالًا) ليس بجمع؛ لأنّه يُقال في تصغير: أَشْجَاج: أَشْجَاجٌ ويذكر الشّيوطي<sup>(٨)</sup> أنّ (أَفْعَالًا) قليلة جدًّا في المفردات كـ(بُرْمَة أَغْشَار)، وعلى قول هؤلاء العلماء يكون نحو: (تُوبَ أَشْمَال) من باب وصف المفرد بالمفرد، وحينها لا يكون هناك تشاكل نعتيّ بين المفرد والجمع، فيفقد هذا المبحث كيانه.  
ويظهر لي أنّ (أَفْعَالًا) لا يأتي إلّا في الجمع، فلذا يكون نحو:

(١) انظر تفاصيل ذلك الخلاف في: الكشاف (٥٧٤/٢، ١٦٦/٤)، والبحر (٥٥٥/٦)، والثّر (٢٥٣/٧ - ٢٥٥).

(٢) المقتضب (٣٢٩/٣).

(٣) سفر السعادة (٨٦/١).

(٤) ما ينصرف (٦٣).

(٥) المزهر (١٠٥/٢).

(٦) المخصص (٩٢/٤، ١٣٢/٧).

(٧) غنود الزّواهر في الصّرف (٣٩٥).

(٨) الهمع (١٢٦/٦).

(بُرْئَةُ أَعْشَار)، وما شابهها من وصف المفرد بالجمع استدلالاً بما يلي:  
١- أنَّ سيبويه لم ينصَّ على وزن (أَفْعَال) في المفردات، كما ذكر أبو حيان فيما مضى.

٢- أنَّ أكثر علماء العربية أثبتوا أنَّ نحو: (بُرْئَةُ أَعْشَار) من قبيل وصف المفرد بالجمع ومنهم: الفراء، وابن قتيبة، وأبو حنيفة الدينوري - كما ذكر البغدادي - وابن خالويه، وابن جني، وابن فارس، والجوهري، والخطيب التبريزي، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي - كما أخبر عنه السُّبُوطي - وابن عصفور، والزمخشري، وأبو حيان، والأشموني، وفوق ذلك المنشئ فقد ألَّف رسالة خاصة بالفاظ الجموع التي وُصف بها الواحد، واستدرك عليه محققها سليمان العايد ألفاظاً كثيرة، وسأحاول أن أستوفي الحديث فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وردَّد البغدادي ما قاله الأقدمون حول وقوع مثل هذه الألفاظ مجموعة مكان المفرد، وأخيراً حكى الزبيدي بكثرة وصف المفرد بالجمع كما في نحو: (حَبْلُ أَرْطَام)، نقل عنه ذلك محقق رسالة المنشي السابق ذكرها في مادة (خلق)<sup>(١)</sup>.

٣- أنَّ وزن (أَفْعَال) وإن جُمع كما تُجمع الآحاد نحو: (أَنْعَام وَأَنْعَائِم)، وصغر على لفظه (أَفْيَعَال) وعاد إليه التضمير مفرداً - كما في المبحث الثاني - ووُصف المفرد به في هذا المبحث، وجاء له نظير في الآحاد في

(١) انظر: المعاني (٨٧/٢، ١٧٧)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٦)، والخزانة (٢٣٤/١)، وليس (١٤٩ - ١٥٠)، والخصائص (٤٨٢/٢)، والصاحبي (٣٥١)، والضاح (خصب)، وشرح اختيارات المفضل (١٠٣/١)، وشرح المفصل (٦/٥ - ٧، ١٠٦)، والأنباء والنفائز (٦٣٣/٢ - ٦٣٤)، وشرح الجمل (٥٦٨/١، ٢١٧/٢)، والممتع (٧٦)، وشرح الكافية (١١١/١)، والبحر (٥٥٥/٦)، وشرح الأشموني (٢٨٧/٤)، والفاظ الجموع التي وُصف بها الواحد (٤٠١) وما بعدها، وحاشية على شرح بانت سعاد (٨٦/١).

هيئته وعدة حروفه نحو: (تَفْعَال) كـ(تَجَوَّال)، فهو لم يخرج عن حقيقة الجمع قيد أنملة<sup>(١)</sup>.

٤- أن وصف المفرد بالجمع ليس مقصوراً على صيغة (أَفْعَال)، فهناك صيغ أخرى نحو: فُعْل، وفِعْل، وفُعُول، وفِعَال، وفَعَائِل، وغيرها كثير<sup>(٢)</sup>.

فهذا تثبت جمعية (أَفْعَال) وتنفي فرديته، ويقوم هذا المبحث فينقسم تلقائياً إلى شقين:

الأول: وصف المفرد بالجمع:

وهذا الشق كثير جداً، وسأني على الشواهد القرآنية والشعرية التي وُصف فيها المفرد بالجمع، معقياً بالأمثلة الثرية فدونك تفاصيلها:

(أ) وصف المفرد بالجمع في القرآن الكريم:

\* قَالَ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾، إذ وُصف قوله: ﴿الرِّيحَ﴾ وهو مفرد هنا وإن كان بمعنى الجمع، بقوله: ﴿لَوَاقِحَ﴾ وهو جمع، وهذه قراءة حمزة وغيره<sup>(٤)</sup>.

\* وقال سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿فَاضْرِبْ لَهُم مَّحَرِّجًا فِي الْبَحْرِ يَنَسَا﴾، حيث قرأها ﴿يَنَسَا﴾ جمع (يَنَاس)، كصاحب وصاحب، الحسن وغيره، وهي هنا نعت مجموع وُصف بها الواحد ﴿مَّحَرِّجًا﴾ مبالغة؛ لتعدد معانيه، حيث جعل لكل

(١) راجع: شرح المفصل (٥/١٠٦)، وشرح الأشموني (٢/٤٤٥).

(٢) انظر: أمثلة ذلك في: مجالس ثعلب (٢/٧٣٥)، والمحجب (٢/١١٤)، وشرح الكافية (١/١٥١)، والفاظ الجمع (٤٠٧ - ٤٠٨)، مع أن الرضي نفسه خص وصف المفرد بالجمع بوزن (أَفْعَال) في: (١/١١١)، ولكنه نفى ذلك بعد في: (١/١٥١).

(٣) سبق تخريجها في: ص (٣٠).

(٤) معاني الفراء (٢/٨٧).

(٥) سورة طه، الآية: ٧٧.



سببط منهم طريقاً<sup>(١)</sup>.

\* وقال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ﴾، إذ قرأها بالإفراد مفتوحة الجيم والذال ﴿جَدَدٌ﴾ الزهري، وهي موصوفة بالجمع ﴿بِيضٌ﴾<sup>(٣)</sup>.  
\* وقال عز وجل<sup>(٤)</sup>: ﴿كُنَّا مُقْتَتِلِينَ﴾، جاء قوله: ﴿مُتَانِينَ﴾ نعمًا مجموعًا لقوله: ﴿كِتَابًا﴾ وهو مفرد، وقد أجاز الزمخشري، فيه وجهان: حيث وصف المفرد بالجمع؛ لأن الكتاب جملة ذات تفاصيل، وتفصيله هي جملة، إذ يقال: القرآن أسبغ، وأخماس، وسور، وآيات، وأقاصيص، وأحكام، ومواعظ، كما يقال: الإنسان عظام، وعروق، وأعصاب، وهذا من وصف المفرد بالجمع، وإما أن يكون نظيرًا لقوله: (بُرْمَةٌ أَغْشَار)، فيكون وقتل من باب وصف المفرد بالمفرد<sup>(٥)</sup>.

\* وقال جل وعلا<sup>(٦)</sup>: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾، إذ وقع قوله: ﴿أَمْشَاجٍ﴾ نعمًا مجموعًا لقوله: ﴿نُطْفَةٍ﴾ وهو مفرد؛ لأن كل جزء من النطفة نطفة<sup>(٧)</sup>.  
(ب) وَصَفُ الْمَفْرُودِ بِالْجَمْعِ فِي الشُّعْرِ الْعَرَبِيِّ:  
\* قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

جَاءَ الشَّتَاءُ وَقَمِصِي أَخْلَاقٍ  
شَرَّافِي يَضْحَكُ مِنْهُ الثَّوَائِقُ

(١) انظر: معجم القراءات (٤٦٨/٥)، والكتاب (٧٩/٣)، وحاشية على شرح بابت سعاد (٨٦/١).

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٧.

(٣) معجم القراءات (٤٣٠/٧).

(٤) سورة الزمر، الآية: ٢٣.

(٥) الكتاب (١٢٥/٤ - ١٢٦ - ١٢٦).

(٦) سورة الإنسان، الآية: ٢.

(٧) راجع: البحر (٣٥٩/١٠)، والذر المصون (٥٩١/١) وما بعدها.

(٨) سبق تخريجهما في: ص (٢١).

حيث وُصف قوله: (قَمِيصِي) وهو مفرد، بالجمع (أَخْلَاقِي، وَشَرَاذِمِي).

\* وقال القُطامي<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ نُسُوجَ رَحْلِي حِينَ ضُمْتُ حَوَالِبَ غَمَزَا وَمَعَى جِيَاعًا  
إذ وُصف المفرد (مَعَى) بالجمع (جِيَاعًا)؛ لفرط جوعه جعله كجماعة  
جِيَاع.

\* وقال عنتره العيسى<sup>(٢)</sup>:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً شُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ  
ورد قوله: (شُودًا) نعتًا مجموعًا، للتمييز المفرد (حُلُوبَةً) باعتبار المعنى، وقد  
خُرِجَ البيت على أوجه أخرى، اخترت منها هذا الوجه؛ لمناسبة المقام.

\* وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

بِأَلِيلَةٍ خُرْسٍ الدَّجَاجِ طَوِيلَةٍ يَبْتَغِدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي  
حيث جاءت (خُرْسٍ) نعتًا مجموعًا للمفرد (لَيْلَةٍ)، إذ جُعِلَت اللَّيْلَةُ  
لطولها كالجمع، فَكَأَنَّ كُلَّ جزءٍ من هذه اللَّيْلَةِ لَيْلَةً، وقد خُرِجَ البيت على  
وجهين آخرين، ولكنني آثرت هذا مشكلة للبحث.

\* وقال مُزاحم العُقَيْلي<sup>(٤)</sup>:

لَطَّلَ رَهْبُنَا خَاشِعَ الطَّرْفِ حَطْلُهُ تَخَلَّبَ جَذْوَى وَالْكَلامِ الطَّرَائِفُ  
فوقع قوله: (الطَّرَائِفُ) نعتًا مجموعًا، لقوله: (الكَلامِ) وذلك الوصف

(١) خُرِجَ في: ص(٣٤)، وزد على ما هنالك: الكشف (٧٩/٣).

(٢) البيت من (الكامل) وهو في: ديوانه (١٤١)، والأصول في النحو (٣٢٥/١)، والخزانة (٣٩٠/٧).

(٣) البيت من (الطويل) ولا يُعرف قائله، وهو في: شرح القصائد السبع (٢٤٧)، والمسائل البصريات (٥٦٣/١، ٥٦٧)، وشرح الجمل (٥٦٨/١).

(٤) البيت من (الطويل) وهو في: الخصائص (٢٥/١ - ٢٦)، ومعجم شواهد العربية (٢٣٧/١).

على معنى الجنسية، كما قيل: ذهب به الدُّيَّارُ الحُمْرُ، والدَّرَهَمُ البَيْضُ.

\* وقال كعب بن زهير - رضي الله عنه -<sup>(١)</sup>:

يَغْدُو قَيْلِجُ صِرْعَامَيْنِ عَيْشُهُمَا لَحْمٌ مِنَ الْقَوْمِ مَعْفُورٌ خَرَّازِيلُ  
فـ(خَرَّازِيلُ) بالذَّالِ المعجمة أو بالذَّالِ المهملة ورد نعتاً مجموعاً للمفرد  
(لَحْمٌ)

\* وقال العجاج<sup>(٢)</sup>:

كَتَابُهَا أَوْ سَنَدٌ أَسْمَاطٌ

حيث رُصف (سَنَدٌ) المفرد، بالجمع (أَسْمَاطٌ).

\* وَقَالَ رُوبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ<sup>(٣)</sup>:

لَمْ يُكْسَ جِلْدًا مِنْ دَمِ أَمْشَاجٍ

جاءت (أَمْشَاجٍ) صفة مجموعة، للمفرد (دَم).

(ت) الْأَمْثَلَةُ النَّقْرِيَّةُ:

\* القرآن: أَسْبَاعٌ، وَأَخْمَاسٌ، وَسُورٌ، وَأَقَاصِيصٌ، وَأَحْكَامٌ، وَمَوَاعِظُ.

\* الإنسان: عِظَامٌ، وَعُرُوقٌ، وَأَعْصَابٌ، رَجُلٌ: حَزَابٌ، وَزَوَارٌ،

وَهَوَايَ، مَرُوتٌ بِرَجُلٍ عُورٍ أَبَاؤُهُ، وَصُمُّ قَوْمُهُ، قَلْبٌ: أَغْشَارٌ، أَيْ مَكْسَرٌ،

كَبِدٌ: أَفْلَازٌ، مَعَى: جَبَاعٌ، نُطْفَةٌ: أَمْشَاجٌ، قَوْمٌ: أَبْدَاعٌ، وَأَلْبَاءٌ، وَجُشَرٌ،

وَجُشْرٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من (البسيط) وهو في: شرح ديوانه (٢٢) مع اختلاف يسير، وحاشية على شرح بانت سماء (٣٨/٢/٢)، والفاظ المجموع (٤١٥).

(٢) البيت من (الرجز)، وهو في: ديوانه (٢٤٩) مع اختلاف حركة الإعراب بين الدُّيَّارِ وغيره، واللسان (سند)، والفاظ المجموع (٤١٦).

(٣) البيت من (الرجز)، وهو في: ديوانه (٣٢) مع اختلاف لا يمثل الشاهد، والبحر (٣٥٦/١٠)، والثر المصون (٥٩٣/١٠).

(٤) انظر: الكشاف (١٢٦/٤)، واللسان (حزب، هوء، جشر)، والفاظ المجموع (٤١٢ - ٤١٣، ٤١٥ =

\* نَم: أَغْنَال، جَمَل: عَلَادِي، وصف به المفرد وهو جمع تعظيمًا،  
نَاقَة: سُمَط، وَأَسْمَاط، وَغُلَط، إِيْل: جُسْمَر، جِمَار: حَزَاب، ضَبْع:  
حَضَاجِر؛ كَأَنَّهُ جَعَلَ الضَّبْعَ لِعَظْمِ بَطْنِهَا كَأَنَّهَا ضِبَاعٌ<sup>(١)</sup>.  
\* طَيْر: سُنْح<sup>(٢)</sup>، سُوْد: سَالِح، أَسَاوِد: سَالِح<sup>(٣)</sup>.  
\* تَوْر: تَعَاثِب، رُمَح: أَفْصَاد، وهذا أحد ما جاء على بناء الجمع،  
كما قال الأخفش، سَهْم: مُرْط<sup>(٤)</sup>.  
\* بَثْر: أَنْشَاط، رَكِيَّة: سُدْم، مَاء: أَسْدَام، وَسُدْم، وصف المفرد  
بالجمع مبالغة<sup>(٥)</sup>.

\* ثَوْب: أَكْيَاش، وَأَكْيَاش؛ إِذْ جَعَلَ كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا كَيْشًا، وَأَكْرَاش،  
وَأَكْمَاش، وَأَكْبَاس، وَشُدُوس، وَأَخْلَاق؛ لِأَنَّ نَوَاحِيهَ أَخْلَاقٌ فَلِذَا جُمِعَ كَمَا  
قَالَ: الْكِسَائِي، وَشَرَاذِم، وَأَسْمَال؛ لِأَنَّهُ تَخَرَّقَ مِنْ جَوَانِيهِ حَتَّى صَارَ جَمْعًا،  
وَأَهْدَام، وَمِزَق، وَأَمْرَاق، وَشَبَارِق، وَطَرَائِق، وَطَرَائِد، وَمِشَق، وَهَيْب،  
وَأَهْيَاب، وَهَبَائِب، وَهَبَائِب، وَشَمَارِق، وَجَيْب، وَأَخْيَاب، وَخَبَائِب،  
وَخَبَائِب، وَقَبَائِل، وَزَعَائِل، وَدَعَائِل، وَشَمَاطِيط، وَرُدْم، وَأَطْمَار،  
وَأَسْمَاط، وَشَمَائِل، وَهَمَائِل، وَأَخْمَاس، وَأَقْرَاف، وَأَقْطَاع، وَقِطْع،

= ٤١٧ - ٤١٨، والكتاب (٤٢/٢)، والتوايح في كتاب سيبويه (٤٥)، وشريب الحديث للحري  
(١٦٠/١)، والخصائص (٤٨٢/٢)، والضاح (مشج: بدع، لبن).

(١) يراجع: ألفاظ المجموع (٤١٣)، والممتع (٧٦) مع تعليق المحقق، واللسان (جشر، سمط،  
ملط)، وشرح الكافية (١٥٢/١)، وكتاب الشعر (١٥٠/١)، وشرح الجمل (٢١٧/٢).

(٢) المخصص (١٦٣/١٦).

(٣) الارتشاش (١٩٠٩/٤).

(٤) ينظر: كتاب الشعر (١٥٠/١)، والضاح (خصب، قصد، مرط)، وألفاظ المجموع (٤١٢).

(٥) راجع: الضاح (نشط)، واللسان (سدم)، وألفاظ المجموع (٤١٣) مع تعليق المحقق.

وأَسْنَاد<sup>(١)</sup>.

\* قَمِيص: أَخْلَاق، وَشَرَاذِم، جُبَّة: أَخْلَاق؛ لِأَنَّ الْخُلُقَةَ فِي الثَّوْبِ تُشْعَسُ فَيُسَمَّى كُلُّ مَوْضِعٍ مِنْهَا خَلْقًا، وَأَسْنَاد.

\* بُرْد: أَسْمَال، سَرَائِيل: أَسْمَاط، حُلَّة: أَقْوَاف<sup>(٢)</sup>.

\* أَرْض: جُدُور؛ لَكثْرَةُ ذَلِكَ الثِّبَاتِ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ، وَأَغْفَال، وَسَبَاسِب، سَمُوا كُلُّ بَقْعَةٍ مِنْهَا سَبَسِيًّا؛ لِاتِّسَاعِهَا، وَمَهَارِق؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا مَهْرَقًا، وَقِفَار، وَمُحُول، وَجُدُوب، وَسَبَارِيت، وَأَخْصَاب<sup>(٣)</sup>.

\* بَلَد: أَخْصَاب، وَسَبَاسِب، وَسَبَاسِيس، الْوَاحِدُ يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ أَجْزَاءً، وَمَهَارِق؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهُ مَهْرَقًا، وَقِفَار، وَأُمُحَال<sup>(٤)</sup>.

\* حَيْل: أَرْمَام، وَرِمَم، وَرِمَام، وَصَفْوَه بِالْجَمْعِ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ رَاحِدًا ثُمَّ جَمَعُوهُ، وَأَقْطَاع؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهُ قِطْعًا، وَأَرْمَات، وَأَخْدَاق؛ كَأَنَّ الْحَيْلَ لَمَّا كَانَ مُنْقَطِعًا قَدْ وُصِّلَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَأُجْرِيتِ الصِّفَةُ عَلَى الْمَعْنَى إِذْ لَمْ يَكُنْ قِطْعَةً وَاحِدَةً فَأُتِيَ بِهَا مَجْمُوعَةُ اللَّفْظِ، وَأَرْمَاق،

(١) انظر: الكتاب (٢٣٠/٣) مع تعليق المحقق، وليس (١٤٩)، والخصائص (٤٨٢/٢)، والمخصص (٩٢/٤ - ٩٣، ١٣٢/٧)، واللسان (كيش، سدي، مزن، هيب، حبيب، كيش، قطع، سند)، ومعاني الفراء (٤٢٧/١، ٨٧/٢)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٦)، والفاظ الجموع (٤١٢-٤١٧)، رجال تلعب (٧٣٥/٢)، والصحاح (شمل).

(٢) انظر: معاني الفراء (٤٢٧/١)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١١٥/١)، واللسان (كيش، فوف)، والأشباه والتغاير (٦٢٣/٢ - ٦٣٤)، وأدب الكاتب (٦٢١)، والفاظ الجموع (٤١٣).

(٣) راجع: الكتاب (٢٣٠/٣)، واللسان (جنر)، والفاظ الجموع (٤١٨)، ومعاني الفراء (٨٧/٢)، والصحاحي (٣٥٢)، والمحكم (هـ ر ق ٨٨/٤)، والمحتسب (١١٤/٢)، والصحاح (محل)، والقاموس (سبرت)، والمزهر (١٠٥/٢).

(٤) ينظر: الصحاح (خضب)، والمحكم (هـ ر ق ٨٨/٤)، واللسان (كيش، سبب)، والمزهر (١٠٥/٢)، والفاظ الجموع (٤١٢).

وَأَنْكَاثٌ، وَأَخْلَاقٌ<sup>(١)</sup>.

\* غَزَلٌ: أَنْكَاثٌ، ذَيْلٌ: أَنْكَاثٌ، نَعْلٌ: سَمَطٌ، وَأَسْمَاطٌ، قِرْبَةٌ: أَشْتَانٌ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا شَيْئًا، ثُمَّ جَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَأَخْلَاقٌ، مِلَّةٌ: أَخْلَاقٌ<sup>(٢)</sup>.

\* بُرْمَةٌ: أَغْشَارٌ، جَعَلَ كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا عُشْرًا فَصَارَتْ قِطْعًا، وَأَكْسَارٌ، وَأَخْلَاقٌ، قِذْرٌ: أَغْشَارٌ، إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً عَلَى عَشْرِ قِطْعٍ، أَوْ عَظِيمَةً لَا يَحْمِلُهَا إِلَّا عَشْرَةٌ، وَأَكْسَارٌ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا كَسْرًا ثُمَّ جَمَعُوهُ عَلَى هَذَا، قَدْحٌ: أَغْشَارٌ، إِذَا كَانَتْ قِطْعًا، جَفْتَةٌ: أَكْسَارٌ، جَعَلَ كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا كَسْرًا، وَأَغْشَارٌ، إِنَاءٌ: أَكْسَارٌ<sup>(٣)</sup>.

وهكذا انتهى الشق الأول، يتقاسمه الثلاثة، إلا أنه يلحظ أن الثالث منها أغزر مادةً، وقد حاولت فيه أن أجمع كل لفظة موصوفة مع صفاتها، وما يقرب منها تحت مظلة واحدة، على تشكّل تلك المفردات ما بين مفرد حقيقي، واسم جمع، ومعرّف بأل الجنسية، مع قلة ورودهما هنا.

الثاني: وَصَفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ:

وهذا أقل خطأ من سابقه، إذ لم ترد ألفاظ مفردة وُصف بها الجمع كما مرّ في نظيره، بل وردت بضع آيات قرآنية، وعثرت على بيت شعري واحد،

(١) راجع: المنقضب (٣/٣٢٩)، واللّسان (رسم، قطع، نكت، خلق)، والخصائص (٢/٤٨٢)، وشرح اختيارات المفصل (١/١٠٣)، والضحاح (رمق).

(٢) انظر: ألفاظ الجموع (٤١٣ - ٤١٤)، والمخصص (١٦٣/١٦)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وليس (١٥٠)، واللّسان (شبن، خلق).

(٣) راجع: أدب الكاتب (٦٢١)، والخصائص (٢/٤٨٢)، وليس (١٤٩)، وغريب الحديث للحريري (١/١٦٠ - ١٦١)، والقاموس (عشر)، وشرح المنفصل (٧/٥)، واللّسان (كسر، خلق)، وألفاظ الجموع (٤١٢، ٤١٤).

بل إن بعض المفردات هنا راجع إلى المصدرية، وإليك إيضاحه:

(أ) وَضَعْتُ الْجَمْعَ بِالْمُفْرَدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

\* قَالَ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾، إذ وُصِفَ ﴿أَزْوَاجٌ﴾ وهو

جمع، بقوله: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ وهو مفرد؛ لأنَّ جمع التَّكْسِيرِ للعقلاء يجوز وصفه

بالمفرد المؤنث، والجمع المؤنث، فوقع هنا موصوفاً بالمفرد المؤنث<sup>(٢)</sup>.

\* وَقَالَ سُبْحَانَهُ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، حيث وُصِفَ ﴿الْأَسْمَاءُ﴾

وهو جمع لما لا يعقل، بالمفرد ﴿الْحُسْنَى﴾ تأنيثاً للأحسن، وهذا تركيب

فصيح، ولو طابق لكان (الحسن) على زنة (الأختر)<sup>(٤)</sup>، كما في قوله

تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾.

\* وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٦)</sup>: ﴿وَلِي فِيهَا مَكَارِبٌ أُخْرَى﴾، والحديث عن هذه

آية، كالحديث عن الآية السابقة، بل إنَّ العلماء قد ناقشوها في موطن

واحد.

\* وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا<sup>(٧)</sup>: ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾، فد ﴿الْقِسْطُ﴾ مصدر مفرد

نُعت به ﴿الْمَوَازِينَ﴾ وهو مجموع، مبالغة<sup>(٨)</sup>.

(١) خرجت في: ص (١٥٧).

(٢) انظر: إعراب النحاس (٢٠٢/١)، وإعراب القرآن للذويش (٧٤/١ - ٧٥).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

(٤) راجع: معاني الفراء (١٧٧/٢ - ١٧٨)، والبحر (٢٣٠/٥).

(٥) سبق تخريجها في: ص (٣٢).

(٦) سورة طه، الآية: ١٨.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ٤٧.

(٨) انظر: معاني الفراء (٢٠٥/٢)، وإعراب القرآن للذويش (٣٩/٥).

(ب) وصف الجمع بالمفرد في الشعر العربي:

لم أظفر أثناء بحثي إلا بيت واحد، وهو قول عدي بن زيد العبادي<sup>(١)</sup>:

هَلْ تَرَى مِنْ طُعْنٍ بَاكِرَةٍ يَتَطَلَّعْنَ مِنْ التُّجْدِ أُسْرُ

قوصف (طُعْن) وهو جمع، بالمفرد (بَاكِرَة).

هذا ما استطعت جمعه وتحليله، من وصف المفرد بالجمع والعكس،

راجيًا أن أكون وفقت فيما توخيت، والله أعلم وأحكم.

---

(١) البيت من (الزمل) وهو لي: سر صناعة الإعراب (٤٧٨/٢)، وظاهرة الناحي (١٤٧/١) مع اختلاف بسير.



## الفصلُ الثالثُ المُوافقاتُ الدَّلاليَّةُ بينَ المُفردِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَفِيهِ مَبْحَثٌ وَاحِدٌ:  
التَّعاوُرُ الدَّلاليُّ بينَ المُفردِ وَالْجَمْعِ.

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:  
المَطْلَبُ الأوَّلُ: التَّعاوُرُ النَّيَّابِيُّ بينَ المُفردِ وَالْجَمْعِ.  
المَطْلَبُ الثَّانِي: التَّعاوُرُ التَّعاقُبِيُّ بينَ المُفردِ وَالْجَمْعِ.

### توطئة :

لقد ذكرت في الفصل الأول، حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس، وملت هناك للقول: بقياسيته، ثم ألمحت إلى غزارة الشواهد القرآنية، والشعرية، فوعدت بمبحث أجمع فيه تلك الشواهد<sup>(١)</sup>، وإنجازاً لما وعدت به ثمة سطرت هذا المبحث المعنون بـ«التناوُّز الدلالي بين المفرد والجمع» وقد جعلته في مطلبين: الأول: التناوُّز النِّيابي، والثاني: التناوُّز التعاقبي، وسأبين - بمشيئة الله تعالى - عن مدلولي النِّيابة والتعاقب، في مطلع كل مطلب منهما. ومن الجدير بالذكر، أنَّ تلك المفردات والجموع، مختلفة الدلالات، حيث جاءت على صيغ متغيرة، وقوالب متعددة، فمنها ما يدل على الجنس، ومنها ما ورد على المصدرية، ومنها ما هو تمييز، ومنها ما هو اسم جنس أو اسم جمع، وبعضها خالص الجمعية... إلى ما هنالك.

(١) انظر: ص (٢٩ - ٣٥).

## التَّعاوُرُ الدَّلاليُّ بَينَ المُفْرَدِ والجَمْعِ

## المطلب الأول التماز النيابي بين المفرد والجمع

قبل أن أدلّف إلى تفاصيل هذا المطلب، يحسن أن أجلي مفهوم التماز النيابي، فالتماز النيابي بين المفرد والجمع، أعني به: أن يرد المفرد والجمع في موطنين مختلفين كل على حدة، فينوب كل واحد منهما عن الآخر، في موقعه الذي جاء فيه، ومن المعلوم أن القرآن الكريم زاخر بالمفردات وجموع التكسير، وما شابههما كاسمي الجنس والجمع، ولهذا فلن أتطرق لذكر تلك المفردات، والجموع<sup>(١)</sup>، وسأقف عند بعض الصيغ، كصيغة «فَعِيل» مثلاً، وبعض المفردات العامة التي ناب فيها المفرد عن الجمع أو العكس، أمّا الأشعار فحاولت أن أجمع ما عنّ منها، شيئاً الشاهد ووجهه فيها، ومن ثمّ جاء هذا المطلب في نمطين:

الأول: نيابة المفرد عن الجمع:

لقد كثّر مجيء «فَعِيل» مفرداً بمعنى الجمع في القراءات القرآنية متواترها وشاذّها، وفي الشعر أيضاً<sup>(٢)</sup>. في حين اختلف العلماء في تعليل وروده مفرداً في مكان فمن أن يكون مجموعاً، فوضعه ابن قتيبة تحت «باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه»<sup>(٣)</sup>، بينما يرى ابن سيده حين قال: في باب ما يكون واحداً يقع على الواحد والجميع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد: «وهذا ممّا كادَ يَحْصُنُ المصدر، وإن لم يكن حَصَّنْ فقد غَلَبَ، وطائفة تذهب إلى أن المضاف محذوف، وطائفة تقول إنّ المصدر لمّا كان واحداً يدلُّ على القليل

(١) من أراد إحصاء تلك المفردات والجموع، فليستظر في: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

(٢) راجع: صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية (٢٥٧)، وأما ابن السجوري (٢٦٦/١).

(٣) نأويل مشكل القرآن (٢٧٥، ٢٨٥).

والكثير من جنسه يجعلوه مفردا...» فقَعِيل هنا كالمصادر الواقعة على الأجناس<sup>(١)</sup>.

ثمَّ يُعَلَّل ابن السَّجَرِي لذلك بقوله: «وقد اتَّسع هذا في فَعِيل، كظهير ورفيق...»<sup>(٢)</sup>.

ويُخلص من كلام هؤلاء العلماء إلى أنَّ «فَعِيلًا» صيغةٌ متعدِّدة الدَّلالات.

= ما جاء على «فَعِيل» في القرآن الكريم:

﴿ خَلِيفَةً ﴾ في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ أي خُلَفَاء، والمراد به: آدم - عليه السَّلام - وذريته، وقيل: المعنى على الجنس<sup>(٤)</sup>.

﴿ رَفِيقٌ ﴾ في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿ وَوَحَّيْنَا إِلَىٰ آلِكَ رَفِيقًا ﴾ حيث جاء مفردًا بمعنى الجمع «رُفَقَاء»؛ أو لأنه من باب التَّمْيِيز الذي اكتُفي بمفرده عن جمعه<sup>(٦)</sup>.

﴿ نَجِيٍّ ﴾ في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿ فَلَمَّا اسْتَفْتَشَرْنَا مَنَّهُ حَكَمُوا بِحَيَّتَا ﴾ أي أَنَجِيَّة<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المنصوص (٢٩/١٧)، وصيغة فعيل (٢٥٨).

(٢) الأمالي (٢١١/٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٤) انظر: اللسان «خلف»، والذَّكر المصون (٢٥٣/١).

(٥) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٦) راجع: مجاز القرآن (١٣١/١)، وشرح التَّهْلِيل، تحقيق: السيد رَآخِر (٢/٣٨٤-٣٨٥)، وصيغة فعيل (٢٦٦).

(٧) سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٨) انظر: الكُشَّاف (٢/٤٦٥)، وصيغة فعيل (٢٧١).

- \* صَدِيقٌ: في قوله عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup>: ﴿أَو سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ لَكُمُ الْفِتْنَةُ أَوِ  
صَدِيقُكُمْ﴾ أي أَصْدِقَانِكُمْ<sup>(٢)</sup>.
- \* حَمِيمٌ: في قوله سبحانه: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿٣﴾  
أي أَجْمَاءٌ؛ لأنَّ الصَّدِيقَ وإن كان مفردًا لفظًا، إلا أنَّ المراد به الجمع أي  
أصدقاء<sup>(٤)</sup>، فما دام الصَّدِيقُ كذلك فحَمِيمٌ مثله - والله أعلم.
- \* قَلِيلٌ: في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿ثُمَّ لَا يَجَاوِزُكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾  
أي أَقْلَاءً<sup>(٦)</sup>.
- \* قَعِيدٌ: في قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿إِذْ يَبْتَغِي الثَّلَاقِيانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا﴾،  
إذ يجوز فيه أن يكون جمعًا بمعنى «قُعُود»، ويجوز أن يكون مفردًا اكتُفي به  
عن ذكر الجمع<sup>(٨)</sup>.
- = ما جاء على «فَعِيلٌ» في كلام العرب نثره وشعره:
- \* رَقِيقٌ: في قول العرب: «عَبِيدُ رَقِيقٍ»، أي أَرْقَاءً<sup>(٩)</sup>.
- \* صَدِيقٌ: في قول رؤيَّة<sup>(١٠)</sup>:
- دَعَهَا فَمَا التَّخَوُّيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

(١) سورة النور، الآية: ٦١.  
(٢) راجع: التَّكْشَافُ (٢٦٢/٣)، وصيغة فَعِيل (٢٦٧).  
(٣) سورة الشعراء، الآيةان: ١٠٠-١٠١.  
(٤) انظر: اللِّسَانُ «حَمِيمٌ»، والبحر (١٧٠/٨).  
(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٦١.  
(٦) راجع: المسائل المشكَّلة (٤٢٢)، وصيغة فَعِيل (٢٩٣).  
(٧) سورة ق، الآية: ١٧.  
(٨) معاني الفراء (٧٧/٣)، وانظر: صيغة فَعِيل (٢٦٣) فقد ذكر فيه مذاهب شتى.  
(٩) راجع: المصباح المنير (كتاب الراء ر في ١٤٣)، وصيغة فَعِيل (٣١١).  
(١٠) البيت من «الرجز» وهو في ديوانه (١٨١)، وحجة الفارسي (١٠٧/٢)، وقد اكتُفي به؛ نظرًا  
لكثرة التَّوَاهُدِ على هذه اللفظة.

أي من أأأأأأأأ.

\* أأأأ: في قول بشر بن أبي أأأ<sup>(١)</sup>:

أَلَا بَأْسَ الْخَلِيطُ، وَلَسْمُ يُزَارُوا وَقَلْبُكَ فِي الطَّمَائِنِ مُسْتَعَارُ  
أي الخأأأ، لأنه أأل على الأأأأأ، بألاله عؤؤ الضمير إليه مأموعاً في  
قوله: «لَمْ يُزَارُوا».

\* أأأأ: في قول الشأعر<sup>(٢)</sup>:

إِذَا لَأَقَيْتَ قَوْمِي قَاسَأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا  
أي أأأأ.

\* شأأأ: في قول أأأأ بن أبي الصأأ<sup>(٣)</sup>:

حَمَلْتُ أَسَدًا عَلَى سُودِ الْكَأَبِ فَقَدْ أَحْصَى شَرِيذُهُمْ فِي الْبَحْرِ فَلَا لَا  
أي شأأأهم، فلأا وأصف بأأأ.

\* فأأأ - أفأأ: في قول الرأعي الشأمري<sup>(٤)</sup>:

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمًا وَيَكْتَبُ لِأَمِيرٍ أَفْئَلًا  
أي الأفأأ والإأأ.

وألأأ أن الغأأ في صأأة «فأأأ» مأأأها بمأأى «مفأأأ» كزفأأ  
ومأأأأ، ونأأأ ومأأأ، وصأأأأ ومأأأأ، وقأأأ ومأأأأ، وأأأأأ  
ومأأأأ<sup>(٥)</sup>.

(١) البأأ من «الوأأ» وهو في: أأأأه (٩٠) ونأأأه فيه، وفي المفأأأأ (٣٣٨)، وأأأ  
أأأأأ المفأأأ (١٤١٤/٣ - ١٤١٥).

(٢) البأأ من «الوأأ» وفأأأه مأأأأ. أنأأ: أأأ أأأأأ أبي أأأ (٩٠٧/٢ - ٩٠٨).

(٣) البأأ من «البأأ» وهو في أأأأ ابن الشأأأ أأأأ أأأأ (٢٦٠/١، ٢٦٦).

(٤) البأأ من «الأأأ» وهو في أأأه المأموع (١٤٢) ونأأأه فيه مع أأأأأ في الشأأه الأأأ إذ  
أأأ «أأأأ» بأأأ من «فأأأأ» وهأه الأأأأ في أأأأ ابن الشأأأ (٢٧٢/٢).

(٥) أنأأ: صأأة فأأأ (٢٧٣).

= ما جاء مفردًا بمعنى الجمع في صيغ متعدّدة، في القرآن الكريم، أو في الحديث الشريف أو في الشعر:

\* زَوْج: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَسْبِقَ دَاوُدَ زَوْجَ مَكَّاءَ زَوْجًا﴾، إذ المراد: أزواج مكان أزواج، فالمفرد هنا بمعنى الجمع؛ لدلالة جمع المستبدلين؛ ولإرادة معنى الجمع عاد الضمير في قوله تعالى: ﴿إِخْتَدَلْنَهُنَّ﴾ جمعًا<sup>(٢)</sup>.

\* عَدُوٌّ: في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿فَلَنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ حيث جاء على «فَعُول» وهو مفرد بمعنى الجمع «أَعْدَاء»<sup>(٤)</sup>.

\* يَمِين - شِمَال: في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ أي على أيمانهم وعلى شمائلهم<sup>(٦)</sup>.

\* عَضُد: في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ أي أَعْضَادًا<sup>(٨)</sup>.

\* ضِدٌّ: في قوله عز وجل<sup>(٩)</sup>: ﴿وَيَكْفُرُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾، أي أَعْوَانًا<sup>(١٠)</sup>، والظاهر أنه: «أضدادًا» والله أعلم.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٠.

(٢) راجع: النُّبَيَّان في إعراب القرآن (١/٢٤٠)، والبحر (٣/٥٧١ - ٥٧٢).

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٤) المسائل المشككة (٤٢٢-٤٢٣).

(٥) سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٦) مجاز القرآن (١/٣١٧).

(٧) سورة الكهف، الآية: ٥١.

(٨) اللسان «عقيد».

(٩) سورة مريم، الآية: ٨٢.

(١٠) راجع: معاني الفراء (٢/١٧٢)، والصُّحاح (ضدد)، وشرح الكافية (٣/٣٦٩).



\* مَلَك: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى السَّمَاوَاتِ مُبْتَغَاتٌ﴾، أي الملائكة<sup>(٢)</sup>، والمقصود به الجنسية، ويدل على أنه جمع ما بعده وهو قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مَلَكٌ كَبِيرٌ﴾.

\* دَرَهَم - قَفِيز - إِزْدَب: كما جاء في قوله ﷺ<sup>(٤)</sup>: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دَرَهْمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمِصْرُ إِزْدَبَهَا» أي دَرَاهِمَهَا وَقَفِيزَاتُهَا وَأَزْدَبَاتُهَا. والمراد به الجنس.

\* قَامِس: كما في حديث وقد مَدَحَج<sup>(٥)</sup>: «يُضْحِي أَعْلَامُهَا قَامِسًا» أي قَامِسًا؛ لأنه رَدَّه إلى كُلِّ عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِهَا. فهو إذن مفرد بمعنى الجمع، والله أعلم.

\* جِسْم: كما في قول حسان - رضي الله عنه -<sup>(٦)</sup>:  
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْيَعَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ  
أَي «جُسُوم»، وهو ضرورة عند الأعلام الشنتمري، على مذهب سيبويه،  
والصواب أنه لا ضرورة فيه.

\* طَالِق: في قول الرُّاجِز<sup>(٧)</sup>:  
يَبِي عَقِيلٍ مَادِهِ الْخَنَافِقُ  
الْمَالُ هَذِي وَالنَّسَاءُ طَالِقُ  
أَي طُلُق.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٧.

(٢) إعراب النحاس (٢٢/٥).

(٣) رواه مسلم في صحيحه (١/٢٢٢ - ٢٢٢١) ونُصِّه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دَرَهْمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمِصْرُ إِزْدَبَهَا، وَمَنْعَتِ النَّسَاءُ مُدْبِهَا وَوَيْبَارَهَا، وَمَنْعَتِ مِصْرُ إِزْدَبَهَا...» الحديث. وانظر: حجة الفارسي (٩٧/٢).

(٤) راجع: غريب الحديث للخطابي (١/٦٣٩، ٦٤١-٦٤٢) وتخريجه فيه، واللَّسان «قيس».

(٥) البيت من «البسيط» وهو في: ديوانه (١٠١) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، والكتاب (٧٤/٢)، وتحصيل عين الذهب (٢٦٩-٢٧٠).

(٦) البيتان من «الرجز» وهما مجهولتا القائل. انظر: معاني الفراء (١٠٣/٢)، واللَّسان «طلق».

- \* مؤلى: في قول عامر الآصنى<sup>(١)</sup>:  
هُمُ الْمَوْلَى وَقَدْ جَمَعُوا عَلَيْنَا وَإِنَّا مِنْ لِقَائِهِمْ لَزُرُ  
أى الموالى -
- \* رسول: في قول أبى ذؤيب<sup>(٢)</sup>:  
الْخَنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرُّسُولِ لِي أَعْلَمُهُمْ بِتَوَاحِي الْخَبَرِ  
أى الرسول، بدلالة عود الضمير إليه مجموعاً فى قوله: «أَعْلَمُهُمْ».
- \* شحم: فى قول الأسود بن يَغْفَر<sup>(٣)</sup>:  
وَجَفَنَةً كَتَضْيِجِ الْبَيْرِ مَنَاقَةَ تَرَى جَوَانِبَهَا بِالشَّحْمِ مَشْهُوقًا  
أى بالشحوم؛ لأنّ الجفنة لها جوانب عدّة، ففي كلّ جانب شحم.
- \* الغائب: فى قول موسى بن جابر الـحنفى<sup>(٤)</sup>:  
وَمِنْ الرِّجَالِ أَسِنَّةٌ مَذْرُوبَةٌ وَمُرْتَدُونَ شُهُودُهُمْ كَالْغَائِبِ  
أى كالغائب، بدلالة جمع ما قبله وهو قوله: «شُهُودُهُمْ» جمع شاهد.
- \* الطائر: فى إنشاد ابن الأعرابى<sup>(٥)</sup>:  
عَلَى رُءُوسِ كَرُءُوسِ الطَّائِرِ  
أى الطّير، وهو اسم جمع عند سيبويه، وجمع تكسير عند الأخفش.

(١) البيت من «الوافر» وهو فى: مجلذ القرآن (١/٦٦-٦٧)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٤).

(٢) البيت من «المقارب»، وهو فى: ديوان الهذليين «شعر أبى ذؤيب» (١٤٦)، وشرح أشعار الهذليين (١/١١٣)، والممجم المفصل فى شواهد اللغة العربية (٣/٢٤).

(٣) البيت من «البسيط» وهو فى: نبراه (٥٢)، والخصائص (٢/٤٢٢)، وممجم شواهد العربية (٢٤٣/١).

(٤) البيت من «الكامل»، وهو فى: الخصائص (٢/٤٩٠) مع تعليق المحقق، وممجم شواهد العربية (٦٤/١).

(٥) البيت من «الرجز»، انظره: فى الخصائص (٢/٤٩٠)، والمحتسب (١/٢٥٧)، وممجم شواهد العربية (٤٨١/٢).

\* تَوْنٌ: في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَأَيُّ امْرِئٍ غَادَرُنْهُمْ فِي مَحَلِّكُمْ إِذَا هِيَ أَمْسَتْ لَوْنُ أَقَاقِيهَا حُمْرُ  
أَيُّ أَلْوَانٍ، بدلالة وصفه بالجمع «حُمْر».

\* أَفَقٌ: في قول العباس بن عبدالمطلب - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>:

وَأَنْتَ لَمَّا وَلِدْتَ أَشْرَقْتَ أَلْ أَرْضُ وَصَاءَتْ بِشُورِكَ الْأَفَقُ  
أَيُّ الْآفَاقِ.

\* مَوَهِنٌ: في قول ساعدة بن جُوَيْيَّة<sup>(٣)</sup>:

حَتَّى شَامَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ  
أَيُّ مَوَاهِنٍ.

\* أَحْمَرٌ: في قول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:

سَوَامِيئُ جَبَّارٍ أَثِيثُ فُرُوعُهُ وَعَائِيَنَ قَنَوَانَا مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرَا  
أَيُّ حُمْرًا.

\* الْجَزُورُ: في قول الكميت بن زيد<sup>(٥)</sup>:

شَمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مِصِي الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قُرْمٍ  
أَيُّ الْجَزُورِ.

(١) البيت من «الطويل» ولا يعرف قائله، وهو في: دقائق انتصيف (١٣٩).

(٢) سبق تخريجه في: ص (١٣٥). وانظر: أسامي ابن المُجَرِّي (١٢٣/٣) كذلك.

(٣) البيت من «البسيط» وهو في: ديوان الهذليين «شعر ساعدة» (١٩٨)، والكتاب (١١٤/١)، وشرح الجمل (١/٥٦٢، ٥٦٤).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في: شرح ديوانه (٦٧)، والبسيط في شرح الجمل (١/٥٢٢-٥٢٣).

(٥) سبق تخريجه في ص (١٨٥)، وزد على ذلك: الخزائن (٨/١٥٣).

الثاني: نيابة الجمع عن المفرد:

\* الأفاكل: اسم جبل لبني حصن، وهو في الأصل «أفكل واحد»، ولكنه جمع بما حوله.

\* المتاصيع: اسم ماء لبالحارث بن سهم بن باهلة، وهو في الأصل «متصعة واحدة»، فجمعت بما حولها.

\* المواريد: اسم وادٍ بأرض باهلة، وإنما هو «ميراد واحد»، فقيل: له وللماء الذي يصب فيه المواريد<sup>(١)</sup>.

\* مذكير: في قول العرب: جُبَّتْ مَذَاكِيرُهُ، حيث جمع باعتبار الذكر مع الخصبين<sup>(٢)</sup>.

\* وُلِدَ: في قول نافع بن صفار الأسلمي<sup>(٣)</sup>:

فَلَيْتَ فَلَانًا مَاتَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فَلَانًا كَانَ وَلَدَ حِمَارٍ  
فَوُلِدَ إِثْنَا أَنْ يَكُونَ مُرَادَفًا لـ «وُلِدَ» بفتحتين، وإثنا أن يكون جمعًا، و«الوُلِدَ» بفتحتين مفردًا في لغة قيس.

\* أَحْوَال: في قول أبي ذؤيب<sup>(٤)</sup>:

وَقَدْ طُفْتُ مِنْ أَحْوَالِهَا وَأَرْدْتُهَا سِتِينَ فَأَخْشَى بَعْلَهَا وَأَعَالِيهَا  
أَي مِنْ حَوْلِهَا.

\* أَحْلَاء: في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) المخصص (١٣/٢٣٥-٢٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية (٣/٣٦٣) مع تعليق المحقق، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٨٦).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في معاني الفراء (٢/١٧٣)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢/٢٤)، ومجموع شواهد العربية (١/١٧٨).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب» (٧١)، وشرح أشعار الهذليين (١/٤٢-٤٣).

(٥) البيت من «الطويل» ولا يعرف قائله. انظر: مجالس العلماء (٢١٤).

هُم مَنُورِي إِذْ زِيَادَ كَانَمَا يَرَى بِي الْخَلَاءِ بِقَاعِ مُوضَعَا  
أي الخلاء.

\* أصلاب: في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

تَمُدُّ لِلْمَشْيِ أَوْصَالَ وَأَصْلَابَا

أي صُلْبًا واحدًا؛ لأنَّه يصف ناقة، وليس لها إلَّا هو.

\* عَجَالِز: في قول زهير<sup>(٢)</sup>:

عَمَّا مِنْ آلٍ لِيَلَى بَطْنُ سَاقٍ فَأَكْثِيَةُ الْعَجَالِزِ فَالْقَصِيمُ

أي عَجَلِز، وهو اسم كَثِيب، فُجِّعَ بما حوله.

\* حُجُور: في قول العجاج<sup>(٣)</sup>:

وَبِالْحُجُورِ وَتَنَى النُّوْلِي

أي حُجُرٌ بُعِجِر، وهو اسم موضع، فُجِّعَ بما حوله.

\* تَرَائِب: في قول أحيحة بن الجلاح<sup>(٤)</sup>:

مَا أَحْسَنَ الْجَيْدِ مِنْ مُلَيْكَةِ وَاللَّيَا إِذْ زَانَهَا تَرَائِبَهَا

أي تَرَيَّبَهَا، حيث جمع التَّريبة بما حولها، وسمَّى ما بجوار التَّريبة

تريبة.

\* سَفِين: في قول العباس - رضي الله عنه -<sup>(٥)</sup>:

(١) عجز بيت من «البيط»، ولا يعرف صائره وقائله. انظره: في المخصص (٢٣٥/١٣)، ومعجم شواهد العربية (٣٠/١).

(٢) البيت من «الوافر» وهو في: شرح شعره (١٥٣)، والمخصص (٢٣٥/١٣)، ومعجم شواهد العربية (٣٥٢/١).

(٣) البيت من «الرجز» وهو في: ديوانه (٣٠١)، والمخصص (٢٣٥/١٣).

(٤) البيت من «المنسرح» وهو في ديوانه (٢٤)، وأمالى ابن السجري (١٠٩/١ - ١١٠، ١١٣) مع تعليق المحقق.

(٥) البيت من «المنسرح» وهو في: أمالي ابن السجري ضمن سبعة أبيات (١١٥/٣، ١٢٠ - ١٢١).

بَلْ لُطْفَةٌ تَرْكَبُ الْعُقَيْنِ وَقَدْ أَلْجَمَ نَسْرًا وَأَخْلَهُ الْغَرَقُ  
أي السفينة، فجمع على تسمية كل جزء من السفينة سفينة.  
\* سَوَافِلُ: قي قول كعب بن زهير - رضي الله عنه -<sup>(١)</sup>:  
الْمُكْرِهَيْنِ السَّمْهَرَيْنِ بِأَذْرُعِ كَسَوَافِلِ الْهَيْدِيِّ غَيْرِ قِصَارِ  
أي كَسَافِلَةٍ؛ لأنَّ الرُّمَحَ ليس له إلا سافلة واحدة.  
هذا ما استطعت جمعه وتدوينه . والله أعلم .

(١) البيت من «الكامل» وهو في: ديوانه (١٩)، وحاشية على شرح بانت سعاد (٨٦/١)، وقد أثبت لفظة «سَوَافِلُ» بالشين المهملة والفاء الموحدة من فوق، كما هي في حاشية البندادي بناء على المقصود من شرحه. وقد وجدتُها في اللسان (سفل) تدلُّ على المعنى الذي أراد، بينما أثبت محقق الديوان اللفظة بالضاد المهملة والقاف المثناة من فوق «صَوَافِلُ» وما هي ببميدة، ولكن رواية البندادي أقرب للصواب، والله أعلم.

## المَطْلَبُ الثَّانِي التَّعَاوُرُ التَّعَاقِبِيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ

كما بَيَّنَّت فيما سلف - مفهوم التَّعَاوُرِ الثَّيَابِيِّ، يَجْمَلُ هنا في بداية هذا المطلب، أن أوضح دلالة التَّعَاوُرِ التَّعَاقِبِيِّ، فالمراد به: أن يتوارد المفرد والجمع على موطن واحد، في القرآن الكريم أو في الشَّعْر أو في النَّثْرِ، علماً أنَّ مجيئه في القرآن الكريم أشيع؛ لتعدد القُرْأَةِ أَوَّلًا، وكثرة الرُّوَاة ثانياً، ولتنوع قراءاته متواترة وشاذَّة ثالثاً<sup>(١)</sup>، فبدأت به، ثُمَّ تَبَيَّنْتُ بالشَّعْر، ثُمَّ تَلَمَّست بالنَّثْر، فدونك تحرير ما جمعته:

أولاً: القرآن الكريم بقراءاته المختلفة وقد رَتَّبته، مبتدئاً بجموع القَلَّة، ثُمَّ أتبعها بجموع الكثرة، طلباً للتيسير:

«أَفْعَلَةٌ»

\* أَلِهَةٌ: في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَالْتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ مَآلِهَةً﴾، حيث قرأتها الجماعة بالجمع «ثمانية عشرة مرَّة» مفرداً «إله»، وقرأها سعيد بن يوسف ﴿إِلَهَةً﴾ بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف على الأفراد<sup>(٣)</sup>.

«أَفْعُلٌ»

\* أَعْبُد: في قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ﴾، إذ قرأ الحسن في

(١) لقد جردت - بتوفيق الله تعالى - معجم القراءات لـ «عبد اللطيف الخطيب»، مستخلصاً منه القراءات المتعاقبة على موطن واحد، من حيث الأفراد والجمع.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٣.

(٣) انظر: المعجم المغنيس لألفاظ القرآن الكريم (أ ن د ٣٩)، ومعجم القراءات (٣١٦/٦)، وانظره في: (٣٥٧/٦ - ٣٥٨) و(٤٦٣/٨ - ٤٦٤) مع اختلاف القراء.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٠.

رواية وغيره «وعبد الطاغوت» يفتح العين وسكون الباء وفتح الدال وجرّ «الطاغوت» ويجوز أن يدلّ على الجنسيّة، في حين قرأها عبيد بن عمير بالجمع «أعبد الطاغوت» جمع عبد، وهي في قراءة الجماعة فعل ماضٍ، وقد ورد «مرّة واحدة»<sup>(١)</sup>.

\* ألف: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٢)</sup>: «يَأْتِيَنَّكَ مِنَ الْمَلَأِكَةِ»، حيث وردت مفردة في قراءة الجماعة «تسع مرّات»، ومجموعة في هذه الآية «يَأْتِيَنَّكَ» في قراءة جعفر بن محمد، وآخر<sup>(٣)</sup>.

\* أعين: في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتَكَ قَسْرَةً أَغْضَيْنَ»، إذ جاءت مجموعة على اختلاف مواطنها الإعرابية جمع «عين» «ثمانى مرّات» عند الجماعة، ومفردة «عين» في قراءة معروف بن حكيم، وآخر<sup>(٥)</sup>.

\* أسفر: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٦)</sup>: «فَقَالُوا رَبَّنَا بَلِّغْنَا مِنْ آسَافِرِنَا»، وردت مجموعة على «أسفرنا» عند اليماني وجماعة كما ذكر ابن خالويه، ومفردة «سفرنا» في قراءة ابن يعمّر<sup>(٧)</sup>.

\* أقفل: في قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَأَاتِ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْعَالُهَا»، حيث قرئت بالجمع «أففلها» وهي شاذّة كما قال: العكبري،

(١) راجع: المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤١)، ومعجم القراءات (٣١٢/٢).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٩.

(٣) انظر: المعجم المفهرس (ألف ٣٦)، ومعجم القراءات (٢٦٢/٣).

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٧٤.

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ع ي ن ٤٩٥)، ومعجم القراءات (٣٨٧/٦).

(٦) سورة سباء، الآية: ١٩.

(٧) معجم القراءات (٣٦١/٧).

(٨) سورة محمد، الآية: ٢٤.



وبالافراد ﴿إِفْقَالِيَا﴾ بكسر الهمزة مصدر «أَفْقَلَ»<sup>(١)</sup>.

#### «أَفْعَال»

\* أَسْمَاع: في قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾، حيث وردت مفردة «خمس مرّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة «أَسْمَاعِهِمْ» في قراءة عمرو بن العاص - رضي الله عنه - وآخر، ومجيئها على الافراد من باب نياية المفرد عن الجمع، وأمّا على الجمع فلمطابقة بين القلوب والأسماع والأبصار وإن كانت شاذة<sup>(٣)</sup>.

\* أُنْدَاد: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٤)</sup>: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾، جاءت مجموعة «ست مرّات» عند الجماعة، ومفردة «نَدًا» في هذه الآية عند زيد بن علي، وآخر، وقد أتى في سياق التّهي فالمراد به العموم<sup>(٥)</sup>.

\* أَبَاء: في قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿قُلْ إِنَّكُمْ أَتَابِكُمْ أَبَتَكُمْ﴾، إذ وردت مجموعة في قراءة الجمهور على هذه الصّيغة والحال «مرّة واحدة»، ومفردة «أَبِيكُ» في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره<sup>(٧)</sup>.

\* أَعْتَاب: في قوله سبحانه<sup>(٨)</sup>: ﴿لَمْ يَجِدْ مِنْ نَجْوَى وَاعْتَابَ﴾، وردت مجموعة في قراءة الجماعة «ثمان مرّات»، ومفردة «عَتَبَ» في هذه الآية

(١) معجم القراءات (٢٦/٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (س م ع ٣٦٠)، ومعجم القراءات (٣٧/١ - ٣٨، ٦٠)، وإعراب النحاس (١٨٦/١).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ن د د ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٦٤/١).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٣٣.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (أ ب و ٤)، ومعجم القراءات (١٩٩/١)، وانظره أيضًا: (٢٧٦/١).

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٦٦.

فقط، في بعض روايات يعقوب<sup>(١)</sup>.

\* أصار: في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا﴾، جاءت بالإفراد مكسورة الهمزة في قراءة الجماعة «مرة واحدة»، وبالجمع «أصاراً» عند أبي بن كعب - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup>.

\* آف: في قوله عز وجل<sup>(٤)</sup>: ﴿ثَلَاثَةَ آلْفٍ﴾، حيث وردت مجموعة (مؤتين) في قراءة الجماعة، ومفردة «آلف» عند الحسن - رحمه الله -<sup>(٥)</sup>.

\* أيمان: في قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾، إذ جاءت مجموعة «ست عشرة مرة» على اختلاف مواضعها الإعرابية في قراءة الجمهور، ومفردة «كثرة الأيمان» في مصحف أبي بن كعب - رضي الله عنه -<sup>(٧)</sup>.

\* أصباح: في قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿قَالُوا أَإِصْبَاحٌ﴾، جاءت مفردة مجرورة على الإضافة «مرة واحدة» عند الجماعة، ومجموعة على «الأصباح» جمع «صباح» في قراءة الحسن - رحمه الله - وغيره<sup>(٩)</sup>.

\* آصال: في قوله سبحانه<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾، وردت مجموعة «ثلاث مرات» في قراءة الجماعة - على أنها جمع أصل،

(١) انظر: المعجم المفهرس (ع ٤٨٩)، ومعجم القراءات (٣٨٦/١).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (ص ٣٤١)، ومعجم القراءات (٤٣٦/١). وانظره: (١٨٣/٣).

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٢٤.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (آلاف ٣٦)، ومعجم القراءات (٥٦٨-٥٧١). وانظره: (٢٦٣/٣).

(٦) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ي م ن ٧٧٤)، ومعجم القراءات (٣٣٧/٢)، (٣٥٠).

(٨) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

(٩) انظر: المعجم المفهرس (الإصباح ٣٩٩)، ومعجم القراءات (٤٩٤/٢).

(١٠) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥.

وَأُصِّلَ جَمْعُ أَصِيلَ فِيهِ جَمْعُ الْجَمْعِ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا جَمْعٌ وَاحِدُهَا أَصِيلٌ، مِثْلُ: الْإِيمَانِ وَالْيَسِينِ - وَمُفْرَدَةُ ﴿الْإِصْصَالُ﴾ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي مِجَلَزٍ لِأَحْقَ بْنِ حَمِيدِ السُّدُوسِيِّ، وَآخِرُ<sup>(١)</sup>.

﴿ أَطْفَالٌ: فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٢)</sup>: ﴿أَيُّ الطِّفْلِ اللَّيْلِ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْنِ النَّسْلِ﴾، حَيْثُ جَاءَتْ مُفْرَدَةُ «مَرَّةً وَاحِدَةً» - إِنَّمَا عَلَى الْجَنْسِيَّةِ، وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ وَضْعِ الْمَفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ كَمَا عِنْدَ الزُّمَخْشَرِيِّ - وَمَجْمُوعَةُ ﴿أَوِ الْأَطْفَالِ﴾ فِي مَصْحَفِ حَفْصَةَ وَأَبِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -<sup>(٣)</sup>.

﴿ آثَامٌ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، إِذْ وَرَدَتْ مُفْرَدَةُ «مَرَّةً وَاحِدَةً» عِنْدَ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ ﴿إِثْمًا﴾ عَلَى الْإِفْرَادِ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْعَجَلِيِّ عَنْ حَمْزَةَ، وَمَجْمُوعَةُ ﴿آثَامًا﴾ جَمْعُ «إِثْمٍ» كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -<sup>(٥)</sup>.

﴿ أَصْوَاتٌ: فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ<sup>(٦)</sup>: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾، جَاءَتْ مُفْرَدَةُ «مَرَّتَيْنِ» عَلَى اخْتِلَافِ أَغَارِيِبِهَا، عَلَى الْجَنْسِيَّةِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ، وَمَجْمُوعَةُ ﴿أَصْوَاتُ الْحَمِيرِ﴾ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عَبِيَّةٍ كَمَا ذَكَرَ أَيْضًا<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المعجم المفهرس (الأصاال ٣٤)، ومعجم القراءات (٢٥٤/٣، ٤٠١/٤، ٢٧٥/٦).

(٢) سورة النور، ٣١.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (الطفل ٤٢٧)، ومعجم القراءات (٢٥٨/٦).

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (أثاما ١٢)، ومعجم القراءات (٣٧٩/٦ - ٣٨٠).

(٦) سورة لقمان، الآية: ١٩.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (صوت ٤١٦)، ومعجم القراءات (١٩٧/٧ - ١٩٨)، والمحور الوجيز (٥٠٥/١١).

\* أنفأر: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾، جاءت مجموعة «مؤة واحدة» عند الجمهور، ومفردة «سَفَرِنَا» في قراءة ابن يعمر<sup>(٢)</sup>.

\* أقفال: في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَقَاتِ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾، إذ وردت مجموعة «مؤة واحدة» عند الجماعة، ومفردة «إِقْفَالُهَا» بكسر الهمزة مصدر «أَقْفَلَ»<sup>(٤)</sup>.

\* أسرار: في قوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾، جاءت بالإفراد «مؤة واحدة» بكسر الهمزة مصدر «أَسَرَ» في قراءة حفص عن عاصم، وغيره، وبالجمع «أَسْرَارُهُمْ» جمع سِرٍّ كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، عند ابن كثير، وغيره<sup>(٦)</sup>.

\* آثار: في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿يَسْمَأَهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ أَثَرُ السُّجُودِ﴾، حيث وردت مفردة «مؤتين» في قراءة الجماعة بفتح الهمزة والثاء بعدها، ومجموعة «آثار» في هذه الآية عند قتادة، وغيره<sup>(٨)</sup>.

\* أدبار: في قوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَيَرُهَا وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾، جاءت مجموعة مفتوحة الهمزة جمع (دُبُر) «سئ مؤات» - وجمعت باعتبار

(١) حُرِّجَتْ فِي: ص (٢١٧).

(٢) انظر: المعجم المفهرس (س ف ر ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٣٦١/٧).

(٣) سبق تخريجها في: ص (٢١٧).

(٤) راجع: المعجم المفهرس (أضالها ٥٤٩)، ومعجم القراءات (٢٦/٩).

(٥) سورة محمد، الآية: ٢٦.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (س ر ر ٣٤٩)، ومعجم القراءات (٢٩/٩).

(٧) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٨) راجع: المعجم المفهرس (أ ث ر ١٢)، ومعجم القراءات (٦٨/٩).

(٩) سورة ق، الآية: ٤٠.

تعدُّدُ الشُّجُودِ، عندَ الحَسَنِ - رَحِمَهُ اللهُ - وَغَيْرِهِ - وَمُفْرَدَةُ ﴿إِذْ بَارَكْ﴾ بِكسْرِ الهمزة على المصدرية من «أَدْبَرَ» في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

\* أَرَزَاقُ: في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُرْسَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، حيث وردت مفردة على اختلاف مواضعها الإعرابية «مرتين» في قراءة الجمهور - والظاهر أنه واحد ينوب عن الجمع؛ لإضافته لضمير الجمع - وعلى الأفراد كذلك جاءت ﴿رَزَاقُكُمْ﴾ اسم فاعل، عند ابن محيصن من رواية البرقي ومجاهد، وغيره، ومجموعة في هذه الآية ﴿أَرَزَاقُكُمْ﴾ جمع «رِزْق» في قراءة ابن محيصن من رواية غير البرقي، وغيره<sup>(٤)</sup>.

\* أَجَالُ: في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ أَجَلَہُنَّ فَأَمْسَكُوهُنَّ فَمَعْرِوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ فَمَعْرِوفٍ﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف مواضعها الإعرابية عند الجمهور «خمس مرّات» - وحسّن ذلك - والله أعلم - اتّصالها بضمير الجمع - ومجموعة ﴿أَجَالُهُنَّ﴾ في قراءة الضّحّاك، وآخر، على أن أجل هذه غير أجل تيك<sup>(٦)</sup>.

\* أَحْمَالُ: في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، إذ جاءت مفردة (مرّتين) في قراءة الجماعة، وسوّغ ذلك - والله أعلم - اتّصالها بضمير الجمع، ومجموعة «أَحْمَالُهُنَّ» في قراءة الضّحّاك<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المعجم المفهرس (د ب ر ٢٥٣)، ومعجم القراءات (١١٧/٩، ١٧١، ٢٢٨).

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٢.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (رزق ٣١٢)، ومعجم القراءات (١٣٠/٩).

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (أ ج ل ١٥)، ومعجم القراءات (٥٠١/٩، ٥٠٥).

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ح م ل ٢١٩)، ومعجم القراءات (٥٠٥/٩، ٥٠٨).

\* أنعام: في قوله سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿وَقَالُوا هَٰؤُلَاءِ أَأُنثَىٰ﴾، جاءت مجموعة في قراءة الجمهور «سِتًّا وعشرين مرة»، على اختلاف أعاريبها، ومفردة «نعم» على إرادة الجنس<sup>(٢)</sup>.

#### «فعل»

\* أضمر: في قوله عز وجل<sup>(٣)</sup>: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، حيث وردت مفردة على هذه الصيغة والحال «مرة واحدة» مكسورة الهمزة في قراءة ابن كثير، وغيره، ومجموعة «أَضَرَهُمْ» بضم الهمزة في قراءة المَعْلَى عن أبي بكر عن عاصم<sup>(٤)</sup>.

\* عُبد: في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ قرأها الحسن - رحمه الله - وغيره «عُبِدَ الطَّاغُوتَ» بضم العين وسكون الباء وفتح الدال، والإضافة إلى «الطَّاغُوتَ»، والظاهر أنه تخفيف من «عُبِدَ» فهو مثله جمع - والله أعلم - وبالأفراد «عَبَدَ الطَّاغُوتَ» بفتح العين وسكون الباء وفتح الدال وجزء «الطَّاغُوتَ» قرأها الحسن - رحمه الله - في رواية، وغيره، وهو دالٌّ على الجنس<sup>(٦)</sup>.

\* وُلد: في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَقَالَ لِأَوْتَيْتَ مَا لَا وُؤُلَدًا﴾، حيث وردت مفردة «خمس عشرة مرة» في قراءة ابن كثير، وغيره، وهي قراءة الجمهور - ويؤيد إفراده لغة قيس كما ذكر الفراء، والمعنى فيها على الجنس عند أبي

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٨.

(٢) انظر: المعجم المفهرس (ن ع م ٧٠٨ - ٧٠٩)، ومعجم القراءات (٥٥٩/٢).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٤) راجع: المعجم المفهرس (إصرهم ٣٤)، ومعجم القراءات (١٨٣/٣).

(٥) أخرجت في ص (٢١٦).

(٦) معجم القراءات (٣٠٢/٢، ٣٠٤).

(٧) سورة مريم، الآية: ٧٧.

حيث إن لم يلاحظ فيها الأفراد، وإن كانت مفردة اللفظ - ومجموعة «وَوُلْدًا» يضمّ الواو وسكون اللام في قراءة حمزة، وغيره، وهي تدلّ على الجمع عند قيس أيضًا<sup>(١)</sup>.

\* سُمِرَ: في قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: «سَتَكُونُ بِرُءُوسِهِمْ سُمِرًا تَهْجُرُونَ»<sup>(٣)</sup>، جاءت مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «سُمِرًا» مخففة بغير ألف، جائزًا فيها أن تكون جمع «سَمِيرٍ» كفضيب وقضب، أو أن تكون جمع «سَامِرٍ» كَبَازِلٍ وبُزُلٍ كما ذكر العكبري<sup>(٤)</sup>.

\* سُوِيَ: في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: «فَطِفَ مَسْنَا بالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ»<sup>(٦)</sup>، وردت مجموعة «مرّة واحدة» عند الجمهور، وهي رواية اليزي عن ابن كثير - جمع «ساق» كَبَاحَةٍ وبُوحٍ كما قال: ابن خالويه - ومفردة «بِالسَّاقِ» في قراءة زيد بن علي، حيث اكتفي بالمفرد عن الجمع؛ لأمن اللبس، كذا قال: أبوحيّان نفلًا عن الرّمخشري، ونقله عن أبي حيّان السّمين الحلبي<sup>(٧)</sup>.

\* عُرِشَ: في قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: «الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ»، إذ جاءت مفردة على اختلاف أعاربيها معرفة ونكرة «الثنين وعشرين مرّة» عند الجمهور مفتوحة العين، وبضمّها «العُرْشُ» إمّا على الجمعيّة كسَقَفٍ وسُقْفٍ، وإمّا أن

(١) انظر: المعجم المفهرس (ر ل د ٧٦٣)، ومعجم القراءات (٣٩٢/٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٤/٨، ١٠٣/١٠)، والمناوي (١٧٣/٢)، والبحر (٢٩٤/٧).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٦٧.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (سامر ٣٥٨)، ومعجم القراءات (١٩٠/٦)، وإعراب القراءات الشواذ (١٦٣/٢).

(٤) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (بالسوق ٣٧٢)، ومعجم القراءات (١٠١/٨-١٠٢)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢٥٧/٢).

(٦) سورة غافر، الآية: ٧.

تكون لغة في «العَرْش» كما قال: أبوحيّان<sup>(١)</sup>.

﴿سُقْفٌ﴾ في قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِيُتَوَكَّفَ﴾، حيث وردت «مرّة واحدة» مجموعة، في حين قرأها بضمّ فسكون «سُقْفًا» جمع «سُقْف» أبورجاء، وغيره - وهي لغة تميم كزهن وزهن - وبالإفراد «سُقْفًا» قرأها ابن كثير، وغيره، والمراد بها الجنس، فهو مفرد يقوم مقام الجمع<sup>(٣)</sup>.

#### «فُعِلْ»

﴿عُبِدْ﴾ في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾، جاءت مفردة «خمس مرّات» عند الجماعة، ومجموعة «عُبِدْنَا» بضمّ العين والباء في قراءة زيد بن علي، والمراد بها الرّسول - ﷺ - ومن معه<sup>(٥)</sup>.  
﴿رُفْتُ﴾ في قوله عزّ وجلّ<sup>(٦)</sup>: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّبَا وَالرُّفْتُ﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف أعاربيها معرفة ونكرة «مرّتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة «الرُّفْتُ» بضمّ الرّاء المهملة والفاء، عند ابن مسعود - رضي الله عنه - وآخر<sup>(٧)</sup>.

﴿كُتِبَ﴾ في قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «كُتِبًا» جمع «كِتَاب» اعتبارًا

(١) انظر: المعجم المفهرس (ع ر ش ٤٥٦)، ومعجم القراءات (٢٠٢/٨).

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٢٣.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (سُقْف ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٣٧٠/٨ - ٣٧١).

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٥) المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤٣)، ومعجم القراءات (٢٩٦/٣). وانظره: (٣٠٢/٢، ٣٠٤).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (رُفْتُ ٣٢٣)، ومعجم القراءات (٢٦٠/١، ٢٧١).

(٨) سبق تخريجها في: ص (٧٠).



بالتوازل في قراءة أبي العالية التي حكاه المهدوي عنه<sup>(١)</sup>.

\* رُمز: في قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا تَحَكُّمٌ أَنَا تَحَكُّمٌ أَنَا تَحَكُّمٌ﴾ حيث جاءت مفردة «مرّة واحدة» عند الجماعة، ومجموعة «رُمزاً» على أنها جمع (رُموز) أو مصدر كاليسر واليسر، في قراءة علقمة بن قيس، وغيره<sup>(٣)</sup>.

\* رُسل: في قوله عز وجل<sup>(٤)</sup>: ﴿فَقَالُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾، جاءت مجموعة بضمّ الراء والسّين على اختلاف أعا ربها «سبع عشرة مرّة» في قراءة الجمهور، ومفردة «وَرُسُولِهِ» معزّوة إلى ابن منذر<sup>(٥)</sup>.

\* حُرّم: في قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وردت مجموعة «مرّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومفردة «حَرَمًا» بفتح الحاء والراء، عند ابن عباس - رضي الله عنهما - وهي بمعنى المفعول أي المحرّم كما قال: ابن جني<sup>(٧)</sup>.

\* سُبل: في قوله سبحانه<sup>(٨)</sup>: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سُبُلِهِ﴾، حيث جاءت «مجموعة ومفردة» في الآية نفسها، وهي قراءة الجماعة.

- (١) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/ ٤٢٣، ٢/ ٤٩، ٣/ ٦٢٤، ٩/ ٥، ٧/ ٣٨٧).
- (٢) سورة آل عمران، الآية: ٤١.
- (٣) انظر: المعجم المفهرس (رمزاً ٣٢٥)، ومعجم القراءات (١/ ٤٩٠ - ٤٩١).
- (٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.
- (٥) انظر: المعجم المفهرس (رس ل ٣١٩)، ومعجم القراءات (٢/ ٢٠٧).
- (٦) سورة المائدة، الآية: ٩٦.
- (٧) راجع: المعجم المفهرس (ح ر م ١٩٨)، ومعجم القراءات (٢/ ٣٤٤).
- (٨) سورة الأنعام، الآية: ١٥٣. وقد علّل ابن القيم جمع سُبل الباطل، وإفراد سُبل الحق في: بدائع الفوائد (١/ ٩٤).

\* جُمْل: في قوله عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup>: ﴿حَقَّ يَلِيجَ الْجُمْلُ﴾، حيث جاءت مفردة «مَوْءة واحدة» بفتح الجيم والميم في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿الْجُمْلُ﴾ بضمِّ الجيم والميم جمع «جَمَل» في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره<sup>(٢)</sup>.

\* أَلْف: في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿يَأْتِي مِنَ الْمَلَكِ مَكَّةَ مُدَوِّبَةً﴾، إذ وردت مفردة «تسع مَوَات» عند الجماعة، ومجموعة في هذه الآية فقط ﴿يَأْتِي﴾ مثل صُبْر، هكذا قرئت<sup>(٤)</sup>.

\* رُبُط: في قوله عزَّ شأنه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَمِنَ رِبَاطِ الْعَجَلِ﴾، جاءت مفردة «مَوْءة واحدة» في قراءة الجماعة، وقيل: إنَّ «الرِّبَاط» جمع «رَبُط» كما ذهب إليه ابن عطية، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون جمع «رَبِيط» كَفَصِيل وفَصَال قاله: الرَّمْخُسَرِي، وقرئت مجموعة ﴿رُبُط﴾ بضمِّ الرُّاء والباء، جمع رِبَاط، كِكِتَاب، وكُتِب، في قراءة الحسن - رحمه الله - وغيره<sup>(٦)</sup>.

\* سُقْف: في قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿فَنَحَرُ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾، إذ جاءت مفردة «مَرَّتَيْن» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿السَّقْفُ﴾ بضمِّتَيْن، في قراءة ابن هرمز الأعرج، وغيره<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الأعراف، الآية: ٤٠.

(٢) انظر: المعجم المفهرس (الجمال ١٧٧)، ومعجم القراءات (٢/ ٤٧-٤٨).

(٣) خرجت في: ص (٢١٧).

(٤) راجع: المعجم المفهرس (ألف ٣٦)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٥) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (ر ب ط ٣٠٠)، ومعجم القراءات (٣/ ٣١٩-٣٢٠).

(٧) سورة النحل، الآية: ٢٦.

(٨) راجع: المعجم المفهرس (السقف ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٤/ ٦١٤، ٨/ ٢٧٠-٢٧١).

\* كُذِبَ: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَكَّطُوا لِلْكَذِبِ﴾، وردت مفردة على اختلاف أعاريبها «سبع عشرة مرة» مفتوحة الكاف مكسورة الذال، عند الجماعة، ومجموعة ﴿لِلْكَذِبِ﴾ بضم الكاف والذال، جمع «كُذُوب» كصُبُور وصُبُر<sup>(٢)</sup>.

\* جُدَّدَ: في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُدُودًا﴾، جاءت مفردة مضمومة الجيم (مرة واحدة) عند الجمهور، وهي اختيار أبي عبيد وغيره، ومجموعة (جُدُودًا) بضمّتين جمع جَدِيد كَجَلِيد وجُدَّد، عند معاذ الفارسي، وآخر<sup>(٤)</sup>.

\* زُبُر: في قوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾، حيث وردت مجموعة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، جمع «زُبُور» ومفردة ﴿زُبْرًا﴾ بالفتح فيهما، بمعنى المزبور كالقَبُوض بمعنى المَقْبُوض عند العُكْبَرِي<sup>(٦)</sup>.

\* جُدَّدَ: في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ﴾، حيث جاءت مجموعة (جُدَّد) مضمومة الجيم والذال، جمع جديدة، كسفينة وسفن عند الزُّهْرِي، ومفردة (جُدَّد) بفتح الجيم والذال، عند الزُّهْرِي أيضًا، وهذا يُعَدُّ من وضع المفرد موضع الجمع، ولذا وُصِفَ بالجمع فقليل: «بَيضٌ»<sup>(٨)</sup>.

\* حُبْلُك: في قوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: ﴿وَالْمَلَأَهُ ذَاتَ لُحْيَيْكَ﴾، إذ وردت

(١) سورة المائدة، الآية: ٤١.

(٢) راجع: المعجم المفهرس (لذ ب ٦٠١)، ومعجم القراءات (٢٧٣/٢ - ٢٧٤).

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٥٨.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (جُدُودًا ١٦٥)، ومعجم القراءات (٣٢/٦ - ٣٣).

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٥٣.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (ز ب ر ٣٣٠)، ومعجم القراءات (١٨٣/٦ - ١٨٤).

(٧) سبق تخريجها في: ص (١٩٤).

(٨) انظر: المعجم المفهرس (جُدَّد ١٦٥)، ومعجم القراءات (٤٣٠/٧).

(٩) سورة الذاريات، الآية: ٧.

مأموعة «مأرة وأأدة» بأضم الحاء والباء في قراءة الأجمهور، أجمع «أأأكة» مثل: طأرأة وطأرق، ومأرة «أأأك» بكسر الحاء والباء، مثل «أأل» في قراءة أأب مالأك الغفأري وأأر، وأرأيت عن أأب عمرو، وأأره<sup>(١)</sup>.

\* نأهر: في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «إِنَ الْكُفَّأِينَ فِي أَأَأَتِ وَأَأَرِ»، أأأت مأرة مأأوة أأاء «مأأأ» عند الأجمهور، ومأموعة «نأهر» بأضمأأ أجمع نأهر كأرأ وأرأ، أو أجمع نأهر كأأسأ وأأسأ، والأجمع مناسب لأجمع «أأأت»، وأذكر ابن عأطأة أأأأ أجمع «نأهار» وهأ قراءة زأهر الأرقأأ، وأأره<sup>(٣)</sup>.

نأأس: في قوله عأرأجل<sup>(٤)</sup>: «أرسل عأأكأ سوأطأ من أأر وأأأس فلا فأأأأر»، وأرأ مأرة مأأوة المأون مأرأوة السأأ «مأرة وأأدة» في قراءة نأفع وأأره، ومأموعة «نأأس» بأضم المأون والأأاء أجمع نأأس كأأاف وأأأف، في قراءة الأأسأ، وأأر، أو أجمع «نأأس» كأرأول وأرأول، أو أأأس كأأأأ وأأأأ، كأأ ذكر العأأأأ<sup>(٥)</sup>.

\* نأأب: في قوله عأرأأه<sup>(٦)</sup>: «وأأ أكل السأع إأأأ مأ أأأأ وأأ أأع عأل أأأأأ»، أأأ أقرأأ الأجمهور بأضمأأ (أأأأ) «مأأأ» أجمع نأأب: كأأأف وسأأف، أو أجمع نأأأ كأأأأ وأأأ، وبالأأرأأ «أأأأ» بأفتح فأسأون في قراءة الأأسأ - أأه الله - وأأره<sup>(٧)</sup>.

(١) أأع: المأأم المأأأ (أأأ ١٩٣)، ومأأم الأراءأ (١٢٣/٩ - ١٢٤، ١٢٦).

(٢) سورة القمر، الآية: ٥٤.

(٣) أأر: المأأم المأأأ (ن ٧١٩)، ومأأم الأراءأ (٢٤٣/٩).

(٤) سورة الرأأم، الآية: ٣٥.

(٥) أأع: المأأم المأأأ (أأأس ٦٩٠)، ومأأم الأراءأ (٢٦٦/٩ - ٢٦٩)، وأعأأ الأراءأ الشوأأ (٥٤٤/٢).

(٦) سورة المأأة، الآية: ٣.

(٧) أأر: المأأم المأأأ (ن ص ب ٧٠١)، ومأأم الأراءأ (٢٢٦/٢، ٩١/١٠ - ٩٢).

\* تُسَن: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾، حيث جاءت مفردة في قراءة الجمهور ﴿بِلِسَانٍ﴾ على اختلاف أعاربيها «سبع مرّات»، ومجموعة ﴿بِلِسْنٍ﴾ في قراءة جَنَاح بن حُبَيْش جمع لِسَان كِعِمَاد وَعُمَد<sup>(٢)</sup>.

#### «نُعل»

\* صُور: في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾، وردت مفردة «عشر مرّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿الصُّورِ﴾ جمع صُورة في هذه المواضع كلّها، وهي في أغلبها قراءة الحسن - رحمه الله - إلا أنه قرأ بها غيره في بعض المواطن<sup>(٤)</sup>.

\* جُذَذ: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٥)</sup>: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَذًا﴾، جاءت مفردة مضمومة الجيم في قراءة الجمهور «مرّة واحدة» وهي اختيار أبي عبيد وغيره، ومجموعة ﴿جُذَذًا﴾ بضمّ ثمّ فتح - كسُرّر في سُرر جمع سَرير وهي لغة كَلَب، أو جمع جُذّة مثل: قُبّة وقُبب<sup>(٦)</sup>.

\* زُلْف: في قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَا أَتَوَلَّكُمْ وَلَا أَوْلَدَكُمْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، إذ وردت مفردة «أربع مرّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿زُلْفًا﴾

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤.

(٢) راجع: المعجم المفهرس (لسان ٦٤٧)، ومعجم القراءات (٤٥٢/٤ - ٤٥٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ص ٤١٦)، ومعجم القراءات (٤٦٠/٢ - ٤٦١، ٢٦٥/١٠) ففي جمع المؤلف المواطن العشرة.

(٥) سبل تخريجها في: ص (٢٢٨).

(٦) راجع: المعجم المفهرس (جُذَذًا ١٦٥)، ومعجم القراءات (٣٢/٦ - ٣٣).

(٧) سورة سبأ، الآية: ٢٧.

بفتح اللّام وتنوين الفاء، في قراءة الضَّحَّاك<sup>(١)</sup>.  
 \* جُدَّد: في قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ﴾، حيث جاءت  
 مجموعة «مرّة واحدة» مضمومة الجيم مفتوحة الدّال جمع جُدة في قراءة  
 الجمهور، ومفردة ﴿جَدَدٌ﴾ بفتح الجيم والدّال، عند الزُّهري<sup>(٣)</sup>.  
 \* أُخِر: في قوله عزّ شأنه<sup>(٤)</sup>: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾، وردت  
 مفردة «خمس عشرة مرّة» عند الجمهور، ومجموعة «أخر» في هذه الآية  
 فقط، عند الحسن - رحمه الله - وغيره<sup>(٥)</sup>.  
 \* حُبِكَ: في قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْكُرْسِيِّ﴾، حيث جاءت  
 مجموعة بضمّ الحاء وفتح الباء ﴿الحُبِكَ﴾ جمع حُبْكة كطُرْفَة وطُرْف عند  
 عكرمة وغيره، ومفردة بكسر الحاء والباء ﴿الحَبِكَ﴾ مثل: إِبِل في قراءة أبي  
 مالك الغفاري وآخر، ورُويت عن أبي عمرو وغيره<sup>(٧)</sup>.  
 «فَعَل»  
 \* قَطَعَ: في قوله سبحانه<sup>(٨)</sup>: ﴿كَأَنَّمَا أُفْشِيَتْ وَجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾،  
 حيث قرأها نافع، وغيره كذلك على هذه الصّيغة والنّحو «مرّة واحدة»، جمع  
 «قِطْعَة» كدِشْنَة ودِمْن، وقرأها ابن كثير، وغيره «قِطْعًا» بكسر القاف وسكون

(١) انظر: المعجم المفهرس (زلى ٣٣١)، ومعجم القراءات (٣٨١/٧).

(٢) خُرِجَتْ في: ص (١٩٤).

(٣) راجع: المعجم المفهرس (جدد ١٦٥)، ومعجم القراءات (٤٣٠/٧).

(٤) سورة ص، الآية: ٥٨.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (أخ ر ٢٠)، ومعجم القراءات (١١٤-١١٥).

(٦) خُرِجَتْ في: ص (٢٢٨).

(٧) معجم القراءات (١٢٣/٩-١٢٤، ١٢٦).

(٨) سورة يونس، الآية: ٢٧.

الطَّاء مفردة<sup>(١)</sup>.

\* كَسَفَ: في قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿أَوْ تُشَقِّطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَّمَتْ وَلِيَّتَا كِسْفًا﴾، جاءت مجموعة بفتح السين «أربع مرّات» في قراءة نافع، وغيره، جمع «كِسْفَةٍ» نحو: كِسْرَةٌ وكِسْرٌ، ومفردة «كِسْفًا» بسكون السين عند ابن كثير، وغيره، ويرى إفرادها الأخفش<sup>(٣)</sup>.

«فَعَال»

\* عِبَاد: في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا زَلَّلْنَا عَلَىٰ عِبَادِنَا﴾، جاءت مفردة «خمس مرّات» عند الجماعة، مُرادًا بها الرُّسُول - ﷺ - ومجموعة «عِبَادِنَا» عند بعض القُرّاء، يريدون بها الرُّسُول - ﷺ - وأُتْمَتُهُ<sup>(٥)</sup>.  
\* كِتَاب: في قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة في قراءة الجمهور «مرّة واحدة»، ومجموعة «كِتَابٌ» كصاحب وصحّاب في قراءة أُبَيٍّ - رضي الله عنه - وغيره<sup>(٧)</sup>.  
\* إِنَات: في قوله عز وجل<sup>(٨)</sup>: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِن دُونِي إِلَّا إِنَاتًا﴾، إذ جاءت مجموعة «ست مرّات» في قراءة الجمهور، ومفردة «أُنْتَى» في قراءة

(١) راجع: المعجم المفهرس (ن ط ع ٥٤٨)، ومعجم القراءات (٣/ ٥٣٣-٥٣٤).

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٩٢.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (كسفا ٦٠٥)، ومعجم القراءات (١١٩/٥، ٤٥٩/٦، ١٦٨/٧) فلي الأخير اختلاف في أسماء القُرّاء. وانظره: كذلك (١٦٨/٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤٣)، ومعجم القراءات (١٦٤/١، ٣٠٤/٢، ٣١٢/٦، ٣١٥/٦، ٣٥٧/٨، ٤٣٤/١٠).

(٦) سبق تخريجها في: ص (٧٠).

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (٤٢٢/١، ٤٢٣).

(٨) نُحْرِجَت في: ص (١٣٤).

الحسن - رحمه الله - وغيره، والمأفؤود بها الأبع<sup>(١)</sup>.

﴿ ديار: في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ أَوْ تَحْمِلُ قَرِيْبًا مِّنْ دَارِهِمْ ﴾، وردت مفردة «أربع مؤات» في قراءة الجماعة، ومجموعة «ديارهم» عند مجاهد، وغيره<sup>(٣)</sup>.

﴿ رياأ: في قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿ فَرِيْبِلْ عَلَيْكُمْ قاصِفًا مِّنَ الرِّيْبِ ﴾، حيث جاءت مفردة «أربع عشرة مؤة» نكرة أو مأللة بأل الأناأية، على أأألاف أعاريبها في قراءة الجماعة، ومجموعة «الريأ» عند أبي أعفر أزيد بن القأأأ في القرآن الكريم كله، ووافقه الوليد بن مسلم عن ابن عامر في هذا الموضع<sup>(٥)</sup>.

﴿ أألال: في قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿ ثُمَّ يَأْمُرُكُمْ أَنَّكُمْ أَفَرَى الْوَدَقِ يَأْخُذُ مِنْ خَلِيلِهِ ﴾، وردت مجموعة «مأأأ» في قراءة الجماعة، ومفردة «أأأأ» عند ابن مسعود - رضي الله عنه - وغيره، مثل أأأ وأأأأ، وهو واحد يأأ على أبع كما قال: الأأأ<sup>(٧)</sup>.

﴿ أأأأ: في قوله عز وجل<sup>(٨)</sup>: ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا ﴾، حيث جاءت مفردة على صيغة المبالغة مشأأة الباء «مؤة واحدة» في قراءة الأبعهور،

(١) أنظر: المأجم المأهرس (أأأ ٩٣)، ومأجم القراءات (١٥٧/٢).

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٣) راجع: المأجم المأهرس (أور ٢٦٤)، ومأجم القراءات (٤٢٨/٤).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٦٩.

(٥) أنظر: المأجم المأهرس (أور ٣٢٦)، ومأجم القراءات (٩٣/٥، ٤٢/٦، ٤٣، ١١٠-١١١،

١٦٥-١٦٦، ٣٤٢، ٤١٣-٤١٤، ١٠٣/٨)، وقد أأأ ابن الأأأ ورؤدها مجموعة في أأأأ

الأأأة، ومفردة في أأأأ العذاب. راجع: أأأأ الفوأأ (٩٣/١).

(٦) سورة النور، الآية: ٤٣.

(٧) أنظر: المأجم المأهرس (أأأ ٢٤٥)، ومأجم القراءات (٢٨٣/٦، ١٦٩/٧)، وأأأأ القرآن

(١٤٢/٣).

(٨) سورة نوح، الآية: ٢٢.



ومجموعة «كَبَّارًا» بكسر الكاف وتخفيف الباء، جمع «كَبِير» كما قالوا، عند زيد بن علي، وآخر<sup>(١)</sup>.

\* خيار: في قوله عز شأنه<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّكَ الْإِنَّمَاءُ اسْمُوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾، حيث جاءت مفردة «تسعا وثلاثين ومائة مرة» عند الجماعة، ومجموعة «خِيَار» جمع «خَيْر» مثل: جِيَادٌ وَجَيْدٌ في قراءة حميد، وغيره، وأجاز أبو الفتح فيها وجوهاً آخر غير الوجه السابق منها: أن تكون جمع «خَائِر» كقَائِمٍ وَقِيَامٍ، أو أن تكون جمع «خَيْر» الذي هو ضدُّ الشَّرِّ نحو: هذا الرَّجُلُ مَجْبُولٌ من خير، ويمكن أن تكون جمع «خَيْر» الذي هو أفعَلُ التَّمْضِيلِ «أَخْيَر» كما قيل: أَبْعَلُ وَيَعَال<sup>(٣)</sup>.

#### «فُعُول»

\* رُفُوت: في قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الْيَسِيرِ الرُّفُوتُ﴾، وردت مفردة «مرتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة «الرُّفُوتُ» بضمِّ الرَّاءِ والفاءِ، عند ابن مسعود - رضي الله عنه - وآخر<sup>(٥)</sup>.

\* قُرُوح: في قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿إِنْ يَتَسَوَّكُمُ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ وَثَلُّوا﴾، حيث جاءت مفردة «ثلاث مرّات» بفتح فسكون، عند ابن كثير، وغيره، ومجموعة «قُرُوحٌ» في قراءة الأعمش<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩١)، ومعجم القراءات (١٠٤/١٠).

(٢) سبق تخريجها في: ص (١٢٥).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (خ ي ر ٢٤٩ - ٢٥١)، ومعجم القراءات (٩٨/١٠)، والمحاسب (٣٦٩/٢).

(٤) خُرِجَتْ في: ص (٢٢٥).

(٥) راجع: المعجم المفهرس (رفث ٣٢٣)، ومعجم القراءات (١/٢٦٠، ٢٧١).

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٤٠.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (قرح ٥٤٢)، ومعجم القراءات (١/٥٧٨ - ٥٧٩، ٦٢٢).

\* ألوف: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿يَأْتِيَنَّكَ مِنَ الْمَلِكِ كَذِبٌ﴾، إذ وردت مفردة (تسع مرّات) في قراءة الجمهور، ومجموعة (بالوف) في قراءة أبي العالية، وغيره<sup>(٢)</sup>.

\* نُجُوم: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٣)</sup>: ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَا نَجْمِ هُمْ يَسْتَسْتَوُونَ﴾، جاءت مفردة «أربع مرّات» عند الجمهور، ومجموعة «وبالنجوم» في قراءة مجاهد، وآخر<sup>(٤)</sup>.

\* وُجُوه: في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿لِيَسْمَعُوا رُجُوعَكُمْ﴾، حيث وردت مجموعة على اختلاف أعرابها «ثمان مرّات» في قراءة الجماعة، ومفردة «وَجْهَكُمْ» كما في مصحف أنس - رضي الله عنه -<sup>(٦)</sup>.

\* بُرُوج: في قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾، إذ جاءت مجموعة «مرّتين» عند الجماعة، ومفردة «يُرْجَا» في قراءة قتادة - رحمه الله -<sup>(٨)</sup>.

\* سُؤُوف: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٩)</sup>: ﴿رُدُّوْهَا عَلَىٰ كَلْبِكَ مَسْحًا سُّؤُوفٍ وَأَلْغَتَانِي﴾، حيث وردت مجموعة «بالسُّوف» دون همز عند الجمهور، و«بالسُّوف» بزيادة واو ساكنة بعد الهمزة المضمومة في قراءة قُنبَل عن

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١٧).

(٢) راجع: المعجم المفهرس (ألف ٣٦)، ومعجم القراءات (٢٦٢/٣ - ٢٦٣).

(٣) سبق تخريجها في: ص(١٣٩).

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ن ج م ٦٨٨)، ومعجم القراءات (٦٠٥/٤ - ٦٠٦، ١٧٥/٩).

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٧.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (وج هـ ٧٤٤)، ومعجم القراءات (١٩/٥).

(٧) سبق تخريجها في: ص(٣٢).

(٨) انظر: المعجم المفهرس (بروجا ١١٧)، ومعجم القراءات (٣٧١/٦).

(٩) خُرجت في: ص(٢٢٤).

ابن كثير، وغيره، ومفردة ﴿بِالسَّاقِ﴾ عند زيد بن علي، حيث اكتُفي بالمفرد عن الجمع لأمن اللبس<sup>(١)</sup>.

\* شُبُوح: في قوله سبحانه<sup>(٢)</sup>: ﴿ثُمَّ لِنَكُونُوا شُبُوحًا﴾، جاءت مجموعة «مرّة واحدة» مضمومة الأول، وهو الأصل عند أبي عمرو وغيره، ومفردة ﴿شُبُوحًا﴾ إذ الغرض بيان الجنس<sup>(٣)</sup>.

\* سُقُوف: في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِعَهُمْ سُقُوفًا﴾، وردت مجموعة ﴿سُقُوفًا﴾ نحو: كَعَبٌ وَكُعُوبٌ، ومفردة ﴿سُقُوفًا﴾ عند ابن كثير وغيره، والمراد بها الجنس<sup>(٥)</sup>.

\* لُحُوم: في قوله عز وجل<sup>(٦)</sup>: ﴿وَلَعَرِيسًا يُشْنَبُونَ﴾، إذ جاءت مفردة على اختلاف أعاريها «سبع مرّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿وَلُحُومٌ﴾ كذا قرئت<sup>(٧)</sup>.

#### «لُعُلُ»

\* كُتِبَ: في قوله سبحانه<sup>(٨)</sup>: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة «مرّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿كُتِبًا﴾ بنير ألف مثل: شُهِدَ وشُهِدَ<sup>(٩)</sup>.

(١) راجع: المعجم المفهرس (بالسوق ٣٧٢)، ومعجم القراءات (١٠١/٨ - ١٠٢).

(٢) خرّجت في: ص (١٩).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (شيوخنا ٣٩٨)، ومعجم القراءات (٢٤٨/٨ - ٢٤٩).

(٤) سبق تخريجها في: ص (٢٢٥).

(٥) راجع: المعجم المفهرس (سُقُوفًا ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٣٧٠/٨ - ٣٧١).

(٦) سورة الواقعة، الآية: ٢١.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (لحم ٦٤٦)، ومعجم القراءات (٢٩٥/٩).

(٨) خرّجت في: ص (٧٠).

(٩) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (٤٢٢/٩ - ٤٢٣).

\* عُيِدَ: في قوله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، إذ قرأها الحسن في رواية ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح العين وإسكان الباء وفتح الدال، وجرّ ﴿الطَّاغُوتَ﴾، ويجوز أن يدلّ «عُبِدَ» على الجنسية، وقرأها بالجمع ﴿عُبِدَ الطَّاغُوتَ﴾ بضمّ العين وفتح الباء وتشديدها وفتح الدال مع خفض ﴿الطَّاغُوتَ﴾ الأعمش، وغيره، وهي جمع «عَابِد»<sup>(٢)</sup>.

\* كُذِّبَ: في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ﴾، حيث جاءت مفردة على اختلاف أعرابها مفتوحة الكاف مكسورة الدال «سبع عشرة مرّة» في قراءة الجمهور، ومجموعة «الكُذِّبَ» على زنة «رُكِّعَ» قيل: إنها جمع «كَأَذِبَ» على غير قياس، أو جمع «كَذَّابَ» على زنة «كَتَابَ»<sup>(٤)</sup>.

\* سُمِرَ: في قوله عزّ شأنه<sup>(٥)</sup>: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمَرَكَ مَهْجُورُونَ﴾، إذ وردت مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «سُمِرَا» بضمّ السين وشدّ الميم مفتوحة كشاهد وشهد، في قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - وغيره<sup>(٦)</sup>.

\* سُجِّدَ: في قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾، حيث جاءت مجموعة «إحدى عشرة مرّة» في قراءة الجماعة، ومفردة «سُجُودًا» في هذه الآية فقط عند إبراهيم النخعي، وآخر<sup>(٨)</sup>.

(١) سهل تخريجها في: ص (٢١٦).

(٢) معجم القراءات، (٢/٣٠٢، ٣٠٤-٣١٢).

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ك ذ ب ٦٠١)، ومعجم القراءات (٤/٦٩٧-٦٩٩).

(٥) خرّجت في: ص (٢٢٤).

(٦) راجع: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (٦/١٩٠).

(٧) سورة الفرقان، الآية: ٦٤.

(٨) انظر: المعجم المفهرس (س ج د ٣٤٥)، ومعجم القراءات (٦/٣٧٥).

﴿ تَحْشَعُ ﴾: في قوله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿ حَشَعًا أَبْصَرْتَهُ ﴾، إذ وردت مجموعة «مُرَّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿ حَشَعًا ﴾ في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره<sup>(٢)</sup>.

﴿ نُحْسُ ﴾: في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ يَرْسِلْ عَلَيْكَ غَاسِقَاتٍ مِنْ قَارٍ وَنَحَّاسٍ فَلَا تَنْصِرَانِ ﴾ جاءت مفردة مضمومة الثَّوْنِ مرفوعة السَّيْنِ، «مُرَّة واحدة» في قراءة نافع وغيره، ومجموعة ﴿ نُحْسُ ﴾ بضم الثَّوْنِ وتشديد الحاء وفتحها كذا قرئت، ويجوز أن تكون جمع «نَحَّاسٍ» مثل: شَاهِدٌ وشُهَدَاءٌ، كما قال: العُكْبَرِيُّ<sup>(٤)</sup>.  
﴿ قُمَالٌ ﴾

﴿ كُتَّابٌ ﴾: في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ حيث جاءت مفردة مرفوعة «ثلاث مرَّات» في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿ كُتَّابٌ ﴾ بضم الكاف وتاء مشدَّدة بعدها ألف عند الحسن - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>.  
﴿ عُبَادٌ ﴾: في قوله عز وجل<sup>(٧)</sup>: ﴿ وَعَبِدَ الطَّاغُوتَ ﴾، قرأها بالإنفراد ﴿ عَبْدَ الطَّاغُوتِ ﴾ بفتح العين وإسكان الباء وفتح الدَّالِ وجزَّ ﴿ الطَّاغُوتِ ﴾ مع دلالتها على الجنس، الحسن في رواية، وجاءت مجموعة ﴿ عُبَادٌ ﴾ جمع «عَبِيد» في قراءة أبي راقد الأعرابي في رواية العباس بن الفضل عنه<sup>(٨)</sup>.

(١) سبق تخريجها في: ص (١٨٣).

(٢) راجع: المعجم المفهرس (حشعا ٢٣٢)، ومعجم القراءات (٢١٩/٩).

(٣) خرَّجت في: ص (٢٢٩).

(٤) انظر: المعجم المفهرس (نحاس ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٢٦٦/٩ - ٢٦٩)، وإعراب القراءات النبواذ (٥٤٤/٢).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (كت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (٤٢٢/١ - ٤٢٣).

(٧) خرَّجت في: ص (٢١٦).

(٨) معجم القراءات (٣٠٢/٢، ٣٠٤ - ٣١٢، ٣٥٧/٨ - ٣٥٨).

﴿ سَمَّارٌ ﴾ في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾، جاءت مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «سَمَّارًا» بزيادة الألف بين الميم والراء، في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿ كُفَّارٌ ﴾ في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿قَدْ يَمْسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَبُوءُ الْكَافِرِينَ أَصْحَابُ الْقُبُورِ﴾، وردت مجموعة على اختلاف مواضعها الإعرابية نكرة أو معرفة «تسع عشرة مرّة» في قراءة الجماعة، ومفردة «الكَافِرُ» عند ابن أبي الزناد، في هذه الآية مرادًا بها الجنس<sup>(٤)</sup>.

#### «فَعَلَةٌ»

﴿ وَرَثَةٌ ﴾ في قوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْكَ ذَلِكُ﴾، جاءت مفردة «مرّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومجموعة «الْوَرَثَةُ» عند يحيى بن يعمر<sup>(٦)</sup>.  
 ﴿ وَعَبْدَةُ الطَّاغُوتِ ﴾ في قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿وَعَبْدَةُ الطَّاغُوتِ﴾، حيث قرأها بالإنفراد دالة على الجنس، الحسن في رواية، وبالجمع «وَعَبْدَةُ الطَّاغُوتِ» بالثاء كفاجر وفَجْرَة<sup>(٨)</sup>.  
 ﴿ عَمْرَةٌ ﴾ في قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿وَعِمَارَةُ الْمَسْجِدِ الْقَرَامِ﴾، جاءت مفردة

(١) حُرِّجَتْ في: ص (٢٢٤).

(٢) انظر: المعجم المفهرس (سأمر ٣٥٨)، ومعجم القراءات (١٩٠/٦).

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١٣.

(٤) راجع: المعجم المفهرس (ك ف ر ٦١٢)، ومعجم القراءات (٤٣٢/٩).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (ورث ٧٤٩)، ومعجم القراءات (٣٢٥/١).

(٧) سبق تخريجها في: ص (٢١٦).

(٨) معجم القراءات (٣٠٢/٢، ٣٠٤-٣١٢).

(٩) سورة التوبة، الآية: ١٩.

على المصدرية «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، ومجموعة «عمر» جمع «عمر» عند محمد بن علي الباقر، وغيره<sup>(١)</sup>.  
«فعل»

\* سقاء: في قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿اجْعَلْكُمْ سِقَاةَ الْحَاجِّ﴾، حيث وردت مفردة على المصدرية «موتين» عند الجماعة، ومجموعة «سقاء» جمع «ساق» في قراءة محمد بن علي الباقر، وغيره<sup>(٣)</sup>.  
«فعل»

\* سكرى: في قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَرَى﴾، حيث قرأها النبي ﷺ - وغيره مجموعة «سكرى» بفتح السين وسكون الكاف دون ألف، وهي جمع «سكران» كما قال: ابن جني، وقرأها بالافراد «سكرى» يضم السين وسكون الكاف دون ألف كـ «حُبْلَى» الأعمش، وآخر<sup>(٥)</sup>.

«فعل»

\* شركاء: في قوله عز وجل<sup>(٦)</sup>: ﴿جَعَلَا لَكُمْ شُرَكَاءَ﴾، إذ وردت مجموعة مع اختلاف أعرابها «ثلاث عشرة مرة» جمع شريك، ومفردة «شركاً» في قراءة نافع، وغيره<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع: المعجم المفهرس (ع م ر ٤٨٣)، ومعجم القراءات (٣/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٢) خُرِجَتْ فِي: ص (٢٣٩).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (س في ي ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٣/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٤) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٥) معجم القراءات (٢/ ٧٧-٧٨). وانظره: (٦/ ٧٥-٧٧) مع اختلاف في أسماء القراء. وتنوع القراءات.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٩٠.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ش و ك ٣٨٠)، ومعجم القراءات (٣/ ٢٣٥، ١٠/ ٣٨).

#### «فَعَالِي»

\* سُكَارَى: في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾، إذ قراها بالجمع «سُكَارَى» بفتح السين، جمع «سُكْرَان» كَنَدَمَان ونَدَامَى أبونُهَيْك، وآخر، وهي لغة تميم، وبالأفراد «سُكْرَى» بضم السين وسكون الكاف دون ألف كـ«حُبْلَى» في قراءة الأعمش، وآخر<sup>(٢)</sup>.

#### «فَعَالِي»

\* سُكَارَى: في قوله سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾، جاءت مجموعة بضم السين «ثلاث مرّات» في قراءة النبي -ﷺ- وغيره، وهي جمع تكسير على مذهب سيويه، كما رجّحه الشيرازي، ومفردة «سُكْرَى» كحُبْلَى بضم السين وسكون الكاف، في قراءة الأعمش وآخر<sup>(٤)</sup>.

#### «فَعَالِيل»

\* خَطَايَا: في قوله عزّ وجلّ<sup>(٥)</sup>: ﴿تَقْبَلَنَّ لَهُنَّ خَطَأَهُنَّ﴾، وردت مجموعة «مرّتين» في قراءة الجماعة، ومفردة «خَطِئْتَكُمْ» في قراءة الجحدري وغيره<sup>(٦)</sup>.

\* كِبَايُر: في قوله سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَايُرَ مَا تُتَّهَبُونَ عَنْهُ﴾، حيث

(١) سهل تخريجها في: ص (٢٤٠) ..

(٢) انظر: معجم القراءات (٧٧/٢، ٧٨، ٧٥/٦، ٧٧) ..

(٣) أخرجت في: ص (٢٤٠) ..

(٤) انظر: المعجم المفهرس (سُكَارَى ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٧٨، ٧٧/٢، ٧٥/٦، ٧٧) ..

(٥) سورة البقرة، الآية: ٥٨ ..

(٦) راجع: المعجم المفهرس (خ ط أ ٢٣٥)، ومعجم القراءات (١٠٧/١، ١٣٦، ٢٣٤، ١٩٠/٣ ..

١٩١، ٩١/٦، ٩٢، ٤٣٢، ١٠٧/١٠، ١٠٨) ..

(٧) سورة النساء، الآية: ٣١ ..



جاءت مجموعة «ثلاث مرّات» في قراءة الجمهور، ومفردة «كَبِير أو كَبِيرَة» عند سعيد بن جبّير، وغيره، على إرادة الجنس، أو أن المراد به الكفر<sup>(١)</sup>.  
\* عَشَائِر: في قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿وَعَشِيرَتُهُ﴾، وردت مفردة «مرّة واحدة» عند حفص عن عاصم، وغيره، ومجموعة «عَشَائِر» في قراءة الحسن - رحمه الله - وهذا رأي الأخفش في جمع «عشيرة» على «عشائر» جمع تكسير<sup>(٣)</sup>.

#### «فَعَائِل»

\* رَفَارِف - عَبَاقِر: في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿مُتَكَبِّرِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرٍ وَعَبَقَرِي حِسَانٍ﴾، حيث جاءت كلُّ واحدة منهما مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «رَفَارِف، عَبَاقِر» ممنوعة من الضّرف، الأولى في قراءة النبي - ﷺ - وغيره، والأخرى أيضًا كما روى أبو بكر عنه - ﷺ - ذكر ذلك القرطبي، وهناك قراءات أخرى، لا حاجة لذكرها<sup>(٥)</sup>.

#### «مَنَاعِل»

\* مَسَاجِد: في قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿وَلَا تُكْذِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾، إذ جاءت مجموعة «سِتّ مرّات» في قراءة الجماعة، ومفردة «المَسْجِد» عند مجاهد، وغيره<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩٠)، ومعجم القراءات (٥٨/٢).

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (عشيرتكم ٤٦٢)، ومعجم القراءات (٣٦٢/٣).

(٤) سبق تخريجها في: ص (٩٩).

(٥) انظر: المعجم المفهرس (رفرف ٣٢٣، عبقرى ٤٤٥)، ومعجم القراءات (٢٨٥ - ٢٨٣/٩).

(٦) سبق تخريجها في: ص (٢٢٥).

(٧) راجع: المعجم المفهرس (س ج د ٣٤٥)، ومعجم القراءات (٢٦١/١).

- \* مَنَاسِكَ: في قوله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿قَلِيلًا قَلِيلًا فَتُكْفَرُونَ فَتَكْفُرُونَ﴾، جاءت مجموعة «مرّة واحدة» عند الجماعة، ومفردة «مَنَاسِكَكُمْ» في قراءة عبدالعزيز المكي<sup>(٢)</sup>.
- \* مَقَاعِد: في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ثِيَابُ الْمُسْلِمِينَ خَفَافَةٌ فَلْيَقَاتِلُوا﴾، وردت مجموعة «مرتين» في قراءة الجماعة، ومفردة في هذه الآية «مَقَاعِدًا لِقَاتِلِ» عند عبدالعزيز المكي عن بعضهم<sup>(٤)</sup>.
- \* مَوَاضِع: في قوله سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿يُخْرِقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، حيث جاءت مجموعة «ثلاث مرّات» عند الجماعة، ومفردة «مَوَاضِعِهِ» في قراءة إبراهيم التخعي<sup>(٦)</sup>.
- \* مَسَاكِين: في قوله عز وجل<sup>(٧)</sup>: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْحُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾، حيث وردت مجموعة مع اختلاف أعرابها «مرتين» في قراءة الجماعة، ومفردة «مَسَكِنَكُمْ» عند شهر بن حوشب<sup>(٨)</sup>.
- \* مَعَايِش: في قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿لَنْ نَقْضِبَنَّهُمْ مِمَّا شَكَّلْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، إذ جاءت مفردة «مرّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومجموعة «مَعَايِشَهُمْ» عند

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٠٠.

(٢) انظر: المعجم المفهرس (ن س ك ٦٩٨)، ومعجم القراءات (١/٢٧٥).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٢١.

(٤) راجع: المعجم المفهرس (ن ع د ٥٤٩)، ومعجم القراءات (١/٥٦٧).

(٥) سورة المائدة، الآية: ١٣.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (و ض ح ٧٥٣)، ومعجم القراءات (٢/٢٤١).

(٧) سورة النمل، الآية: ١٨.

(٨) راجع: المعجم المفهرس (س ك ن ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٦/٤٩١-٤٩٢، ٧/٣٥٢، ٨/٥٠٦).

(٩) سورة الزخرف، الآية: ٣٢.

عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - وغيره<sup>(١)</sup>.

\* المَشَارِق - المَغَارِب: في قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿لَا أُقِيمُ رَبِّيَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، حيث وردت اللفظة الأولى مجموعة «ثلاث مرّات»، والثانية «مرّة واحدة» عند الجمهور، وجاءتا مفردتين ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ في هذه الآية فقط عند عبدالله بن مسلم، وغيره، وقد بيّن ابن القيم سبب إفرادها وجمعها<sup>(٣)</sup>.

\* مَفَاتِيح: في قوله سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿أَوْ مِمَّا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحُهُ﴾، جاءت مجموعة «مرّتين» عند الجمهور، جمع مِفْتَاحٍ أو مَفَاتِيحٍ، ومفردة «مِفْتَاحُهُ» عند قتادة، وغيره<sup>(٥)</sup>.

#### «مَفَاتِيحُ»

\* مَفَاتِيح: في قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿أَوْ مِمَّا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحُهُ﴾ حيث قُرئت «مَفَاتِيحُهُ» جمع «مِفْتَاح» عند ابن جبير، ومفردة «مِفْتَاحُهُ» عند قتادة، وغيره<sup>(٧)</sup>.

#### «فَعِيلٌ»

\* عَبِيد: في قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿وَعَبْدَ الظُّلُمُوتِ﴾، حيث قُرئت بالافراد

(١) راجع: المعجم المفهرس (معيشتهم ٤٩٥)، ومعجم القراءات (٣٦٨/٨).

(٢) سورة الماعز، الآية: ٤١.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (ش ر ق ٣٧٩، غ ر ب ٤٩٧)، ومعجم القراءات (٨٩/١٠). وانظر قبل ذلك (٤٠٩/٦) وبعده (١٤٦/١٠)، وبدائع الفوائد (٩٥/١ - ٩٦).

(٤) سبق تخريجها في: ص (٢٠٧).

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ف ت ح ٥١١)، ومعجم القراءات (٣٠٦/٦، ٧٠/٧ - ٧١).

(٦) تُخْرِجُ في: ص (٢٠٧).

(٧) انظر: المعجم المفهرس (ف ت ح ٥١١)، ومعجم القراءات (٣٠٦/٦، ٧٠/٧ - ٧١).

(٨) سبق تخريجها في: ص (٢١٦).

«وعبد» عن الحسن في رواية، وبالجمع «عبد» جمع عبد في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية، وآخر<sup>(١)</sup>.

«أفعل»

\* أكابر: في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِينَ»، حيث وردت مجموعة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، ومفردة «أكبر» عند ابن مسلم<sup>(٣)</sup>.

«فأفعل»

\* شياطين: في قوله عز وجل<sup>(٤)</sup>: «إِنَّ الْمُبِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ»، حيث وردت مجموعة على تعدد أعاريبها «سبع عشرة مرة» عند الجماعة، ومفردة «الشياطين» في قراءة السلمي، وغيره<sup>(٥)</sup>.  
تلك قراءات التعاقب بين المفرد والجمع.

ثانياً: الشعر:

وأما في الشعر فلم تقع عيني إلا على بيت واحد، وهو قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:  
يَا أَضْبَعًا أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فَفِي الْبُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَارِيضُ  
حيث رواه سيبويه بالجمع على «أفعل» «أضبع»، ورواه أبو زيد بالافراد «ضبعاً»، في حين يرى أبو حاتم أنه بضم الضاد على «ضبع» فهو على «فعل»

(١) معجم القراءات (٢/٣٠٢، ٣٠٤-٣١٢، ٣١٥/٦، ٣٥٧/٨-٣٥٨).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.

(٣) انظر: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩١)، ومعجم القراءات (٢/٥٣٧-٥٣٨).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٧.

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ش ط ن ٣٨٣)، ومعجم القراءات (٥/٤٩). وانظره: قبل ذلك (٢/٤٥٦-٤٥٧).

(٦) البيت من «البسيط» لجبريل الضبي في: الكتاب (٣/٥٨٩)، والنوادر (٢٩٥)، والمذكر والمؤنث مع تعليق المحقق (١/٥٨-٥٩)، واللسان «أبر»، والشاهد ووجهه ينأ في المتن.

جمع كثرة، وقد ردَّ عليه الأنباري بأنه لم يروه أحد على الجمع - يقصد على «فعل» - وإنما الرواية على الواحد «ضميًّا»، والواحد يكفي من الجمع.  
ثالثًا : النثر :

ومن التعاقب في النثر: تمييز «كم الخبرية» إذ يجوز أن يكون مفردًا، وأن يكون جمعًا نحو: كَمَ رَجُلٍ أو رَجَالٍ قد لقيت، وكذلك الاستفهامية عند الكوفيين إذا كان السؤال مُرادًا به الأصناف، كما عند الأخفش في نحو: كَمَ عِلْمَانًا لَكَ؟ أَيْ كَمَ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ؟ بينما أوجب البصريون أن يكون تمييز الاستفهامية مفردًا، ولا يجوز أن يكون جمعًا، كما في نحو: كَمَ عَلَامًا لَكَ؟ في حين فسَّر ما كان جمعًا لديهم على أنه حال<sup>(١)</sup>.

وبعد، فليس الهدف المنشود من هذا الفصل، جمع قدر كبير من القراءات المتناوبة أو المتعاقبة فحسب، ولكنَّه لبيان قدر هذا الكتاب العظيم، بتنوع قراءاته وصيرورته مصدرًا ثريًا لدراساتنا اللغوية على تعدُّد فروعها، مع إظهار صورة المشاكلة الوثيقة بين المفرد، وجمع التكسير، وكيف يتوب أحدهما عن الآخر؟ أو كيف يتعاقبان على موضع واحد؟

ونتيجة هذا الفصل وخلاصته هي: إثبات قياسية وضع المفرد موضع الجمع والعكس، في ضوء القراءات القرآنية التي أوردتها، وبهذا يتكاتف هذا الفصل برئته مع المبحث الأوَّل في الفصل الأوَّل المعلنون بـ«وَضَعَ الْمُفْرَدُ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ»، ومن ثمَّ يلتحم أوَّل هذا البحث بآخره، وهذه سمة جليلة أن تأخذ كلَّ جزئية من هذا البحث بعضد أختها؛ ليكتمل البنيان؛ وتشتدُّ الأركان، والله المستعان وعليه التكلان، وهو أعلم وأحكم.

(١) انظر: الأصول (٣١٥/١ - ٣١٨)، ومسائل الخلاف (٥٧٠/١ - ٥٧٣)، وفي الأخير تفصيل جميل.

# الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد

فَاعْنَدَ الصُّبْحُ يَحْمَدُ الْقَوْمَ الشُّرَى<sup>(١)</sup> فأحمد الله عز وجل في كل رقة وعلى كل حال، كما أحمده - سبحانه - أن وفقتي لإتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون قدّم صورة رائعة لما في لغتنا من تشاكل، وتناسب، وتقارب، وتوافق بين المفرد وجمع التكسير، في ضوء الفصول والمباحث التي مرّ بيّانها.

وبناء على هذا فإنّ البحث وصل إلى ما يلي:

أولاً: أنّ كلّ من المفرد وجمع التكسير له خصوصيّة من حيث الأبنية، والثراكيب، والدلالات، فهما في الحقيقة مختلفان، لذا لم تدرس وجوه الاختلاف؛ لأنّها ثابتة فيهما، بل بحثت وجوه الاتفاق بينهما؛ لبيان سرّ ذلك التوافق صرفيّاً كان، أو نحويّاً، أو دلاليّاً.

ثانياً: ظهر من خلال البحث أنّ وضع المفرد موضع الجمع والعكس مقيس؛ لوروده بكثرة في شواهد قرآنيّة، وشعريّة، وذلك في المبحث الأوّل من الفصل الأوّل.

ثالثاً: أنّ في لغة العرب أصولاً وفروعاً، وبعد دراسة المفرد والجمع اتضح أنّ المفرد أصل، والجمع فرع عنه، وعليه فقد تبع الجمع المفرد في أحكام كثيرة، في تثنيته، وصرفه، وجمعه، وتصغيره، والنسبة إليه، وحركاته، وصحّته، وإعلانه، وتلك مفصّلة في المبحث الثاني من الفصل الأوّل.

رابعاً: بلغ التوافق بين المفرد والجمع مداه، إذ جاء كلّ منهما موافقاً للآخر عدّة، وزنة، وضبطاً، وذلك مشروح في المبحث الثالث من الفصل الأوّل.

(١) جمع الأمثال (٢/٣١٨).

خامسًا: من الناحية النحوية أجد أنَّ المفرد والجمع توافقا في الإعراب، وعود الضمير، والإعمال، والنعت. وهذا ما تحدّث عنه الفصل الثاني في أربعة مباحث.

سادسًا: ختم البحث بالفصل الدلالي؛ لأنّه نتيجة حتمية للفصلين الأولين النحوي والصرفي، وتجلّى هناك أنَّ المفرد قد ينوب عن الجمع والعكس صحيح، إذ يتبادلان الموقع فإذا جاء أحدهما فلا يأتي الآخر، بينما يتعاقبان على موطن واحد فيرد المفرد والجمع كلاهما في ذلك المكان.

سابعًا: لقد جدّدت في هذا البحث أمور منها:

أ - جمع وجوه الاتفاق بين المفرد والجمع من مصادر ومراجع شتى بعد أن كانت ميثوثة.

ب - دراسة كلّ وجه دراسة استقصائية مدعّمة بالشواهد على اختلاف أصنافها، وتقسيمها كذلك إلى ثلاثة فصول صرفية، ونحوية، ودلالية.

ت - طعّم البحث بمجموعة من القراءات القرآنية المتواترة والشاذّة، وبخاصّة الفصل الثالث.

ث - الإشارة إلى اسمي الجمع والجنس، وسرد شواهد وأمثلة عليهما في الغالب من البحث؛ إذ إنّهما يقتربان بجمع التفسير في مؤلّفات كثيرة.

ج - أنّ الكوفيّين لديهم توجّه لغويّ محمود، ففي أكثر من موطن ملت إلى رأيهم؛ لوضوحه واطّراد في القراءات القرآنية، وكلام العرب.

ثامناً: لا تكاد تجد مسألة من مسائل هذا البحث، إلّا وفيها خلاف بين العلماء، وقد حاولت أن أبدي وجهة نظري فيما طرحوه، مؤيّدًا تلك الآراء ببعض الأدلّة.

تاسعًا: تعرّض البحث لبعض من الأبواب والأصول النحوية والصرفية الجديرة بالبحث، من بينها الإعراب، والضمائر، والنعت، والسّماع،



والقياس، والإعمال، والمشتقات، والثنية، والممنوع من الصرف، وجمع الجمع، والتّصغير، والنّسب، والإعلان.

وأخيرًا، يوصي البحث بما يلي:

الأولى: أن يلتفت الباحثون إلى دراسة أسرار لغتنا، واستخراج الأشباه والنظائر، لكي يتمكن الشّبيبة من معرفة سرّ بقاء هذه اللّغة العظيمة.

الثّانية: أن تُبحث القضايا الجزئية، ليتسنى للدارس أن يخرج بنتائج وتوصيات نافعة.

الثّالثة: أن يعاد النّظر في دراسة النّحو الكوفي؛ لأنّه يحمل في طيّاته كثيرًا من النّكات اللّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة، وفوق ذلك فيه يسر على الأحداث.

الرابعة: أن تدرّس أصول العربيّة في المراحل الجامعيّة الأولى، بعيدًا عن الخلاف؛ لكي يستطيع الطّالب إتقان تلك الأصول، وأمّا مسائل الخلاف فتلقّى على طائفت الدّراسات العليا؛ لتتّسع مداركهم، وتنمو ملكة الحوار لديهم.

وبعد، فهذا ما خلص إليه البحث من نتائج وتوصيات، أمل أن يكون قد تعرّض لبعض منها، والله أعلم وأحكم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

## الفهارسُ الفنيَّةُ\* ، وَهِيَ سَبْعَةٌ:

- ١ - فِهْرُسُ الآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ. (٢٥٢ - ٢٥٤)
- ٢ - فِهْرُسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالْآثَارِ. (٢٥٥)
- ٣ - فِهْرُسُ الْأَمْثَالِ وَالْأَقْوَالِ. (٢٥٦)
- ٤ - فِهْرُسُ الْأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ. (٢٥٧ - ٢٥٩)
- ٥ - فِهْرُسُ الْأَمْثَلَةِ وَالْأَبْنِيَّةِ وَالْأَوْزَانِ وَالصَّيْغِ. (٢٦٠ - ٢٧٧)
- ٦ - فِهْرُسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ. (٢٧٨ - ٢٩٣)
- ٧ - فِهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ. (٢٩٤ - ٢٩٩)

---

\* رموز وردت في الفهارس:

ق: قراءة.

ق/هـ: قراءة في الهامش.

هـ: الهامش.

م/هـ: في المتن والهامش.

## فَهْرُسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ

السورة	رقم الآية	الصفحة	-	١٤٠	٢٢٣٤ ق
- البقرة	٧	٢١٨ ق	- السماء	٤	١٨
-	٢٢	٢١٨ ق	-	٢٠	٢٠٩
-	٢٣	٢٣٢ ق	-	٣١	٢٤١
-	٢٥	١٥٧ ، ٢٠٠	-	٤٣	٢٤١ ق ، ٢٤٠ ق
-	٣٠	٢٠٦	-	٦٩	٢٠٦
-	٥٧	١٣٢	-	٩٢	٢٠٩
-	٥٨	٢٤١ ق	-	١١٧	١٣٤ ق ، ٢٢٣ ق
-	٧٨	١٠٧ ق	-	١٧١	٢٢٦ ق
-	١١٤	١٢٨ ق	- المائدة	٣	٢٢٩ ق
-	١٣٣	٢١٨ ق	-	١٣	٢٤٣ ق
-	١٦٤	٣٠ ق ، ١٣٤	-	٤١	٢٢٨ ق
-	١٧٩	١٧٥	-	٦٠	٢١٦ ق ، ٢٢٣ ق ، ٢٣٧ ق
-	١٨٤	٣٢ ق ، ٢٠٠	-		٢٣٨ ق ، ٢٣٩ ق ، ٢٤٤ ق
-	١٨٧	٢٢٥ ق ، ٢٣٤ ق ، ٢٤٢ ق	-	٨٩	٢١٩ ق
-	٢٠٠	٢٤٣ ق	-	٩٥	٣٢ ق
-	٢١٠	١٧٥	-	٩٦	٢٢٦ ق
-	٢٣٣	٢٣٩ ق	- الأنعام	٧٣	٢٣٠ ق
-	٢٦٤	١٣٨	-	٩٦	٢١٩ ق
-	٢٦٦	٢١٨ ق	-	١٢٣	٢٤٥ ق
-	٢٨٢	٢٣٨ ق	-	١٣٨	٢٢٣ ق
-	٢٨٣	٧٠ ق ، ٢٢٥ ق ، ٢٣٢ ق	-	١٤١	٧٠ ق
-		٢٣٦ ق	-	١٥٣	٢٢٦ ق
-	٢٨٥	٣١ ق	- الأعراف	١٠	١١٥ ق
-	٢٨٦	٢١٩ ق	-	٤٠	٢٢٧ ق
- آل عمران	٤١	٢٢٦ ق	-	٥٧	٣٠ ق
-	١٢١	٢٤٣ ق	-	١٥٧	٢٢٣ ق
-	١٢٤	٢١٩ ق	-	١٧٩	١٥٩

٢٠٩	١٨	- الكهف	٢٠٠	١٨٠	-
ق١٨	٢٥	-	ق٢٤٠	١٩٠	-
ق٧١	٣١	-	ق٢١٩	٢٠٥	-
ق٣٠	٤٥	-	ق٢٣٥، ق٢٢٧، ق٢١٧	٩	- الأنفال
٢٠٩	٥١	-	ق٢٢٥	٤١	-
ق٢٢٣	٧٧	- مريم	ق٢٢٧	٦٠	-
٢٠٩	٨٢	-	ق٢١، ق٢٢	١٧	- التوبة
٢٠٠	١٨	- طه	ق٢٢	١٨	-
ق١٩٣	٧٧	-	ق٢٤٠، ق٢٣٩	١٩	-
٢٠٠	٤٧	- الأنبياء	ق٢٤٢	١٢٤	-
ق٢٣٠، ق٢٢٨	٥٨	-	ق٢٣١	٢٧	- يونس
ق٣١	١٠٤	-	١٦٨	٨٣	-
ق٣١	١٤	- المؤمنون	٢٠٦	٨٠	- يوسف
١٦١	٢١	-	٣	٨٦	-
ق٢٢٩، ق٢٢٧، ق٢٢٤	٦٧	-	ق٢٣٣	٣١	- الزمر
ق٢٢٠	٣١	- النور	ق٣١	٤٢	-
ق٢٣٣	٤٣	-	ق٢٣٠	٤	- إبراهيم
ق٢٤٤، ٢٠٧	٦١	-	ق٣٠	١٨	-
ق٢١٦	٣	- الفرقان	ق١٣٥	٤١	-
ق٣٠	٤٨	-	ق٣٠، ق١٩٣	٢٢	- الحجر
١٠٨	٤٩	-	ق٢٣٥، ق١٣٩	١٦	- النحل
ق٢٣٥، ق٢٢	٦١	-	ق٢٢٧	٢٦	-
ق٢٢٧	٦٤	-	٢٢	٤٨	-
ق٢٢٠	٦٨	-	٢١، ١٦٠	٦٦	-
ق٢١٧	٧٤	-	ق٢٣٧	١١٦	-
٢٠٧	١٠٠-١٠١	- الشعراء	ق٢٣٥	٧	- الإسراء
١٣٤	١١٩	-	٢٤٥	٢٧	-
ق٢٤٣	١٨	- النمل	ق٢٣٣	٦٩	-
ق٣٠	٦٣	-	ق٢٣٢	٩٢	-
١٥٧	٢١	- الروم			

٢٢٢١ ق	٤٠	-	٣٠ ق	٤٨	-
٢٢٣١ ق، ٢٢٢٨ ق	٧	- الفاريات	٣٢ ق	٥٠	-
٢٢٢٢ ق	٢٢	-	١٧٥ ق	١٦	- تقمان
٣٢ ق	٣٢	- النجم	٢٢٠ ق	١٩	-
٢٢٣٨ ق، ١٨٣ ق	٧	- القمر	٣٢ ق	٢٠	-
٢٢٢٩ ق	٥٤	-	١٧٥	١٠	- الأحزاب
٢٢٣٨ ق، ٢٢٢٩ ق	٣٥	- الرحمن	٢٠٧	٦٠	-
٢٢٤٢ ق، ٩٩٩ ق/هـ	٧٦	-	٢٢٢١ ق، ٢٢١٧ ق	١٩	- سبأ
٢٢٣٦ ق	٢١	- الواقعة	٢٣٠ ق	٣٧	-
٣٣ ق	٧٥	-	٢٣٦ ق، ٢٢٨ ق، ١٩٤ ق	٢٧	- فاطر
١٠٠ ق/هـ	٢٧	- الحديد	١٣٤	٤١	- يس
٣٢ ق	١١	- المجادلة	٢٢٤ ق	٣٣	- ص
٣١ ق	١٤	- العنكبوت	٣١ ق	٤٥	-
٢٣٩ ق	١٣	- الممتحنة	٢٣٦ ق	٥٨	-
٢٢٢ ق	٢	- الطلاق	١٩٤	٢٣	- الزمر
٢٢٢ ق	٤	-	٣١ ق	٣٦	-
٢٣	٤	- التحريم	٢٢٤ ق	٧	- غافر
٣١ ق	١٢	-	١٩، ٢٣٦ ق	٦٧	-
٢١٠	١٧	- الصافات	١٦١	٧٩	-
٢٤٤ ق	٤٠	- المعارج	٣٠ ق	٣٣	- الشورى
٣١ ق	٤٣	-	٣٢ ق	٣٧	-
٢٢٣ ق	٢٢	- نوح	٢٤٣ ق	٣٢	- الزخرف
١٩٤	٢	- الإنسان	٢٢٥ ق، ٢٣٦ ق	٣٣	-
١٥٤	١٢-١١	- المرسلات	١٣٩	٥٣	-
١٥٩	٧-٢	- التکویر	٣٠ ق	٥	- التاجية
١٠٩	١٦	- الغاشية	٢٤	١٥	- الأحقاف
٢٣٤ ق، ١٢٥ ق/هـ	٧	- البينة	٢٢١ ق، ٢٢١٧ ق	٢٤	- محمد
			٢٢١ ق	٢٦	-
			٢٢١ ق	٢٩	- الفتح
			٢٠٧	١٧	- ق

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

- «أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ . . .» ..... ١٧٩ (هـ)
- «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي . . .» ..... ٧١
- «أَلَا أُخْبِرُكُمْ . . .» ..... ١٧٩
- «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ . . .» ..... ٧١
- «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبَ الْإِبِلَ . . .» ..... ١٦٣
- «سَمِعَ اللَّهُ بِ . . .» ..... ٧١
- «لَا صَدَقَةَ فِي أَقَلِّ . . .» ..... ١٠٧
- «الْمُؤْمِنُونَ كَرَجَلٍ وَاحِدٍ . . .» ..... ٢٦ (هـ)
- «الْمُؤْمِنُونَ كَتَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ . . .» ..... ٢٦
- «مِثْلُ الْمُنَافِقِ كَمِثْلِ . . .» ..... ٤٥ (م/هـ)
- «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ . . .» ..... ٢١٠ (م/هـ)
- «وَجَدْنَا لَآيَةَ الْمُطَيَّبِ . . .» ..... ١٠١ (هـ)
- «وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا . . .» ..... ث
- «يُضْحِي أَعْلَامُهَا قَامِسًا . . .» ..... ٢١٠

## فهرس الأمثال والأقوال

- «إني لآتيد بالغدايا والعشايا» ..... ١١٩
- «بغير ذور عثاين» ..... ١٨
- «تركتك بملاحس البقر أولادها» ..... ١٧٥ ، ١٧٩
- «جئت مذاكيره» ..... ٢١٣
- «الرجال وأعضادها، والنساء وأعجازها» ..... ١٥٤
- «عبد رقيق» ..... ٢٠٧
- «عند الصبح يحمذ القوم السرى» ..... ٢٤٨
- «قطان مكة، وسكان البلد الحرام» ..... ١٨٣
- «لقاحان سوداوان» ..... ٤٤
- «نافة كنار، ونوق كنار» ..... ١٣٧
- «هَذَا تَوْبُ أَخْيَاشٍ» ..... ١٩٠
- «هن حواج بيت الله» ..... ١٨٣
- «هو أحسن الفتيان وأجمله» ..... ١٦٣ ، ١٦٥
- «هو الأنعام» ..... ١٦٠

## فَهْرَسُ الْأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ

أول البيت	القافية	الصفحة	وطاب	فبردة	١٦١٠٢١
ويلدة	أموالها	١٢٣	إذا	أولاً فها	١٥٥
مناصحة	أفياؤها	١٢٣	واضطربت	أعضاؤها	١٥٥
—	أصلها	٢١٤	وجعلت	تعضاؤها	١٥٥
فما	الرفاقها	١٨٧	وطي	منقصد	٢٤٣٣
بها	فصليها	١٧	إلا	الجليل	١٠٨
هما	فتمكثوا	٤٥	دار	الجليل	١٣٩
وقد	وأهلها	٢١٣	أما	الأيادي	٧١
إذا	فتمسكوا	١٨٠	فلقد	أجيايدي	٣٣
تعتق	وكليها	١٥٧	يا عين	كيل	١٧٦
ما أحسن	تراثها	٢١٤	ومثلك	بأجسادها	٣٥
رثه	فأجابوا	١٦٧-١٦٦	ثم	فجز	١٨٥
ولا قمر	مذهب	٢٨	هل	أشز	٢٠١
فلما	المجرب	١٣٧-١٣٦	أنكبي	الخيزر	٢١١
وعدت	بيشرب	١٨٠-١٧٩	سواسن	أحمرها	٢١٢
إني	مكذوب	٢٤	كان	بمبقرا	١٧٦
زرقا	للياسين	١٨٨	إذا	نحييرها	٢٠٨
ومن	كالغائب	٢١١	وماحب	الديارها	١٦٩
تعذب	الأواط	٦٤	قال	قنيرها	١٨
فإن	بها	٢٨	فالجزع	مقنيرها	٣٤
أني	استقلت	١٥٥	يقوم	تيرها	١٢٥
وإذا	فما لب	١٥٧	وأنس	جدير	ث
قد	ما صمت	١٥٥	فإن	وشكور	ث
إذا	التفت	١٥٥	وقرين	الخطر	٧٢-٧١
لم	أمناج	١٩٦	وأنني	حمر	٢١٢
وما كنت	الصفائح	١٨٠	فما	بشير	١٨٠-١٨١
ألا	رمنازح	١٥٦	وأدخل	غير	٣٥-٣٤
إذا	الذبيح	١٧٦-١٧٥	يا أغيبها	قراقير	٢٤٥



فقلنا	الصدور	١٩	جاء	أخلاق	١٩٤، ٢٢٠، ٢١
وفكناك	النصور	٢٣ (هـ)	شرازم	الثواق	١٩٥، ٢٢٠، ٢١
ألا	مستعاض	٢٠٨	فيها	وبلن	١٦١
هم	لزور	٢١١	كانه	اليهق	١٦١
وإذا	الأحجاز	٣٤	وجفنة	مفتوقا	٢١١
فيماست	نصر	٢٢	بني	الخنافس	٢١٠
أعاريب	المقادير	٧٢	المبال	مناثق	٢١٠
فليت	حمار	٢١٣	وأنت	الافق	٢١٢، ١٣٥
لابأس	العصافير	٢١٠	بل	النرق	٢١٥، ٢١٤
يا عاذلاتي	بأسير	٢٤٠، ٢٢٣ م/ع	دعها	صديقها	٢٠٧
المكرهين	قصار	٢١٥	ويرذوتة	أقبلا	١٢٩
يستن	مكبر	١٣٢	لقد	واكتحالها	١٨٧
بين	واللدور	١٣٢	حملت	فلألا	٢٠٨
على	الطائير	٢١١	ذكي	جلالاً	١٣٧
الواردون	الجواميس	٢٢	وسية	فالألا	١٦٣
هل	وتصريسي	١٧٥	أخذوا	أقبلا	٢٠٨
كلوا	خميص	٢٢٠، ١٧	فإن	وخالها	٣٣
كانها	أسماء	١٩٦	فصبت	مجنل	٩٣
فمنهم	وأصلنا	٢٥	نمين	طبالها	١١٤
وغملى	تسلما	٣٤	إذا	مراجله	١٧٥
هم	موشنا	٢١٤، ٢١٣	أرجو	تعجيل	١٦٨
فما	ومصرعا	٤٧	يندر	خراذيل	١٩٦
قد	والقنما	١٨٠	مثل	حواسله	١٦١
كان	جياعا	١٩٥، ٣٤	نعمري	بالأصانلي	٧٢
ومعوض	جئع	١٢٩	يا ليلة	تندجلي	١٩٥
وأسلأه	متألف	١٣٨	خناسي	رجالي	١١١
لظلل	الطرائف	١٩٥	فلقد	مخل	١٤٠
ورجع	وفي	١٢٤	ممن	مهبلي	١٨٤
مفرد	ما القنبي	١٢٤	تيفلت	التيفلي	٤٤

بين	ونهشيل	٤٤	أوالفا	الحيسي	١٨٣
قبات	صيفًا	١٢٨	كذلك	سُنْ	١٢٤
لولا	خضفًا	١٢٨	ذي	يعنْ	١٢٤
ولا	فيًا	١٢٨	لا يشكين	ما أنقينْ	١٣٨
وإني	يقوشها	١١٢	سأدام	أو عيشْ	١٣٨
عفا	فالقصيمْ	٢١٤	علينا	غضوتنا	١٣٧
البيان	حرامْ	١٦٢-١٦١	لا تنكروا	سبيتنا	١٧
وطعام	طعامْ	١٦٢-١٦١	في	شجيتنا	١٧
بني	الضراغمْ	٢٢	وكل	أخوانْ	٤٥
فياليت	الكوافلمْ	٣٤	مزائد	آقني	١١٨
أثافي	بتلهمْ	١٠٨	لأصبح	جمالينْ	٤٤
ركم	اللممْ	١٦٩	ألا	أشيتنه	١٢٠-١١٩
شم	ولا قزمْ	٢١٢، ١٨٥	ألم	شمالتنا	١٣٧
حنى	لم ينمْ	٢١٢	شربت	المكاويتنا	١٣٨
فيها	الأشخمْ	١٩٥	أخسى	عادتنا	٩٣
وشاع	نومْ	١٢٧	وبالمحجور	الوليْ	٢١٤

## فَهْرَسُ الْأَمْثَلَةِ وَالْأَنْبِيَةِ وَالْأَوْزَانِ وَالصِّغِ\*

٣٢	- أَر - أَر:	(١)	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٠٧	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٠٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٢٢٠	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٠٩	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٤٦	- أَرِيَّة:	١٠٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٤٦	- أَرِيَّة:	١٠٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٢٢٢	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٠٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٤٦	- أَرِيَّة:	١٨٣	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٦٣	- أَرِيَّة:	٤٦	- أَرِيَّة:
٨٠	- أَرِيَّة:	١٢٧-١٢٦	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٢١	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٩٤	- أَرِيَّة:
١٠٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	٢١٨ ، ١٨٠	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٩٨	- أَرِيَّة:	٢٣٤	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٢٠٠	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٩٦	- أَرِيَّة:
١٩٨	- أَرِيَّة:	١٨٥	- أَرِيَّة:
١٩٦	- أَرِيَّة:	٢١٨	- أَرِيَّة:
١٠٠	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٠١	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٨٦	- أَرِيَّة:	١٠٢ ، ٤٥	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٥٦ ، ٥٣	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١٠٠ ، ٩٦ ، ٨٤	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٢١	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	٤٦	- أَرِيَّة:
٨٩	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	٩٧	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٦٤	- أَرِيَّة:	١٢١	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٤٦	- أَرِيَّة:	٤٧	- أَرِيَّة:
٢٠٠	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	١١٤	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
٨٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:	٤٧	- أَرِيَّة:
١٩٨	- أَرِيَّة:	١٠٨	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٨٧	- أَرِيَّة:	١٠٩	- أَرِيَّة - أَرِيَّة:
١٩٦	- أَرِيَّة:		

\* تمَّ جَرْدُ الْبَحْثِ كَامِلًا عَدَا جَدْوَلِي جَمْعِ الْجَمْعِ ، وَجَمْعِ الْمَصْدَرِ ، وَأَغْلَبُ الْهَوَاشِ .

١٩٥ ، ٨٠	- أَسْوَد - سُود - أَسَاوِد - أَسْوَد:	١٩٩ ، ٨٧	- أَخَاه - أَخْرَكُمْ - إِخْوَة - إِخْوَتُكُمْ - أَخِيَّة:
١٣٩ ، ٥٥	- أَسْوَرَة - أَسَاوِرَة - أَسَاوِير:	٤٦	- أَخْرَجَ:
١٨٧	- أَشْمَر - شَمَر:	٨٨	- إِذْخَالَ - أَذْيَل:
٥٣	- أَشَاعَ:	١٠٥	- إِذَاوَة - آذَاوَى:
٥٣	- أَشَاعِرَة:	٤٦ هـ	- أَذْرَح:
١١٥ - ١١٤	- إِشَاوَة - أَشَاوَى:	٤٦ هـ	- أَذْرَع:
٤٦ هـ	- أَضْمَع:	٨٧	- أَرْجُل - أَرْجُلِي:
٢٢٣ ، ٢١٩	- إِضْر - أَضْر - أَضَار:	١٤٨	- أَرْجَاء:
١٠١	- أَضُول - أَضُولِي:	٢١٠	- إِزْنَبَ - أَرْزَاب:
١٢١	- أَضَيْد - أَضَايِد:	٨٤	- أَرْض - أَرْضَانَة - أَرْضِي:
	- أَصِيل - إِصْصَال - أَصْل - أَصْلَان - أَصَال	١٥٧	- أَرْطَى:
٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٩٢ ، ٤٦	- أَصِيلَان - أَصِيلَال:	١٥٠	- إِزَم:
١٠٨	- أَضْمِيَّة - أَضَايِي:	١٩٨	- أَرْنَث:
٤٦ هـ	- أَضْرَع:	١٩٨	- أَرْنَاق:
١٥٥	- إِضْطَرَيْت:	١٠٩ - ١٠٨	- أَرْوِيَّة - أَرْوِي:
١٩٧	- أَطْمَار:	١٥٧	- أَرَادَعَا:
١٥٤	- أَطْعَمَهَا:	١٠٩	- أَرْزِي - أَرْزِي:
١٠١	- أَغْرَاب - أَغْرَابِي:	١٨٨ ، ٥٣	- أَرْزَى - رَزَى - أَرَاوَقَة:
٤٦ هـ	- أَغْصَر:	١٩٦	- أَشْبَح:
١٩٦	- أَغْصَاب:	١٠٩	- أَشْبَهَ - أَشَابِي:
١٥٤	- أَغْصَادُهَا:	١٥٨	- اشْتَجَلَتْ:
٢٠٩	- أَغْوَان:	١٣٤	- أَسَد - أَسَد:
١٢١	- أَغْنَسَ - عَمَس - عَمَس:	٤٦ هـ	- أَشْرَب:
١٢١	- أَغْنَى - عَوَى - عَيْن:	٤٦ هـ	- أَشَقَب:
١٩٧	- أَغْنَال:	٤٦ هـ	- أَشْلَم:
١٠٩	- أَغْنَبَة - أَغْنَابِي:	٢٠٠	- الْأَشْءَاء:
٨٧	- أَغْنَاذ - أَغْنَاذ:	١٥٠	- أَشْمَال:
٨٦	- أَفْعَل:	١٨٨	- أَشْنَهَا:
٤٧	- أَفْعَلُ التَّضْيِيل:	٤٦ هـ	- أَشْنَعَة:
٨٦	- أَفْعِلَة:		

١٠٧	- أُمِّيَّة - أُمَامِيَّة :	٨٦	- أَصَال :
٢٤	- أُمِير - أُمَرَاء :	٢١٢ ، ١٤١	- أَفَن - أَفْهَان - أَفَاق :
١٦٥	- أَكْبَل :	٢١٣	- أَفْكَل - أَفْكَال :
٩٩	- أَكْبَار - أَكْبَارِي :	١٩٦	- أَفْلَاز :
٢٣٢ ، ١١١	- أَكْش - إِكْث - أَكْث :	١٩٧	- أَفْوَاف :
٨٧	- أَكْجَدَة - أَكْجَدَة :	١٤٧	- أَفَاعِل :
	- إِسْثَان - إِسْثَان - إِسْثِي - أَفَاسِي - أَفَاس :	٨٨	- أَفْغَال :
١٠٨ ، ١٠٣ ، ٨٣	- أَكْشِيَان - إِسْثَانِي - أَفَاسِي :	٢٠٨	- أَفِيل - إِفَال :
١٩٧	- أَكْشَاط :	٨٧	- أَفْأَب - أَفْأَب :
٨٦	- أَكْشَبَة - أَكْشَبَة :	٨٧	- أَفْأَام - أَفْأَام :
١٠٠	- أَكْشَار - أَكْشَارِي :	٤٦	- أَفْأَن :
٤٦	- أَكْشَم :	١٩٧	- أَفْأَاد :
١٩٩	- أَكْشَكْث :	١٩٦	- أَفْأَبِيص :
٤٦	- أَكْشَلَة :	٢٤٥	- أَكْشَر - أَكْشَر :
٩٨ - ٩٩	- أَكْشَار - أَكْشَارِي :	١٩٧	- أَكْشَاس :
١٩٩	- إِثَاء :	١٥٤	- أَكْشَرِيهَا :
١٩٧	- أَكْشَام :	١٩٧	- أَكْشَارِي :
٩٩	- أَكْشَام - أَكْشَارِي :	٨٧	- أَكْشَت - أَكْشَت :
٨٤	- أَكْشَل - أَكْشَلَة - أَكْشَال :	٩٣	- أَكْشَل :
٩٩	- أَكْشَار - أَكْشَارِي :	١٩٧	- أَكْشَارِي :
١٠٥	- أَكْشَارِيهَا :	٤٦	- أَكْشَارِي :
٦٤	- أَكْشَب - أَكْشَب :	١٧٢	- أَكْشَب :
١٠٧	- أَكْشِيَة - أَكْشَارِي - أَكْشِي :	٢١٧ ، ٢١٧ ، ٢١٧	- أَكْش - أَكْش - أَكْش - أَكْش :
١٥٠	- أَكْشِي :	٢٣٥ ، ٢٢٧ ، ٢١٩	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :
١٥٨	- أَكْشَام :	٨١	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :
	(ب)	٢١٦	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :
١٩٧	- بِشَر :	١٩٦	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :
١٦٧	- بِشَر :	١٣٧	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :
١٠٨	- بِشَرِي - بِشَرِي :	١٩١	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :
١٠٨ ، ٥٨	- بِشَرِي - بِشَرِي - بِشَرِي :	١٠٩	- أَكْشَد - أَكْشَد - أَكْشَد :

١٩٣	- نُحْمُول :	١٣٤	- نُحْمَل - نُحْمَل :
٩٧	- نُجَالِيد - نُجَالِيدِي :	٢٣٥	- نُوج - نُوج :
٤٩	- نُذَارِك - نُذَارِك :	١٩٨ ، ١٠٩	- بُرْد - بُرْدِي - بُرَادِي :
٤٩	- نُذَاع - نُذَاعِي :	١٠٨	- بُرَّة - بُرَادِي :
٤٩	- نُذَانِي - نُذَانِي :	١٥٠	- بُرْمَة :
١٠٣	- نُزْك - نُزْكِي :	٥٤	- بُرَامْرَة :
٤٩	- نُزَام - نُزَامِي :	٤٩	- بُرَاكَاء :
٢١٤	- نُزَيْمَة - نُزَايِب :	١٢٢	- بُرْمَة - بُرَامَا :
١٨٧	- نُزْعَج :	١٩٨	- بُسَابِس :
١٨٠	- نُصَارِب :	٥٤	- بُطَارِقَة :
١٥٧	- نُعَقَق :	١٨	- نُعِير :
٤٩	- نُفَار - نُفَارِي :	١١٩	- نُكَلَة - نُكَلَا :
١٩٧	- نُفَاشِيِب :	١٣٢	- نُفْمَة - نُفْمَس :
٤٩	- نُفَاط - نُفَاطِي :	١١٤	- نُفُو - نُفُو :
٤٩	- نُفَام - نُفَامِي :	١٢٣	- نُفَامَة - نُفَال :
١٩٣	- نُفَمَال :	٨١	- نُاب - نُوب - نُوب - نُوب :
١٠٣	- نُفَاح - نُفَاحِي :	٢٢٤	- نُاحَة - نُوح :
٥٠	- نُفَاعَل - نُفَاعَل :	١٠٩	- نُارِقَة - نُورِي :
٤٩	- نُفَاص - نُفَاصِي :	٢٢٤	- نُازِل - نُزَل :
١٥٨	- نُفَلَمَت :		- نُاطِل - نُطْلَة - نُفَال - نُطِل - نُفَالَة -
٩٩	- نُكُول - نُكُولِي :	٨٤	- نُطَاطِل :
١٠٣ ، ٩٢	- نُشَر - نُشِير - نُشَرِي :	٢٠١	- نُاطِرَة :
٥٥	- نُكَابَلَة - نُكَابِل :		- نُبْت - نُبَات - نُبَاتِي - نُبَات :
٥١	- نُهْمِي - نُهْمِي - نُهَام :	٨٥ ، ٥٣	- نُبْقَر - نُبْقَار - نُبْقَارَة :
١٢٥ م/هـ	- نُورَة - نُورَة - نُور - نُور :	٨٥	- نُبْقَر - نُبْقَر :
٤٧	- نُوَلَة :	١١٤	- نُبْوَع - نُبَاع - نُبَاوِع :
٤٩	- نُوَان - نُوَانِي :		(ت)
	(ث)	٩٧	- نُكَاذِر - نُكَاذِرِي :
١٠٣	- نُمر - نُمَرِي :	١٨٠	- نُجَرِيَة - نُجَارِب :

١٤١	- جَلَدَان - جَلَدَان :	٥١	- نَمِيَن - نَمَان :
٩٦	- جُمُعَة - جُمُع - جُمُعِي :	- ثَوْب - ثِيَاب - أَثْوَاب - ثَوْبَات - ثَوْبَات :	
	- جَمَل - جَامِل - أَجْمَل - أَجْمَال - جَمَال -	٨٩، ٨٧	أَثِيَاب :
	جَمَالَة - جَمَالَات - جَمَل - جَمَالَان -	١١٣	- ثَوْر - ثَوْرَة - ثِيَرَة :
٢٢٧، ٨٧، ٤٣، ٦٨، ٤٣	أَجْمَال :	(ج)	
١٣٩	- جُنُب - جُنُبَان :	٢١٣	- جُنُب :
٥١	- جُنُود - جُنُود :	١٩٨	- جُنُب :
٦٩، ٥٤	- جَوَارِب - جَوَارِب - جَوَارِيَة :	١٠٥	- جُنُود :
١٣٦، ٥٤، ١٢٤ م/هـ	- جَوَاد - جَوَاد - جَوَاد :	- جَبَال - أَجْبَال - أَجْبَال - جَبَالِي :	٩٩، ٨٧
١٠٥	- جَوَار - جَوَار :	- جَعْمَرِيش - جَعْمَرِيش - جَعْمَرِيش :	٨٢
٥٣	- جَوَاهِرَة - جَوَاهِرَة :	- جَعْمَرِيش - جَعْمَرِيش :	٥٥ - ٥٤
- جَوَاع - جَوَاع - جَوَاع :	١٩٥، ١٢٧، ١٢٦	- جَدَة - جَدِيَّة - جَدِيد - جَدَد - جَدَد :	
- جَوَالِيَة - جَوَالِيَة - جَوَالِيَة - جَوَالِيَة -	١٢٣، ١٢٢	جَدَد - جَوَاد :	٢٣١، ٢٢٨، ١٠٥
جَوَالِيَة :	- جَوَالِيَة - جَوَالِيَة :	- جُدُول - جُدُول :	١٩٨
٩٤، ٤٧	- جَوَالِيَة - جَوَالِيَة :	- جُدُول - جُدُول :	١٩٨
١٥٦	- جَوَالِيَة - جَوَالِيَة :	- جُدُول - جُدُول :	٨٠
١٠٢	- جَوَالِيَة - جَوَالِيَة :	- جُدُول - جُدُول :	٣١
٨٥	- جَوَالِيَة - جَوَالِيَة :	- جُدُول - جُدُول :	١٠٥
(ح)		- جُدُول - جُدُول :	٢٢٨، ٢٢٨
١٦٩	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	٢٣٠
١٠٥	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	١٠٥
٤٧	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	١٣٦، ٨٦
١٠٣	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	٨٩
١٩٨	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	٢١٢
١٠٥	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	٩٦
١٣٨	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	٢١٠
- حَب - حَب :	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	١٩٦
٢٣١، ٢٢٩	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	١٥٥
٢١٤	- حَب - حَب :	- جُدُول - جُدُول :	٨٩

470



- حَائِش - حُشَّع :

- حَيْل - حَيْلَان :

(د)

- دَبِير - أَدْبِر - إِدْبَار - أَدْبَار :

- دَبْس - دُبْسِي - دَبَاسِي :

- دَجَن :

- دَخَل :

- دَوِّي - دَوَارِي :

- دَرْع - أَدْرَع :

- دَرَهَم - دَرَاهِم - دَرَهْم - دَرَهْمَات :

- دُغْب :

- دَعَا :

- دَقْلَة - دَقْل :

- دَلَر :

- دَلَّص - دَلَّصَان :

- دُمَل :

- دَمَنَة - دَمَن :

- دَم :

- دَسَائِقَة :

- دُيْبَة - دُكْبَا :

- دُول - دُولِي :

- دَوَابَة - دَوَاتَا :

- دَابَّة - دَوَاب :

- دَار - دِبَار - دُور - أَدُور - دُورَة - دُورَات -

- أَدْبِير :

- دَائِم - دَوَام :

- دَانِي - دَانِي - دَوَانِي :

- دَبْعَة - دَبَم :

- دَبَار - دَنَابِير - دُكْبِير :

- دَبَاسِم :

(ذ)

- ذُرَّة - ذَرَارِي :

- ذَعَالِيْب :

- ذَغَرِي - ذَغَارِي - الذَّغَارِي :

- ذَكَر - مَذَكَار - مَذَاكِير - ذَكَرِي -

- مَذَاكِيرِي :

- ذَلِيل - ذَلَال :

- ذَكِيل - أَذَلَام - أَذَلَة - ذَكِيل - ذَكِيلُون -

- أَذْبَلَة :

- ذَقِل :

(ر)

- رَبَّة - رَبَاب - رَبِي - رَبَابِي :

- رَبَّة - رَبُّهُمْ :

- رَبَط - رَبِط - رَبِط - رَبَط :

- رَبَّعِي - رَبَاع :

- رَبَاح - رَبَاحِي :

- رَجُل - رَاجِل - رَجُلَان - رَجَال - رَجِيل -

- رُجُل - رُجُلُون - رُجُلِي - رَجَالِي :

- رَحَبَة - رَحَاب :

- رُكْم :

- رَزَق - رَزَق - أَزْزَق :

- رَزِقَة - رَزَا :

- رَسُول - رُسُل :

- رَسَالَة - رَسَائِل - رُسَيْلَة - رُسَيْلَات :

- رَعَابِل :

- رَغِيْب - رَغْفَان - أَرْغِفَة - رَغْفَان -

- أَرْغِفَة :

- رَفَت - رُفُوت - رُفَت :

١٨٣

٤٥

٢٢٢، ٢٢١

١٠٨، ٩٧

١٠٢

١٠٥

١٠٨

١٣٧

٨٩

١٠٥

١٠٦

١٣٢

١٥٠

٤٤

١٤٠

٢٣١

١٩٦

٥٣

١٢٢

٩٧

١٢٠

١٠٥

١٢٤، ٩٠، ٨٩

١٠٤

٨٤

١٢٤

١٩٦، ٥٩

٦٩

٢٤٢	- وَفَرَف - وَفَارَف :	١٣٦	- زَمَام - أَرَمَة :
٤٩	- وَفَاجِيَة :	٨٤	- زَمَان - زَمَن - أَرَمَن :
٢٠٨، ٢٠٦	- وَفَاق - وَفَقَاء :	٥٥، ٥٤	- زَمَادِقَة - زَمَادِيق :
١٨٧	- وَفَاق :	١٥٧، ١١٠	- زَوَج - أَرْوَج - زَوْجَة :
٢٠٧	- وَفَاق - أَرْفَاء :	٨٤	- زَوْرَق - زَارَق - زَوَارِيق :
	- وَخَب - وَخُوب - وَخَبُون - وَخَب - وَخَبِي :	١٩٦	- زَوَارِق :
١٠٣، ٩٣، ٤٧	- وَخَبِي :	١٠٣	- زَاكِي - زَوْد - زَوْدِي :
٢٣٧	- وَخَب :		- زَاكِي - مَزَادَة - مَزَاوِد - مَزَايِد -
١١٩، ١٠٨	- وَخَبَة - وَخَبِي - وَخَاتَا :	١١٨ م/هـ	- مَزَايِد :
١٩٧، ٤٤	- وَخَب - وَخَبَان - وَخَبَان :		(س)
١٠٥	- وَخَب :	٦٩	- سَبَج - سَبَاجَة :
٢٢٦	- وَخَب - وَخَب - وَخَب :	١٩٨	- سَبَسَب - سَبَسَب :
١٩٨	- وَخَب - وَخَب - أَرْوَج :	١٩٨	- سَبَاجَة :
١٠٨	- وَخَب - وَخَب :	٥٢	- سَبَاجَة :
١٠٠، ٥٥	- وَخَبَان - وَخَبَانَة - وَخَبَان - وَخَبَان :	٢٢٦	- سَبَاج - سَبَاج :
١٠٢، ٨٤، ٨٣	- وَخَبَان - أَرْوَج - وَخَبَان :	٢٣٧	- سَبَاج - سَبَاج :
٢٢٩، ٢٢٥	- وَخَب - وَخَب - وَخَب :	١١٩	- سَبَاجَة - سَبَاجَاتَا :
١٢٥	- وَخَبَة - وَخَب :	١٤٠	- سَبَاج :
٥٦	- وَخَب - وَخَب :	١٥٠	- سَبَاج :
٤٧	- وَخَب :	١٩٧	- سَبَاج - أَسَدَام :
١٥٦	- وَخَب - وَخَب :	٤٧	- سَبَاج :
١٢٠	- وَخَب - وَخَب :	٨٦	- سَبَاج - سَبَاج :
٣٠	- وَخَب - وَخَب :	٨٢	- سَبَاجَان - سَبَاجِين - سَبَاجِين :
	(ز)	١٠٥	- سَبَاج :
٢٢٨	- زَبَر - زَبَر - زَبَر :	٢٢١	- زَبَر - زَبَر :
١٠٩	- زَبَرَة - زَبَر :	١٠٨	- زَبَرَة - زَبَر :
١٠٤	- زَبَرَة :	٣٢	- زَبَر - زَبَر :
٢٣٠	- زَبَر - زَبَر :	٥٨	- زَبَر - زَبَر :
١٤٠	- زَبَر :	٢٣٠	- زَبَر - زَبَر - زَبَر :

٢٤٠	- سَبَقِي - سَقَاءَ:	٢١٧	- سَقَر - أَسْقَر - أَسْقَار:
١٨٣	- سَاكِن - سَكَّان:	- سَقَرَجَل - سَقَارَج - سَقَارِيج - سَقِيرِج -	
١٩٧	- سَالِخ:	٨٢، ٨١	سَقِيرِيج:
٨٥	- سَيْطَر - مُسَيِّطَر:	٢٢٨، ٢١٥، ٢١٤	- سَيْبَنَة - سَيْبِن - سَيْبَن:
١١٤	- سَيِّد - سَيِّد:	- سَنَف - سَنَف - سَنَف - سَنَف:	٢٢٧، ٢٢٥، ٢٢٦
٥٤	- سَيَابِجَة:	٢٣٦	
<b>(ش)</b>		- سَيِّبَة - سَيَّابَة - سَيَّي - سَيَّابَا:	١٢٠، ١٠٩
		- سَكْرَان - سَكْرَى - سَكْرَى - سَكَارَى - سَكَارَى -	
٥٠	- شَايِي - شَايِي - شَام:	سَكَارِين - سَكِيرَان - سَكِيرُون:	٨٩، ٨٣
٨٣	- شَبَه - شَبَهَة - شَبَاه - شَبَهِي - شَبَاهِي:	٢٤١، ٢٤٠	
٩٨		- شَلَطَان - شَلَاطِين - شَلَاطِين:	٨٢
١٩٧	- شَبَارِق:	١٤٠	- شَلُج:
١٣٣، ١٠٣	- شَجَرَة - شَجَرَاء - شَجَر - شَجَرِي:	٨٣، ٨٢	- شَلْمَان - شَلَامِين - شَلِيمَان:
٢١١	- شَحْم - شَحْم:	١٣٢	- شَلَوِي:
٢٢٤/هـ	- شِدَّة - شَدَّ - أَشَدَّ:	١٣٧	- شَلَوِي - شَلَوِيَات:
١٠٥	- شُرُوب:	١٩٧	- شَلَط - أَشَلَط:
١٠٥	- شَرَبَة:	٢١٨	- شَمْع - أَشْمَاع:
٥٨	- شُرَاجِيل - شُرُجِيل:	- سَمِير - سَامِر - شَمَر - شَمَر:	٢٢٤، ٢٢٧
١٩٧	- شُرَافِم:	٢٣٩، ٢٣٧	- شَمْع:
٢٠٨	- شُرَيْد - شُرَاد:	١٩٧	- شَد - أَشَاد:
١٣٦	- شُرُوب - شُرَاف:	١٩٨، ١٩٦	- شَهْم:
٢٤١	- شُرَيْك - شُرُك - شُرُكَاء:	١٩٧	- شُر:
٨٩	- شَسَع - شُسُوع - شُسُيع - شُسُيعَات:	٢٨	- شُور:
١٠٣، ٥٦	- شَمِيرَة - شَعِير - شَعِيرِي:	١٩٦	- شُور:
١٧٢، ١٣٤	- شَغْل - شَغْل - أَشْغَال:	١٦٩	- شُورَة:
٨١	- شَفَهَة - شَفَة - شَفَاء - شَفَاهَة:	- سَوَط - سَبَاط - أَشْطَاط:	١٢٥، ٩٠
١٤٠	- شَقَائِلِي - الشَّقَائِل:	- سَوَاء - سَوِيَّة - سَوَاء - سَوَائِيَّة -	
١٣٨	- شَقَارَى:	سَوَائِيَا - سَوَائِي:	١٢٣، ١٢٢، ١١١
١١٤	- شَقَارَة - شَقَاوِي:	- سَافِلَة - سَوَافِل:	٢١٥
١٣٨/هـ	- شَكَاغَة - شَكَاغِي - شَكَاغَات:	- سَاق - سَوَق - سَوُوق:	٢٣٥، ٢٢٤

479



٨٥	- حُود - أُغْوَاد - حُود:	٩٦	- عَرِيف - عُرْفَاء - عَرِيفِينَ:
١٩٠	- حُور:	٥٣	- حَسَاقِلَة:
١٢٧	- حَاب - حَبَاب:	١٩٩	- حُشْر - أُحْشَار:
١٠٨	- حَادِي - حَوَادِي:	١٥٠	- حُشُو:
١٠٨	- حَارِيقَة - حَوَارِي:	٢٤٢	- حَشِيرَة - حَشَائِر:
١٨٤	- حَارِقَة - حَوَارِد:		- حَشِيرَة - حَشَائِر - حَشَاء - حَشِيَان - حَشِيَان -
٢٤٠	- حَامِر - حَمَرَة:	١١٩، ٨٤، ١٨	- حَشَاء - حَشِيرَة - حَشِيَان:
٨٥	- حِيد - أُحْيَاد - حَيِيد:	٢٠٩	- حَصْد - أُحْصَاد:
١٨٧، ١٨	- حَيْن - حَيُون - أُحْيِين:	١٤١	- حُطْل - حُطْلَان:
(ع)		١١٩	- حُطْلَة - حُطْلَان:
١١٤	- حَبَاوَة - حَبَاوِي:	٣١	- حُطْم - حُطْمَان:
١١٩	- حَذْوَة - حَذِيَة - حَذَانَا:	٤٤	- حَبْتَان - حَبْتَانِي:
١٥٠، ٨٦	- حِرْزَان - أُحْزِيَة - أُحْزِيَة:	٦٧	- حَبْيَان - حَبْيَانِي:
٥٦	- حُرْفَة:	١٧٢، ٣٦	- حَقَال - حُشُول - أُحْقَلَة:
١٩٩	- حَزَل:	١٩٧	- حُلْط - حُلْط:
٤٧	- حِرْزَان:	١٣٢، ١١١	- حَلْقَاء - حَلْقَس - حَلْقَس:
٥٥	- حُطْلَارِقَة - حُطْلَارِيف:	١٠٨	- حِلْجَة - حِلْجِي:
	- حَلَام - أُحْلِمَة - حِلْمَان - حِلْمَة - حِلْمَة -	٢١١، ١٨٧، ١٧٢	- حِلْم - أُحْلِمُهُم - حِلْم:
١٤٨، ٨٧، ٨٤	- أُحْلِمَة:	٩٩	- حِلْمَاء - حِلْمَانِي:
١٠٢، ٤٥	- حَلَم - حَلْمَان - حَلْمِي:	١٩٧	- حِلْدَانِي:
٢١١	- حَالِب - حُلَاب:	٥٢	- حِلَابِيَة:
١٠٥	- حَالِبَة - حَوَاب:	١١٤	- حِلَاوَة - حِلَاوِي:
١٨٥	- حَالِير - حَقُور - حُفَر:	٢٣٠، ٨٧	- حِمَاد - حُمَد - أُحْمِيَة:
(ف)		١٥٠	- حُمِي:
٩٠	- فُؤُوس - أَلُؤُوس - أَلُؤُوس:	١٠٥	- حُمْب:
	- فُؤِي - فُؤِيَان - فُؤِيَة - فُؤِي - فُؤِيُون -	٢١٨، ٤٧	- حُمْبَة - حُمْب - أَعْنَاب:
٨٩، ٨٧	- فُؤِيَة:	١٠٥	- حُمْدَة:
	- فُؤَزَقِي - فُؤَزَقِي - فُؤَزَد - فُؤَزِيد - فُؤَزِيدِي -	٤٧	- حُمِي:
٨٢، ٨١	- فُؤَزِيد - فُؤَزِيد:	١٠٤	- حُمِي:
		١١٣	- حُمْد - حُمْدَة:

vvy

١٨٣	- قَاطِن - قَاطِنَة - قَاطِن : قَاطِن :	١٥٠	- قُصُور :
١٥٤	- قَاسَتْ :	٢٢٤	- قُصْب - قُصْب :
٢١٠	- قَابِس - قُوس :	١٢٠	- قُصْبَة - قُصْبَاتَا :
١٢٤٠١١٠	- قَانَة - قَيْمَة - قَيْم :	- قُطْعَة - قُطْع - قُطْع - أَقْطَرَعَة - قُطْع - أَقْطَاع -	
(ك)		أَقَاطِيع :	
١٩٦	- كَيْد :	٢٣١٠١٩٨٠١٩٧٠٨٣	
١٩٧	- كَيْش - أَكْبَاش :	١٠٥	- قُطْر :
- ٢٣٤٠٢٣٣	- كَيْب - كَيْبَرَة - كَيْبَر - كَيْبَر : كَيْبَر :	١٠٨	- قُطْبِيَّة - قُطْبَانِي :
٢٤٢٠٢٤١	- كَيْب - كَيْب - كَيْب - كَيْب - كَيْب - كَيْب :	١٠٥	- قُطْد :
٢٣٦٠٢٢٥٠٩٧	- كَيْبِي :	- قُيُود - قُيُود - قُيُود - قُيُود -	
١٥٠	- كَيْبَان :	قُيُودُون :	
- كُذِب - كُذِب - كُذِب - كُذِب - كُذِب -		٢٠٨٠٢٠٧٠٨٩	
٢٣٧٠٢٢٨	- كُذِب :	- قُذَل - قُذَل - قُذَل - قُذَل - قُذَل :	
١٠٨	- كُزَيْبِي - كُزَيْبِي :	٢١٨٠٢١٧	
٦٩	- كُزَيْب - كُزَيْب :	١٩٨	- قُذَر :
١٠٨	- كُزَيْبِي - كُزَيْبِي :	- قُذِر - قُذِرَان - أَقْذِرَة - أَقْذِرَة :	
٥٤	- كُزَيْبِيَّة :	٢١٠٠٨٦	- قُذِب - قُذِب :
٨٤٠٥٧	- كُزَاع - أَكْزَعَة - أَكْزَع - أَكْزَع :	١٩٦٠٤٧	- قُذِبَة - قُذِبَة - قُذِبَة - قُذِبَة :
٥٢	- كُزَايَة :	٩٧٠٩٦	- قُذِل - قُذِل - قُذِل - قُذِل - قُذِل :
١٣٥	- كُزَيْم - كُزَام :	- قُذِل - قُذِل - قُذِل - قُذِل - قُذِل :	
٢٣٢٠١٩٩	- كُشْرَة - كُشْر : أَكْشَر :	٩٠٠٨٩	- قُذِلَة :
٢٣٢	- كُشْفَة - كُشْف - كُشْف :	- قُذِل :	
١٥٠	- كُشَاء :	١٠٥	- قُذِر - قُذِر - قُذِر - قُذِر - قُذِر :
٥٨	- كُشَايَة :	١٠٨٠٩٧٠٥٩	- قُذِرِي - قُذِرِي - قُذِرِي - قُذِرِي -
- كُشِب - كُشِب - كُشِب - كُشِب -		١٤٠	- قُذِل :
٢٣٦٠٨٧٠٤٧	- كُشِب :	١٥٧	- قُذِل :
- كُشِب - كُشِب - كُشِب - كُشِب -		٤٩	- قُذِبَة :
أَكْشِب :		١٩٥	- قُذِبِي :
١٩٦٠٨٧	- أَكْشِب - أَكْشِب - أَكْشِب - أَكْشِب :	- قُذِبِيل - قُذِبِيل - قُذِبِيلَات :	
١٣٦٠٩٩٠٩٨	- أَكْشِب - أَكْشِب - أَكْشِب - أَكْشِب :	٨٩	- قُذِم - قُذِمَان - قُذِمِي :
		١٠٢٠٤٥	- قُذِم - قُذِم :
		١١٣	- قُذِم - قُذِم :
		١٢٧٠١٢٦	- قُذِل - قُذِل - قُذِل :
		٢٣٤٠١٢٧٠١٢٦	- قُذِم - قُذِم - قُذِم :
		٨٩	- قُذِم - قُذِم - قُذِم :



١١٢	- بخور - مخاوير:	٥٦	- كلاج - كلاجين:
١٩٨	- شحول - أشحال:	١٩٥	- كلام:
٥٩	- مخاويب - مخاويب:	٢٤٦	- كم (الاسطهامية والخبرة):
١٠٥	- مخانة - مخاذ:	١٤١	- كتاز - كتازان:
١٠٥	- مدقي - مدقي - مدقي:	١٤١	- كتان - كتانان:
٥٦	- مدان - مدانين:	١٤٠	- كور - كوران:
١٣٦	- مداد - أمد:	١١٣	- كوز - كوزة:
٢٨	- مدحب:	٣١	- كافر - كفار:
١٢٣	- المراءة - المراهي:	١٢٥	- كس - كياس:
٨٩	- مزيد - مزيد - مزيد - مزيد:	٥٤	- كتالجة:
١٠٨	- مزويج - مزويج:		
١٨٨	- مزوث:		
١٩٧	- مزوط:		
٥٥، ٥٤	- مزوزة - مزوز:	١٣٦	- ليم - ليم:
١٩٧	- مزوق - أمزاق:	٤٥، ٢١	- لين - ألين - لينان:
٨١	- مشفوح - مشاوح - مشفوح:	٢٣٦	- لخم - لخم:
	- مشجد - مشجد - مشجد - مشجد:	٢٢٩	- لخال - لخال:
٩٦، ٥٨، ٥٦	- مشجدي:	٢٣٠	- لسان - لسان:
٩٣	- مشع:	٤٤	- لفاح - لفاحان:
٢٤٣	- مشكن - مشكن:		- لفة - لفة - ملايح - لحي -
٣٢	- مشكين - مشكين:	٩٨، ٨٣	- ملايحي:
١٩	- مشلوككم:	٢١٢	- لون - ألوان:
٩٦	- مشمع - مشامعة - مشمي:	٨٥	- لاث - لاث - لوث:
١٠٣، ٩٣	- مشافري - مشفر - مشفري - مشفريون:	٨٤، ٨٣	- لبة - لبة - لبال - ليلية:
٥٣	- مشاوة:		
١١٨	- مشيل - مشيل:		
٢٤٤	- مشرق - مشارق:		
١٩٧	- مشق:		
٥٣	- مشاهدة:		
١١٢	- مشورية - مشوية - مشاوب - مشاوب:		

## (ل)

١٣٦	- ليم - ليم:
٤٥، ٢١	- لين - ألين - لينان:
٢٣٦	- لخم - لخم:
٢٢٩	- لخال - لخال:
٢٣٠	- لسان - لسان:
٤٤	- لفاح - لفاحان:
	- لفة - لفة - ملايح - لحي -
٩٨، ٨٣	- ملايحي:
٢١٢	- لون - ألوان:
٨٥	- لاث - لاث - لوث:
٨٤، ٨٣	- لبة - لبة - لبال - ليلية:

## (م)

١٢١	- متابع - متابع:
١٩٤	- متاني:
٩٣ م/م	- متفيل:
٣٢	- متجلس - متجالس:
١٠٥	- متجن:
٨٦	- متفند:

٩٧	- مُلُوك - مُلُوكِي :	٤٣	- مُضَابِيح :
١٩٩	- مُلَاة :	١٥٨	- مُضَيَّع - مُضَيِّن :
١٠١	- مُمَالِيك - مُمَالِيكِي :	٢٠٠	- مُطَهَّرَة :
٢٤٣	- مُنْشَك - مُنْشَاك :	١١٨، ٥٩	- مُطَيَّة - مُطَايَا - مُطَيَّن :
٢١٣	- مُنْصَحَة - مُنْصِاح :	١٠٤	- مُعَدّ - مُعَاد :
١١٢	- مُنْوَرَة - مُنْارَة - مُنْارِد - مُنْارِف :	١٠٢	- مُنْشَر - مُنْشَرِي :
٥٣	- مُنْافِزَة :	١١٢	- مُعْزَل - مُعْزِل :
١٠٥	- مُنْهَد - مُنْهَاد :	١١٢	- مُعْزَلَة - مُعْزِل :
١٩٨	- مُنْهَرَق - مُنْهَارِق :	١٩٥	- مُعَى :
١٠٨	- مُنْهَرَقَة - مُنْهَارِقِي :	٥٦	- مُعْزِف - مُعْزِيفِي :
٩٦	- مُنْهَلَب - مُنْهَالِبَة - مُنْهَلِبِي :	٥٥	- مُعْزِيفَة - مُعْزِيف :
١٨٥	- مُنْهِن - مُنْهَوْن - مُنْهَوْنِي :	١١٥	- مُعْشِشَة - مُعْشِش - مُعْشِشِي :
٢٤٣	- مُوَضِّع - مُوَضِّع :		- مُنْزَب - مُنْزِلَان - مُنْزِلَب - مُنْزِلِبَة -
٣٣	- مُوَضِّع - مُوَضِّع :	٢٤٤، ٨٣، ٥٣	مُغْثِرِيَان :
٢١١	- مُنْزَلِي - مُنْزَالِي :		- مُغْثَاغ - مُغْثَح - مُغْثَح - مُغْثَاغِي -
٢١٢	- مُوْجِن - مُوْجِن :	٢٤٤، ٨٩	مُغْثِيَّحَات :
٥٤	- مُوْزِجَة :	١٨	- مُغْزِي - مُغْزِي :
١٩٦	- مُوْزِط :	١١٢	- مُغْزِلَة :
	- مُوْء - مُوْء - مُوْء - مُوْء - مُوْء - مُوْء -	١٨٤	- مُغْزَال :
١٢٣، ٩٠، ٨١، ٤٥	- مُوْزَاه :	٤٦	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :
١٨	- مُوْءَة - مُوْءِي - مُوْءِي :	١١١	- مُغْزَوِي - مُغْزَاوَة - مُغْزَاوِي :
٢١٣	- مُوْزَاد - مُوْزَاد :	٢٤٣	- مُغْزَد - مُغْزَاد :
٨٠	- مُوْزَان - مُوْزَانِي - مُوْزَانِي :	١١٢	- مُغْزَلَة - مُغْزَالَة - مُغْزَال :
٨٠	- مُوْزَاد - مُوْزَادِي - مُوْزَادِي :	٤٨	- مُغْزَاغِل :
٨٠	- مُوْزَات - مُوْزَاتِي - مُوْزَاتِي :	١١٢	- مُغْزَانَة - مُغْزَان :
	(ن)	٨٤	- مُغْزَان - مُغْزَان - مُغْزَان :
١٠٢	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :	١١٨	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :
٢٣٥، ١٤١	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :	١٧٩	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :
١١٤	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :	٩٨	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :
		٢١٠	- مُغْزَاغِل - مُغْزَاغِل :

١٠٤	- هَبَيْ - هَبِيَّة - هَبَائِي :	٢٠٨، ٢٠٦	- نَجِي - نَجَاج - أَنْجِيَّة :
١٠٤	- حَبَب - حَبَاب :	١١٤	- نَحْو - نَحْو :
٤٤	- هَبَّان - هَبَّانَان :		- نَحَّاس - نَحَّيَس - نَحَّوس - نَحَّس - نَحَّس :
١٢٠	- حَبِيَّة - حَبَائِيَا :	٢٣٨، ٢٢٩	
١٠٥	- هَبَّازَة - هَبَّازِي :	٢١٨	- يَد - أَتَدَاد :
١٠٥	- هَبَّب :	٢٤١	- نَدَّان - نَدَّاس :
١٩٧	- هَبَّالِيل :	١٠٢	- يَشْوَة - يَشَاء - يَشْوِي :
٥٧	- هَبُّود :	٥٦	- نَسَابَة :
١٤٠	- هَبُّود - هَبُّودَان :	٢٢٩	- نَصَب - نَصَاب - نَصَب :
٩٩، ٩٨	- هَبَّازَان - هَبَّازِي :	١٩٤	- نَعْفَة :
١٩٦	- هَبَّاء :	١٧٢	- نَعَّر :
٨٩	- هَبَّالِك - هَبَّالِي - هَبَّالِيك - هَبَّالِيكُون :	١٩٩	- نَعْل :
٨٥	- هَبَّيْن - هَبَّيْن :	١٦٧	- نَيْم :
٨٥	- هَبَّيْم - هَبَّيْم :	٧٠، ٢١	- نَعَم - أَنْعَام - أَنْاعِم :
(و)		٣٢	- نَيْمَة - نَيْم :
٥٦	- وَبَار - وَبَارِي :	١٠٢	- نَعَّر - أَنْعَار - نَعَّرِي :
١٣٤	- وَن - وَن :	٨٧، ١٨	- نَعْس - أَنْعَس - أَنْعَس :
٢٣٥، ٨٥	- وَجَه - جَاء - وَجَّه - جَوَّه - جَوَّه :		- نَعَّر - نَعَّر - نَعَّر - أَنْعَر - أَنْعَر :
٨٢	- وَرَّشَان - وَرَّشِيْن - وَرَّشِيْن :	٢٢٩، ٩٧، ٨٧	- أَنْعَارِي :
١٠٣	- وَرَق - وَرَقِي :	١٠٨	- نَوْبِي - نَوَابِي :
١٢١	- وَصِيَّة - وَصَائِيَا :	١٩٧	- نَوْر :
	- وَلَدَت - وَلَد - وَلَد - أَوْلَدَهَا - وَلَدَة - وَلَدَان - وَلَدَة :	١٠٣	- نَالِم - نَوَم - نَيْم - نَائِمِي - نَوِي :
٢١٣، ١٥٥، ١٤٠، ٨٧	- وَلَدَة :	١٢٧، ١٢٦	
٢٣٩	- وَابَر - وَرَقَة :	٨١	- نَاب - نَيْب - أَنْاب - نَيْب :
(ي)		١٣٦، ٨٥	- نَاقَة - نَوِي - أَيْبِي - أَيْبِي :
١٢١	- يَزِيد - يَزِيد :	١١٢	- نَازِي - يَوَاء :
٢٢٦	- يَسُر - يَسُر :	(هـ)	
١٦٩	- يَمْلِك :	١٩٧	- هَبَب - هَبَاب - هَبَاب - أَهْبَاب :
١٨٧	- يَنْظَر - يَنْظَر :	١٠٥	- هَبَر :

۲۰۹

۱۹۳

- ریمین - آلمانی :

- پاپس - پیس :

A1

8۰

- پلند - پلند - پلند :

- پلند - پلند - پلند :

## فَهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أولاً : المطبوعات :

- ١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع الصنعلي، تحقيق: أ. د/ أحمد عبدالدايم، دار الهاني، طبعة خاصة لطلاب دار العلوم، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٢- أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، د. مهدي القرني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٣- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، د. سليمان العايد، ١٩٩١م.
- ٤- أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.
- ٥- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: د. وجب عثمان محمد، الخاسجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ٧- الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين الكيشي، تحقيق: د. عبدالله الحسيني وآخر، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- ٨- أسرار العربية، أبو البركات الأتباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- ٩- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق: عبد الإله نيهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ١٠- الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجال، دار العلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- ١١- إصلاح غلط المحدثين، الخطابي، تحقيق: د. حاتم النضام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ١٢- الأصميات، الأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وآخر، بيروت، الطبعة الخامسة.
- ١٣- الأمثلة والفرقة في النحو العربي، د. يسرية محمد حسن، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ١٤- الأصول، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ١٥- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- ١٦- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- ١٧- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٨- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، البعثة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة السابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٩- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٢٠- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٢١- الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارفي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٢٢- الألفات، ابن خالويه، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٢٣- ألفية ابن مالك. ابن مالك، مكتبة السوادي، جدة.
- ٢٤- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٢٥- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٢٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٢٧- أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٢٨- الإيضاح، الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٢٩- إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي، تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٣٠- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العلي، إحياء التراث الإسلامي.
- ٣١- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، عناية الشيخ عرفات المشا حسونة، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٣٢- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص، د. حاتم القبان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، دار الحكمة، الموصل، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٣٣- بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: د. محمد الإسكندراني وآخر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٣٤- البسيط في شرح جمل الزجاجة، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. عياد الثبيني، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- ٣٥- بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، الزمخشري والمبرد والمكبري وابن زاكور الغربي، وابن عطاء المصري، جمع وتحقيق محمد القانسي وآخر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٣٧- تأويل مشكل القرآن، ابن قتية، تحقيق: السيد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ٣٨- البصرة والندكرة، الصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٣٩- التبيين في إعراب القرآن. أبو البقاء المكي، تحقيق: سعد الفقي، دار اليقين، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٤٠- التبيين في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٤١- التبيين، أبو البقاء المكي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٢- تحصيل عين الذهب، الأعلام الششمري، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٤٣- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٤- تذكرة النحاة، أبو حيان الأنطلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٥- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأنطلسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الجزء ١، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الجزء ٢، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٤٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: د. محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ٤٧- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: أ. د/ عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام

- العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٤٨- التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.
- ٤٩- التعريفات، علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٥٠- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ٥١- توجيه اللمع، ابن العباز، تحقيق: أ. د/فايز زكي دباب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٥٢- التوايح في كتاب سيويه، د. عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١م.
- ٥٣- الجدول في إغراب القرآن وصرفه وبيان، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٥٤- كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٥٥- جوهرة اللغة، ابن حريذ، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٥٦- جموع التصحيح والتفسير في اللغة العربية، د. عبدالمنعم عبدالعال، الخانجي، القاهرة.
- ٥٧- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٥٨- جامع النروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٥٩- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم الحفناوي وآخر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٦٠- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الجزء ١ الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، والجزء ٢، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، والجزء ٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٦١- حجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٦٢- الحديث النبوي الشريف وأثره في النوااسات اللغوية والنحوية، د. محمد حمادي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.



- ٦٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومنه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٦٤- حاشية على شرح بابت سعاد، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجه، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٦٥- الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٦٦- خزائن الأدب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخاتمي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦٧- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- ٦٨- الخطريات، ابن جني، تحقيق: علي ذوالفقار شاكرا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٦٩- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، الجزء ١، الجزء ٢ الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، وبقيّة الأجزاء الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٧٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيّة، دار الحديث، القاهرة.
- ٧١- دلائل التصريف، القاسم المقدّب، تحقيق: د. أحمد القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العراقي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٧٢- ديوان ابن الدببة، تحقيق: أحمد النفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٧٣- ديوان أبي النجم، تحقيق: د. سجع جبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٧٤- ديوان أبي نواس الحسن بن هاني، الحكمي، أبو نواس، تحقيق: ايثار قاغتر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٧٥- ديوان أجيعة بن الجلاح الأوسي، تحقيق: د. حسن باجودة، مطبوعات نادي الفائف الأدبي، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٧٦- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٧٧- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
- ٧٨- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. صلاح الدين الهواري، ومراجعة د. باسین الأيوبي، دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٧٩- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، سلسلة جب التذكارية، بيروت، ١٩٧١م.
- ٨٠- ديوان الحطينة [بشرح ابن السكيت والسكيتي]، تحقيق: نعمان أمين طه، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٨١- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- ٨٢- ديوان رؤية بن المعجاج (ضمن مجموع أشعار العرب)، عناية: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ٨٣- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.
- ٨٤- ديوان شعر الحادرة الذبياني، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٨٥- ديوان الشماخ بن ضراو الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ٨٦- ديوان طرفة بن العبد، دار بيروت، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٨٧- ديوان الطرماس، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٨٨- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- ٨٩- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٩٠- ديوان المعجاج [رواية عبدالملك الأصمعي وشرحه]، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٩١- ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال وآخر، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ٩٢- ديوان عترة بن شداد، شرح د. محمد حمود، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٩٣- ديوان الفرزدق، شرح: د. علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٩٤- ديوان القطامي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
- ٩٥- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٦- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: علي فاعور، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٩٧- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ونسخة أخرى مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- ٩٨- رسائل في اللغة منازل الحروف، والمحدودة، الرثماني، تحقيق: إبراهيم الشارماني، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م.
- ٩٩- الروض الأنف، السهيلي، تعليق: طه عبدالرؤف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٠٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، أربكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- ١٠١- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٠٢- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ١٠٣- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، الصنار، تحقيق: د. معيض الحوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٠٤- سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٠٥- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيراقي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٠٦- شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناجي، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٠٧- شرح أبيات منفي اللبيب، عبدالقادر البندادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وآخر، دار الماسون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٨٠م.
- ١٠٨- شرح اختيارات المفضل، التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١٠٩- شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مطبعة المديني، القاهرة.
- ١١٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- ١١١- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد وآخر، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١١٢- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، د. ت.
- ١١٣- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: د. محمد الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١١٤- شرح حماسة أبي تمام، الأعلام الشتيري، تحقيق: د. علي حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٨م.
- ١١٥- شرح ديوان الأخطل التنلي، شرح إيليتا الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨.
- ١١٦- شرح ديوان اسرى القيس، ومعه أخبار العراقة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، حسن السندوبي، الاستقامة، القاهرة.
- ١١٧- شرح ديوان جرير، شرح إيليتا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

- ١١٨- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وآخر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١١٩- شرح ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، شرح وتحقيق: د. وحجاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت.
- ١٢٠- شرح ديوان الفرزدق، شرحه: إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ١٢١- شرح ديوان خيس بن الملوخ، شرح وتحقيق: د. وحجاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ١٢٢- شرح ديوان كعب بن زهير، السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القوسية، القاهرة، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
- ١٢٣- شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت، ١٩٦٢م.
- ١٢٤- شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ١٢٥- شرح شعر زهير بن أبي سلمى، أبوالمباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٢٦- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، مع شرح شواهد، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٢٧- شرح الشافية في التصريف: السيد عبدالله المعروف، بقره كار، استانبول، مصورة عن مطبعة أحمد كامل، الطبعة الثانية.
- ١٢٨- شرح شواهد الإيضاح، ابن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى شرويش وآخر، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٢٩- شرح الفصيح، الزمخشري، تحقيق: د. إبراهيم الغامدي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.
- ١٣٠- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.
- ١٣١- شرح كتاب سيبويه، الرماني، «قسم الصرف»، تحقيق: د. المنولي رمضان الدميري، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٣٢- شرح كتاب سيبويه، السيراقي، الجزء ٢، تحقيق: رمضان عبدالنواب، ١٩٩٠م، الجزء ٣، تحقيق: د. فهد أبو الفضل وآخرين، ١٤٢١هـ، الجزء ٤، تحقيق: د. محمد عبدالدايم وآخرين، ١٩٩٨م.
- ١٣٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مركز

- البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- ١٣٤- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ١٣٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العنبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ١٣٦- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: د. جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٣٧- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ١٣٨- شروح سقط الزند، التبريزي والبطلوسي والخوارزمي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصورة عن نسخة دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٣٩- شعر الراعي النمريري وأخباره، جمعه: ناصر الحائلي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
- ١٤٠- شعر عمرو بن أحمد الباهلي، جمع وتحقيق: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ١٤١- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٩م.
- ١٤٢- شعر النابغة الجعدي، المكتبة الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- ١٤٣- شفاء العليل في إضاح التسهيل، السلسلي، تحقيق: د. عبدالله الحسيني، الفيصلية، مكة المكرمة.
- ١٤٤- الصبحاح (تاج اللغة وصباح العربية)، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٤٥- صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار الجيل، بيروت.
- ١٤٦- صحيح مسلم، الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباق، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٤٧- الصّاحبي، ابن فارس، تحقيق: الشّيخ صفير، عيسى العلبي وشركاء، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٤٨- غرر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: الشّيخ إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٤٩- ظاهرة النّاعني في العربية، دكتورة/فاطمة عبدالرحمن رمضان، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٥٠- فاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د. عبدالفتاح البهّة، دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٥١- علل النحو، أبو الحسن الوراق، تحقيق: د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة

- الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٥٢- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين القوشجي، تحقيق: أ.د./أحمد خفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ١٥٣- غريب الحديث (المجلد الخامس)، أبو إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٥٤- غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٥٥- غريب الحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق: د. حسين شرف، ومراجعة: أ. عبد السلام حارون، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٥٦- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق: خالد فهمي، الخاتجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٥٧- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي الياسري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ١٥٨- فهرس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عزيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ١٥٩- في أصول اللغة (قراءات مجمع اللغة العربية في القاهرة)، تقديم ومراجعة: د. أحمد مختار صبر، الجزء ٤، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٦٠- في التراث اللغوي، د. مصطفى جواد، تحقيق: د. محمد البكاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ١٦١- في القرآن والعربية من تراث لغوي منقود للقرآن، د. أحمد الجندبي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- ١٦٢- في اللغة والأدب دراسات وبحوث، أ.د. محمود الطناحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ١٦٣- القاسوس المحيط، الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٦٤- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
- ١٦٥- القياس في النحو، د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٦٦- كتاب الاختيارين، الأخفش الأصغر، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- ١٦٧- كتاب سيويه، أبو يشر سيويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٦٨- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٦٩- كشف المشكل في النحو، علي الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي الهلالي، دار عمار، عقان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ١٧٠- الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ١٧١- الكشاف، يوسف الصيداوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٧٢- الكلبيات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش وآخر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١٧٣- الكافي في الإنصاح عن مسائل كتاب الإنصاح، ابن أبي الربيع السبي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ١٧٤- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٧٥- لئاب الإعراب، تاج الدين الأسفرايني، تحقيق: بهاء الدين عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- ١٧٦- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، الجزء ١، تحقيق: د. غازي طليمات، والجزء ٢، تحقيق: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ١٧٧- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١٧٨- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٧٩- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطارة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ١٨٠- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٨١- مجموعة الشافعية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٨٢- المجموع المنيث في غريب القرآن والحديث، أبو موسى الأصفهاني، تحقيق: عبدالكريم

- المزناوي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ١٨٣- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد سركين، الخانجي، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٥٤م.
- ١٨٤- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- ١٨٥- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٨٦- المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي التجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٨٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالله الأنصاري وآخر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١٨٨- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين (مهدي المخطوطات بجامعة الدول العربية)، الجزء ١ الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٥٨م، الجزء ٢ الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م، الجزء ٣، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، الجزء ٤ الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، الجزء ٦ الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، الجزء ٨ الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، الجزء ١١ الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، الجزء ١٢ الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٨٩- المخصص، ابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ١٩٠- المدارس النحوية، د. شوفي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٢م.
- ١٩١- المذكر والمؤنث، أبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ١٩٢- المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب وآخر، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ١٩٣- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ١٩٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد جاد العلوي بك وآخرين، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ١٩٥- المستقصى في علم التصريف، د. عبداللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٩٦- المسند، الإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.



- ١٩٧- مسند الشَّاميين من مسند الإمام أحمد، د. علي جماز، عُني بطبعه: عبدالله الأنصاري، الشئون الدينية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- ١٩٨- المسائل البصريّة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٩٩- المسائل الحليّات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداري، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٢٠٠- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، لابن السراج، د. إبراهيم الحنود، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٠١- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- ٢٠٢- المسائل العضديّات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٠٣- المسائل المشكّلة (البنداديات)، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السكاوي، مطبعة الماني، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٢٠٤- المسائل المشوّرة، أبو علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدي، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق.
- ٢٠٥- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٢٠٦- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاّح على حروف المعجم، أبوالبقاء المكي، تحقيق: د. محمد السواس، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٢٠٧- المعصباح المنير، القيومي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٠٨- معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ٢٠٩- معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٢١٠- معجم مفردات الإبدال والإعلان في القرآن الكريم، د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٢١١- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٢١٢- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أ.ي. ونسنت وي. ب. منسج ي. بروخمان، مطبعة بريل، لندن، ١٩٦٩م.

- ٢١٣- المعجم المنهّس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.
- ٢١٤- معجم مفاتيح اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٢١٥- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٢١٦- معاني القرآن، الفراء، الجزء ١، تحقيق: أحمد يوسف وآخر، الجزء ٢، تحقيق: محمد النجار، الجزء ٣، تحقيق: عبدالفتاح شلبي وآخر، دار السور، ١٩٥٥م.
- ٢١٧- معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٢١٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٢١٩- المعنى في النحو، ابن فلاح اليمنى، تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٢٢٠- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٢٢١- المفطليات، الفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وآخر، بيروت، الطبعة السادسة.
- ٢٢٢- كتاب المختصر في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- ٢٢٣- المختضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٢٤- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى وآخر، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ٢٢٥- المقصور والممدود، أبو علي القالي، تحقيق: د. أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٢٢٦- المعجم الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٢٢٧- المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- ٢٢٨- المناهج الكافية في شرح الكافية، زكريا الأصباري، تحقيق: الدكتور/ رزان يحيى خدام، سلسلة إصدارات الحكمة (١٤)، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- ٢٢٩- مالك ومنعم ابنا نويرة البيروني، ابنسام مرحون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٢٣٠- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب وآخر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ٢٣١- ما يتصرف وما لا يتصرف، الزجاج، تحقيق: د. هدى قراعة، المخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٢٣٢- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د. محمد البنا، دار الرياض.
- ٢٣٣- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م.
- ٢٣٤- نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن الميز، ابن عزيز، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ٢٣٥- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبدالعظيم الشناوي وآخر، الطبعة الثانية.
- ٢٣٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، صححه علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٣٧- كتاب النور في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ٢٣٨- معجم الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ثانياً : الرسائل العلمية :
- ١- أحوال الضمير مع مفسره، زكية بنت فازع اللحياني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د/ عبدالرحمن إسماعيل، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٢- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية، الجاربردي، من أول الكتاب إلى آخر باب الوقف، تحقيق: ناصر الغامدي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د/ عبدالفتاح سليم، ١٤١٨هـ/ ١٤١٩هـ.
- ٣- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، السفر الأول، تحقيق: عدنان خليل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. محمود الطنطاوي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ٤- شرح الشافية، الجاربردي، تحقيق: رفعت الليثي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسبوط، إشراف: أ. د. عبدالرحمن سليمان، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٥- شرح كتاب سيبويه، الرماني، تحقيق: محمد إبراهيم شبة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د/ أحمد مكي الأنصاري، ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.
- ٦- صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية، مرزوق عطوي المرزوقي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د/ محمود الطنطاوي، ١٤٠٦هـ/ ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م / ١٩٨٧م.

- ٧- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ابن مالك، تحقيق: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. عياد الشبيبي، ١٤٠٥هـ/ ١٤٠٦هـ.
- ٨- المضارعة في الدرس اللغوي والتجوي، محمد يوسف عبدالله آل محسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. عبدالرحمن إسماعيل، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- ٩- المقتصد في شرح التكملة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، إشراف: د. محمد سلطاني، ١٤١١هـ/ ١٤١٢هـ.
- ١٠- النهاية في شرح الكفاية، ابن الخباز تحقيق: عبدالله عمر حاج، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ١١- الهداية في شرح الكفاية، شعبان الأثاري، تحقيق: عبدالرحمن البيشي، من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. فتحي علي الدين، ١٤٢٠هـ.

#### ثالثاً : المجالات :

- ١- بحوث كلفة اللغة العربية ألفاظ المجموع التي وصف بها الواحد، د/ سليمان العايد، جامعة أم القرى، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٥هـ.
- ٢- محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، محاضرة بعنوان (الحركات والسكون في لغة الضاد دلالتها - أسرارها - مواردها) أ. د/ عبدالرحمن إسماعيل، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	أ
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ب
الإهداء	ت
شكر وثناء	ث
البيسلة	١
المقدمة	٢
التشبيد، وفيه ثلاثة عناصر	٩
١- حد الموافقات	١٠
٢- حد المفرد	١٠
٣- حد جمع التكسير، مع بيان نوعيه	١١
<b>الفصل الأول:</b> الموافقات الصرفية بين المفرد وجمع التكسير، وفيه ثلاثة مباحث:	١٣
توطئة:	١٤
<b>المبحث الأول:</b> وضع المفرد موضع الجمع بين السماع والقياس	١٥
* انقسام العلماء في بيان حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس إلى ثلاث فري	١٦
- الفرقة الأولى: البصريون، وقد خصوه بالضرورة الشعرية	١٦
- الفرقة الثانية: الكوفيون، وهو يقيس علىهم	١٧
- الفرقة الثالثة: البخاريون، وجعلوه من باب الجنس	١٧
* ترجيح رأي الكوفيين، ومن تبعهم لما يلي:	٢٩
١- أن رأيهم فيه توسعة وثناء	٢٩
٢- رأيهم معضود بقراءات متواترة	٢٩
٣- أن الشواهد الشعرية التي عدّها البصريون ضرورية، ثم حجة لهم	٣٣
٤- أكثر الأبيات التي وردت لشراء يحنج بشعرهم	٣٥
٥- لا تناقض بين رأي القائلين بالقياس، ورأي من خصه بالجنس	٣٥
٦- كثرة القائلين بالقياس، وبما تكون تقوية لرأيهم	٣٥
<b>المبحث الثاني:</b> المفرد والجمع بين الأصل والفرع، وفيه سبعة مطالب:	٣٦

الأصالة والفريضة لغة واصطلاحاً.....	٣٨
المفرد أصل، والجمع فرع.....	٣٩
المطلوب الأول: تهيئة الجمع كما يقتضيه المفرد.....	٤١
* المائتة للثنية، وأثبت ذلك.....	٤١
* كثرة المميزين للثنية.....	٤٢
* ترجيح رأي المميزين للثنية.....	٤٥
* تهيئة اسمي الجمع والجنس.....	٤٥
المطلوب الثاني: صرف الجمع إذا وافق مفردة.....	٤٦
* الأصل في الأسماء الصرّف، والمنع من الصرّف فرع عنه.....	٤٦
* الوجوه التي ينصرف فيها الجمع إذا شاكل مفردة:.....	٤٦
أولاً: موافقة الجمع للمفرد في هيئة وعينه حروفه.....	٤٦
ثانياً: موافقة الجمع للمفرد في الحركة.....	٤٨
ثالثاً: موافقة الجمع للمفرد، حينما تنوب الألف عن ياء النسب.....	٥٠
رابعاً: موافقة الجمع للمفرد، لما فُقدت ألفه.....	٥١
خامساً: موافقة الجمع للمفرد، لما اتصلت به تاء التأنيث.....	٥١
سادساً: موافقة الجمع للمفرد، عند اتصاله بياء النسب.....	٥٥
سابعاً: موافقة الجمع للمفرد من حيث التسمية.....	٥٦
المطلوب الثالث: جمع الجمع كما يقتضيه المفرد.....	٦٠
* مذلول جمع الجمع.....	٦٠
* جمع الجمع بترغيب بين السماع والقياس.....	٦١
* جمع جمع الجمع بين تشكيكه وتثنيه.....	٦٨
* أحكام جمع الجمع الأعجمي.....	٦٩
* ترجيح قياسية الجمع بترغيب «القلة والكثرة».....	٧٠
* جذول جمع الجمع.....	٧٢
المطلوب الرابع: رد الجمع إلى مفرده عند تصغيره.....	٧٩
* اشتراك جمع التشكيك والتصغير في ستة عشر وجهًا.....	٧٩
* يصغر جمع القلة على لفظة.....	٨٦
* الخلاف بين البصريين والكوفيّين في تصغير جمع الكثرة.....	٨٨
* في تصغير جمع الكثرة مذهبان.....	٨٨
* قيام جمع الكثرة مقام جمع القلة والمنكس.....	٩١

- \* اسما الجنس والجمع جنسان مذكران عند الكوفيين والأخفش ..... ٩٢
- المطلَب الخامس: ردّ الجمع إلى مفردهِ عند السبب إليه ..... ٩٥
- \* لماذا يُسبب إلى المفرد دون الجمع؟ ..... ٩٥
- \* في السبب إلى الجمع مذهبان ..... ٩٥
- \* تأييد تجميع اللّغة العربيّة في القاجرة لمذهب الكوفيين ..... ٩٦
- \* عند خروج الجمع عن حقيقتِهِ يسبب إلى لفظة في خمسة مواطن ..... ٩٧
- \* السبب إلى اسمي الجمع والجنس ..... ١٠٢
- المطلَب السادس: حملُ الجمع على مفردهِ في الحركات، ويضمّن ثلاث فقرات: ..... ١٠٤
- \* احتياط علماء العربيّة بالحركة ..... ١٠٤
- الأول: نضيض لام الجمع وفكّها، كما صنع في المفرد ..... ١٠٤
- الثاني: إمالة الجمع؛ لئلاّ مفردهِ ..... ١٠٥
- الثالث: تثجيل الجمع؛ ليقلّ مفردهِ ..... ١٠٦
- \* ترجيح رأي الكوفيين ..... ١٠٧
- المطلَب السابع: حملُ الجمع على مفردهِ في الضمّج والإغلاي، وهو ثوعلان: ..... ١١١
- الأول: ضمّج الجمع؛ ليصحّ مفردهِ، وذلك فيما يلي: ..... ١١١
- أ - ما كانت الألف في مفردهِ، فظهرت في جمعيه ..... ١١١
- ب - ما وُجدت الواو في مفردهِ، فحلّت في الجمع ..... ١١١
- ت - ما ظهرت الياء في جمعيه، ليشتاكله مفردهِ ..... ١١٥
- \* فرائد «معالين»، وما دار حولها من خلاف ..... ١١٥
- ث - ما كان مفردهُ مهموزاً، فقيعه جمعه ..... ١٢٣
- الثاني: إغلاي الجمع؛ لإغلاي مفردهِ ..... ١٢٤
- \* (فعل) بين الصّحوة والإغلاي ..... ١٢٦
- المتبحر الثالث: التوافق في الأبيته بين المفرد والجمع ..... ١٣١
- \* نُصوص في تشاكل المفرد والجمع ..... ١٣١
- \* اتفاق المفرد والجمع في المدة والوزن. كما في الآتي: ..... ١٣٢
- (يَمَلَى، فَمَلَا، فَمَل، فَمَالَ، فَمَالَى، فَمَلَان، أَفَمَلَة، فَمَل، فَمَل، فَمَالَى)
- \* ليلعلماء في الألفاظ الواقعة للواحد والجمع، أوتيت أراء رُجح بينها الرأي الأول ..... ١٤٠
- الفصل الثاني: الموافقات النحويّة بين المفرد وجمع التّكسير، وفيه أربعة مباحث:** ..... ١٤٣
- تؤمّنك: ..... ١٤٤
- المتبحر الأول: إعراب الجمع المنصرف إعراب المفرد ..... ١٤٥

- \* تفسيرات حبل جمع التكسير المنصرف في إعرابه إعراب المفرد المنصرف ..... ١٤٦
- \* عدم إتيان على حد التثنية ..... ١٤٦
- \* اختلاف صيغة كاختلافها في المفرد ..... ١٤٧
- \* مجيء إعرابه على آخره كالمفرد ..... ١٤٧
- \* اختلاف معانيه كما اختلفت في المفرد ..... ١٤٩
- \* بناؤه كما بُني مفرد ..... ١٤٩
- \* موافقة صيغه لصيغة المفرد لغة وعدة ..... ١٥٠
- \* وصلت المفرد بالجمع والعكس ..... ١٥٠
- \* انعدام حرف اللين في آخر كل من المفرد والجمع ..... ١٥١
- المنبحث الثاني: عود الضمير مفردا على الجمع والعكس، وهو فستان: ..... ١٥٢
- الأول: عود الضمير مفردا على الجمع، ويحتوي على ثلاثة أنواع ..... ١٥٤
- ١- جمع التكسير للمفرد، وهو قسمان: ..... ١٥٤
- أ - جمع التكسير للمذكور المفرد ..... ١٥٤
- ب - جمع التكسير للمفردات ..... ١٥٧
- ٢- جمع التكسير لغير المفرد ..... ١٥٨
- \* اختلاف اللغات في تسيير عود الضمير مفردا مذكرا في آية التحل (٦٦) ..... ١٦٠
- ٣- الضمير المفسر بجمع مكسر ..... ١٦٢
- أ - الضمير المتأيد على المضاد إلى اسم التفضيل ..... ١٦٢
- ب - الضمير المنجور برأب المفسر بجمع ..... ١٦٦
- ت - الضمير المرفوع بضم وبنس المفسر بجمع ..... ١٦٧
- الثاني: عود الضمير مجموعا على المفرد في سوطيتين: ..... ١٦٨
- أ - الضمير المفسر بمفرد متعظم ..... ١٦٨
- ب - الضمير المفسر بمفرد مضاب إلى جمع ..... ١٦٩
- المنبحث الثالث: إعمال المشتقات المجموعة عمل مفرداتها ..... ١٧٠
- \* إعمال المضمر المجموع عمل مفرد ..... ١٧١
- \* جمع المضمر بين مؤنثيه ومذكريه ..... ١٧١
- \* جذول جمع المضمر ..... ١٧٦
- \* الخلاف في إعمال المضمر المجموع ..... ١٧٨
- \* إعمال اسم القاعلي المجموع عمل مفرد ..... ١٨٢
- \* إعمال صيغ المباعدة المجموعة عمل مفرداتها ..... ١٨٤



١٨٦	* إعمال اسم المثنوي المجموع عمل مفرد.
١٨٦	* إعمال الصفة المشبهة المجموعه عمل مفرد.
١٨٩	المتبعت الرابع: وصفت المفرد بالجمع والعكس، وهو شقان:
١٩١	* الخلاف في ورود (أفعال) مفرداً.
١٩١	* (أفعال) جمع، لأشباب أربعة.
١٩٣	١- وصفت المفرد بالجمع، وفيه:
١٩٣	أ - وصفت المفرد بالجمع في القرآن الكريم.
١٩٤	ب - وصفت المفرد بالجمع في الشعر العربي.
١٩٦	ت - الأئمة الثلاثة.
١٩٩	٢- وصفت الجمع بالمفرد، وفيه:
٢٠١	أ - وصفت الجمع بالمفرد في القرآن الكريم.
٢٠١	ب - وصفت الجمع بالمفرد في الشعر العربي.
٢٠٢	<b>الفصل الثالث: المواقف الدلالية بين المفرد وجمع التكسير، وفيه بحث واحد:</b>
٢٠٣	* توطئة:
٢٠٤	* التناوب الدلالي بين المفرد والجمع، وفيه مطلبان:
٢٠٥	المطلب الأول: التناوب التبايني بين المفرد والجمع. وهو قسمان:
٢٠٥	الأول: نيابة المفرد عن الجمع، وفيه نقاط:
٢٠٦	* ما جاء على قبيل في القرآن الكريم.
٢٠٧	* ما جاء على قبيل في كلام العرب.
٢٠٩	* ما جاء مفرداً بمعنى الجمع.
٢١٣	الثاني: نيابة الجمع عن المفرد.
٢١٦	المطلب الثاني: التناوب التماثلي بين المفرد والجمع، واشتمل على ثلاثة أمور:
٢١٦	أولاً: القرآن الكريم يفرق بين المختلف.
٢٤٥	ثانياً: الشعر.
٢٤٦	ثالثاً: النحو.
٢٤٧	- الخاتمة، وفيها نتائج البحث وتوصياته.
٢٥١	- الفهارس الفقهية، وهي ستة:
٢٥٢	* فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
٢٥٥	* فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار.
٢٥٦	* فهرس الأسماء والأقوال.

٢٥٧	.....	* فهرسُ الأبياتِ الشعريةِ .....
٢٦١	.....	* فهرسُ الأمثلةِ والأُثنيةِ والأوزانِ والصِّيغِ .....
٢٧٨	.....	* فهرسُ المصَادِرِ والمَرَاجِعِ .....
٢٩٤	.....	* فهرسُ الموضوعاتِ .....

المبصّرُ التصويري والإخراجُ وقالةُ العرفانِ

مكة المكرمة : دارُ العزيزة العام \* مركزُ مكة للأعمال من.ب ٦٨١٠ \* ت.٠ ٥٧٦٦١٠٥ \* فاكس ٥٥٦٤٨٦٠